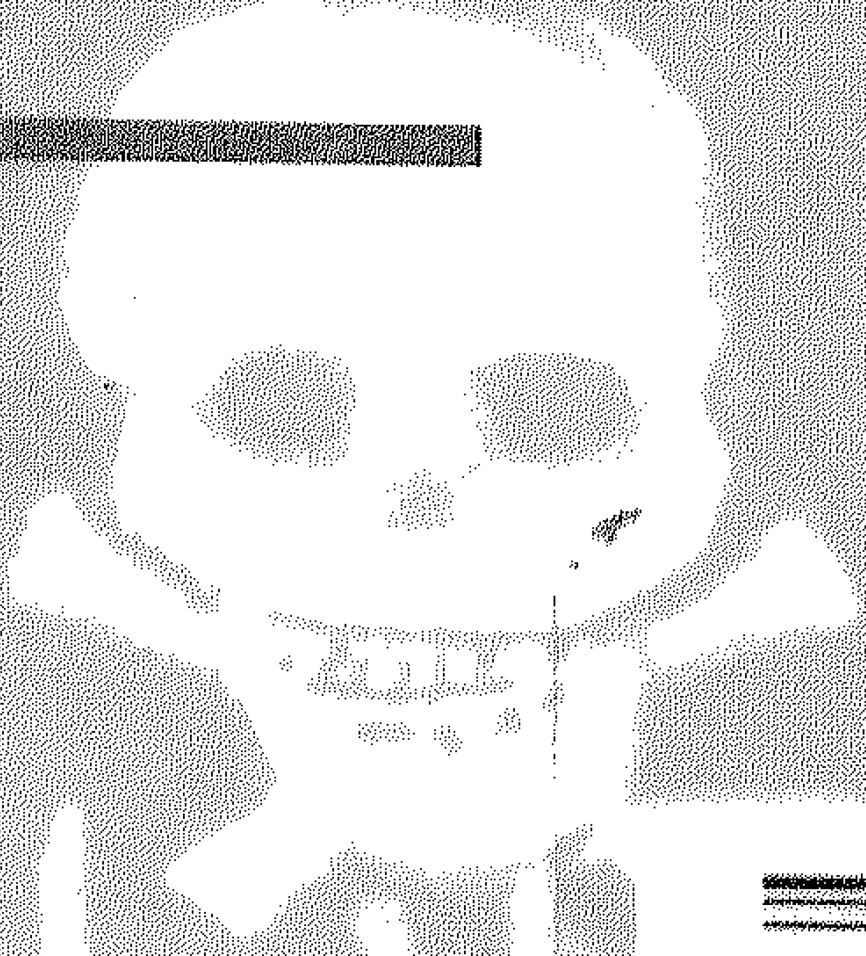
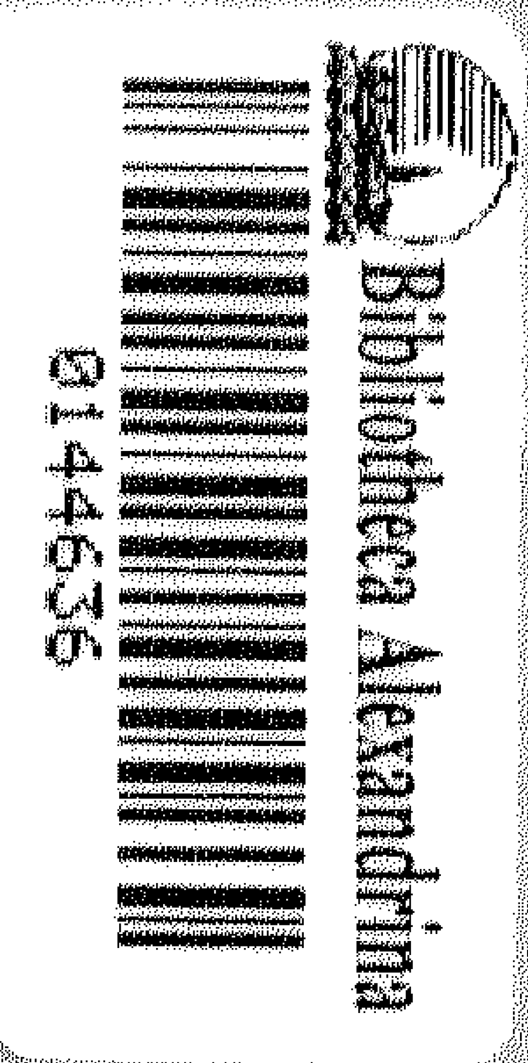


أحمد إبراهيم محمود





مشكلة الألغام

أبعاد المشكلة في العالم وخصوصيات الحالة المصرية

مشكلة الألغام

أبعاد المشكلة في العالم وخصوصيات الحالة المصرية

◆ مطبوعات ◆
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

رئيس التحرير
نبيل عبد الفتاح

مدير التحرير
ضياء رشوان

المدير الفنى
السيد عزمى

غلاف
حامد العويضى

سكرتارية التحرير الفنية
حسنى ابراهيم

شارع الجلاء – ت : ٥٧٨٦٠٣٧

القاهرة ٢٠٠٠



مشكلة الألغام

أبعاد المشكلة في العالم وخصوصيات الحالة المصرية

أحمد إبراهيم محمود

قائمة المحتويات

فهرس الجداول

مقدمة

تعتبر مشكلة الألغام واحدة من أخطر المشكلات الإنسانية في المجتمع الدولي عموما، وفي مصر بصفة خاصة، بحكم أن مصر تعتبر أكبر دولة متضررة من الألغام في العالم. فمشكلة الألغام تتسبب في حدوث أضرار إنسانية واقتصادية وبيئية واجتماعية في المجتمعات التي تعاني من هذه المشكلة. وكان الاهتمام بهذه المشكلة عائدا في الأساس إلى ما تتسم به الألغام من طبيعة غير تمييزية، أي أنها كأسلحة قتالية لا تستهدف فقط العسكريين، وإنما يمتد تأثيرها في الأساس إلى المدنيين. وتشير الإحصاءات إلى أن ضحايا الألغام يكونون في الأغلب من المدنيين، وبالذات من بين النساء والأطفال، وهو ما يمثل مأساة إنسانية. وحتى بالنسبة للعسكريين، فقد أظهرت التجارب المختلفة أن الألغام المضادة للأفراد تعتبر من الأسلحة التي تسبب بطبيعتها معاناة لا مبرر لها وإصابات مفرطة ولا داع لها. فالأصل في وظائف الأسلحة هو إقصاء الجنود من القتال فقط، من دون تعمد إحداث إصابات تزيد عن هذا الهدف، أي يراد به إلحاق ألم لا مبرر له. وأي سلاح يزيد عن ذلك يعتبر سلاحا محرما من وجهة نظر القانون الدولي الإنساني، ويتعين العدول عن استعماله، حتى وإن كان موجها ضد العسكريين فقط. ومن ناحية أخرى، فإن تأثير الألغام لا يرتبط فقط بظروف وفترات الصراع المسلح، وإنما يمتد تأثيرها لفترات طويلة جدا بعد انتهاء الصراع المسلح، علماً بأن الألغام المضادة للأفراد ليست لها فاعلية حقيقية من الناحية العسكرية، أو على الأقل لا يتناسب تأثيرها العسكري الحقيقي مع الأضرار الفادحة التي تسببها في فترات ما بعد الحرب، حسب ما أظهرته العديد من الدراسات.

وقد تسببت هذه الخصائص في ازدياد الخسائر الناجمة عن الألغام المضادة للأفراد على الصعيد العالمي، حيث تشير التقديرات المتاحة إلى أن الألغام

تتسبب فى سقوط ما يزيد عن ٢٧ ألف ضحية ما بين قتيل وجريح فى العالم الواحد فى جميع أنحاء العالم، كما تحتاج الألغام إلى تكاليف مادية ضخمة لإزالتها، وعادة ما تكون هذه التكاليف عبئا ضخما على الدول المتضررة منها، والتى هى فى الأغلب دولا نامية، كما أن هناك التكاليف الضخمة اللازمة لرعاية مصابى الألغام، كما تترك الألغام آثارا متعددة على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية والبيئية، حيث أن المجتمعات المتضررة من مشكلة الألغام تجد صعوبة فى استعادة السلم والأمن الداخليين، لأن الألغام تعيق تحركات السكان، وتخلق حالة من العزلة على المناطق المتضررة، وتقلل من قدرة أجهزة الدولة على إيصال خدماتها إلى تلك المناطق، بما يترتب على ذلك من إمكانية انتشار الأمراض والأوبئة والمجاعات.

ولذلك، فقد أدت الآثار المروعة للألغام الأرضية المضادة للأفراد إلى تنامى اتجاه عالمى معاد لهذه الألغام منذ عقد بداية التسعينات، وساعدت المتغيرات الدولية الجديدة فى التسعينات على زيادة الاهتمام الدولى بمشكلة الألغام المضادة للأفراد، وجاء فى مقدمتها ازدياد الحروب الأهلية فى العديد من الدول، وما انطوت عليه تلك الحروب من استخدام واسع النطاق للألغام المضادة للأفراد بصورة عشوائية، مما ألحق أضرارا فادحة بالمدنيين فى تلك الدول، كما ساعد انتهاء الحرب الباردة على تيسير عملية بناء إجماع دولى لحظر وتقييد استخدام الألغام المضادة للأفراد. ومن ثم، ركزت الجهود الدولية على التوصل إلى معاهدات دولية لها صفة إلزامية، بالاستناد إلى مبادىء القانون الدولى الإنسانى، تكون أساسا لحظر وتقييد الألغام المضادة للأفراد. وكانت نقطة الانطلاق فى هذه الجهود تتمثل فى محاولة تعديل معاهدة حظر الأسلحة التقليدية المفرطة الضرر والعشوائية الأثر لعام ١٩٨٠، والتى لم تعد ملائمة لتقييد استخدام الألغام المضادة للأفراد، وهو ما كان بداية لجهود طويلة تهدف إلى فرض حظر شامل على الألغام المضادة للأفراد وإخراجها نهائيا من الترسانات العسكرية لدول العالم، وأدى ذلك فى نهاية المطاف إلى إبرام معاهدة أوتاوا لحظر استخدام وتخزين ونقل وإنتاج الألغام المضادة للأفراد وتدميرها فى عام ١٩٩٧.

وقد عكس التعامل الدولى مع مشكلة الألغام المضادة للأفراد أبعادا جديدة بالغة الأهمية، وبالذات من حيث طبيعة ونوعية الأطراف التى لعبت الدور

الأكبر فى إثارة هذه المشكلة والتعامل معها. فقد لعبت المنظمات غير الحكومية الدور الأكبر فى إثارة هذه المشكلة والتنبيه إلى ما تفرزه من مخاطر وأضرار فادحة على الساحة الدولية، كما لعبت دورا فاعلا فى صياغة ومناقشة وتمرير معاهدة حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وفى المقابل، فإن قوى دولية كبرى، مثل الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية والصين، كانت تعارض هذه المعاهدة، ولكنها لم تفلح فى وقف الحركة العالمية المناهضة للألغام، ولم تنجح فى احتوائها أو فرض وجهات نظرها على مشروع المعاهدة، وهو ما كان بمثابة تحول ضخم في حركة نزع السلاح العالمى من عدة نواحى، أبرزها أن الاعتبارات الإنسانية تفوقت على الحسابات العسكرية الفنية فى صياغة وإقرار هذه المعاهدة، وذلك بعد أن ظلت معاهدات ضبط التسلح محكومة دوما بالحسابات العسكرية وبالمصالح المباشرة للدول الأطراف. ومن ناحية أخرى، فإن معاهدة أوتاوا عكست ازدياد دور ووزن وتأثير المنظمات غير الحكومية فى الشئون العالمية، وقدمت تجربة معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد نموذجا فريدا من نوعه فى التعاون بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية فى مجال ضبط التسلح، وذلك بعد أن ظل مجال ضبط التسلح على الدوام حكرا على الحكومات.

أما بالنسبة لمصر، فإن مشكلة الألغام تتسم بأهمية استثنائية بحكم أن مصر تعتبر أكبر دولة متضررة من مشكلة الألغام الأرضية فى العالم، حيث نشأت هذه المشكلة بسبب مخلفات الحرب العالمية الثانية، بالإضافة إلى مخلفات جولات الصراع الطويلة بين مصر وإسرائيل. ويصل عدد هذه الألغام إلى حوالى ٢٢,٧ مليون لغم فى الصحراء الغربية ومناطق سيناء والسويس والبحر الأحمر، وذلك من بين حوالى ١١٠ ألغام على الصعيد العالمى، أى أن الألغام الموجودة فى مصر تمثل خمس الألغام الموجودة على مستوى العالم. وقد سببت هذه المشكلة أضرارا بشرية وبيئية واقتصادية واجتماعية وأمنية، حيث أدت إلى وقوع خسائر بشرية فادحة، فحقول الألغام تنتشر بصورة خطيرة فى تلك المناطق، دون علامات إرشادية أو أية مؤشرات توضيحية، وتسببت هذه الألغام فى وقوع آلاف الضحايا من القتلى والمصابين من المدنيين والعسكريين على مدى ما يزيد عن نصف قرن من الزمن. ومن ناحية أخرى، تسببت هذه المشكلة فى خسائر اقتصادية كبيرة لمصر، بسبب العجز عن تنفيذ مشروعات تنموية واستثمارية حيوية فى المناطق المتضررة

من الألغام، وبالذات فى الصحراء الغربية، بالإضافة إلى أن تكــاليف إزالـــة الألغام ذاتها تعتبر استنزافا لموارد الدولة المصرية، كما أن لمشـــكلة الألغـــام أبعادا أمنية وسياسية بالغة الأهمية.

ويهدف هذا الكتاب إلى التعريف بمشكلة الألغام علـــى الصعيـــد العـــالمى عموما، وفى مصر خصوصا، حيث من الملاحظ أن هناك نقصا فى المعرفـــة بهذه المشكلة فى مصر. وإذا كان من الممكن فهم أســـباب نقـــص الاهتمـــام والمعرفة بأبعاد مشكلة الألغام المضادة للأفراد على الصعيد العالمى، وعـــدم الاهتمام بمتابعة تطورات الحركة العالمية المناهضة لهذه الألغام، فإن ما ليـــس مفهوما على الإطلاق هو غياب الاهتمام الكافى بمشكلة الألغام فـــى مصـــر، حيث من اللافت للانتباه أن حقل الدراسات الأكاديمية، بـــل وحتـــى المجـــال الثقافى العام فى مصر، يعانى من فراغ شديد فى مجال دراسة مشكلة الألغـــام فى مصر، سواء من النواحى العامة المتعلقة بـــالجذور التاريخيـــة ومنـــاطق انتشار حقول الألغام فى مصر، أو من حيث النواحى المتعلقة بآثار ونتائج هذه المشكلة على مختلف الأصعدة الإنسانية والبيئية والاقتصاديـــة والاجتماعيـــة والعسكرية.. وغير ذلك. ومن ثم، فإن هذا الكتاب لا يطمح فقط إلى سد ولـــو جزء يسير من هذا الفراغ، ولكن أيضا توسيع الاهتمام بدراسة مشكلة الألغـــام فى مصر من مختلف النواحى، وعلى نحو أكثر تفصيلا، كمـــا يطمـــح إلـــى إثـــارة نقاش عام بشأن هذه المشكلة فى مصر، وأيضا بشأن الحركة المناهضة للألغام المضادة للأفراد على الصعيد العالمى.

وختاما، يود الباحث التوجه بالشكر إلى جميع من ساعدوا فى ظهور هـــذا الكتاب، وأخص بالشكر العميق د. عبد المنعم سعيد مدير مركـــز الدراســـات السياسية والاستراتيجية بالأهرام على حماسه لفكرة الكتاب، كما أتوجه أيضـــا بالشكر إلى الصديق العزيز طلعت المغربى الصحفى بجريـــدة الوفـــد علـــى تشجيعه لى على الانتهاء من هذا الكتاب. وأتوجه أيضا بعميق الشكر لزوجتى أمل على تشجيعها الدائم وحثها المستمر لى على الانتهاء من هـــذا الكتـــاب، وصبرها معى أثناء انشغالى بإعداد هذا الكتاب. فلهم جميعا جزيل الشكر منى.

أحمد إبراهيم محمود

الباب الأول

الأبعاد الدولية لمشكلة الألغام الأرضية المضادة للأفراد

الفصل الأول :

النشأة وتطور الاستخدام العسكرى للألغام فى الصراعات المسلحة

لم يأت تطور الألغام كوسائل قتالية دفعة واحدة، وإنما شهد العديد من مراحل التطور، حيث بدأت مسيرة تطور الألغام منذ العصور الوسطى، ولكن حركة تطور هذه الألغام لم تكن متماثلة. فقد بدأ تطور الألغام البحرية منذ أواخر القرن التاسع عشر، فى حين أن الألغام الأرضية المضادة للأفراد والمضادة للمركبات بدأت تتبلور، فى صورتها البدائية، منذ أواخر الحرب العالمية الأولى. والواقع، أن تطور الألغام خلال تلك الفترة كان مواكبا بصفة خاصة لتطور سلاح الدبابات، حيث استطاعت الدبابات أن تكون سيدة ميادين القتال بسرعة عقب ظهورها فى أواخر الحرب العالمية الأولى. ومن ثم، فإن تطوير الألغام المضادة للدبابات جاء تطبيقا للقاعدة التقليدية فى نظريات التسلح، والقائمة على أن تطوير أى سلاح يستثير الجهود من أجل تطوير سلاح مضاد له.. وهكذا، أى أن تطوير الألغام جاء من أجل تقليص القدرة الحركية للدبابات فى ميادين القتال. ومن ثم، فإنه بمجرد أن بدأت جيوش الدول الكبرى فى استخدام تلك الألغام، فإن حركة تطور هذه الألغام بدأت تسير بمعدلات سريعة عقب ذلك، ثم شهدت الحرب العالمية الثانية استخداما واسع النطاق للألغام، ثم ازداد هذا الاستخدام فى الفترات التالية، بحيث يمكن القول أن معظم الصراعات المسلحة التى شهدتها البيئة الدولية خلال النصف الثانى من القرن العشرين شهدت استخدام الألغام المضادة للأفراد من جانب طرف أو أكثر من أطراف الصراع المسلح. ومن ثم، باتت الألغام لفترة طويلة من الزمن مكونا رئيسيا من مكونات الصراع المسلح، النظامى وغير النظامى، حيث كان استخدام الألغام يندرج ضمن ما يعرف بـ (حرب الألغام)، وكان لهذه الحرب مدارسها وفنونها وأدواتها، حيث تُعرف حرب الألغام بأنها "الاستخدام الاستراتيجي والتعبوى والتكتيكى للألغام ولإجراءات مكافحة الألغام. وتنقسم حرب الألغام إلى نوعين رئيسيين، الأول زرع الألغام لمنع أو الحد من قدرة الخصم على شن حرب برية أو بحرية أو جوية. والثانى مكافحة الألغام التى زرعها العدو لتمكين قوات الدولة أو حلفائها من المناورة بقواتها أو استخدام أراض او مياه معينة" (1). ومن أجل التعرف على مختلف أبعاد عملية حظر الألغام، يصبح من الضرورى التعرف

---

(1) U.S. Department of Defense, **Dictionary of Military Terms** (Pennsylvania: Stackpole Books, 1995), p. 244.

على جذور التطور التاريخى للألغام، وعقائد الاستخدام القتالى لها، والاستخدامات العسكرية الفعلية لها فى الحروب التقليدية والحروب الأهلية خلال القرن العشرين، وحجم الألغام الأرضية المضادة للأفراد فى الترسانات العسكرية لدول العالم.

أولا :
الجذور التاريخية لنشأة وتطور الألغام

تعود جذور استخدام وتطوير الألغام إلى العصور الوسطى، حيث اعتمدت تكتيكات الحصار العسكرى فى العصور الوسطى فى جانب هام منها على الحفر تحت أسوار الحصون لإسقاطها، بالإضافة إلى التفكير فى زرع الألغام تحت الماء من أجل تقدم السفن والقوات البحرية المعادية. وعقب ذلك، إتجه التفكير نحو تنفيذ عملية الحفر تحت الأرض عن طريق المعادن، وهو ما عرف بـ (التلغيم)، كما عُرفت الحفر ذاتها بـ (الألغام). وعندما تم اختراع البارود، فإن الألغام لم تعد معتمدة بالضرورة على الجاذبية الأرضية وثقل أسوار الحصون ذاتها، وإنما أصبح من الممكن ملء اللغم (الحفرة) بكمية صغيرة من البارود، فيمكنها أن تهدم أسوار الحصون، مما يحقق حجم التدمير المطلوب بقدر أقل من الجهد (1).

والواقع، أن تطور الألغام البحرية كان أسبق بكثير من تطوير واستخدام الألغام الأرضية، سواء المضادة للأفراد أو المضادة للدبابات. فقد برز حيث تعود بدايات الاستخدام العملياتى للألغام البحرية إلى القرن الثامن عشر، وبالتحديد عندما بدأ الأمريكيون فى عام ١٧٧٦ فى استخدام شحنات من المتفجرات لإصابة وإغراق السفن البحرية الإنجليزية أثناء حرب الاستقلال، إلا أن تلك المحاولات المبكرة باءت بالفشل لأن تلك التكتيكات كانت تحتاج إلى تكنولوجيا أكثر تطورا مما كان متاحا وقتذاك. وبالمثل، فإن البحارة الروس حاولوا تنفيذ نفس هذه الفكرة أثناء حرب القرم (١٨٥٣ ــ ١٨٥٦)، إلا أن المحاولة فشلت أيضا. وكانت المشكلة فى جميع تلك المحاولات تتمثل

---

(1) Ian V. Hogg, **The Encyclopedia of Weaponery** (London: The Wellfleet Press, 1992), p.p. 96-97, 166-167, 198-199.

فى أن المتفجرات الوحيدة التى كانت معروفة وقتذاك كانت تتمثل فى البارود، كما كانت أنظمة الاشتعال عرضة للرطوبة. وعلى أية حال، فإن الحرب الأهلية الأمريكية (١٨٦١ ــ ١٨٦٥) شهدت إدخال تحسينات فى العبوات الناسفة المزروعة تحت الماء والطوربيدات كما كانت تسمى وقتذاك، وحققت تلك التحسينات نجاحا واضحا فى تلك الفترة. فقد كانت الألغام بمثابة الحل المثالى للبحرية الكونفيدرالية التى كانت تعانى من الضعف النسبى فى مواجهة الطرف الآخر، وبالذات فى الحرب النهرية فى تلك المرحلة البدائية من تطورها. وكانت الألغام البحرية أثناء فترة الحرب الأهلية ببساطة عبارة عن قذيفة من الشظايا المضادة للمياه التى تشتعل عن طريق البارود، مع جهاز لتفجير الكبسولة لإشعال العبوة الناسفة. وكانت هناك عدة طرق لتشغيل هذه الألغام. ففى الأغلب، كان يتم ربط اللغم بسلسلة فى النهر حتى يظل معلقا على مقربة من السطح، وكانت العبوة الناسفة مرتبطة عن طريق بروز معدنى ناعم يحتوى على زر التفجير. وإذا ارتطمت سفينة برأس الوتد، فإنها سوف تحطم البروز، وتشعل الرأس والعبوة الناسفة. أما فى القنوات المائية العميقة، فقد كانت القذيفة تربط فى ثقل، ويتم تزويدها بعدد من وحدات الإطلاق حتى يؤدى أى احتكاك من أى زاوية إلى تفجير اللغم ([1]).

وكان هناك أسلوب آخر يسمى بـ "الطوربيد المناوش" Spar Torpedo ، هو عبارة عن شحنة متفجرة ترتبط برباط طويل، ويحملها قارب صغير. ويقوم هذا القارب بالمناورة فى الظلام بالقرب من الهدف البحرى المطلوب تفجيره، ثم يتم توجيه اللغم إلى جسم السفينة. ويتم تفجير اللغم إما عن طريق الاحتكاك بجسم السفينة أو عن طريق زناد يقوم طاقم القارب بتشغيله. وكانت فرص أفراد القارب المهاجم فى النجاة ضئيلة، لأن السفينة المعادية غالبا ما تنتبه إلى هذا الهجوم، وتقوم بإطلاق النار على القارب المهاجم. وعقب ذلك، جرى إدخال تحسينات من أجل فك اللغم بمجرد اقترابه من الهدف، وتفجير اللغم عن طريق سلك طويل. وقد استخدم الروس هذا الأسلوب بنجاح كبير فى حربهم مع تركيا خلال عامى (١٨٧٧ ــ ١٨٧٨). وفى عام ١٨٦٩، اخترع الكابتن هارفى من البحرية البريطانية طوربيدا مجرورا، وهو عبارة عن

([1]) للمزيد عن تطور الألغام المضادة للأفراد، انظر:
Mike Croll, The History of Landmines (New York: Pen & Sword, 1998).

حاوية مليئة بالمتفجرات مصنوعة على شكل سمكة، ومرتبطة بسلك طويل يمكن استخدامه فى ضرب سفن العدو. وكانت الفكرة جيدة، إلا أن تنفيذها كان صعبا، وكان هناك القليل من هذه الطوربيدات التى دخلت بالفعل فى الخدمة العاملة فى البحرية البريطانية.

وقد أدى تطوير السفن المعدنية، والمزودة بدروع مصفحة فى أجنابها، إلى زيادة جاذبية فكرة استخدام الطوربيدات، طالما أن الهدف الرئيسى للطوربيدات هو الضرب اسفل الحماية التدريعية. وقد جرى استخدام طوربيدات ذاتية الحركة من قبل الكوماندور البحرى النمساوى جيوفانى دى لوبز فى ستينيات القرن التاسع عشر، بمساعدة المهندس الإنجليزى روبرت وايتهيد. وقد جرى تطوير هذه الفكرة بصورة إضافية، وبدأ النمساويون بالفعل فى تصنيع طوربيد وايتهيد منذ عام ١٨٦٦، وكان يسير عن طريق محرك يعمل بضغط الهواء، ويحمل ١٨ رطلا من الديناميت، وكان مدى العمل الخاص به يصل إلى حوالى ٢٠٠ ياردة. وكانت الخاصية الأكثر أهمية لهذا الطوربيد تتمثل فى قدرته على الحركة الذاتية، مما يجعله يعمل على عمق محدد تم ضبطه وتحديده سلفا. وفى فترات لاحقة، تم تطوير هذا الطوربيد، بحيث ازداد مدى العمل الخاص به، بالإضافة إلى تحسين تكنيك إطلاق الطوربيد من السفن المتحركة، كما تم تطوير زوارق طوربيد لمصاحبة تلك الطوربيدات حتى السفن المعادية. وكانت زوارق الطوربيد خفيفة وسريعة ومسلحة بالطوربيدات من أجل النجاة من نيران السفن المعادية. وفى تطويرات إضافية، جرى تزويد تلك الزوارق ببنادق ميكانيكية، ثم تم تزويدها لاحقا ببنادق خفيفة سريعة الطلقات. والأكثر من ذلك، أن هناك فئة جديدة من السفن السريعة تم تطويرها، وتم تسميتها بـ (المدمرات الحاملة للطوربيدات)، والتى أصبحت تعرف ببساطة بإسم المدمرات.

وقد تم استخدام الألغام البحرية والطوربيدات أيضا فى أغراض الدفاع عن الموانىء. فقد زرعت حقول الألغام فى الموانىء وحولها، وكان يتم تشغيلها كهربائيا من مراكز التشغيل على الشاطىء. وعندما كانت أى سفينة معادية تقترب من الميناء كان يتم تعقبها، ثم تحديد موقعها على الخريطة التى تحدد مواقع الألغام. وعندما تتحرك السفينة فوق لغم، كان يتم تشغيل وإطلاق اللغم كهربائيا. وقد زرعت حقول الألغام بكثافة بواسطة جميع القوى الكبرى منذ عام ١٨٦٨ وحتى بداية الحرب العالمية الأولى، ولكن نادرا جدا ما كانت

تبرز الحاجة إلى استخدامها فعليا. وقد قام البريطانيون بإدخال الطوربيدات المزروعة حول الشواطىء ضمن عمليات الدفاع الساحلى، وتبنوا منذ عام ١٨٨٥ طوربيد برينان، الذى اخترعه لويس برينان، وهو عبارة عن طوربيد فى صورة سيجار. وعلى الرغم من أن هذه الفكرة أصبحت قديمة بحلول عام ١٩٠٥، إلا أن الكثير من الدول استفادت من هذه الفكرة عن طريق إنشاء أنابيب طوربيد بحرية للدفاع الساحلى ([1]).

أما بالنسبة للألغام الأرضية، فإن الخبرة التاريخية تشير إلى أن الألغام عُرفت بصورة بدائية منذ القرن الثامن عشر، وبالتحديد أثناء حرب السنوات السبع خلال الفترة (١٧٥٦ - ١٧٦٢)، كما زرعت هذه المتفجرات فى طريق القوات المهاجمة، إلا أن استخدام هذا التكتيك لم يكن خاضعا لمبادىء وقواعد مستقرة، حيث كانت هناك صعوبات كبيرة فى إشعال العبوات الناسفة فى وقت مناسب، وذلك قبل اختراع الرأس المفجر للألغام. وحتى عندما تم اختراع الرأس المفجر، فإنه كان يتعرض فى العديد من الحالات لأعطال ميكانيكية، مما لا يحقق الهدف التدميرى المقصود. وقد استخدمت الألغام الأرضية على نطاق محدود للغاية أثناء الحرب العالمية الأولى فى الجبهة الغربية فى أواخر الحرب، وبالذات عامى ١٩١٧ــ ١٩١٨، حيث كانت الألغام تبدأ فى العمل حسب هواها، وبدون القدرة على التحكم بدقة فى عملية التفجير.

وقد تمثل الدرس الأول للحرب العالمية الأولى فى أن الألغام يمكن أن تكون صالحة للعمل ضد دبابات القتال الرئيسية، إما من أجل شل حركتها أو من حيث أن استخدام التهديد بالألغام يجعل الأرض تعمل لصالح الطرف المدافع، فى حين جرى التركيز على استخدام وتطوير المدافع المضادة للدبابات لدورها الحاسم فى العمل ضد الدبابات. وعلى هذا الأساس، فإن الألغام المضادة للدبابات عبارة عن قطع من المعدات، فهى حاوية معدنية دائرية تحتوى على أداة تفجير فى منتصف المتفجرات، بالإضافة إلى غطاء معدنى ومفجر قوى وثقل يضغط على الرأس المفجر. ويجب أن يكون المفجر قويا لدرجة أنه يستطيع أن يتحمل ثقل إنسان، فى حين أنه ينفجر تلقائيا تحت ثقل الدبابة أو الجرار، مما يعنى أن اللغم المضاد للدبابات يمكنه أن يختار بنفسه الهدف الصحيح الذى ينفجر فيه. وانطلاقا من هذه البداية

([1]) Ian V. Hogg, **Op-Cit,** p.p. 96-97.

البسيطة لفكرة اللغم المضاد للدبابات، فقد تم إدخال العديــــد مـــن التعديـــلات اللاحقة على هذه الألغام، حيث جرى وضع مفجر ثان تحت اللغـــم، بحيــث يتكامل مع الرأس المفجر للغم المزروع قريبا من سطح الأرض، وذلك لحماية اللغم، ومنع إزالته بسهولة. ولذلك، فإن أى شخص يحفر حول اللغم المضـــاد للدبابات، ويحاول رفعه من الفتحة المزروع فيها، فإنه سوف يجذب تلقائيا زر التفجير الآخر، مما يؤدى إلى تفجير اللغم. وقد أضيف أيضـــا إلـــى الألغـــام المضادة للدبابات أداة بسيطة للعد، وهـــى ســقاطة (Ratchet Mechanism)، الهدف منها تضليل القوات المهاجمة، حيث تسمح هذه السقاطة بمرور خمـــس دبابات بصورة طبيعية، ثم ينفجر اللغم عند مرور الدبابة السادسة من فوقـــه، وهو ما يمكن أن يثير القلق لدى طابور المركبات، لأن انفجار اللغـــم ســـوف يعنى لهم أنهم فى وسط حقل ألغام، وأن الدبابات الخمس التى مـــرت بســـلام كانت محظوظة، مما يجعل أفراد هذه القوة يبددون وقتا ثمينا فى البحث عـــن الألغام الأخرى، والتى هى غير موجودة أصلا.

ومن ثم، فإن مكافحة الألغام كانت تحتاج أولا إلى العثور على اللغم، ثـــم تحييده. وقد تمثل التطور الأول فى هذا الصدد فى أن الجيش البولندى اخـترع عام ١٩٣٨ جهازا إليكترونيا للكشف عن الألغام يمكن حمله بواسطة شـخص واحد، وتقوم فكرة عمله على أنه عندما يمر الفرد بهذا الجهاز فـــوق اللغـــم، فـــإن الجهاز يرصد حقلا إليكترونيا، ويصبح هذا الحقل غير متوازن بســـبب وجود ثقل اللغم المعدنى تحت الأرض، مما يسبب ملحوظة أو إشارة صوتيـــة فى جهاز الكشف عن الألغام فى سماعات الأذن. ومن ثم، فإن موقع اللغم يتـــم رصده، ثم يأتى شخص آخر، ويكشف اللغم ويزيله. وقد لقيت فكرة هذا الجهاز البولندى قبولا واسعا، حيث تبناها الجيش البريطانى فى عام ١٩٤٠، فى حين أن الألمان سرعان ما طوروا جهازا مماثلا.

ومن خلال هذه التطورات، التقط الألمان فكرة تصنيع ألغام غير معدنيـــة، حيث لم تكن هناك ضرورة معينة وراء تصنيع الألغام من المعـــدن تحديـــدا، ووجد الألمان وقتذاك أن البلاستيك والزجاج والورق المعجون، بـــل وحتـــى الأخشاب، يمكن أن تكون موادا جيدة لتصنيع ألغام مضادة للدبابات لا يمكـــن اكتشافها إليكترونيا. ومن بين هذه الألغام غير المعدنية، قام الألمان بتصنيـــع لغم خشبى يسمى بـــ (هولزماين ٤٢ Holzmine 42)، واستخدموه فى معركـــة

العلمين فى الصحراء الغربية فى عام ١٩٤٢، كما استخدمت الألغـــام غـــير المعدنية فى فرنسا عام ١٩٤٤.

وفى المقابل، فإن البريطانيين لم يهتموا بالدخول فى سباق تسلح مع الألمان فى مجال الألغام المضادة للدبابات، بل ركزوا فقط على اكتشاف طرق تحييد تلك الألغام وجعلها غير ضارة. وقد تم اكتشاف هـــذه التكنيكـــات أولا فـــى المعارك بين قوات المحور والحلفاء فى شمال أفريقيا، وبالذات فـــى معركـــة العلمين، حيث كانت الظروف مثالية هناك من أجل تطبيـــق حـــرب الألغـــام ومكافحتها، حيث انطوت على تجهيز الدبابات بروافع ثقيلة فى مقدمتها مـــن أجل دفع الرافعة فى اللغم وتفجيره، إلا أن جهاز العد الموجود فى الألغام كـان يعيق عمل هذه الروافع، مما دعا إلى تغيير تكنيك العمل ضد الألغام من خلال استخدام اسطوانة دولابية الشكل، ترتبط بها عدة سلاسل طويلة، وتتحرك هـذه الاسطوانة بواسطة محرك، وتعمل السلاسل على أساس خبط وطـرق الأرض أمام الدبابة عدة مرات. وطالما أن كل سلسلة ترتطم بالأرض عـــدة مـــرات، وتتداخل السلاسل مع بعضها البعض، فإن هذا يضمن تضليـــل جـــهاز العـــد الموجود فى اللغم، لأنه بذلك سوف يرصد على سبيل الخطأ أن هنـــاك عـــدة دبابات قد مرت من فوقه، ثم ينفجر لهذا السبب، دون أن تكـــون فوقـــه أيـــة دبابات معادية.

وقد بدأت الألغام المضادة للأفراد تتطور على نحو مماثل للألغام المضـــادة للدبابات، ولكن بدرجة أصغر حجما وأكثر حساسية. ففى الألغـــام المضـــادة للأفراد، تكفى كمية صغيرة من المتفجرات لإصابة شخص إذا مر من فوقـــها. ويتضمن تصميم الألغام المضادة للأفراد قدرا من المتفجرات تكفى للإصابـــة، وليس القتل، وذلك انطلاقا من فكرة أن الجندى الجريح سوف يكـــون معوقـــا لحركة أى قوات بدرجة أكبر بكثير من القتلى. وعلى أية حال، فقد اتجه الفكر العسكرى وقتذاك إلى أنه إذا كان الهدف من اللغم الواحد ينحصر فى إحـــداث إصابة واحدة، فإن ذلك لا يعتبر استخداما اقتصاديا للألغام وللموارد المستخدمة فيها. ولذلك، اتجه التفكير العسكرى وقتذاك نحو تطوير ما يعرف بـــ (الألغـام الوثابة)، وكان الألمان روادا فى هذا التطوير عندما صنعوا اللغم (أس)، تطبيقا لتلك الفكرة، والذى تم تطويره أولا فى عـــام ١٩٣٥، وتـــم اســـتخدامه فـــى العمليات العسكرية الألمانية فى شمال أفريقيا عام ١٩٤١، وتقوم فكرته علـــى حفر حفرة تحتوى على شحنة متفجـــرة صغـــيرة ولغـــم اســـطوانى مملـــوء

بالمتفجرات والمعادن. ويتم التحكم فى اللغم عن طريق الرأس الذى يمكن أن ينفجر عن طريق الضغط المباشر على محبس حساس يمتد تحت الأرض، أو عن طريق قطع سلك مربوط بهذا المحبس. وبمجرد جذب الزناد أو تشغيل المحبس، فإن الشحنة الناسفة تنفجر تحت اللغم الاسطوانى، وتجعله يطير فى الهواء على ارتفاع ستة أقدام، حيث ينفجر اللغم على هذا الارتفاع بهدف توسيع نطاق الانفجار والشظايا فى المنطقة المحيطة بالموقع. ومن ثم، فإن هذا اللغم كان يمكنه إلحاق الإصابة بثلاثة أو أربعة أشخاص دفعة واحدة، بدلا من الاكتفاء بإصابة شخص واحد خطا فوق اللغم. وسرعان ما قام الأمريكيون والبريطانيون بتصنيع أنواع مماثلة من هذا اللغم، وأصبح واحدا من أخطر وأهم الألغام المضادة للأفراد.

وفى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، استمر تطوير الألغام بالاعتماد على المكونات البلاستيكية من أجل الحيلولة دون اكتشافها، وساعدت التكنولوجيا الجديدة على دفع هذا التطوير. فقد أصبحت الألغام تحتوى على شحنات متفجرة يمكنها أن تحدث ثقبا فى أسفل الدبابة، كما جرى تجهيز الألغام بأجهزة استشعار حتى يمكنها رصد أى اهتزاز او ضجيج صادر عن حركة الدبابات، مما يفجرها، من دون الاكتفاء بالانفجار فى حالة مرور الدبابة نفسها فوق اللغم. وقد جرى أيضا تطوير ألغام تفجر خارج مسار الدبابات، فهى تزرع على جانب الطريق حتى تنفجر فى أحد جانبى الدبابات المارة، كما جرت إضافة أنواع مختلفة من أجهزة الاستشعار فى الألغام، وبأجهزة للعد. والأكثر أهمية أيضا أنه جرى تطوير ما يعرف بـ (القنابل الذكية) أو (القنابل ذاتية التطهير Self-Sterilizing) التى تنفجر ذاتيا عقب مرور فترة معينة من الزمن، حتى لا تنفجر فى القوات الصديقة التى تتقدم فى تلك المنطقة، وحتى لا تنفجر أيضا فى المدنيين الأبرياء الذين يمرون فى تلك المناطق.

وخلال فترة الحرب الباردة، ازداد الاهتمام بالألغام الأرضية المضادة للأفراد والمضادة للدبابات، وذلك فى إطار الصراع بين حلف شمال الأطلنطى وحلف وارسو فى القارة الأوروبية، وذلك لأن القوات السوفيتية تبنت خلال تلك الفترة خططا تقوم على إمكانية اكتساح دول غرب أوروبا بوساطة تكتيكات حرب المدرعات واسعة النطاق، فى حالة نشوب مواجهة واسعة بين الشرق والغرب. وقد أثارت هذه الاحتمالات قلقا شديدا لدى دول حلف شمال الاطلنطى طيلة فترة الحرب الباردة، مما دعاهم إلى التفكير فى الاعتماد على

الألغام المضادة للأفراد والدبابات فى آن واحد معا، كجزء من الجهد الدفاعى الرامى إلى التصدى للتهديد السوفيتى لأوروبا الغربية. وكان الاعتماد على الألغام هنا عائدا إلى أن الألغام تفيد إما فى تدمير الدبابات وإصابة الأفراد بصورة مباشرة، أو على الأقل إجبار الدبابات على السير فى الطرق التى يمكن الدفاع عنها، وهو ما كان يمثل فى كلتا الحالتين هدفا مفيدا لقوات حلف الأطلنطى. وقد واجهت قوات حلف الأطلنطى تحديا جوهريا فى تنفيذ هذه التكتيكات يتمثل فى أن عملية زرع الألغام تحتاج إلى عمالة كثيفة ومدربة، وهو ما كان يمثل مشكلة رئيسية نظراً لاعتماد دول غرب أوروبا على قوات مسلحة محترفة قليلة العدد، ولا يتوافر لها أعداد كبيرة من الأفراد لتنفيذ عملية زرع الألغام يدويا. ولذلك، كان من الضرورى تطوير معدات لزرع الألغام ميكانيكيا بسرعة عالية، كما كان من الضرورى بالنسبة لهم تحقيق اقصى استفادة ممكنة من اقل عدد ممكن من الألغام. وقد استند هذا الاتجاه على أن التطور فى زراعة الألغام، والتحول من الأسلوب اليدوى إلى الأسلوب الميكانيكى، سوف يكون مفيدا للغاية من حيث توفير الوقت والجهد، ويمكن إدراك الفارق بين الأسلوبين إذا عرفنا أن قوة مؤلفة من ٣٠ رجلا يمكنها أن تزرع ٥٠ لغما فى الساعة بالأسلوب اليدوى، فى حين أن الأسلوب الميكانيكى يتيح زرع ٢٠٠ لغم فى نفس الوقت. ومع ذلك، فإن عملية إعداد الخطوط الدفاعية، حتى فى حالة زرع الألغام بالأسلوب الميكانيكى، تحتاج إلى وقت طويل نسبيا، وتحتاج إلى تخطيط لوجستيكى متقدم لتنفيذها.

وقد وجدت قوات حلف الأطلنطى أيضا أنه إذا كانت المسارات والطرق التى سوف تسلكها الدبابات المعادية فى ظروف الصراع المسلح معروفة، فإن ذلك سوف يفيد فى إجراء الحسابات المتعلقة بأعداد الألغام المطلوبة ومناطق زراعتها.. وغير ذلك، بالإضافة إلى أنهم ركزوا على أنه سوف يكون من الأفضل امتلاك أجهزة لتفجير الألغام فى التوقيتات المناسبة، وضد الأهداف المطلوبة، بدلا من الاعتماد على الضغط المباشر من جانب المركبات أو الأفراد المارين من فوق هذه الألغام. وقد قدم البريطانيون حلا لبعض هذه المشكلات من خلال تطوير وإنتاج (اللغم الطولى Bar mine)، وهو عبارة عن لغم تم تصنيعه خصيصا لأغراض التركيب الميكانيكى السريع فى حقول الألغام، وهو لغم طويل مؤلف فى أغلبه من البلاستيك، ويزرع على عمق ٣ أقدام تحت الأرض، وعلى اتساع ٦ بوصات، ويحتوى على ٧,٢ كلجم من

المتفجرات، ويساعد شكله الطولى على مضاعفة فرص انفجاره فى حالة مرور دبابة من فوقه، كما يقلل من أعداد الألغام المطلوبة لبناء خط دفاعى فعال. وقد دخل هذا اللغم إلى الخدمة العاملة فى عام ١٩٧٠، كما جرى تطوير أنواع أخرى من الألغام يمكنها تحقيق نفس الغرض.

والأكثر خطورة من ذلك، أن الولايات المتحدة فكرت خلال فترة الحرب الباردة فى تطوير ألغام نووية، وكانت خطط تطوير هذا النوع من الألغام قد برزت فى الأصل فى أواخر الحرب العالمية الثانية، بهدف التحسب لنشوب مواجهة عسكرية محتملة بين القوات الأمريكية والقوات السوفيتية فى ألمانيا، حيث كان التخطيط العسكرى الأمريكى يتجه وقتذاك لاستخدام الألغام النووية فى إغلاق طرق ومسارات طبيعية معينة فى حالة محاولة القوات السوفيتية التقدم لغزو ألمانيا الغربية وغرب أوروبا، إلا أن معظم المؤشرات تدل على أن هذه الأفكار لم تخرج إلى حيز التنفيذ (١).

ثانيا :
تطور عقائد الاستخدام القتالي للألغام فى الصراعات المسلحة

كانت الألغام الأرضية المضادة للأفراد والمضادة للمركبات تستخدم من قبل مختلف جيوش العالم، بوصفها أسلحة دفاعية، حيث يندرج استخدامها ضمن ما يعرف بـ "القتال التعطيلى"، فهى تهدف أساسا إلى إقامة حواجز وعوائق للحماية ضد هجوم القوات المعادية، وذلك بالتكامل مع العوائق الطبيعية الأخرى، مثل الجبال والمرتفعات ومجارى الأنهار. ويكون الغرض من استخدام الألغام، بالتكامل مع المعوقات الأخرى، هو إبطاء تقدم القوات المعادية، ودفعها نحو التفتت والتبعثر إلى وحدات يسهل مهاجمتها وضربها بالأسلحة الأخرى، مثل المدفعية الميدانية والقاذفات الصاروخية والقصف الجوى باستخدام مقاتلات الهجوم الأرضى. وعندما يكون من المتوقع أن تقوم القوات المعادية بهجوم مدرع واسع النطاق، فإن حقول الألغام تتألف فى الأساس من الألغام المضادة للدبابات، ولكن ذلك لا يمنع من أن هذه الحقول تتضمن أيضا ألغاما مضادة للأفراد، بهدف منع جنود المشاة التابعين للقوات

---

(١) للاستزادة حول موضوع تطور فكرة الألغام النووية انظر:
"Nuclear Landmines", **The Bulletin of the Atomic Scientists,** April 1985, p.p. 4-5.

المعادية المهاجمة من التحرك بحرية فوق حقول الألغام المضادة للدبابات، بالإضافة إلى منعهم من محاولة إزالة تلك الألغام. وفى الوقت نفسه، فإن تصميم حقول الألغام عادة ما يشتمل فى الكثير من الحالات على مواقع مدفعية قريبة، لمراقبة الحقل وحمايته، من خلال القصف المباشر للقوات المعادية التى تحاول عبور حقل الألغام، وذلك بهدف منعها من إزالة حقل الألغام، وأيضا لمهاجمة تلك القوات وتكبيدها خسائر مضاعفة فى حالة انفجار الألغام بها، والاستفادة من خلال الفوضى والارتباك التى تصيبها فى تلك الحالة من أجل إلحاق المزيد من الإصابات بها. ومع ذلك، فإن دروس التاريخ العسكرى تشير إلى أن الألغام يمكنها فقط أن تعطل القوات المهاجمة، فى الحروب النظامية، ولكنها لا يمكن أبدا أن توقف تلك القوات، إذا توافرت لديها الإرادة والاستعدادات اللازمة لعبور حقول الألغام وتحقيق أهدافها العسكرية (1). وكان أبرز مثال على ذلك هو ما حدث فى حرب الخليج (١٩٩١)، حيث استخدمت القوات العراقية ما يتراوح بين ٦ – ٧ ملايين لغم من أجل منع قوات التحالف الدولى من دخول الكويت، إلا أن معدات مكافحة الألغام المتطورة التى استخدمتها تلك القوات مكنتها من تحقيق أهدافها الموضوعة بسرعة، وهو ما جعل أثر الألغام محدودا للغاية فى تلك الحرب.

وفى الوقت نفسه، فإن الألغام يمكن أن تستخدم أيضا فى الأغراض الهجومية، وبالذات فى عمليات الهجوم المضاد، حيث ساعد التطور فى طرق زرع الألغام منذ الستينات فى تيسير استخدام الألغام فى العمليات الهجومية، لأنه بات من الممكن زرع الألغام على نطاق واسع على طريق المدفعية والقاذفات الصاروخية والطائرات القتالية. وفى ظل هذا التطور، فقد بات من الممكن أن تُستخدم الألغام فى تحقيق الأهداف الهجومية، وبالذات فى جانبين رئيسيين، أولهما إمكانية تلغيم الأهداف العسكرية الهامة فى مؤخرة العدو، بما فى ذلك مقر القيادة ومراكز الإمداد والتموين ومراكز التجميع الرئيسية للقوات والطرق الحيوية للقوات المعادية، حيث أصبح من الممكن تحويل تلك الأهداف والمناطق المحيطة بها إلى حقول الألغام عن طريق الجو. وثانيهما أنه بات

---

(1) Thomas Hawkins, "Landmines: Basic Facts and Congressional Concerns", **Ccongressional Research Service (CRS) Report for Congress**, April 23, 1996, p.p. 10–15.

من الممكن أيضا تلغيم خطوط انسحاب القوات المعادية، ولاسيما إذا كانت تلك القوات قد أقامت حقول ألغام على خطوط الانسحاب الخاصة بها، وأبقت بـــها طرقا معينة لمرورها. ومن ثم، يمكن للقوة المهاجمة إغلاق الطرق المفتوحـــة فى خطوط انسحاب العدو، بما يلحق به خسائر إضافيـــة، ويبطـــىء عمليـــة الانسحاب، ويجعله فريسة سهلة للهجوم من جانب قوات المطاردة التى تلاحقه أثناء الانسحاب.

ومن ثم، فإن تطوير وسائل ومعدات زرع الألغام عـــن بعـــد (Remotely Delivered Mines) منذ الستينات غيرت كثيرا من عقـــائد اســـتخدام الألغـــام خصوصا، والعقائد العسكرية عموما، حيث بدأ العديد من الجيوش فى إدمـــاج حرب الألغام كجزء من الأسلحة الهجومية. فالألغام تخدم العمـــل الـــهجومى تحديدا فى كونها تعزز قدرة القوات على المناورة والالتفاف فى ساحة القتـــال، لأنها يمكن أن تستخدم فى إغلاق الطرق والأجناب التى يُتوقـــع أن تحـــاول القوات المعادية الالتفاف منها، فيما يفيد فى امتلاك القدرة على خلق المعوقات على طريق تقدم العدو فورا طبقا لتحركاته الفعلية فى ساحة القتال، بالإضافـــة إلى امتلاك القدرة على تحييد أسلحة معينة لـــدى الخصـــم، مثـــل المدفعيـــة المتحركة، مما أحدث تغييرا ثوريا فى ساحات القتال.

وتلتزم الجيوش النظامية المدربة بمبادىء معينة فى إدارتها لحرب الألغـام، وأبرزها ضرورة الاحتفاظ بخرائط دقيقة لحقول الألغام وطبيعتـــها، ووضـــع علامات محددة عليها. وتنبع أهمية هذه الخرائط والعلامات الإرشادية من أنها ضرورية لحماية القوات التى زرعتها ذاتها، فى حالـــة مرورهـــا مـــن تلـــك المنطقة، بالإضافة إلى أن هذه الخرائط والعلامات تصبح أكثر إلحاحا فى حالة العمليات العسكرية المشتركة التى تشترك فيها قوات مسلحة تنتمى إلى عـــدة دول فى آن واحد معا، حيث يصبح من الضرورى فى تلك الحالة أن تكـــون قوات كل دولة قادرة على التعرف على العلامات الإرشادية الموضوعة علـــى حقول الألغام التى أقامتها قوات الدول الأخرى لتفـــادى المخـــاطر المترتبـــة عليها.

ولم يقتصر استخدام الألغام على الحروب النظامية بين الدول، وإنما إمتـــد أيضا إلى الحروب الأهلية والصراعات الداخلية فى العديد من الدول. فعلـــى الرغم أن هذه الحروب الأهلية لم تكن تنطوى على حروب دبابـــات واســـعة النطاق، على غرار الحروب بين الدول، إلا أنها شهدت مع ذلـــك اســـتخداما

واسعا للألغام، وكانت أطراف الصراع فى تلك الحروب تعطى لنفسها الحرية الكاملة فى استخدام الألغام بدون أى ضوابط أو مبادىء حاكمة لها، نظراً لأن أغلب الجماعات المتورطة فى تلك الحروب لم تكن ملتزمة بعقائد عسكرية واضحة لأن جنودها كانوا فى الأغلب أميين ولم يحصلوا على قدر كاف من التدريب والتنظيم العسكرى. وكان استخدام جماعات المعارضة للألغام يهدف فى الأساس لتحقيق مجموعة من الأهداف التى تتمحور حول استفزاز القوات الحكومية وتقييد قدرتها على الحركة وقطع الطرق التى تستخدمها، بالإضافة إلى الضغط من أجل تنفيذ عمليات إعادة توزيع واسعة النطاق للسكان المحليين من خلال تقييد تحركاتهم أو تخويفهم من مخاطر الألغام فى المناطق التى يقيمون بها.

وبالمثل، فإن القوات الحكومية تلجأ أيضا إلى استخدام الألغام فى الحروب الأهلية، وذلك من أجل حماية المناطق والمنشآت الهامة، ومنع قوات المعارضة من التسلل أو اقتحام مناطق حيوية معينة، وعادة ما تكون الألغام التى تستخدمها القوات الحكومية ألغاما مضادة للأفراد فى أغلب الأحوال، نظراً لأن قوات المعارضة تعتمد فى الأساس على جماعات المشاة خفيفة الحركة، وفق تكتيكات حرب العصابات. ومع تطور الصراع المسلح الداخلى، فإن استخدام القوات للألغام عادة ما يزداد فى حالة نجاح قوات المعارضة فى السيطرة على مساحات من أراضى البلاد، ويكون الاستخدام عشوائيا وغير مخطط بصورة متزايدة، وتزداد مخاطر الألغام على المدنيين بصورة متزايدة مع تطور أعمال الصراع، بحيث تكون هذه المخاطر أكبر بكثير فى حالة الحروب الأهلية عنها فى حالة الحروب التقليدية النظامية بين الدول. أضف إلى ذلك، أن حقول الألغام التى تقيمها القوات الحكومية تخلق مشكلات إضافية فيما يتعلق بحراسة وصيانة وإصلاح تلك الحقول، وتحتاج إلى موارد مالية وقوات عسكرية وفنيين عسكريين، مما يكون مكلفا للغاية بالنسبة لتلك القوات، وهو ما دعا القوات الحكومية فى بعض الحالات إلى إزالة تلك الحقول أو على الأقل الامتناع عن زرع المزيد من الألغام.

وفى الوقت نفسه، فإن الألغام تستخدم فى الكثير من الحالات من أجل السيطرة على حركة السكان، وأيضا فى الأعمال الإرهابية، ولم يقتصر هذا الاستخدام على جماعات المعارضة أو الجماعات الإرهابية، وإنما إمتد أيضا إلى القوات الحكومية ذاتها. فقد استخدمت حركة الخمير الحمر فى كمبوديا

الألغام الأرضية المضادة للأفراد من أجل السيطرة على حركة المرور في المناطق القريبة من ساحات الصراع مع الحكومة، كما استخدمتها أيضا حركة رينامو المعارضة ضد القوات الحكومية في موزمبيق. وعلى الجانب الآخر، فإن قوات الجيش العراقي استخدمت الألغام المضادة للأفراد في إقليم كردستان ضد الأكراد، وقامت بتلغيم حقولهم وقراهم، بخلاف أنها استخدمت هذه الألغام على نطاق واسع في حربها ضد إيران، كما قام نظام سياد بري في الصومال باستخدام الألغام من أجل السيطرة على تحركات السكان في المناطق القروية وجماعات البدو الرحّل. ومن ثم، فإن استخدام الألغام على هذا النحو كان شائعا للغاية في حالة الجماعات المعارضة التي لا تدرك أو لا تلتزم بقواعد القانون الدولي الإنساني، وأيضا في حالات الحكومات التي تجد أن ظروف الحرب الأهلية في الداخل تجعل من الالتزام بهذه القواعد والمبادىء ترفاً لا تستطيع الالتزام به في مواجهة جماعات المعارضة.

ثالثا:

استخدام الألغام في الصراعات المسلحة

منذ ظهور الألغام، وبدء استخدامها في الحروب والصراعات المسلحة منذ الحرب العالمية الثانية، بات من النادر جدا أن ينشب صراع مسلح من دون استخدام تلك الألغام كوسائل قتالية، حيث ازداد استخدام هذه الألغام بصورة مستمرة على العقود الستة الماضية. وسوف نستعرض فيما يلي استخدام الألغام المضادة للأفراد في الصراعات المسلحة التي شهدتها البيئة الدولية، سواء كانت حروباً بين الدول أو حروباً أهلية.

١. استخدام الألغام في الحروب بين الدول:

على الرغم من أن الألغام الأرضية المضادة للأفراد كانت معروفة منذ الحرب العالمية الأولى، إلا أن الاستخدام الواسع للألغام الأرضية المضادة للأفراد والمضادة للمركبات بدأ أساسا أثناء الحرب العالمية الثانية. ومنذ ذلك الوقت، بدأت مختلف جيوش العالم تدرك قيمة الألغام كوسائل قتالية، حيث بات واضحا أن حقول الألغام المضادة للأفراد والمضادة للمركبات يمكن أن تلعب دورا فعالا في إعاقة تقدم قوات العدو، خاصة عندما توضع هذه الألغام (المضادة للأفراد والمضادة للدبابات) بصورة متكاملة في حقول واحدة،

بالإضافة إلى أن تكلفة إقامة حقول الألغام تعتبر الأقل انخفاضا بالمقارنة مع أى نظام دفاعى آخر، كما أن الأضرار الإنسانية الفادحة المترتبة على استخدام الألغام لم تكن قد برزت بعد.

وأثناء الحرب العالمية الثانية، تركز استخدام الألغام فى مسرحين رئيسيين للعمليات هما فى شمال أفريقيا وغرب أوروبا. ففى شمال أفريقيا، تركز الاستخدام الأكثر كثافة للألغام فى معركة العلمين بين قوات الحلفاء بقيادة الفيلد مارشال مونتجومرى من ناحية، وقوات المحور بقيادة الفيلد مارشال روميل من ناحية أخرى. ففى معركة العلمين، لجأت القوات المتحاربة إلى الاستخدام الواسع والكثيف لحقول الألغام المضادة للأفراد والمضادة للمركبات للتعويض عن نقص الموانع الطبيعية فى الصحراء الغربية الممتدة ما بين مصر وليبيا. وعلى الرغم من أن الطرفين المتحاربين كانا حريصين على تخطيط وتحديد حقول الألغام بدقة، حرصاً على سلامة قوات كل طرف منها، إلا أن الكثير من هذه العلامات أزيلت أثناء العمليات القتالية، ثم تكفلت العوامل الطبيعية بعد ذلك بإزالة ما تبقى من هذه العلامات، وأصبحت هذه الحقول مصدراً للموت والمخاطر بالنسبة للسكان المحليين والسائحين فى تلك المناطق. وتزعم تلك الأطراف أنها سلمت خرائط تلك الألغام إلى الدول المعنية، أى مصر وليبيا، ولكنها لم تلزم نفسها بإزالة حقول الألغام. وعلى الرغم من أن العديد من عمليات إزالة الألغام فى تلك المنطقة جرت لاحقا فى سياق عمليات البحث عن البترول فى الصحراء المصرية والليبية، إلا أن خطط الإزالة لم تكن شاملة لكافة حقول الألغام، بالإضافة إلى أن مواقع حقول الألغام تغيرت كثيراً بسبب العوامل الطبيعية وحركة الكثبان الرملية، مما يعنى أنه حتى لو توافرت الخرائط الخاصة بمواقع هذه الألغام فى الوقت الحالى، فإنها سوف تكون قديمة وغير دقيقة على الإطلاق (1).

وعلى المسرح الأوروبى أثناء الحرب العالمية الثانية، فإن الألغام لم تستخدم بكثافة إلا فى معارك ما بعد عام ١٩٤٢، أى فى حروب الجبهة الشرقية، أثناء الانسحاب النهائى للقوات الألمانية والإيطالية عقب هزيمتها فى

---

(1) The International Committee of the Red Cross (ICRC), Anti-Personnel Landmines – Friend or Foe? : A Study of the Military Use and Effectiveness of Anti-Personnel Mines (Geneva: ICRC, March 1996), p.p. 10-15.

روسيا وإيطاليا، وأيضا فى معارك تحرير فرنسا من الاحتلال النازى. ففى جميع تلك الحالات، استخدمت الألغام بغزارة شديدة من قبل جميع الأطراف المتصارعة لدرجة أن عمليات تطهير الألغام مازالت تجرى حتى وقتنا الحالى فى دول مثل هولندا وسلوفاكيا، كما أن بعض المناطق فى فرنسا مازالت غير صالحة للاستخدام بسبب وجود ألغام غير ظاهرة فيها. وبشكل عام، فإن أغلبية الألغام التى استخدمت خلال تلك الحرب كانت فى الأساس ألغاما مضادة للدبابات. وعلى الرغم من أنه ليست هناك أى دراسات متكاملة حول فاعلية وقيمة استخدام الألغام فى معارك الحرب العالمية الثانية، إلا أن النتائج المستقاة من ميادين المعارك فى تلك الحرب تشير إلى أن الدور الرئيسى الذى لعبته الألغام وقتذاك تمثل أساسا فى الحد من القدرة على المناورة من جانب القوات المعادية، بالإضافة إلى إلحاق الخسائر بالقوات، بما فى ذلك فى القوات الصديقة ذاتها.

وأثناء الحرب الكورية خلال الفترة (١٩٥١ - ١٩٥٣)، تصارعت قوات الأمم المتحدة (المؤلفة أساسا من قوات الولايات المتحدة وكندا واستراليا ونيوزيلندا وتركيا وكوريا الجنوبية) من ناحية، ضد قوات كوريا الشمالية والصين من ناحية أخرى. وقد استخدمت جميع هذه القوات ألغاما مضادة للأفراد فى الأساس، لأن قوات الصين وكوريا الجنوبية كانت تتسم بغلبة قوات المشاة، وامتلاكها لعدد قليل نسبيا من الدبابات، كما كانت هناك كميات من الألغام المضادة للمركبات. وقد استخدمت قوات الأمم المتحدة الألغام باعتبارها عنصرا حيويا فى المواقع الدفاعية لها، إلا أن هذه الألغام أصبحت غير ملائمة على الإطلاق حينما تغيرت التكتيكات القتالية من جانب قوات الأمم المتحدة، وصارت هذه الألغام مصدرا للرعب والضرر بالنسبة لجميع الأطراف المتصارعة، سواء قوات الأمم المتحدة أو قوات الصين وكوريا الشمالية، وتسببت فى إلحاق خسائر بالجانبين. فعلى سبيل المثال، تكبدت القوات الأسترالية خسائر فادحة، حينما أصيب ٥٠ فردا من تلك القوات حينما دخلوا حقل ألغام غير محدد وغير مسجل كانت القوات الكندية قد أقامته لحماية مواقعها الأمامية. وعلى الرغم من أن معظم حقول الألغام كانت محددة بدقة، إلا أنها تعرضت لتغيرات جذرية بسبب القصف المدفعى الصينى، وأيضا بسبب العوامل الطبيعية والأمطار. ومع أن قوات الأمم المتحدة سلمت خرائط الألغام لقوات كوريا الجنوبية والشمالية، إلا أن هذه الخرائط لم تكن دقيقة

بالكامل. ومع ذلك، فإن معظم حقول الألغام المتخلفة عن الحرب الكورية قد جرت إزالتها، واستخدمت القوات الصينية تلك الألغام كمصدر للمتفجرات والذخائر، واستخدمتها فى الصناعة الحربية الصينية.

وقد شهدت حروب الهند الصينية وفيتنام (١٩٥٨ - ١٩٦٨) أيضا استخدام الألغام فى جميع مراحل القتال، حيث زرعت الألغام أساسا على أيدى القوات الفرنسية، ثم جرى فى فترات لاحقة زرع الألغام بواسطة الطائرات القتالية الأمريكية أثناء الحرب الفيتنامية، وذلك لدعم أعمال قتال القوات البرية الأمريكية. وعلى وجه العموم، فقد استخدم الفيتناميون والأمريكيون الألغام لحماية الأهداف التابعة لهم، حيث كانت القرى الموالية لقوات الفيتكونج محاطة بأحزمة من الألغام والشراك الخداعية، كما أن المواقع الأمريكية كانت أيضا محمية بالألغام. وكان دور الألغام حيويا فى تلك الحروب لدرجة أن أحد أسباب هزيمة الفرنسيين فى معركة (ديان بيان فو) كانت عائدة إلى أن الحصون والمواقع الفرنسية سقطت فى أيدى القوات الفيتنامية لأنها كانت تفتقر إلى كميات كافية من الألغام بسبب الحصار الذى كان مفروضا عليها، ولم يكن لديها إلا ٢٣ طنا من الألغام والمتفجرات أثناء تلك المعارك. وفى الحرب الفيتنامية، نجحت القوات الفيتنامية فى الاستيلاء على كميات من الألغام من المستودعات الأمريكية التى استولت عليها، بالإضافة إلى أنها نجحت فى الحصول على كميات من الألغام عن طريق استخراجها من حقول الألغام، ثم أعادت استخدامها ضد أعدائها. ولذلك، فإن قوات الجيش ومشاة البحرية الأمريكية فقدت عددا كبيرا من أفرادها بسبب الألغام، وكان الكثير من هذه الألغام أمريكى الأصل. ولم يحتفظ الأمريكيون أو الفرنسيون أو الفيتناميون الشماليون والجنوبيون أو الأستراليون، بأى سجلات عن حقول الألغام التى أقاموها، ولاسيما فيما يتعلق بالألغام التى كان يتم إلقاؤها من الجو.

وفى الحروب الهندية - الباكستانية (١٩٤٧ ـ ١٩٤٨، ١٩٦٥، ١٩٧١)، كانت الألغام التى تمت زراعتها تتسم بخصائص فريدة من حيث طريقة التنفيذ. فقد كانت تلك الحروب ذاتها محدودة فى أغراضها، واستغرقت فترة قصيرة من الزمن، وكانت حروبا ثابتة لم تشهد تحركات واسعة للقوات فى ميادين القتال. ففى حرب ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ فى جامو وكشمير، جرى استخدام أعداد قليلة للغاية من الألغام لحماية منشآت معينة. وخلال عملية الإعداد الطويلة لحرب عام ١٩٦٥، قام الجانبان بزراعة حقول الألغام أساسا فى

السهول لحماية مواقعهما وأهدافهما الهامة. أما فى حرب عام ١٩٧١، فإن أعدادا قليلة للغاية من الألغام تمت زراعتها لأن الأرض التى جرى عليها الصراع (بنجلاديش) كانت فى الأساس دولة نهرية. وفى جميع هذه الحروب الثلاثة، فإن حقول الألغام تمت زراعتها وتنفيذها بواسطة جنود مدربين تدريباً عاليا، وجرى تحديد حقول الألغام بدقة، وكانت الخرائط متاحة بسهولة لدى الطرفين عقب انتهاء الصراع، مما جعل من اليسير تنفيذ عملية الإزالة والتطهير بسرعة عقب انتهاء الصراع، من أجل معاودة استخدام الأرض فى إنتاج الغذاء. ونظرا لأن حقول الألغام كانت موجودة أساسا فى الأراضى الصالحة للزراعة، فإنها كانت ذات قيمة عالية لطرفى الصراع، مما دفعهما إلى الاهتمام بسرعة تطهير تلك الأراضى عقب انتهاء الصراع. ولذلك، فإن الطريقة المنظمة والدقيقة التى زرعت وأزيلت بها الألغام قللت أعداد الضحايا من المدنيين إلى مستويات لا تذكر، فى حين أن بعض الضحايا سقطوا من بين صفوف المهندسين العسكريين أثناء عملية التطهير. وبشكل عام، فإن القيمة العسكرية للألغام فى الحروب الهندية – الباكستانية كانت محدودة وهامشية للغاية. أما فى الحرب الهندية – الصينية التى اندلعت عام ١٩٦٢، فإن الطرفين المتصارعين لم تكن لديهما خططا مسبقة لزرع حقول ألغام فى بداية الحرب، إلا أنه مع تطور أعمال القتال فإن بعض الألغام تمت زراعتها فى المناطق الجبلية، وهو ما كان سببا للعديد من المشكلات فى الفترة التالية. فعلى الرغم من أن الألغام لا تسبب أى أضرار فى المناطق الجبلية، فإنها تكون خطيرة حينما تنزلق نحو المنحدرات بسبب حركة الثلوج، وذلك إذا لم تكن مثبتة جيدا فى أماكنها.

وفى الجنوب الأفريقى، لعبت الألغام دورا هاما فى الصراعات المسلحة التى دارت بين نظم الحكم العنصرية فى كل من روديسيا وجنوب أفريقيا وبين الدول الأفريقية المجاورة، أو بينها وبين حركات المقاومة الوطنية خلال أعوام (١٩٦٣) و(١٩٧٤ ــ ١٩٨٠). فعند حصول زيمبابوى (روديسيا سابقا) على الاستقلال عام ١٩٨٠، ورثت ما يزيد عن ١,٥ مليون لغم، منتشرة فى ٨ حقول ألغام تغطى مساحة ٧٦٦ كيلو متراً من حدود زيمبابوى مع كل من زامبيا وموزمبيق. وكانت أقدم حقول الألغام هذه قد زرعت حول محطة (كاريبا) للطاقة الكهربائية قبل عام ١٩٦٣ بواسطة قوات الحكومة الفيدرالية الروديسية عقب صراع للسيطرة على تلك المحطة بين تلك القوات وقوات

الحكومة الوطنية فى روديسيا الشمالية (زامبيا الآن). أما حقول الألغام الأحدث، فقد زرعت بوصفها عائقا ضد عمليات التسلل التى يقوم بها الفدائيون أثناء حرب التحرير التى بدأت فى عام ١٩٧٤. وقد اتخذت عملية إعداد حقول الألغام طابعا عشوائيا فى المراحل الأخيرة من الحرب الأهلية أو حرب التحرير فى تلك الدولة، حيث باتت كل كتيبة من كتائب المهندسين العسكريين تطور أسلوبها الخاص فى زرع الألغام، وكان من الصعب على مهندسى الكتائب الأخرى أن يتعاملوا بأمان مع الحقول التى زرعتها الكتائب الأخرى. وعند استقلال زيمبابوى عام ١٩٨٠، كانت ١٠% فقط من حقول الألغام قد تم تطهيرها. وبالنسبة للحقول المتبقية، فإن ٨٧% منها كانت قريبة من مناطق مأهولة بالسكان، حيث كانت الفكرة الأساسية للقوات الروديسية من وراء زرع الألغام فى تلك المناطق تتمثل فى الرغبة فى منع الفدائيين من التسلل من تلك المناطق المأهولة لمهاجمة الأهداف التابعة لحكومة روديسيا العنصرية. وعقب ذلك، فإن سكان المناطق المجاورة أزالوا كافة العلامات الدالة على وجود ألغام، مما أدى إلى سقوط عشرات الضحايا من السكان، بالإضافة إلى إصابة الآلاف من قطعان الماشية فى الفترات التالية.

وشهدت مناطق الجنوب الأفريقى أيضا استخداما واسعا للألغام فى المعارك التى جرت بين جنوب أفريقيا العنصرية والدول الأخرى المجاورة فى إطار الصراع ضد نظام الفصل العنصرى، ومن أجل استكمال استقلال ناميبيا. وقد استخدمت الألغام من جانب جميع الأطراف، حيث لجأت قوات جنوب أفريقيا إلى زرع الألغام حول المنشآت الهامة والأهداف العسكرية الحيوية، فى حين أن قوات المقاومة استخدمت الألغام بشكل عشوائى، وكان الهدف الرئيسى لها يتمثل فى تقليص قدرة قوات جنوب أفريقيا على الحركة والمناورة. ومع ذلك، فإن قوات جنوب أفريقيا العنصرية لم تتوسع كثيرا فى زرع حقول الألغام، بل إنها تراجعت فى بعض الحالات عن خططها الرامية إلى التوسع فى استخدام حقول الألغام. ففى أواخر الثمانينات، تراجعت حكومة جنوب أفريقيا عن خططها بزرع حقول ألغام واسعة فى شمال ناميبيا للتصدى لهجوم متوقع من القوات الكوبية، انطلاقا من الأراضى الأنجولية، وكان تراجع حكومة جنوب أفريقيا عائدا إلى ارتفاع تكاليف هذه الحقول وصعوبة صيانتها، واتجهت حكومة جنوب أفريقيا، بدلا من ذلك، إلى الاعتماد على العمل الاستخباراتى والإنذار المبكر ورفع مستوى استعداد قواتها. وعلى وجه

العموم، فإنه على الرغم من أن قوات جنوب أفريقيا العنصرية كانت قد زرعت حقول الألغام بدقة، إلا أنها وجدت صعوبة فى القيام بأعمال الصيانة والمتابعة لهذه الحقول بسبب ظروف الطقس، وأيضا بسبب الحوادث التى تتعرض لها الماشية والحيوانات، مما كان يقتضى القيام بعمليات الصيانة لأسباب صحية، ولكن جنود جنوب أفريقيا كانوا يجدون صعوبة فى القيام بذلك لأن حقول الألغام لم تكن مزروعة فى نفس المكان، أو فى خطوط مستقيمة، كما أن العوامل الطبيعية تسببت فى تحريك الألغام حوالى ٣٠ سم عن مواقعها الأصلية فى بعض الحالات، كما أن السيول والأمطار تسببت فى ظهور الألغام على سطح الأرض فى حالات أخرى.

وبالنسبة للصراع العربى – الإسرائيلى، فإن جميع أطراف الصراع استخدمت الألغام فى هذا الصراع، ولكن إسرائيل كانت الأوسع استخداما لهذه الألغام، وبالذات من حيث اللجوء فى العديد من الأحوال إلى زرع الألغام بصورة عشوائية، ويبدو ذلك واضحا فى أنه على الرغم من أن القوات الإسرائيلية سلمت خرائط بحقول الألغام إلى القوات المصرية عقب وقف إطلاق النار وتوقيع معاهدة السلام بين البلدين، فإن الألغام التى زرعها الإسرائيليون مازالت تتسبب فى وقوع خسائر فى صفوف الجنود المصريين والإسرائيليين والقوات المتعددة الجنسيات العاملة فى سيناء على حد سواء. وقد بدا واضحا أن حقول الألغام الدفاعية تكون فعالة فقط عندما يتم صيانتها باستمرار وبكفاءة، ولكنها لم تكن فعالة فى وقف تقدم القوات المعادية، ولكنها كانت مجرد عائق أمام هذا التقدم، من دون وقفه تماما.

وفى الحرب الليبية – التشادية على قطاع اوزو (١٩٧٣ – ١٩٩٤)، تركت القوات الليبية خلفها فى قطاع اوزو ألغاما مضادة للأفراد ومضادة للمركبات. وقد زرعت بعض هذه الألغام وفق أنماط منظمة، فى حين أن أغلبيتها زرعت بصورة عشوائية، وكان الكثير منها فى مناطق زراعية تستخدم فى إنتاج الحاصلات الزراعية. ولم تكن حقول الألغام محددة أو مسيجة، كما أن القوات الليبية لم تسلم أى خرائط ألغام للحكومة التشادية عند انتهاء الصراع.

وفى الحروب التى شهدتها أفغانستان طيلة الفترة منذ عام ١٩٧٩ وحتى الوقت الراهن، فإن الألغام لعبت دورا محوريا، حيث تم استخدامها من جانب جميع أطراف الصراع، مثل قوات الاحتلال السوفيتى والجيش الأفغانى

وجماعات المجاهدين الأفغان، وكان الاستخدام يتم بصورة عشوائية غير مخططة، وباستخدام جميع الوسائل، بما في ذلك إلقاء الألغام من الجو، كما زرعت الألغام بأعداد كبيرة للغاية، لدرجة أن أفغانستان تعتبر في الوقت الحالي واحدة من أكثر الدول المتضررة من الألغام في العالم. ونتيجة لذلك، فإن جميع منشآت البنية الأساسية تقريبا في أفغانستان تعتبر ملغومة، وأيضا مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية، بالإضافة إلى وجود حقول ألغام مكثفة في المناطق الحدودية مع كل من إيران وباكستان. وعلى الرغم من أن القوات السوفيتية السابقة زعمت أن جميع حقول الألغام التي زرعتها كانت محددة وموجودة على الخرائط بدقة، إلا أن مواقع هذه الألغام تغيرت بشدة مع مرور الوقت، وبالذات بسبب استمرار الصراع المسلح فيما بين الفصائل الأفغانية بعضها البعض. وتتنوع الألغام المستخدمة في أفغانستان إلى حوالي ٣٠ نوعا، تنتمي إلى ست دول مختلفة، من بينها ألغام تلقى من الجو وألغام مضادة للأفراد وألغام مضادة للمركبات. وتنتشر الألغام بصورة عشوائية وغير محددة، وهو ما أعاق عودة اللاجئين إلى أفغانستان عقب انسحاب القوات السوفيتية منها، كما تسبب ذلك في وقوع أعداد ضخمة من الخسائر والإصابات في صفوف المدنيين.

وقد شهدت الحرب العراقية - الإيرانية (١٩٨٠ - ١٩٨٨) استخداما واسعا للألغام، وكانت منطقة كردستان العراق هي الأكثر تضررا من الألغام، والتي شهدت هجمات واسعة النطاق من جانب القوات الإيرانية ضد المواقع العراقية الحصينة والمحاطة بحقول ألغام كثيفة. وقد استخدمت القوات الإيرانية أساليب وحشية وغير إنسانية لفتح ثغرات في حقول الألغام العراقية، حيث اعتمدت على تكتيك الموجات البشرية لاقتحام حقول الألغام، وهو عبارة عن مجموعات كبيرة من المشاه غير المسلحين، من بينهم أعداد كبيرة من الأطفال، يقتحمون حقول الألغام بأجسادهم لفتح ممرات بها لعبور القوات النظامية، للوصول إلى المواقع العراقية. وعلى الرغم من أن الجانب الإيراني تكبد خسائر فادحة في الأرواح بسبب هذا التكتيك، إلا أن هذه الخسائر كانت مقبولة من وجهة النظر العسكرية الإيرانية. وليس هناك سوى القليل جدا من العلامات الإرشادية والخرائط الخاصة بحقول الألغام التي أقامها الجانبان الإيراني والعراقي. وأثناء حرب الخليج (١٩٩١)، استخدمت القوات العراقية حوالي ٩ ملايين لغم مضاد للأفراد ومضاد للمركبات لحماية قواتها التي

احتلت الكويت فى مواجهة قوات التحالف الدولى، حيث قامت القوات العراقية بزرع الألغام على طول الشواطىء الشرقية لإعاقة عمليات الإنزال البحرى، كما قامت بزرع الألغام فى الجنوب والغرب لإعاقة تقدم قوات التحالف الدولى، انطلاقا من الأراضى السعودية. وقد اكتفت القوات العراقية بزرع الألغام على السطح، ولكنها سرعان ما أصبحت مغطاة بالرمال بسبب العوامل الطبيعية. وعلى الرغم من الاستخدام العراقى الكثيف لحقول الألغام، إلا أن ذلك لم يبطىء من تقدم قوات التحالف الدولى عقب بدء الهجوم البرى، وذلك لامتلاك قوات التحالف لتكنولوجيا متطورة لتطهير حقول الألغام، بالإضافة إلى امتلاكها قدرات حركية عالية. وفى فترة ما بعد طرد القوات العراقية من الكويت، قامت قوات التحالف بإعداد خرائط تفصيلية دقيقة بحقول الألغام العراقية، وسلمتها إلى الحكومة الكويتية، ثم قامت هذه الحكومة بدورها بتنفيذ خطة واسعة النطاق لإزالة حقول الألغام، وخصصت أكثر من ٧٥٠ مليون دولار لإزالة الألغام المتخلفة عن حرب الخليج، ونجحت بالفعل فى إزالتها تماما.

٢. استخدام الألغام فى الحروب الأهلية:

لم يقتصر استخدام الألغام فى الحروب بين الدول فقط، بل إمتد أيضا إلى الحرب الأهلية والصراعات الداخلية فى الدولة الواحدة، حيث كان استخدام الألغام فى الحروب الأهلية يهدف فى الأغلب إما إلى حماية المواقع والمنشآت والأهداف الهامة لكل طرف من أطراف الصراع، أو بهدف إعاقة حركة القوات المعادية وتعقيد عملياتها العسكرية وتقليص قدرتها على المناورة والحركة فى ميادين القتال، وفى المناطق الاستراتيجية. وبشكل عام، فقد كان الطابع الأغلب لاستخدام الألغام فى الحروب الأهلية هو الطابع العشوائى والفوضوى، حيث لم تهتم أطراف الصراع، سواء الحكومة أو المعارضة، بتحديد أماكن حقول الألغام أو رسم خرائط دقيقة لها، وذلك بسبب قلة خبرة أطراف الصراع ونقص تدريبها، وأيضا بسبب الطبيعة غير النظامية لتلك الحروب، ورغبة الأطراف المتصارعة فى الانتهاء من زرع الألغام فى أسرع وقت ممكن وبأقل التكاليف والجهد. وكان ذلك سببا فى زيادة الخسائر الناجمة عنها، بالإضافة إلى تعقيد عمليات إزالة الألغام فى فترة ما بعد انتهاء الصراع فى تلك الدول.

وتعتبر الفلبين بمثابة أول حرب أهلية فى العالم تستخدم فيها الألغام، حيث استخدمت الألغام فى الصراع الطويل بين القوات الحكومية وبين الجماعات الشيوعية والإسلامية المعارضة فى الفلبين، وهى الصراعات التى بدأت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ومازالت مستمرة حتى الوقت الحالى. فقد استخدمت تلك الجماعات المعارضة التكتيكات التقليدية لحرب العصابات فى مناطق الأدغال والغابات، بما فى ذلك التحرش بالقرى التى يفترض أن تحظى بالحماية من القوات الحكومية. وبينما استخدمت قوات المعارضة ألغاما مستوردة من الخارج وألغاما أخرى تم تطويرها بالجهود الذاتية لتلك الجماعات، فإن القوات الحكومية لم تلجأ قط إلى استخدام الألغام، وذلك خوفا من الأضرار الفادحة التى تنجم عن تلك الألغام، ورغبة من القوات الحكومية فى كسب تأييد وتعاطف السكان المحليين فى مناطق الصراع، بالإضافة إلى أن تلك القوات وجدت أن الألغام ربما لن تكون مفيدة بدرجة كبيرة فى الصراع ضد جماعات المعارضة، لأن تلك القوات اعتمدت على المبدأ التقليدى فى مقاومة حرب العصابات القائم على الاعتماد على خفة الحركة لملاحقة قوات المعارضة، وركزت القوات الحكومية فى الأساس على العمل الاستخباراتى والاستفادة من طبيعة ساحات القتال، ولكن ذلك لا ينفى أن القوات الحكومية استخدمت أسلحة أخرى محرمة دوليا، مثل الذخائر الانشطارية أو متعددة الشظايا فى عملياتها ضد جماعات المعارضة.

وفى الحرب الأهلية الأنجولية (١٩٧٥ــ حتى الوقت الحالى)، لجأت القوات الحكومية وقوات حركة يونيتا المعارضة إلى استخدام الألغام فى الحرب الأهلية. وليس هناك سوى القليل جدا من التوضيحات أو الخرائط الدقيقة بشأن حقول الألغام خلال الصراع. وفى هذا الإطار، فإن الأطراف المتصارعة استخدمت الألغام المضادة للأفراد والألغام المضادة للمركبات بحرية كاملة، واستخدمت الألغام من أجل منع الخصوم من الوصول إلى المناطق الحيوية فى وسط البلاد، كما زرعت أيضا على مهابط الطائرات والسكك الحديدية. وفى الكثير من الحالات، تمت زراعة وإعادة زراعة الألغام عدة مرات أثناء الصراع فى أنجولا، كما أن هناك عدة مدن فى أنجولا محاطة بعدة دوائر وحلقات من الألغام حولها. وهناك العديد من الدراسات التى تذهب إلى أن أنجولا ربما تكون الدولة الأكثر تضررا على الإطلاق من الألغام فى أفريقيا، كما أن أنجولا بها ثانى أكبر نسبة من المبتورين فى العالم، بعد كمبوديا.

أما فى الحرب الأهلية فى موزمبيق (١٩٧٦ - ١٩٩٣)، فقد استخدمت الألغام أصلا من جانب الجيش البرتغالى، ثم استخدمت بعد ذلك من جانب جبهة فريليمو الحاكمة وجبهة رينامو المعارضة وجيوش روديسيا وجنوب أفريقيا. واتسم استخدام جميع تلك الأطراف للألغام بالطابع العشوائى والفوضوى، حيث لم يهتم أيا من هذه الأطراف بتحديد مواقع الألغام أو رسم خرائط واضحة بمواقعها، أو حتى تسجيل زراعة تلك الألغام فى بعض الحالات. وعلى الرغم من أن بعض المؤشرات تدل على أن جبهة فريليمو الحاكمة كانت تحتفظ بخرائط لحقول الألغام التى زرعتها، إلا أنها لم تقم بتسليم تلك الخرائط لفريق الأمم المتحدة لإزالة الألغام، ولم يعثر ذلك الفريق بدوره على أية علامات لحقول الألغام. وقد إتسع نطاق استخدام الألغام فى ظل تدخل جيش زيمبابوى فى موزمبيق لحماية ممر (بييرا)، وطرقه وخط أنابيب البترول والسكك الحديدية، والذى كان يتعرض دوما للتخريب من جانب حركة رينامو طيلة الفترة ما بين عام ١٩٨٣ حتى توقيع معاهدة روما فى عام ١٩٩٢. ولذلك، فقد لجأت حركة رينامو إلى استخدام الألغام ضد المنشآت وخطوط المواصلات التى يستخدمها جيش زيمبابوى، ولكن قوات هذه الأخيرة لم تلجأ إلى استخدام الألغام، وفضلت الاعتماد على تكتيكات عسكرية دفاعية أخرى، فيما كان يمثل تطورا هاما لأن قوات زيمبابوى ذاتها كانت فى الأصل هى ذاتها قوات حركة التحرر الوطنى لزيمبابوى ضد نظام حكم الأقلية البيضاء فى روديسيا السابقة، وكانت حركة التحرر فى زيمبابوى ذاتها قد لجأت فى الماضى إلى استخدام الألغام ضد قوات حكومة روديسيا السابقة.

وبالمثل، استخدمت الألغام بكثافة فى الحروب الأهلية فى الصومال وليبيريا ورواندا. ففى الصومال، تمت زراعة حقول الألغام أساسا على أيدى قوات الرئيس السابق سياد برى من أجل التحكم فى حركة السكان، ولم تكن هناك خرائط محددة لهذه الحقول، ثم قامت الفصائل المتصارعة خلال التسعينات أيضا باستخدام الألغام فى حروبهم القبلية. وفى ليبيريا، اتجهت قوات الجبهة الوطنية الليبيرية بقيادة تشارلز تايلور نحو استخدام الألغام ضد قوات الرئيس المخلوع صمويل دو، وأيضا ضد قوات التدخل التى أرسلتها منظمة دول غرب أفريقيا. وبطبيعة الحال، اتسمت زراعة هذه الألغام بالعشوائية وعدم وجود أية خرائط توضيحية لمواقع الألغام. أما فى رواندا، فقد قامت القوات الحكومية بزراعة الألغام خلال الفترة الانتقالية ما بين تنفيذ عمليات الإبادة

الجماعية عام ١٩٩٤ ووصول قوات الجبهة الوطنية الرواندية إلى العاصمة، وتم استخدام الألغام من أجل تأمين انسحاب القوات الحكومية إلى شمال البلاد، كما جرى استخدام الألغام من أجل تأمين هروب بقايا الجيش الحكومي (المؤلف أساسا من الهوتو) إلى الكونغو الديمقراطية المجاورة، وكان الكثير من حقول الألغام غير محدد.

وفى حالة الحرب الأهلية فى كمبوديا (١٩٧٨ ــ حتى الآن)، فإن الأطراف المتصارعة لم تهتم برسم خرائط محددة لحقول الألغام، وهو ما كان سببا فى أنه لم تكن هناك أية خرائط متاحة لحقول الألغام عندما بدأت عملية تطهير وإزالة الألغام. والغريب أن عمليات زرع الألغام كانت تتم بدون تكتيكات محددة أو سيطرة مركزية على انتشار الألغام، وكانت تستخدم لتحقيق أهداف بالغة الغرابة، من بينها أن بعض الحقول أقيمت من أجل السيطرة على تحركات السكان، وكان استخدام الألغام ضد أرواح وممتلكات المدنيين تكتيكا شائعا ومتكررا من جانب حركة الخمير الحمر. وعلى الرغم من النجاح النسبى الذى حققته عملية التسوية السياسية فى كمبوديا، إلا أن الواضح أن كلا من الحكومة وحركة الخمير الحمر مازالتا تستخدمان الألغام فى صراعهما. وقد تسببت الألغام في وقوع خسائر هائلة فى صفوف المدنيين، مما جعل كمبوديا أكبر دولة فى العالم من حيث عدد المصابين ببتر فى الأطراف، بالنسبة لعدد السكان.

وفى الحروب التى صاحبت تفكك يوغوسلافيا السابقة، جرى استخدام الألغام بصورة واسعة النطاق، حيث تم استخدام الألغام المضادة للأفراد والمضادة للمركبات على نطاق واسع فى الحرب التى نشبت بين القوات الكرواتية والقوات الفيدرالية اليوغوسلافية، ثم بين القوات الكرواتية وبين قوات صرب البوسنة خلال الفترة ما بين ١٩٩١ - ١٩٩٥، وتركز معظم حقول الألغام عند خطوط المواجهة العسكرية بين تلك القوات. ولم تتوافر أية خرائط دقيقة لحقول الألغام فى كرواتيا فى بداية الأمر لقوات الأمم المتحدة. فعلى الرغم من أن حكومة كرواتيا وافقت على تسليم كل خرائط الألغام التى تمتلكها إلى قوات الأمم المتحدة، إلا أن هذه الخرائط لم تكن كاملة، مما دفع الأمم المتحدة إلى إجراء عمليات للمسح وتجميع المعلومات بنفسها من أجل استكمال خرائط الألغام. أما فى حرب البوسنة (١٩٩٢ - ١٩٩٥)، فقد تركت الحرب مناطق ملوثة بما يتراوح بين ٣ ــ ٦ ملايين لغم، ومازال العديد منها

غير محدد. وقد استخدمت الألغام من جانب جميع أطراف الصراع، وكانت في معظمها ألغاما يوغوسلافية الصنع، ومصنوعة من البلاستيك. وعلى الرغم من أن الحكومة الاتحادية البوسنية ـ الكرواتية سلمت ما لديها من خرائط إلى قوات الناتو، إلا أن العديد من حقول الألغام مازالت غامضة وغير محددة بدقة. ومع كثافة وضخامة حقول الألغام، إلا أنها لم تتسبب في وقوع العديد من الضحايا بسبب ضآلة حركة عودة اللاجئين من الخارج، ولكن الألغام تسبب خسائر كبيرة في فرق تطهير وإزالة هذه الألغام.

رابعا :
طبيعة وحجم ترسانات الألغام على الصعيد العالمى

في ضوء ما سبق، يبدو واضحا أن الألغام انتشرت انتشارا واسع النطاق في الترسانات العسكرية للأغلبية الساحقة من دول العالم. وتشير تقديرات منظمة مراقبة أوضاع حقوق الإنسان (Human Rights Watch) إلى أن الألغام تنتشر في القوات المسلحة لما يزيد عن ١٢٤ دولة على الأقل، كما تشير إلى أن مخزونات من الألغام المضادة للأفراد لا تقل عن ٢٥٠ مليون لغم مضاد للأفراد على الصعيد العالمى، فيما لا يقل عن ١٠٤ من دول في العالم. ولا يقتصر استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد على الحكومات والجيوش النظامية، وإنما إمتد هذا الاستخدام أيضا إلى جماعات المتمردين، وأيضا إلى الفاعلين غير الحكوميين (1).

والواقع، أن ازدياد استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد كان عائدا إلى العديد من الاعتبارات، أبرزها سهولة تصنيع الألغام الأرضية، أو على الأقل سهولة الحصول عليها من مصادر التوريد الخارجية. فكما سبق أن ذكرنا، يتسم المستوى التكنولوجى للألغام الأرضية بالبساطة الشديدة وقلة التكاليف، علاوة على أنها تستخدم في العديد من الحالات للتعويض عن نقص القوات، لأن الألغام يمكنها حماية مناطق شاسعة، ومنع القوات المعادية من المرور بها

(1) Mary Wareham, "Antipersonnel Landmine Stockpiles & Their Destruction-Landmine Monitor: Fact Sheet", <u>**Paper Presented from the Human Right Watch for the First Meeting of the Standing Committee of Experts on Stockpile Destruction**</u>, Geneva, Switzerland, 9-10 December 1999, p.p. 2-3.

جدول رقم (١)

أكبر ترسانات الألغام المضادة للأفراد فى العالم

م	الدولة	عدد الألغام (بالملايين)	ملاحظات
١	الصين	١١٠	تقديرات
٢	روسيا الاتحادية	٦٠ ــ ٧٠	تقديرات
٣	روسيا البيضاء	عشرات الملايين	تؤكد حكومة روسيا البيضاء على أنها تمتلك عشرات الملايين من الألغام
٤	الولايات المتحدة	١١,٣	-
٥	أوكرانيا	١٠	تحت التدمير
٦	إيطاليا	٥,٥	تحت التدمير
٧	الهند	٤ ــ ٥	تقديرات
٨	ألبانيا	٢,٢	تقديرات
٩	كوريا الجنوبية	٢	تقديرات
١٠	السويد	١،٧	تحت التدمير

Source : Mary Wareham, **Landmine Monitor : Fact Sheet,** Antipersonnel Landmine Stockpiles and their Destruction, Paper Presented to the First Meeting of the Standing Committee of Experts on Stockpile Destruction, Geneva, Switzerland, 9 – 10 December 1999, p.4.

بدون خسائر كبيرة، كما يمكنها حماية المواقع والمنشآت العسكرية الهامة، بدون الحاجة إلى قوات كبيرة، لأن مخاطر اجتياز حقول الألغام سوف تمنع أو تحد من قدرة القوات المعادية من محاولة اقتحام تلك المواقع أو الاستيلاء عليها. وفى الوقت نفسه، فإن الألغام تتسم بسهولة الاستخدام، حيث أن زرع الألغام وإنشاء الحقول الخاصة بها لا تحتاج إلى مهارات فنية عالية، وإنما يمكن القيام بها بسهولة ويسر، كما أن أسعار الألغام ذاتها تعتبر رخيصة، حيث يتراوح سعر اللغم الواحد ما بين ٣ ــ ٣٠ دولارا، بالإضافة إلى تعدد مصادر الحصول على الألغام من الدول المصدرة، وذلك إذا لم تكن الدولة أو أطراف الصراع تمتلك القدرة على تصنيع هذه الألغام بنفسها.

وتتسم خريطة توزيع ترسانات الألغام المضادة للأفراد على الصعيد العالمى بقدر كبير من السيولة والتغير السريع، وذلك لأن عددا من الدول التى

تمتلك ترسانات ضخمة من الألغام المضادة للأفراد انضمت إلى معاهدة حظر وتقييد استخدام وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدميرها (معاهدة أوتاوا)، مما سوف يؤدى بصورة تدريجية إلى تدمير ترساناتها من الألغام. ومن ثم، فإنه إذا كانت تلك الدول تعتبر فى الوقت الحالى من بين أكبر الدول المالكة للألغام المضادة للألغام، إلا أنها لن تظل محتفظة بهذه المكانة خلال الفترة القصيرة القادمة عقب انتهائها من تدمير ما لديها من الألغام. وفى المقابل، فإن هناك بعض الدول التى تمتلك ترسانات أقل من الألغام المضادة للأفراد سوف تصبح فى المستقبل مالكة لأكبر ترسانات من الألغام، وبالتحديد تلك الدول التى لم تنضم إلى معاهدة أوتاوا.

وفى السنوات القليلة الماضية، ازدادت الجهود الدولية فى مجال تقدير حجم الترسانات العالمية من الألغام الأرضية المضادة للأفراد، والعدد الإجمالى من هذه الألغام الموجود على الصعيد العالمى، حيث كان الشائع فى الماضى أن عدد هذه الألغام يقدر بحوالى ١٠٠ مليون لغم، إلا أنه اتضح بعد ذلك أن هذا التقدير يعتبر أقل كثيرا من العدد الموجود فى الواقع، حيث تشير تقديرات تقرير (مراقبة حجم الألغام الأرضية المضادة للأفراد) إلى أن هناك حوالى ٢٥٠ مليون لغم مضاد للأفراد على الصعيد العالمى، موجودة فى ترسانات ١٠٤ دول. والواقع، أن العدد الحقيقى ربما يكون أكبر من ذلك بكثير. وتتوزع هذه الألغام فيما بين عدد قليل من الدول، يأتى فى مقدمتها كل من الصين وروسيا الاتحادية وروسيا البيضاء، حيث يقدر عدد الألغام المضادة للأفراد الموجودة فى الترسانة العسكرية الصينية بما لا يقل عن ١١٠ مليون لغم، فى حين أن روسيا الاتحادية تمتلك ما يتراوح بين ٦٠ ــ ٧٠ مليون لغم فى ترسانتها العسكرية، بينما تمتلك روسيا البيضاء عدة ملايين من الألغام المضادة للأفراد، أى أن هذه الدول الثلاث بمفردها تمتلك ما يزيد عن ثلثى المخزون العالمى من الألغام. ونظرا لأن أعداد الألغام المذكورة تعتبر أعدادا تقريبية، وليست حقيقية، فإن من الممكن أن تكون الأعداد الحقيقية أكبر من ذلك، علاوة على أن هذه الدول الثلاث سوف تظل محتفظة بمكانتها كأكبر الدول المالكة لترسانات الألغام فى العالم بحكم عدم انضمامها لمعاهدة أوتاوا.

وفى الوقت نفسه، فإنه كلا من الهند وألبانيا وكوريا الجنوبية تمتلك ترسانات ضخمة من الألغام المضادة للأفراد، حيث تمتلك الهند ما يتراوح بين ٤ ــ ٥ ملايين لغم مضاد للأفراد، كما تمتلك ألبانيا حوالى ٢,٢ مليون لغم،

فى حين تمتلك كوريا الجنوبية حوالى مليونى لغم مضاد للأفراد. أما الولايات المتحدة، فإنها تمتلك ترسانة ضخمة من الألغام المضادة للأفراد تقدر بحوالى ١١,٣ مليون لغم، إلا أن القوات الأمريكية انتهت من تدمير ما لديها من الألغام بمبادرة ذاتية، برغم عدم انضمام الولايات المتحدة إلى معاهدة حظر استخدام وتخزين ونقل وإنتاج الألغام المضادة للألغام (معاهدة أوتاوا)، باستثناء الألغام المستخدمة فى شبه الجزيرة الكورية. ومن ناحية أخرى، فإن من بين الدول المالكة للألغام المضادة للأفراد التى لم تنضم إلى معاهدة أوتاوا كلا من العراق وإيران ويوغوسلافيا وباكستان ومصر وإسرائيل وفيتنام وأنجولا وفنلندا. وبالمثل، فإن كلا من أوكرانيا وإيطاليا والسويد تمتلك ترسانات ضخمة من الألغام المضادة للأفراد، تقدر بعدة ملايين، ولكن هذه الدول بدأت فى تدمير ما لديها من الألغام، مما يؤدى إلى تقليص هذه الترسانة من الألغام، وصولا إلى تدميرها بصورة كاملة، وذلك بموجب معاهدة أوتاوا التى انضمت إليها تلك الدول ([1]).

ومع ذلك، فإن من المتوقع أن تشهد خريطة انتشار الألغام المضادة للأفراد تحولا جذريا على الصعيد العالمى خلال السنوات القليلة المقبلة، وذلك فى ظل الاتجاه العالمى المتزايد ضد الألغام المضادة للأفراد، وبالذات عقب إبرام معاهدة أوتاوا، وهو الاتجاه الذى يرمى إلى استئصال وإزالة الألغام المضادة للأفراد من الترسانات العسكرية، وجعلها فى ذمة التاريخ. وعلى الرغم من أن هناك العديد من الدول التى مازالت ترفض الانضمام إلى معاهدة أوتاوا، إلا أن هناك الكثير من المؤشرات التى تدل على أن هذه الدول يمكن أن تقوم بتغيير مواقفها بصورة تدريجية فى اتجاه الانضمام إلى المعاهدة، وفى مقدمتها روسيا الاتحادية، كما أن الولايات المتحدة ذاتها لا ترفض الانضمام إلى المعاهدة من حيث المبدأ، وإنما تربط هذا الأمر بعدد من الاعتبارات. ومن ثم، فإن انضمام المزيد من الدول إلى المعاهدة، وبالذات الدول الكبرى، سوف يؤدى تدريجيا إلى تقليص، وربما إنهاء، وجود الألغام المضادة للأفراد من الترسانات العسكرية بصورة كاملة. ومع ذلك، فإن هذه التطورات المحتملة لن تنسحب على الألغام المضادة للدبابات، والتى لا تعتبر أسلحة مضادة للإنسانية، حيث أنها لا تنطوى على استخدامات غير تمييزية لا تفرق بين المدنيين

([1]) Mary Wareham, **Op-Cit**, p. 4.

والعسكريين، فهي موجهة فى الأساس ضد المركبات والدبابات، بحكم أنـــها لا تعمل إلا تحت وطأة الثقل الشديد للدبابات، مما يجعلها أقل ضررا للمدنييـــن، ومن غير المتصور أن يمتد إليها الحظر خلال الفترة القادمة.

الفصل الثانى :

خريطـة الانتشـار العـالمى لحقـول الألغام الأرضية المضادة للأفراد

تنتشر مشكلة الألغام فى العديد من قارات العالم، وكـان انتشـار الألغـام مرتبطا بطبيعة الحال بالصراعات المسلحة، الداخليـة والدوليـة، فـى تلـك القارات. ولدى التحليل المقارن لكثافة مشـكلة الألغـام، يلاحـظ أن القـارة الأفريقية تعتبر القارة الأكثر تضررا من مشكلة الألغام فى العالم. أما بالنسـبة للأقاليم، فإن منطقة الشرق الأوسط تعتبر المنطقة الأكثر كثافة من حيث مشكلة الألغام، حيث يوجد بها ثلاث من بين أكبر أربع دول متضررة من الألغام فـى العالم، وهى: مصر (٢٢,٧ مليون لغم)، وإيران (١٦ مليون لغم)، والعـراق (١٠ ملايين لغم). أما من حيث القارات، فإن القارة الآسيوية تعتـبر القـارة الأكثر تضررا من مشكلة الألغام، حيث يوجد بها عدد كبير من الدول الأكـثر تضررا، مثل أفغانستان وكمبوديا والصين وفيتنام، بالإضافة إلى كل من إيران والعراق. وتأتى أفريقيا فى المرتبة التالية، وذلك بسبب وجود العديد من الدول المتضررة، مثل مصر وأنجولا وموزمبيق والسودان وإريتريا.

والواقع، أن انتشار مشكلة الألغام كان يرتبط أساسا بمـدى حـدة وكثافـة الصراعات الموجودة فى كل قارة أو منطقة فى العالم، كمـا ارتبـط أيضـا بمستوى التطور والتقدم للدول المعنية. فالأغلبية العظمى من الدول المتضررة من مشكلة الألغام هى من الدول النامية، فى حين أن الدول المتقدمـة تمتلـك قدرات وكفاءة أكبر فى التعامل مع مشكلة الألغام، فى حالة اضطرارها إلـى استخدام الألغام فى الصراعات المسلحة أو عمليات التأمين والدفاع، وبـالذات فى مجال الاحتفاظ بخرائط دقيقة لحقول الألغام وبرامـج متكاملـة للتوعيـة والعلاج ومساعدة الضحايا.. وغير ذلك، وهو ما يؤدى إلـى سـرعة إزالـة الألغام بكفاءة عالية فى الدول المتقدمة، عقب انتفاء الحاجة إليها، وهـو مـا يؤدى إلى انخفاض عدد الدول المتقدمة المتضررة من مشكلة الألغـام، علـى نحو ما سوف نرى لاحقا، وهو ما يعكس إلى حد كبير حقيقة أن منطقة الشرق الأوسط تعتبر واحدة من أكثر المناطق اضطراباً وتوتراً فى العـالم. وعلـى الرغم من أن الأغلبية الساحقة من الدول المتضررة من مشكلة الألغـام فـى العالم تتبنى برامج مكثفة لإزالة الألغام، إلا أن هذه البرامج لم تحقـق نجاحـا كاملا فى معظم تلك الحالات، بما فى ذلك تلك الدول التى تعانى من مشـكلات محدودة فى مجال الألغام.

أولا :

مشكلة الألغام فى المنطقة العربية

توجد مشكلة الألغام بدرجات متفاوتة فى العديد من الدول العربية، حيث تعتبر مصر أكبر دولة متضررة من مشكلة الألغام ليس فقط فى العالم العربى، ولكن أيضا على مستوى العالم ككل، حيث يصل عدد الألغام المزروعة فى الأراضى المصرية إلى حوالى ٢٢,٧ مليون لغم، وسوف يتم التركيز على هذه المشكلة بالتفصيل فى الباب الثالث من هذا الكتاب. ويأتى العراق فى المرتبة الثانية مباشرة بعد مصر من حيث عدد الألغام المزروعة فى الأراضى العراقية، حيث يصل عدد هذه الألغام إلى حوالى ١٠ ملايين لغم، كما تعانى اليمن والأردن ولبنان من مشكلات ألغام محدودة وأقل حدة بالمقارنة مع كل من مصر والعراق.

وتعتبر مشكلة الألغام فى العراق مشكلة بالغة الخطورة، حيث يصل عدد الألغام المزروعة فى العراق إلى حوالى ١٠ ملايين لغم، توجد معظمها فى شمال العراق (إقليم كردستان)، وتعود مشكلة الألغام أساسا إلى ظروف الحرب العراقية ــ الإيرانية وحرب الخليج. ففى الحرب العراقية ــ الإيرانية، كان الصراع بين الجانبين يدور على منطقة كردستان العراق، فى حين أن القوات العراقية قامت أثناء حرب الخليج بزرع أعداد ضخمة من الألغام الأرضية المضادة للأفراد والمضادة للمركبات فى مناطق الحدود الشمالية والغربية مع الكويت والمملكة العربية السعودية من أجل حماية الأراضى العراقية من أى غزو من جانب قوات التحالف الدولى، ثم جرى زرع المزيد من الألغام فى منطقة كردستان أثناء التمرد الكردى فى تلك المنطقة فى فترة ما بعد حرب الخليج، أى أن القوات المسلحة العراقية تعتبر المسئول الرئيسى عن خلق مشكلة الألغام فى العراق ([1]). وقد أدت مشكلة الألغام فى العراق إلى خلق مشكلة إنسانية خطيرة، حيث تسببت الألغام خلال الفترة ما بين يناير ١٩٩١ ــ ديسمبر ١٩٩٦ فى وقوع حوالى ٦٧١٥ ضحية، منهم ٢٣٩١ قتيلا،

([1]) Middle East Watch, **Hidden Death: Landmine and Civilian Casualities in Iraqi Kurdistan** (U.S.A.: Middle East Watch, A Division of Human Rights Watch, October 1992), p.p. 40–41.

و٤٣٢٤ مصابا، وذلك طبقا للإحصائيات التي قدمتها المستشفيات العراقية، إلا أن المتوقع أن يكون العدد الفعلى لضحايا الألغام فى العراق أكبر من ذلك بكثير (١).

وفى اليمن، برزت مشكلة الألغام فى إطار الصراعات المسلحة التى شهدتها هذه الدولة على مدى ما يقرب من ٣٠ عاما، بدءا من ثورة عام ١٩٦٢ حتى الحرب الأهلية فى عام ١٩٩٤. وقد قدرت وزارة الداخلية اليمنية أعداد الألغام فى اليمن بحوالى ١٠٠ ألف لغم ودانة مدفعية وقذيفة لم تنفجر، وهناك ٦٦ حقل ألغام فى المحافظات الجنوبية فى عدن ولحج وإبيان منذ حرب عام ١٩٩٤، وكان بعض هذه الحقول يمثل تهديدا مباشرا لحياة السكان المحليين، فى حين أن البعض الآخر منها تمت زراعته فى المناطق الصحراوية أو فى مناطق كثيفة بالرمال المتحركة. وخلال الفترة ما بين ١٩٩٤ ــ ١٩٩٧، كان الجيش اليمنى قد افلح فى إزالة نصف هذه الألغام، وكانت أعداد الألغام التى تمت إزالتها تقدر بـ : ٦٦٠ ألف لغم مضاد للأفراد، و٤٣ ألف لغم مضاد للمركبات، ٤٣ ألف قطعة من القذائف التى لم تنفجر. وطبقا لتقديرات الجيش اليمنى، فإن اليمن مازال يعانى من مشكلة ألغام تصل أعدادها إلى حوالى ٥٤ ألف لغم مضاد للأفراد، و٤٠٠ لغم مضاد للمركبات، حيث ما تزال هذه الألغام موجودة فى الأراضى اليمنية، وذلك بالإضافة إلى الألغام التى تمت زراعتها بصورة عشوائية، والتى لم تكن القوات المسلحة اليمنية قد تمكنت من تحديد مواقعها. وعلى الرغم من عدم وجود تقديرات ذات مصداقية بشأن ضحايا الألغام، إلا أن المؤكد أن مشكلة الألغام الأرضية فى اليمن قد أدت إلى بروز مشكلة إنسانية واجتماعية واقتصادية خطيرة، ولكن المشكلة أن كثيرا من حوادث الألغام لا يتم إبلاغ السلطات عنها، وتشير تقديرات وزارة الداخلية اليمنية إلى أن مشكلة الألغام أدت إلى سقوط حوالى ٧٢٣ ضحية خلال الفترة ما بين ١٩٩٢ ــ ١٩٩٦، أى حوالى ١٥ ضحية شهريا فى المتوسط، منهم ٢٠٤ قتلى. وخلال فترة ما بعد الحرب الأهلية عام ١٩٩٤، تولت القوات المسلحة اليمنية مهمة التعامل

(١) U.S. Department of State, **Hidden Killers 1998: The Global Landmine Crisis** (Washington, D.C.: U.S. Department of State, Bureau of Political-Military Affairs, Office of Humanitarian Deming Program, Sept. 1998).

مع مشكلة الألغام، إلا أن وحدات الجيش التى كانت تعمل فى هذا المجال كانت ضعيفة التجهيز والتدريب، وهو ما دعا الحكومة اليمنية إلى طلب المساعدة من الولايات المتحدة، حيث تمكنت بعد ذلك من وضع برنامج شامل لإزالة الألغام، كما تلقت الحكومة اليمنية مساعدات دولية أخرى فى مجال إزالة الألغام، وبالذات عقب مشاركتها بفاعلية فى المجهود الدولى لمكافحة الألغام. ومن ثم، باتت القدرات اللازمة لإزالة الألغام متوافرة فى الوقت الحالى للحكومة اليمنية لاستكمال عملية التخلص نهائيا من خطر الألغام فى اليمن (١)، إلا أنه مدى ما حققته الحكومة اليمنية فى مجال إزالة الألغام ليس واضحا إلى حد كبير عقب وصول هذه المساعدات.

أما بالنسبة للأردن، فإنها تعانى من مشكلة ألغام على طول حدودها مع الدول المجاورة. وطبقا لتقديرات المصادر العسكرية الأردنية، فإن هناك حوالى ٤٩٢ حقل ألغام فى الأردن، تضم حوالى ٣٠٠ ألف لغم، وتغطى مساحة تقدر بحوالى ١٥ ألف هكتار. وقد نجمت أغلب هذه الألغام بسبب حرب ١٩٦٧. وقد زرعت حقول الألغام أساسا على أيدى القوات الأردنية والقوات الإسرائيلية. وقد قامت القوات الأردنية بزراعة ٣٥٤ حقل ألغام من هذه الحقول، وهى تتركز فى مناطق الحدود الشمالية، وعلى طول نهر الأردن، فى حين أن حقول الألغام التى زرعتها القوات الإسرائيلية تصل إلى حوالى ١٣٨ حقل ألغام تتركز أساسا فى المناطق الجنوبية الغربية فى الأردن. وطبقا لتقديرات المصادر العسكرية الأردنية، فإن الألغام تسببت فى سقوط حوالى ٤٥٠ ضحية منذ عام ١٩٦٧، ومن بينهم هناك حوالى ٣١٥ مبتورا من ضحايا الألغام، كما أن المناطق المتضررة من الألغام تضم حوالى ١٠% من سكان الأردن. وقد بدأت الحكومة الأردنية فى ١٥ مارس ١٩٩٣ فى تنفيذ برنامج وطنى منظم لإزالة الألغام، بهدف إزالة جميع حقول الألغام فى الأردن، وجرى التركيز على إزالة حقول الألغام فى وادى نهر الأردن ووادى عربة ومنطقة الحدود الشمالية (٢).

---

(1) United Nations Mine Action Service (UNMAS), **Yemen Assessment Mission Report** (New York: UNMAS, 2-31 August 1998), p.p. 7 - 9.

(2) United Nations Mine Action Service (UNMAS), **Joint Assessment Mission Report: Jordan** (New York: UNMAS, 14 June 1999), p.p. 6-8.

وأخيرا، فإن لبنان بدوره يعانى من مشكلة ألغام، حيث تمت زراعة هـــذه الألغام خلال الفترة ما بين ١٩٧٥ إلى ١٩٩٠. وكان قد جرى استخدام الألغام من جانب جميع أطراف الحرب الأهلية من أجل تعزيز مواقعـــها الدفاعيـــة، وأيضا من أجل مد وتوسيع مناطق النفوذ التابعة لها، وجرت زراعة معظـــم الألغام فى لبنان بطريقة عشوائية، وبدون وجود أية خرائط محددة لمواقع هـذه الألغام. وخلال فترة الحرب الأهلية فى لبنان، كان من الصعب رصد أرقـــام دقيقة بشأن ضحايا الألغام، حيث لا يعرف على وجه الدقة أعداد القتلى، بسبب انهيار الدولة اللبنانية تماما، وعجزها عن ممارسة اختصاصاتـــها وسـلطاتها على كافة أراضى الدولة اللبنانية. ومع ذلك، فإن وزارة الشئون الاجتماعيـــة تشير إلى أن هناك أكثر من ٣٥٦١ معاقا بسبب الألغام فى لبنان. أما خـــلال الفترة ما بين أول أكتوبر ١٩٩٠ وحتى أول يوليو ١٩٩٧، فقد تسببت الألغـام فى سقوط ١٤٦ قتيلا، بالإضافة إلى ٣٣٤ مصابا. ومنذ عـــام ١٩٩٠، بـدأ سلاح المهندسين العسكريين فى الجيش اللبنانى فى إزالـــة الألغـام وتنظيـم عمليات إعادة توطين السكان، وجرى خلال هذه العمليات اكتشاف وجود ٧٤٣ حقل ألغام فى لبنان، يوجد بها حوالى ٣١٨٣ لغما مضـــادا للمركبـات، و٢٤ ألف لغم مضاد للأفراد، بخلاف الألغام الموجودة فى مناطق الشريط الجنوبـى المحتل. وخلال الفترة ما بيـــن ٣١ أكتوبـــر ١٩٩٠ وأول ديسـمبر ١٩٩٨، تمكنـت فرق التطهير اللبنانية من إزالة الألغام من ٤٧١ حقل ألغام، كـــانت تحوى ٢٣٨٣ لغما مضادا للألغام وأكثر من ٢٣ ألف لغم مضـــاد للأفـراد، بالإضافة إلى عدد كبير من القذائف التى لم تنفجر، إلا أنه مازال هنـاك ٢٠٨ حقول ألغام تم تطهيرها، ولكن مازالت هناك شكوك بشأن إمكانية وجود ألغـام ومتفجرات بها، كما أن هناك ٣٠ ألف قذيفة لم تنفجر فى الأراضى اللبنانيـــة التى كانت تحتلها إسرائيل (١). وفى فترة ما بعد الانسحاب الإسـرائيلى مـن الجنوب اللبنانى، بدأ الاهتمام الوطنى والدولى ينصب بدرجة أكبر على مشكلة الألغام فى الجنوب اللبنانى، باعتبارها مشكلة إنسانية وتنموية فـــى آن واحـد معا، لأنها تتسبب فى سقوط العديد من الضحايا، وأيضا لأنها تعوق كافة جهود التنمية وإعادة التعمير فى تلك المناطق.

---

(1) United Nations Mine Action Service (UNMAS), **Joint Assessment Mission Report: Lebanon** (New York: UNMAS, 7 June 1999), p.p.9-11 .

ثانيا :
مشكلة الألغام فى أفريقيا

تعتبر القارة الأفريقية واحدة من أكثر القارات الموبوءة بمشكلة الألغام المضادة للأفراد فى العالم، حيث جرى استخدام هذه الألغام فى كافة أنواع الصراعات المسلحة، سواء الصراعات بين الدول أو الصراعات الداخلية، ووصلت أعداد الألغام المزروعة فى دول أفريقيا جنوب الصحراء ما بين ٢٠ ـــ ٣٠ مليون لغم، موزعة بين ما يزيد عن ١٨ دولة فى القارة الأفريقية، وتتسبب فى مقتل حوالى ١٢ ألف فرد سنويا، بالإضافة إلى وقوع الآف المصابين سنويا. وتتمثل الدول الأكثر تضررا من مشكلة الألغام فى أفريقيا فى كل من أنجولا وموزمبيق والصومال والسودان، بالإضافة إلى كل من تشاد وإرتيريا وإثيوبيا وسيراليون وليبيريا ورواندا ([1]). وسوف نركز هنا على كل من أنجولا وموزمبيق باعتبارهما الدولتان الأكثر تضررا من مشكلة الألغام المضادة للأفراد فى أفريقيا.

ففى أنجولا، برزت مشكلة الألغام المضادة للأفراد بسبب الحرب الأهلية التى استمرت فى هذه الدولة منذ استقلالها عن البرتغال عام ١٩٧٥، حيث نشبت الحرب بين الجبهات المتصارعة منذ فترة ما قبل الاستقلال، وتمت زراعة الألغام المضادة للأفراد من جانب كل من القوات البرتغالية (الدولة الاستعمارية القديمة فى أنجولا) والقوات الكوبية وقوات جنوب أفريقيا، وهى الأطراف التى شاركت فى الصراع فى أنجولا ومنطقة الجنوب الأفريقى. وقد خلفت ثلاثة عقود من الحرب الأهلية ما يتراوح بين ١٠ ـــ ١٥ مليون لغم حسب تقديرات الأمم المتحدة، وتذهب بعض التقديرات إلى أن هذا الرقم ربما يكون مبالغا فيه، والتقدير الأكثر احتمالا هو حوالى ٦ ملايين لغم، كما أن بعض المنظمات غير الحكومية العاملة فى أنجولا تذهب إلى أن العدد الاجمالى للألغام فى أنجولا لا يمكن أن يزيد عن مليون لغم فقط. وتتنوع هذه الألغام ما بين أكثر من ٦٠ نوعا من الألغام المضادة للأفراد والمضادة للمركبات موجودة فى الأراضى الأنجولية. وتتركز حقول الألغام فى أنجولا

([1]) Isebill V. Gruhn, "Land Mines : an African Tragedy", <u>The Journal of Modern African Studies,</u> Vol. 34, No. 4, Dec. 1996, p. 688 – 693.

أساسا في المناطق المتنازع عليها بين الحكومة وحركة يونيتا، حيث تتوزع حقول الألغام فيما بين ٦ ــ ٨ إقاليم فى أنجولا، فيما يمثل حوالى ٥٠% من أراضى الدولة، فى الشريط الممتد على دول الحدود الشمالية الغربية مع الكونغو وصولا إلى الحدود الجنوبية الشرقية مع ناميبيا (١).

والواقع، أن حقول الألغام كانت تستخدم بوصفها أداة رئيسية من أدوات إدارة الصراع المسلح فى أنجولا، من جانب طرفى الحرب الأهلية، حيث كانت الألغام تستخدم من أجل منع الخصوم من الحركة فى مناطق الصراع، وأيضا من أجل تلغيم الأهداف الحيوية، وإعاقة الوصول إلى مصادر المواد الخام فى أنجولا. ففى إقليم كواندو كوبانجو فى الجنوب الشرقى، تمت زراعة حوالى ١٣ حقلا من حقول الألغام من أجل تدمير البنية الأساسية فى ذلك الإقليم، وتتركز الألغام حول الطرق والسكك الحديدية والكبارى والمنشآت العامة، مثل المدارس والكنائس ومحطات المياه ومراكز الرعاية الصحية، مما أدى إلى عزل تلك المنطقة، الأمر الذى حال دون تمكين فرق الأمم المتحدة من توصيل إمدادات الغذاء إلى المناطق المتضررة فى تلك الأنحاء بسبب تلغيم الطرق. وخلال الفترة القصيرة التى شهدت هدوءا فى أعمال الصراع المسلح، عقب توقيع اتفاق لوساكا عام ١٩٩٤ بين الحكومة وحركة يونيتا، برزت مخاطر حقول الألغام، حيث كانت الألغام عائقا أساسيا أمام تنفيذ برامج المساعدة الإنسانية وإعادة البناء الاقتصادى والحركة الداخلية للسكان، وأيضا أمام إعادة توطين النازحين داخليا، بالإضافة إلى أنها تلعب دورا فى تعطيل عملية نزع سلاح الجنود.

أما بالنسبة للخسائر الناجمة عن الألغام المضادة للأفراد، فإن تقديرات الأمم المتحدة تشير إلى أن ١,٥ % من السكان قد أصيبوا بسبب الألغام، أى أكثر من ٧٠ ألف فرد، أغلبهم من الأطفال والنساء. ويعتبر معدل الأفراد المبتورين فى أنجولا هو المعدل الأعلى فى العالم، رغم أنه ليس من الواضح بالضرورة ما إذا كانت جميع هذه الإصابات مرتبطة بالألغام. وعلى الرغم من غياب قاعدة بيانات وطنية بشأن ضحايا الألغام، إلا أن تقديرات

(١) U.S. Department of State, **Hidden Killers 1998: The Global Landmine Crisis** (Washington, D.C.: U.S. Department of State, Bureau of Political-Military Affairs, Office of Humanitarian Deming Program, Sept. 1998).

المنظمات الدولية العاملة فى أنجولا تشير إلى أن هناك ١٢٠ ضحية جديدة كل شهر فى أنجولا بسبب الألغام.

وفى مواجهة هذه المشكلة، عانت الأنشطة الأنجولية فى مجـال مكافحـة الألغام لفترة طويلة من نقص التنسيق والمساعدة المتبادلة فيما بين المنظمـات التابعة للأمم المتحدة والحكومة الأنجولية. وخلال فترة ما قبل عـام ١٩٩٦، كانت جميع أنشطة إزالة الألغام فى أنجولا تتم بواسطة العديد من المنظمـات الدولية غير الحكومية، مثـل برنـامج المسـاعدة النرويجى والمجموعـة الاستشارية للألغام والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، إلا أن الناتج الفعلى لهذه الأنشطة لم يكن متناسبا مع العدد الكبير من تلك المنظمات. ومن أجل دفع هذه الجهود، تم فى عام ١٩٩٤ إنشاء مكتب مركزى تابع للأمم المتحـدة لإزالـة الألغام فى أنجولا، بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة للتفتيش فى أنجـولا، كمـا قامت الحكومة الأنجولية بدورها فى عام ١٩٩٥ بإنشاء معهد وطنى لإزالـة "العوائق المتفجرة"، بما فى ذلك الألغام، وذلك من أجل التنسيق بيـن أنشـطة المنظمات الدولية غير الحكومية وأنشطة الحكومة الأنجوليـة. وقـد وضـع برنامج الأمم المتحدة الإنمائى خطة شاملة لإزالة الألغام، مع الاستفادة فى هذه الخطة من عمليات الإزالة التى تم تنفيذها فى كل من أفغانسـتان وموزمبيـق وكمبوديا.

وخلال الفترة القصيرة الماضية، نجحت الحكومة الأنجولية، بالتعاون مـع برنامج الأمم المتحدة الإنمائى والعديد من المنظمات غير الحكومية، فى تحقيق تقدم كبير فى تحديد مواقع حقول الألغام وتنفيذ برامج التدريب علـى الألغـام وتدريب الأفراد العاملين فى مجال إزالة الألغام. وتم فى عام ١٩٩٧ البدء فـى تنفيذ برنامج لمدة عامين بين الحكومة الأنجولية وبرنـامج الأمـم المتحـدة الإنمائى. ومنذ عام ١٩٩٩، بدأت الحكومة الأنجولية فـى تولـى المسـئولية التنفيذية الكاملة عن جميع أنشطة إزالة الألغام فى البلاد منذ عام ١٩٩٩، حيث بدأت فى إدارة جميع هذه الجهود بنفسها، كما بدأت الحكومة الأنجوليـة فـى تنفيذ برنامج وطنى لزيادة الوعى بمشكلة الألغام. ومع ذلك، فإن أنشطة إزالـة الألغام فى أنجولا مازالت تعانى من العديد من المشكلات، أبرزها اسـتمرار الصراع المسلح، بما يترتب على ذلك ليس فقط استحالة إزالـة الألغـام مـن مناطق الصراع، بل أيضا استمرار الأطراف المتصارعة فى زرع الألغـام، مما يؤدى إلى وجود مصدر متجدد لمشكلة الألغام، علاوة على عـدم كفايـة

التمويل المتاح لعملية إزالة الألغام فى أنجولا، بالإضافة إلى عدم وجود مراكز كافية لإعادة تأهيل ضحايا الألغام، فضلا عن أن هؤلاء الضحايا يخشون مغادرة مراكز إعادة التأهيل طالما ظل الصراع المسلح مستمرا في البلاد. وعموما، فإن المشكلة الرئيسية تتمثل فى ارتفاع معدل حوادث الألغام، بالإضافة إلى تواضع مستوى الرعاية الصحية للضحايا.

وفيما يتعلق بمشكلة الألغام فى موزمبيق، فقد برزت مشكلة الألغام المضادة للأفراد فى إطار الحرب الأهلية الضارية التى عانت منها موزمبيق لمدة ٢٠ عاما بين القوات الحكومية وقوات حركة يونيتا المعارضة، وانتهت هذه الحرب عام ١٩٩٢ مع توقيع اتفاق سلام برعاية الأمم المتحدة والقوى الدولية المعنية، واشتمل اتفاق السلام على نشر قوة تابعة للأمم المتحدة لتنفيذ ومراقبة عملية نزع أسلحة الجنود التابعين للطرفين المتصارعين وتنفيذ عمليات المساعدة الإنسانية. وعلى الرغم من أن عملية إزالة الألغام كانت جزءا من الجهود الإنسانية التى قام بها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدات الإنسانية، إلا أن وقتا طويلا قد مر بدون تحقيق أى تقدم فى هذه العملية. وفيما يتعلق بحجم مشكلة الألغام، فإن هناك قدرا من الخلط والغموض فيما يتعلق بالعدد الحقيقى للألغام. فحتى عام ١٩٩٥، كانت تقديرات الأمم المتحدة المتاحة بشأن الألغام فى موزمبيق تقدر بأكثر من مليونى لغم، إلا أن عمليات مسح أكثر دقة أجريت بعد ذلك خلصت إلى أن العدد الحقيقى للألغام يعتبر أقل من ذلك بكثير، مما دفع الأمم المتحدة إلى تخفيض تقديراتها لمشكلة الألغام فى موزمبيق إلى حوالى مليون لغم فقط، ولكن بعض المنظمات غير الحكومية مازالت تذهب إلى أن تقديرات الأمم المتحدة مبالغ فيها جدا، وأن عدد الألغام فى موزمبيق يعتبر أقل من ذلك كثيراً. ويعود هذا الغموض إلى أنه ليست هناك أية إحصاءات أو معلومات رسمية من جانب حكومة موزمبيق ذاتها. وتتوزع حقول الألغام فى جميع إقاليم موزمبيق العشرة، إلا أن حقول الألغام الأكثر كثافة توجد فى منطقة الحدود مع زيمبابوى فى غرب البلاد، كما توجد فى إقليمي زامبيزيا وتيتى فى وسط البلاد، وأيضا فى إقليمى مابوتو وأنهامباين فى الجنوب.

وقد تسببت مشكلة الألغام فى موزمبيق فى إعاقة عملية إعادة توطين اللاجئين والنازحين فى ديارهم ومواطنهم الأصلية، حيث زُرعت حقول الألغام فى الطرق الرئيسية والكبارى والسكك الحديدية وخطوط الطاقة، كما زرعت

فى العديد من النقاط التى تهدف إلى منع السكان من الوصول إلـى مصـادر المياه العذبة والمدارس والعيادات الصحية. ولعل أخطر الآثار المترتبة علـى الألغام تتمثل فى الزراعة العشوائية لها على طول خطوط المواصلات لمنـع الفلاحين من إنتاج الغذاء. وتمثل الألغام واحدة من أخطر المعوقات التى تواجه عملية إعادة التنمية فى موزمبيق، كما تؤثر على توصيل المساعدات فى العديد من أنحاء البلاد. ولذلك، فقد تسببت الألغام فى سقوط العديد من الضحايـا، إلا أنه ليست هناك تقديرات شاملة ودقيقة بشأنهم، حيث تسببت الألغام فى سـقوط حوالى ١٠ الآف ضحية منذ توقيع اتفاقية السلام عـام ١٩٩٢، كمـا تشـير التقديرات إلى أن هناك ما بين ٤٥ ــ ٥٠ ضحيـة شـهريا، إلا أن بعـض التقديرات الأخرى تذهب إلى أن أعداد الضحايا تعتبر أقل فى المناطق التـى تجرى بها عملية إزالة الألغام. وعلى وجه العموم، فإن عدد الضحايا انخفـض خلال الفترة ما بين ١٩٩٦ ــ ١٩٩٧، إلا أن موزمبيق تظل واحدة من أكـثر الدول المتضررة من الألغام فى العالم.

وفى مواجهة مشكلة الألغام، كانت الجهود الوطنية والدولية لإزالة الألغـام تسير ببطء شديد، حيث لم تشهد هذه الجهود تطورا حقيقيا إلا فى فترة ما بعـد انتهاء الأمم المتحدة من صياغة وتطوير برنامج للعمل فـى مجـال الألغـام مستوحى من نموذجى كمبوديا وأفغانستان. وفى عام ١٩٩٥، كانت حكومـة موزمبيق قد أنشأت لجنة وطنية لتطهير الألغام من أجل تنسيق الجهود المبذولة فى مجال الإزالة، ثم اتسعت مسئولياتها لتشمل موضوعـات زيـادة الوعـى بمشكلة الألغام وتطهير الألغام وعمليات التقييم والمسح وبرامج مساعدة ضحايا الألغام. وعلى الرغم من البداية البطيئة فى عملية إزالة الألغام، إلا أن الأمـم المتحدة بدأت لاحقا فى تكثيف مساعداتها لحكومة موزمبيق فى عملية إزالـة الألغام، كما بدأ العديد من المنظمات الوطنية والدولية وغير الحكومية يشـارك فى عملية التطهير، كما بدأت المنظمات غير الحكومية والشـركات الأجنبيـة الخاصة العاملة فى مجال تطهير الألغام فى اختبار تكنولوجيات جديدة للعمـل فى مجال الألغام. وعلى الرغم من كثافة الجهود الدولية لعمليات الإزالة فـى موزمبيق، إلا أن الملاحظ عموما أنه ليس هناك اهتمام كبير ببناء قدرة وطنية لإزالة الألغام فى موزمبيق.

وتعانى موزمبيق من نقص التجهيزات اللازمة للرعاية الصحيـة وإعـادة التأهيل، وهو ما يؤدى إلى ارتفاع الخسائر والأضرار الناجمة عـن مشـكلة

الألغام فى موزمبيق، حيث تشير تقديرات منظمات اليونيسيف إلى أن حوالى ٦٠% من ضحايا الألغام يموتون قبل تلقى أى رعاية طبية أولية، كما أشارت دراسات أخرى إلى أن أكثر من ٢٥ % من الأسر فى موزمبيق قد عانت من مشكلة الألغام، كما ترتفع نسبة الضحايا من بين النساء بالمقارنة مع العديد من الدول الأخرى المتضررة من مشكلة الألغام. ونظرا لتواضع الإمكانات الطبية والاقتصادية، فإن حكومة موزمبيق تعتمد أساسا على المنظمات غير الحكومية، مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، من أجل تقديم الرعاية الطبية اللازمة لضحايا الألغام.

وبالإضافة إلى ما سبق، توجد مشكلة الألغام أيضا بكثافة فى العديد من الدول الأفريقية الأخرى، مثل سيراليون وإثيوبيا وبوروندى. ففى اثيوبيا، توجد مشكلة ألغام محدودة، حيث يصل عدد الألغام إلى حوالى ٥٠٠ ألف لغم. وعلى الرغم من أن إثيوبيا لم تعد تواجه مشكلة خطيرة وعاجلة فى مجال الألغام، إلا أن الألغام مازالت تمثل مشكلة بالنسبة لسلامة الأفراد فى العديد من مناطق أثيوبيا (١). وفى سيراليون، توجد مشكلة ألغام محدودة. وعلى الرغم من أن الصحافة المحلية فى سيراليون تتحدث عن وجود مشكلة إنسانية خطيرة بسبب الألغام والقذائف التى لم تنفجر، إلا أن بعثة الأمم المتحدة لتقصى الحقائق فى مجال الألغام وجدت أن مشكلة الألغام فى سيراليون تعتبر مشكلة محدودة، وتتركز فى إقاليم معينة هى: كونو وكايلاهن مويامبا، أى الأماكن التى كانت ساحة للقتال بين الأطراف المتصارعة فى الحرب الأهلية فى سيراليون. ووجدت البعثة أنه يمكن لبعثة الأمم المتحدة فى سيراليون وحدها أن تتعامل مع هذه المشكلة (٢). وأخيرا، فقد برزت مشكلة الألغام فى بوروندى أساسا على هامش الحرب الأهلية فى البلاد، ولكنها مع ذلك لا تمثل مشكلة إنسانية واجتماعية خطيرة فى بوروندى (٣).

---

(1) United Nations Mine Action Service (UNMAS), **Ethiopian Assessment Mission Report** (New York: UNMAS, 2000), p.p. 3-4.

(2) United Nations Mine Action Service (UNMAS), **Assessment Mission Report: Sierra Leaone** (New York: UNMAS, 7 February 2000), p.p. 6 – 8.

(3) United Nations Mine Action Service (UNMAS), **Joint Assessment Mission Report: Burundi** (New York: UNMAS, 24 August 1998), p.p. 2-3.

ثالثا :

مشكلة الألغام فى آسيا

تعتبر مشكلة الألغام فى القارة الآسيوية مشكلة إنسانية واقتصادية واجتماعية معقدة، وبالذات فى كل من أفغانستان وإيران وكمبوديا. ففى أفغانستان، تعتبر مشكلة الألغام مشكلة بالغة الخطورة، حيث تعرضت أفغانستان طيلة تاريخها الحديث للعديد من دورات الغزو الخارجى والتدخل الأجنبى والحروب الأهلية، ونشأت مشكلة الألغام فى أفغانستان باعتبارها نتاجا رئيسيا لهذه الصراعات العديدة، حيث يقدر عدد الألغام فيها بحوالى ١٠ ملايين لغم. وقد تمت زراعة هذه الألغام فى العديد من الفترات، فقد قامت قوات الاحتلال السوفيتى منذ عام ١٩٧٩ وقوات النظم العميلة التابعة للسوفييت فى كابول بزرع أعداد لا تقدر من الألغام حول كابول خلال الفترة ما بين ١٩٧٩ ـــ ١٩٩٢، كما قامت جماعات المجاهدين الأفغان بزرع أعداد من الألغام فى مناطق مختلفة من أفغانستان. وهناك اختلافات عديدة بشأن تقدير الأعداد الحقيقية للألغام فى أفغانستان، حيث أن المصادر الأفغانية الرسمية تحدد العدد بحوالى ١٠ ملايين لغم، إلا أنه لم يكن هناك أى مجال للتأكد منه فعليا، ويذهب مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدات الإنسانية لأفغانستان إلى أن عدد الألغام فى أفغانستان يتراوح بين ٥ ـــ ٧ ملايين لغم، فى حين أن بعض المنظمات غير الحكومية تذهب إلى أن عدد الألغام يعتبر اقل بكثير من الأرقام سالفة الذكر، ولا تزيد عن مليون لغم. وعلى أية حال، فإن هناك حوالى ٥٠ نوعا من الألغام المضادة للأفراد والمضادة للمركبات فى أفغانستان. وتوجد أغلب حقول الألغام فى أفغانستان فى المناطق الزراعية ومناطق الرعى، كما توجد فى مناطق الرى أو بالقرب منها (١).

وقد تسببت الألغام فى نزوح السكان عن العديد من المناطق الريفية، وهو ما أثر سلبا على إنتاج المحاصيل، كما أن حقول الألغام تعيق خطوط النقل والمواصلات الخاصة بنقل واردات الغذاء من الريف إلى المدن. وبسبب ظروف الصراعات الداخلية، فإن ٥٠% تقريبا من القرى الأفغانية و٢٥% من

---

(١) U.S. Department of State, **Hidden Killers 1998: The Global Landmine Crisis** (Washington, D.C.: U.S. Department of State, Bureau of Political-Military Affairs, Office of Humanitarian Deming Program, Sept. 1998).

الطرق المرصوفة قد تعرضت للدمار، كما اضطر ثلث السكان إلى الهرب من البلاد بسبب الحرب. وتشير الدراسات المسحية التى أجرتها المفوضية العليا لشئون اللاجئين إلى أن الألغام تعتبر السبب الرئيسى وراء هروب اللاجئين من أفغانستان، وعدم عودتهم إلى أراضيهم. وطبقا لتقديرات اللجنة الدولية للصليب الأحمر، فإن الألغام زادت من مخاطر النشاط الزراعى والرعوى. وعلى الرغم من أنه ليست هناك إحصاءات أو تقديرات رسمية بشأن خسائر الألغام، إلا أن بعض التقديرات تشير إلى أن الألغام تتسبب فى سقوط ما بين ١٠ ــ ١٢ ضحية يوميا فى أفغانستان، ولكن هناك تقديرات أخرى تذهب إلى أن الإصابات الحقيقية ربما تكون أكبر من ذلك بكثير لأن هذه الإصابات تكون بالغة الخطورة بسبب عجز المصابين عن الحصول على أى رعاية طبية، نظرا لنقص المواصلات ووعورة الطرق.

وقد أدت الحرب الأهلية فى أفغانستان إلى عدم اهتمام الحكومات القائمة بإزالة الألغام. ومع ذلك، فإن برنامج إزالة الألغام فى أفغانستان يعتبر واحدا من أقدم البرامج التى نفذتها الأمم المتحدة، وجرى تصميم نموذج لتنفيذ عمليات الإزالة عبر الاستفادة من البروتوكولات والمعايير والأدوات التى تم تطويرها من خلال دراسة النموذج الأفغانى. وقد أنشأت الأمم المتحدة برنامجا للعمل فى مجال الألغام فى أفغانستان لإدارة جميع الأنشطة المتعلقة بإزالة الألغام، وتشجيع جهود البحث والتطوير من أجل اكتشاف وإزالة الألغام، كما أن هناك العديد من المنظمات غير الحكومية الوطنية والأجنبية التى تتولى مساعدة ضحايا الألغام فى أفغانستان، من حيث الرعاية الطبية وإعادة التأهيل والجراحات الترقيعية والتعليم.

أما بالنسبة لكمبوديا، فإنها تعتبر واحدة من أكثر الدول المتضررة من الألغام فى العالم، حيث يتراوح عدد الألغام بها بين ٤ ــ ٦ ملايين لغم، تغطى حوالى ١٧٦,٥٢٠ كلم مربع. وقد نشأت مشكلة الألغام المضادة للأفراد فى كمبوديا على هامش الصراعات الداخلية العديدة التى شهدتها هذه الدولة على مدى العقود الثلاثة الماضية، وما انطوت عليه هذه الصراعات من استخدام غير تمييزى للألغام، بمعنى أنه لم يكن يفرق بين المدنيين والعسكريين، إلا أن الفئة التى كانت أكثر تضررا من مشكلة الألغام فى كمبوديا تتمثل أساسا فى سكان الريف الفقراء الذين يقطنون المناطق التى تمت زراعة الألغام فيها أو حولها. ولذلك، فإن كمبوديا تعتبر واحدة من أكبر الدول التى تعانى من ارتفاع

نسبة المبتورين من إجمالى السكان، حيث تصل النسبة ١ ــ ٢٤٥ فرداً، وتزداد حدة هذه المشكلة فى ظل نقص الخدمات فى مجالى الصحة وإعادة تأهيل المصابين والمعاقين. وطيلة الفترة ما بين ١٩٧٩ ــ ١٩٩٧، وصلت نسبة الوفيات من إصابات الألغام إلى حوالى ٣٥%، وكانت حوالى ٨٩% من هؤلاء المصابين تتراوح أعمارهم ما بين ١٩ ــ ٥٥ عاما، كما كان الذكور يمثلون ٩٠% من الضحايا. وتتركز حقول الألغام أساسا فى سبعة أقاليم من بين الأقاليم الثلاثة والعشرين لكمبوديا، وهذه الأقاليم السبعة توجد فى الغرب والشمال والشمال الغربى، كما أن تنتشر قذائف مدفعية لم تنفجر فى جميع أرجاء البلاد.

وقد ألقت مشكلة الألغام بآثارها الثقيلة على جميع جهود إحلال السلام وإعادة بناء الاقتصاد الكمبودى فى فترة ما بعد إنهاء الصراع الداخلى فى كمبوديا، حيث تتسبب هذه المشكلة فى سقوط ما لا يقل عن ١٠٠ ضحية شهريا فى كمبوديا، ما بين قتيل وجريح. وعلى الرغم من أن هذا المعدل يعتبر أقل من المعدل الذى كان موجودا خلال فترة ما قبل ١٩٩٦، حينما كانت الألغام تتسبب فى سقوط ٢٣٠ ضحية شهريا. وخلال الفترة ما بين ١٩٧٩ ــ ١٩٩٧ تسببت الألغام فى سقوط حوالى ٣٨,٧٨٦ ضحية، من بينهم ١٣,٥٨٦ قتيل. وفى عام ١٩٩٧ وحده، تسببت الألغام فى سقوط حوالى ١٣٥٨ ضحية، وصلت نسبة القتلى فيهم إلى حوالى ١٩%، فى حين أن ٣٢% أجريت لهم عمليات بتر أو تعرضوا لإصابات فى أقدامهم.

وفى الوقت نفسه، تعتبر مشكلة الألغام معوقا بالغ الخطورة لجهود إعادة توطين اللاجئين والنازحين فى مختلفة أقاليم كمبوديا، حيث تشير التقديرات إلى أنه مازال هناك حوالى ٦٠ ألف نازح فى انتظار إعادة التأهيل بسبب مشكلة الألغام المضادة للأفراد. وقد بدأت عمليات مسح متعددة للألغام فى كمبوديا، وتجرى هذه العمليات بالتعاون بين مركز العمل فى مجال الألغام فى كمبوديا وبين المحافظين المحليين ورؤساء المقاطعات للتعامل مع مشكلة الألغام وإعادة توطين النازحين واللاجئين. ومن ناحية أخرى، فإنه على الرغم من أن حكومة كمبوديا بدأت خلال السنوات القليلة الماضية فى تنفيذ خطة متكاملة للإصلاح الاقتصادى، ونجحت فى إقامة علاقات جيدة مع المؤسسات المالية الدولية، إلا أن مشكلة الألغام المنتشرة فى المناطق الريفية تعوق عملية التنمية والإصلاح الاقتصادى فى تلك المناطق، ولاسيما أن المناطق الريفية

تضم حوالى ٩٠% من السكان، كما تعانى هذه المناطق من الفقر المدقع وتواضع فرص المعيشة.

وتقوم حكومة كمبوديا بتنفيذ سياسة نشطة فى مجال إزالة الألغام، تقوم بها فرق وطنية وأجنبية، كما أنشأت حكومة كمبوديا مركزا للعمل فى مجال الألغام، بالتعاون مع الأمم المتحدة، بهدف تنفيذ أنشطة واسعة النطاق لإزالة الألغام، وتدريب الفنيين الوطنيين للعمل فى هذا المجال. وترتبط عملية إزالة الألغام بخطط واسعة لاستخدام الأراضى، سواء لإعادة توطين السكان فى الأراضى الموبوءة بحقول ألغام كثيفة أو بهدف الزراعة أو بهدف تطوير المجتمعات المحلية أو بهدف إعادة التعمير وتطوير البنية الأساسية. وفى الوقت نفسه، فإن هناك جهودا مكثفة لمساعدة ضحايا الألغام المضادة للأفراد تقوم بها اللجنة الدولية للصليب الأحمر فى كمبوديا، وبالذات من حيث دعم نظام بنوك الدم فى كمبوديا وإنتاج الأطراف الصناعية. وقد تلقت كمبوديا مساعدات دولية هامة منذ عام ١٩٩٤ للمساعدة فى مجال إزالة الألغام المضادة للأفراد، وصلت إلى حوالى ٣٥ مليون دولار من العديد من الدول والمنظمات الدولية.

رابعا :
مشكلة الألغام فى أوروبا

تتركز مشكلة الألغام فى أوروبا أساسا فى كل من البوسنة ـ الهرسك وكرواتيا، وتعتبر هذه المشكلة نتاجا للحروب التى صاحبت تفكك يوغوسلافيا. ففى البوسنة، يوجد ما يتراوح بين ٦٠٠ الف ـ مليون لغم، بالإضافة إلى كمية غير محددة من القذائف التى لم تنفجر، منتشرة فى مساحة ٣٠٠ كيلو متر مربع. وتشير تقديرات مركز معلومات الألغام فى سراييفو إلى أن هناك أكثر من ١٨ ألف حقل ألغام فى البوسنة، إلا أن المتصور أن العدد الحقيقى لا يقل عن ٣٠ ألف حقل ألغام. ومن بين حقول الألغام المعروفة، هناك ١٢ ألف حقل تقريبا يحتوى كل واحد منها على حوالى ١٠ ألغام، فى حين أن هناك ٣٠٠ حقل تقريبا يحتوى كل منها على أكثر من ١٠٠ لغم. وأغلبية هذه الحقول غير محددة بأسوار أو علامات تحذيرية. وحتى بالنسبة للحقول المحددة، فإن العلامات بها تقتصر على أشجار أو خطوط حمراء على

الأرض، وهو ما لا يعتبر كافيا على الإطلاق، ولا يمكن لهذه العلامات أن تستمر عبر الزمن. وقد قامت قوات الجيش بتسليم خرائط الألغام إلى قوة (أيفور) التابعة لحلف الناتو، إلا أن هذه الخرائط لم تكن دقيقة أو صالحة في الكثير من الحالات، لأن كثيرا من المناطق قد أعيد زرع الألغام بها، مما جعل الخرائط قديمة. ويتسبب الشك وعدم الثقة بين الأعداء السابقين فى البوسنة إلى إعاقة عملية التنسيق بشأن إزالة الألغام فى البوسنة، كما أن حقول الألغام تسببت فى اضطرار العديد من السكان إلى مغادرة مناطق إقامتهم.

وتتركز حقول الألغام الأكثر كثافة في البوسنة ـ الهرسك فى المناطق التى شهدت صراعا عرقيا بين الجماعات المتصارعة، حيث توجد عند خط الانفصال الذى كان بمثابة خط المواجهة الأمامى أثناء الحرب الأهلية، كما أن هناك العديد من حقول الألغام فى المناطق التى كانت مسرحا للقتال فى فترة الحرب الأهلية، وأيضا فى مناطق تواجد القوات المتصارعة. وبموجب اتفاق دايتون، فإن قوات حلف الناتو تقوم فقط بإزالة الألغام من المناطق التى تعمل فيها وتنتشر قواتها بها، فى حين أن الأطراف المتصارعة السابقة كانت ملتزمة بإزالة الألغام من باقى المناطق فى غضون ٤٥ يوما من بدء العمل بالاتفاقية. ومع ذلك، فإن هذه العملية لم يتم تنفيذها على الوجه الأكمل بسبب ظروف الطقس ونقص التمويل والتدريب وضعف الحافز لدى الأطراف المتصارعة. وقد تسببت الألغام المتبقية فى إعاقة عملية الإنعاش الاقتصادى. وهناك العديد من المصانع والمنازل والمدارس التى مازالت محاطة بالألغام، ويعجز أصحابها عن العودة إليها بسبب الألغام، كما انخفض إنتاج الغذاء، واضطرت الحكومة إلى الاعتماد على المساعدات الدولية من أجل إطعام شعبها، وهناك حوالى ١٠٠ كيلو متر مربع من الأراضى الزراعية أصبحت غير صالحة للزراعة بسبب الألغام.

ويعتبر الذكور بمثابة الضحايا الرئيسيين للألغام فى البوسنة. وتؤدى الإصابة بالألغام إلى نتائج بالغة الخطورة ليس فقط على الضحية، ولكن أيضا على أسرته بالكامل. ولا تقدم حكومة البوسنة أى تعويض مادى عن الإصابة بالألغام، لتعويض الضحايا عن الضرر البدنى والضرر الناجم عن فقدان العمل. وتعتبر النسبة الأكبر لضحايا الألغام فى البوسنة أساسا من المزارعين الذين عادوا إلى العمل فى أراضيهم فى فترة ما بعد انتهاء الصراع المسلح، ويمثل المدنيون ٨٠ % من الضحايا، منهم ما بين ١٥ ـ ٢٠ % من الأطفال.

جدول رقم (٢)
أعداد الألغام فى الدول المتضررة من مشكلة الألغام

الدولة	اجمالي الألغام	الدولة	اجمالي الألغام
أفغانستان	١٠ ملايين	الكويت	عدد غير محدد
أنجولا	١٥ مليونا	لاوس	عدد غير محدد
النمسا	عدد غير محدد	لاتفيا	١٧ ألفا
أذربيجان	١٠٠ ألف	لبنان	٨,٧٩٥
روسيا البيضاء	عدد غير محدد	ليبيريا	١٨,٢٥٠
بلجيكا	عدد غير محدد	ليبيا	عدد غير محدد
البوسنة والهرسك	٣ ملايين	لوكسمبورج	عدد غير محدد
بوروندى	عدد غير محدد	موريتانيا	عدد غير محدد
كمبوديا	٤ ـــ ٦ ملايين	موزمبيق	٣ ملايين
تشاد	٧٠ ألفا	بورما	عدد غير محدد
الصين	١٠ ملايين	ناميبيا	٥٠ ألفا
كوستاريكا	عدد غير محدد	هولندا	عدد غير محدد
كرواتيا	٣ مليون	نيكاراجوا	١٠٨,٢٩٧
قبرص	١٦,٩٤٢	عمان	عدد غير محدد
جمهورية التشيك	عدد غير محدد	بيرو	عدد غير محدد
الكونغو الديمقراطية	عدد غير محدد	روسيا	عدد غير محدد
الدانمارك	٩,٩٠٠	زواندا	٢٥٠ ألفا
جيبوتى	عدد غير محدد	السنغال	عدد غير محدد
اكوادور	٦٠ ألفا	سلوفينيا	عدد غير محدد
مصر	٢٣ مليون	الصومال	واحد مليون
السلفادور	١٠ آلاف	سريلانكا	عدد غير محدد
إريتريا	مليون واحد	السودان	واحد مليون
أثيوبيا	٥٠٠ ألف	سوريا	عدد غير محدد
جزر الفولكلاند	٢٥ ألفا	طاجيكستان	عدد غير محدد
جورجيا	١٥٠ ألفا	تايلاند	عدد غير محدد
ألمانيا	عدد غير محدد	تونس	عدد غير محدد
جواتيمالا	١,٥٠٠	تركيا	عدد غير محدد
هندوراس	٣٥ ألفا	أوغندا	عدد غير محدد
الهند	عدد غير محدد	أوكرانيا	واحد مليون

الدولة	اجمالي الألغام	الدولة	اجمالي الألغام
إيران	١٦ مليونا	فيتنام	٣,٥٠٠,٠٠٠
العراق	١٠ ملايين	اليمن	١٠٠ ألف
جامو وكشمير	عدد غير محدد	يوغوسلافيا	٥٠٠ ألف
الأردن	عدد غير محدد	زيمبابوى	عدد غير محدد
كوريا الجنوبية	٢٠٦,١٩٣		

Source : United Nations Mines Clearance and Policy Unit, **Landmines: Countries Affected by Landmines** (New York: Department of Humanitarian Affairs, November 1997).

وخلال الفترة ما بين أول يناير ١٩٩٦ ــ ٢٤ مارس ١٩٩٨، تسببت الألغام فى سقوط حوالى ١٠٨٥ ضحية، منهم ٢٤٤ قتيلا، و ٨٤١ جريحا. وهناك موسم معين للإصابة بالألغام هى فترة شهور مارس وأبريل ومايو، وذلك بسبب ازدياد العمل فى الزراعة خلال هذه الفترة. وهناك اختلاف فى تقدير أعداد ضحايا الألغام. فاللجنة الدولية للصليب الأحمر تشير إلى أن فترة ما بعد توقيع اتفاق دايتون مباشرة شهدت سقوط ٥٠ ضحية شهريا بسبب الألغام، ثم انخفض هذا المعدل إلى ما يتراوح بين ٣٠ ــ ٣٥ ضحية شهريا منذ أوائل عام ١٩٩٨، إلا أن الأمم المتحدة تشير إلى أن عدد ضحايا الألغام فى البوسنة يزيد عن ٩٠ ضحية شهريا. وعلى أية حال، فإن أعداد الضحايا شهدت انخفاضا خلال السنوات القليلة الماضية، كما أن معدل الوفاة بسبب الإصابة بالألغام فى البوسنة يعتبر المعدل الأقل من بين جميع الدول المتضررة من الألغام، نظرا لوجود السيارات المجهزة والطرق الكثيفة اللازمة لنقل المصابين فورا لعلاجهم، إلا أن التخوف الرئيسى ينصب فى إمكانية ازدياد أعداد ضحايا الألغام فى حالة العودة الكثيفة للاجئين والنازحين إلى مناطق إقامتهم الأصلية.

وفى فترة ما بعد توقيع اتفاق دايتون، أدركت حكومة البوسنة مدى خطورة مشكلة الألغام، وتعاونت مع قوات أيفور واللجنة الدولية للصليب الأحمر وعدد من الوكالات غير الحكومية فى تقييم حجم هذه المشكلة والتعامل معها. وأنشأت حكومة البوسنة هيئتين لمعالجة هذه المشكلة، الأولى هى مفوضية البوسنة ــ الهرسك لإزالة الألغام وهيئة المانحين. وتعتبر المفوضية المذكورة

بمثابة الجهة الرئيسية المسئولة عن عملية إزالة الألغام، بينما تعتبر هيئة المانحين مجرد تجمع للمشاركين الدوليين الرئيسيين فى عملية إزالة الألغام. ورغم نجاح عملية إزالة وتطهير الألغام والارتفاع التدريجي في مستوى الوعي بمشكلة الألغام في البوسنة، إلا أن حجم هذه المشكلة يظل مرتفعا ومخيفا بالمعايير الأوروبية.

أما بالنسبة لكرواتيا، فقد نشأت مشكلة الألغام أثناء حرب الاستقلال عن يوغوسلافيا عام ١٩٩١، حيث قامت القوات الكرواتية بزراعة الألغام على طول الحدود مع يوغوسلافيا من أجل منع القوات الاتحادية اليوغوسلافية من اقتحام أراضى كرواتيا. وقد شهدت تقديرات أعداد الألغام المزروعة فى الأراضى الكرواتية عددا من المراحل، حيث جرى فى البداية تقدير عدد هذه الألغام بعدة ملايين من الألغام، اعتمادا على كميات الألغام التى كانت موجودة في المخازن قبل بدء الحرب، وليس اعتمادا على المسح العملي الدقيق لحقول الألغام. وفى الفترة التالية، تم إجراء مسح دقيق، تبين على أثره أن عدد الألغام يقدر بحوالى ٤٠٠ ألف لغم، بالإضافة إلى أكثر من ٣٠٠٠ طن من القذائف غير المتفجرة، منتشرة فى مساحة تقدر بحوالى ١١.٩١٠ كيلو متر مربع. والمناطق الأكثر تضررا من الألغام فى كرواتيا هى خطوط المواجهة العسكرية السابقة بين كرواتيا وصربيا، وهى منطقتى سلافونيا الشرقية والغربية ومنطقة كراينا التى كان الصرب يسيطرون عليها فى الماضى، كما زرعت الألغام أيضا حول مناطق ذات اهمية اقتصادية، مثل السكك الحديدية. وقد تركت مشكلة الألغام فى كرواتيا آثارا عنيفة على الاقتصاد الكرواتى. ويقوم النظام التقليدى فى الريف الكرواتى على اكتفاء الأسر ذاتيا من إنتاج الغذاء، مما يقتضى إزالة الألغام حتى يمكن زراعة الأراضى. وخلال الفترة ما بين ١٩٩٢ ــ ١٩٩٨، تسببت الألغام فى سقوط ١٢٥ قتيلا، و٥٥٢ جريحا. وكان معدل الإصابة بالألغام قد انخفض خلال الفترة ١٩٩٤ ــ ١٩٩٦، ثم عاود الارتفاع بصورة طفيفة فى عام ١٩٩٧. والمتوقع أن يزداد عدد ضحايا الألغام مع استمرار عودة اللاجئين والنازحين إلى مناطق إقامتهم الأصلية فى كرواتيا.

ولمواجهة مشكلة الألغام، حاولت حكومة كرواتيا فى بداية الأمر إزالة الألغام بالاعتماد على قدراتها الوطنية ومواردها المالية الذاتية، وأقرت قانونا خاصا لهذا الغرض فى عام ١٩٩٦ بهدف تطوير نظام لتنفيذ أنشطة إزالة

الألغام، كما أن كرواتيا لديها نظام طبي واجتماعي مكثف ومجز لرعاية ضحايا الألغام، إلا أن حكومة كرواتيا أدركت أن القدرات الوطنية وحدها ليست كافية لتنفيذ عملية إزالة الألغام. ولذلك، جرى في عام ١٩٩٨ إقرار قانون جديد للسماح بالمشاركة الدولية في عملية إزالة الألغام، كما أن الأمم المتحدة بدورها قامت عام ١٩٩٦ بإنشاء لجنة للعمل في مجال الألغام في كرواتيا لمساعدة الحكومة الكرواتية في مجال تطوير قدرة وطنية لإزالة الألغام، كما تعتبر اللجنة الدولية للصليب الأحمر وصندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة والأمومة من أكثر المنظمات الدولية نشاطا في مجال المساعدة في عملية إزالة الألغام في كرواتيا. ومن ثم، فإنه على الرغم من أن البرنامج الكرواتي لإزالة الألغام يعتبر صغيرا وحديث النشأة، إلا أنه يعتبر نشطا وفعالا، وحقق تقدما متواصلا، ولكن مشكلة نقص التمويل تعتبر عائقا جوهريا أمام عملية إزالة الألغام في كرواتيا، وكان قانون عام ١٩٩٨ يرمي خصيصا إلى معالجة مشكلة التمويل من خلال السماح بقبول التمويل الاجنبي، إلا أن ذلك لم يكن كافيا بدوره. وعلى وجه العموم، فإن مخاطر الألغام تزداد أساسا بالنسبة لفئة اللاجئين حديثي العودة في كرواتيا، لأنهم يعتبرون في الأغلب ضحايا محتملين للألغام في كرواتيا، وبالذات في المناطق الريفية.

الفصل الثالث :

الأبعـــاد الإنســـانية والاقتصاديـــة والاجتماعية لمشكلة الألغام

تترك مشكلة الألغام المضادة للأفراد آثارا فادحة على الدول المتضررة من وجود حقول ألغام فى أراضيها، ولا تقتصر انعكاسات هذه المشكلة على التكاليف العالية لإزالة الألغام، أو على تكاليف الرعاية الطبية للمصابين بالألغام، وإنما تترك الألغام آثارا متعددة الأبعاد والمستويات، على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية والبيئية. ومن ثم، تنبع خطورة مشكلة الألغام المضادة للأفراد من كونها تترك آثارا فادحة وطويلة المدى على السكان والبيئة. فالمجتمعات المتضررة من مشكلة الألغام فى أراضيها تجد صعوبة فى استعادة السلم والأمن الداخليين، علاوة على أن الألغام تعيق تحركات السكان، وتخلق حالة من العزلة على المناطق المتضررة، وتقلل من قدرة أجهزة الدولة على إيصال خدماتها إلى تلك المناطق، بما يترتب على ذلك من إمكانية انتشار الأمراض والأوبئة والمجاعات، بل وإمكانية خضوع تلك المناطق لسيطرة ميليشيات عسكرية متمردة. وفى الوقت نفسه، فإن عمليات إزالة الألغام تستنفد مليارات الدولارات من ميزانية تلك الدول، بدلا من توجيه تلك الأموال نحو خدمة أغراض إعادة التعمير والتنمية الاقتصادية (١).

أولا :

الانعكاسات الإنسانية لمشكلة الألغام المضادة للأفراد

تخلق الألغام المضادة للأفراد مشكلة إنسانية بالغة الخطورة، بسبب ما تتسم به من طبيعة لا تمييزية Indiscriminate Character (٢). فالأصل فى الأسلحة والمعدات القتالية أن تتفادى إصابة المدنيين الأبرياء البعيدين عن الصراع، بالإضافة إلى ضرورة ألا تتسبب هذه الأسلحة فى معاناة لا مبرر لها أو إصابات مفرطة، تتجاوز تحقيق أى هدف عسكرى مشروع. وتتبع

---

(١) للاستزادة حول آثار الألغام، انظر:

Human Rights Watch & Physicians for Human Rights, **Landmines : A Deadly Legacy** (New York: Human Rights Watch, 1993).

(2) Anita Parlow, “Toward A Global Ban on Landmines”, **International Review of the Red Cross,** No. 307, 1 July 1995, p.p. 392-393.

المخاطر الإنسانية الناجمة عن مشكلة الألغام المضادة للأفراد من أن هذه الألغام تعتبر أدوات قتالية عنيفة وفتاكة، تنفرد بخصائص فريدة كوسائل للقتل والتدمير. فجميع أسلحة ومعدات القتال الأخرى يتم إطلاقها من خلال التصويب من أجل إطلاق النار على القوات المعادية، ولكن الألغام الأرضية المضادة للأفراد مصممة للانفجار إذا وطأها أو لامسها أحد الأشخاص، أو إذا هز سلكا مشدودا إليها، أى أن الألغام الأرضية المضادة للأفراد يشغلها ضحاياها. وبالمثل، فإن الألغام الأرضية المضادة للمركبات مصممة أيضا لتنفجر تحت وطأة المركبة العسكرية، كما أنها يمكن أن تصيب المدنيين أيضا عندما يتم زراعتها على الطرقات العامة التى لا يقتصر استعمالها على أفراد الجيش فقط. وفى جميع الأحوال، فإن الألغام الأرضية المضادة للأفراد والمضادة للمركبات تصبح ـ بعد زراعتها ـ ذات آثار عشوائية ودائمة، إلا إذا تمت إزالتها، ولا يمكنها بطبيعة الحال أن تميز بين الجنود والمدنيين، كما أن مرور الوقت يزيد من حساسية هذه الألغام بسبب العوامل الطبيعية التى تغير من خريطة انتشار تلك الألغام وتزيد من حساسيتها لأى مرور فوقها، مما يجعل الألغام الأرضية المضادة للمركبات ـ التى لا تنفجر إلا تحت وطأة ثقل الدبابات والمركبات ـ قابلة للانفجار فى حالة مرور الأفراد العاديين فوقها. أضف إلى ذلك، أن الإصابات التى تحدثها الألغام الأرضية المضادة للأفراد تكون قاسية جدا، فهى مصممة للقتل أو إحداث عجز دائم لضحاياها. وكما سبق أن ذكرنا، فإن كثيرا من الألغام مصممة بحيث تلحق الشحنة المتفجرة بها إصابة بالضحية، وليس قتله، استنادا إلى أنه فى ظروف الصراع المسلح يكون إلحاق الإصابة بأفراد العدو أكثر إفادة للطرف الذى قام بزراعة الألغام، لأن معالجة ورعاية مصابى الألغام ونقلهم يعتبر عبئا ثقيلا من شأنه تبديد واستنزاف جزء هام من جهد وطاقة القوات التابعين لها.

ومن ثم، يعتبر الجانب الإنسانى بمثابة الجانب الأكثر خطورة على الإطلاق فيما يتعلق بمشكلة الألغام، حيث تحولت الألغام من مشكلة عسكرية، إلى كارثة إنسانية محققة. وتتبع المأساة الإنسانية للألغام من أن الـ ١١٠ ملايين لغم الموجودين فى ٦٢ دولة، لم يزرعوا فقط فى ساحات القتال، ولكن أيضا فى مناطق مدنية وتجارية، مما جعل قطاعات واسعة من السكان يعيشون فى حالة رعب مزمنة. أضف إلى ذلك، أنه حتى فيما يتعلق بالألغام المزروعة فى ساحات القتال، فإنها تتحول إلى خطر داهم على المدنيين فى فترة ما بعد

انتهاء الصراع المسلح، وبالذات حينما تعود الحياة الإنسانية إلى طبيعتها فى تلك المناطق.

ولذلك، يتبدى الجانب الإنسانى فى أن الألغام تسببت فى أن المكفوفين والمبتورين أصبحوا يمثلون ظاهرة عامة فى المناطق الريفية والمناطق النائية فى العديد من دول العالم، مما وضعهم فى مكانة اجتماعية واقتصادية هامشية فى المجتمع، كما تحولوا إلى عبء بالغ الخطورة على الدولة، وعلى عملية التنمية بها. وقد زرعت الألغام حول المنشآت الاقتصادية الهامة، مثل محطات الكهرباء وخطوط الطاقة ومحطات معالجة المياه وشبكات الطرق ومراكز التسويق والموانىء. ويؤدى وجود الألغام حول هذه الأهداف إلى نشوء أعباء على عملية بناء السلام فى مرحلة ما بعد الصراع فى تلك الدولة. وتتبع المأساة الإنسانية من وراء مشكلة الألغام فى أن الأفراد يستمرون فى استخدام الأرض التى يعرفون أو لا يعرفون أنها مزروعة بالألغام، وذلك لأنه لابد لهم أن يستمروا فى زراعة الأرض وجلب المياه وجمع الأخشاب، كما يحتاج أولئك الأفراد إلى مكان يلعب فيه أطفالهم. وفى الوقت نفسه، فإن مشكلة الألغام تعتبر واحدة من الأسباب التى تمنع الأمم المتحدة والمفوضية العليا لشئون اللاجئين والمنظمات الدولية الأخرى من استكمال جهودها لتوطين وإعادة ملايين اللاجئين إلى مناطق إقامتهم الأصلية، كما تخلق مشكلة الألغام أزمات اقتصادية واجتماعية أخرى. فعندما يضطر الريفيون إلى النزوح من قراهم وأراضيهم بسبب مشكلة الألغام، فإنهم يضطرون إلى الذهاب إلى المدن، حيث فرص العمل قليلة، والسكن متواضع للغاية، مما يؤدى إلى زيادة التكدس والازدحام فى المدن (1).

وتتمثل الأضرار الإنسانية الناجمة عن مشكلة الألغام فى كونها تلحق جروحا وإصابات بدنية ونفسية، وربما حتى الوفاة، والتى قد تنجم ليس فقط عن انفجار اللغم فقط، ولكن إمكانية انهيار حائط أو سقف أو شجرة فى منطقة الانفجار. وهناك العديد من الأضرار الإنسانية التى تنجم عن هذه المشكلة، لأن الألغام تصيب فى الأغلب مدنيين أبرياء، وعادة ما تكون النسبة الأكبر من بين هؤلاء المصابين من النساء والأطفال. وفى ظل هذا الوضع، فإن إصابة

(1) Boutros Boutros-Ghali, "The Land Mine Crisis: A Humanitarian Disaster", **Foreign Affairs**, Vol. 73, No. 5, Sept./Oct. 1994, p. 8.

جدول رقم (٣)

طبيعة الإصابات التى يتعرض لها ضحايا الألغام المضادة للأفراد والرعاية الصحية التى يحتاجون إليها

البيان	النسبة
حوادث الوفاة بسبب الإصابة المباشرة	١٠ آلاف / فى السنة
حوادث الإصابة بالنسبة للناجين	٢٠ ألف / فى السنة
نسبة الوفاة فى المستشفيات لمصابى الألغام	٣,٧%
نسبة المعوقين بدنيا	غير متاح
نسبة الاعتلال طويل المدى بعد العلاج بين ضحايا الألغام	٣٠ ــ ٤٠%
نسبة الاعتلال قصير المدى بعد العلاج بين ضحايا الألغام	١٥ ــ ١٩%
نسبة النجاة لمن مروا فوق الألغام	٢٩%
نسبة النجاة لمن أصيبوا بشظايا الألغام	٤٨%
نسبة الضحايا الذين فقدوا ساقا أو ساقين	٢٨%
متوسط الأيام التى يقضيها الضحايا فى المستشفيات (لأول مرة)	٢٢,١ يوما
نسبة الضحايا الذين يحتاجون إلى نقل دم	٣٦,٦%
نسبة الضحايا المصابون ببتر والذين يحتاجون إلى نقل دم	٧٥%

Source: F. Kakar, "Direct and Indirect Consequences of Landmines on Public Health", **World Health Organization (WHO),** July 1995, p. 4.

أى فرد من أفراد الأسرة، وبالذات الأم أو الأب، يسبب حالة من الانهيار المادى والمعنوى للأسرة بأكملها، فالانهيار المادى يحدث فى حالة وفاة عائل الأسرة بسبب الألغام أو على الأقل عجزه عن الإنفاق على الأسرة، كما أن مجرد الإصابة بحد ذاتها يسبب آلاما نفسية شديدة للمصاب والمحيطين به، بالإضافة إلى أن هذه الإصابة ربما تعرض الأسرة بأسرها للإصابة بالأمراض المعدية التى تنجم عن الإصابة من اللغم.

ومن الناحية الصحية، يعانى مصابو الألغام من نتائج صحية مباشرة وغير مباشرة بسبب الألغام المضادة للأفراد. وتتمثل النتائج المباشرة فى الجروح والإصابات البدنية والنفسية، بسبب تأثير انفجار اللغم ذاته، حيث يؤدى التفجير إلى تطاير شظايا اللغم، حاملة التراب والأحذية والنبات، ويلوث بها قدم الضحية وجسمه. وإذا لم يؤد الانفجار إلى وفاة الضحية، فإنه يتسبب على

الأقل فى بتر بعض أعضاء الجسم فى الحال، أو بموجب عملية جراحية، كما يتعرض الضحية لإصابات ثانوية فى الوجه وأجزاء أخرى من الجسم، بالإضافة إلى الإصابات النفسية الخطيرة. أما بالنسبة للنتائج الصحية غير المباشرة لمشكلة الألغام، فهى تنجم فى الأساس بسبب انعزال المناطق المصابة بالألغام وعجزها عن الاتصال والتواصل مع باقى مناطق الدولة أو العالم الخارجى عموما، وتتمثل هذه الآثار غير المباشرة فى انتشار الأمراض الناجمة عن نقص مصادر المياه العذبة، وسوء التغذية بسبب قلة الأراضى الصالحة للزراعة بسبب الألغام، وزيادة الأمراض الوبائية والمعدية بسبب عجز فرق التطعيم ضد الأوبئة والأمراض المستعصية عن الوصول إلى المناطق المتضررة من حقول الألغام، خوفا من التعرض لمخاطر الألغام (1)، وهو ما يمنع فرق التطعيم من المخاطرة بعبور المناطق المشتبه وجود ألغام بها، خوفا على سلامتهم، بالإضافة إلى أن هذه المناطق ربما تستبعد من الأصل من خطط التطعيم التى تقوم بها الأجهزة الصحية فى تلك البلد، وهو ما يسبب فى جميع الحالات فى عدم حصول الأطفال والكبار، فى العديد من المدن والقرى، على جرعات التطعيم الحيوية ضد تلك الأمراض. ومن ثم، فإنه فى ظل عجز فرق التطعيم عن الوصول إلى القرى والمدن التى تعانى من انتشار حقول الألغام بها أو حولها، فإن فرص انتشار الأمراض المعدية والأوبئة تزداد بكثافة فى تلك الحالات، وهو ما تسبب فى العديد من الحالات فى ارتفاع معدل الوفيات والعجز بين الأطفال، باعتبار ذلك نتيجة غير مباشرة لمشكلة الألغام. ففى أفغانستان على سبيل المثال، لوحظ أن معظم حالات شلل الأطفال تتركز فى الأقاليم التى تعتبر الأكثر معاناة من مشكلة الألغام (2).

وفى الوقت نفسه، لوحظ أن الأكثر إصابة بأمراض سوء التغذية وتلوث المياه والأوبئة هم الفقراء والقرويون، وخصوصا من بين الأطفال. وفى الكثير من الحالات أيضا، تكون الألغام منتشرة على طرق الوصول إلى مصادر مياه الشرب وأخشاب التدفئة، وهو ما يدفع القرويين إلى تناول المياه الملوثة، مما

---

(1) F. Kakar, "Direct and Indirect Consequences of Landmines on Public Health", **World Health Organization (WHO),** July 1995, p. 4.

(2) The U.S. Department of State, Hidden Killers 1998: The Global Landmine Crisis, **Op-Cit,** p.p. 80-81.

يؤدى إلى الإصابة بالإسهال، وخاصة عند الأطفال. وبالمثل، فإن التزامن بين حقول الألغام والأوبئة الموسمية يؤدى إلى مضاعفة الأضرار الناجمة عن الوباء، حيث تتعرض بعض المناطق تقليديا كل صيف لانتشار مرض الكوليرا، ثم تتسبب حقول الألغام فى إعاقة القدرة على الوصول إلى مصادر المياه العذبة النقية، مما يؤدى بالضرورة إلى ارتفاع الوفيات. وقد أثبتت الدراسات أن هناك ارتباطا قويا بين مشكلة الألغام وأمراض سوء التغذية، حيث تؤدى الألغام إلى وفاة الكثير من أرباب الأسر، الذين يتولون الإنفاق على أسرهم وإعالتهم، ممن تتراوح أعمارهم بين ١٥ – ٥٠ عاما، مما يحوم تلك الأسر من كسب المال اللازم لشراء الغذاء. وإذا أصيب أحد أفراد الأسرة أيضا بعجز بسبب الألغام، فإن ذلك يؤدى إلى تعقيد الوضع الاجتماعى – الاقتصادى، كما يؤدى هذا الوضع إلى بروز مشكلات سوء التغذية.

وفى ظل هذه الظروف، فإن المساعدات الإنسانية الخارجية تعجز عن الوصول إلى المناطق التى توجد بها حقول الألغام. ولهذا الوضع مخاطره الجمة، سواء فى حالات المجاعات والجفاف أو حتى فى الأحوال العادية، وهو ما يؤدى إلى عجز فرق المساعدات الإنسانية عن إيصال المؤن والغذاء إلى السكان فى تلك المناطق بالطرق البرية. وفى مثل هذه الحالات، فإن البديلين الوحيدين يتمثلان إما فى إيصال المساعدات عن طريق النقل الجوى، مما يؤدى بالتالى إلى ارتفاع تكلفة نقل وتوصيل المساعدات إلى تلك المناطق، أو إمكانية ضرورة تطبيق إجراءات أمنية لحماية وتأمين تلك الفرق، وما تحمله من مساعدات، وهو ما يؤدى إلى ارتفاع التكلفة بنسبة تصل إلى ٢٥% تقريبا فى مثل هذه الحالات. وفى الوقت نفسه، فإن مشكلة الألغام تؤدى إلى وقوع خسائر فى فرق الإغاثة ذاتها. ففى عام ١٩٩٣ وحده، تسببت الألغام فى وقوع حوالى ٢٥ ضحية، ما بين قتيل وجريح، من العاملين ضمن فرق الإغاثة التابعة لجمعيات الصليب الأحمر واللجنة الدولية للصليب الأحمر فى كل من رواندا والسنغال والبوسنة (1).

(1) Louise Doswald, Peter Herby & Johanne Dorsis-Slakmon, "Basic Facts: The Human Costs of Landmines", **International Review of the Red Cross**, 1 January 1995, p.p. 3-4.

جدول رقم (٤)

الآثار غير المباشرة لمشكلة الألغام على الصحة العامة

مجال الإصابة بالألغام	الأضرار الناجمة عن الألغام	الأمراض المرتبطة بمشكلة الألغام
وجود حقول ألغام في الأرض الزراعية والمجاري المائية	انخفاض الأنشطة الزراعية وندرة الغذاء	الأمراض المرتبطة بسوء التغذية
وجود ألغام على طرق الوصول إلى مياه الشرب وأخشاب التدفئة	اضطرار المواطنين إلى شرب المياه الملوثة	الأمراض المرتبطة بتلوث المياه، مثل الإسهال البكتيري والأميبة
وجود ألغام على طرق الوصول إلى الأماكن العام	فرق التطعيم المتحركة تتفادى تلك المناطق، مما يؤدى إلى نقص التطعيم أو انعدامه	صعوبة التطعيم ضد الأمراض الستة التي يحتاج إليها الأطفال
ازدياد حالات البتر والإصابة التي تحتاج إلى نقل دم	زيادة الطلب على نقل الدم	إمكانية ازدياد الأمراض الناجمة عن نقل دم ملوث، مثل الأيدز والملاريا
وجود ألغام على طرق نقل الغذاء بين القرى	اضطرار المواطنين إلى الاعتماد على منتجات الغذاء المحلية التي قد يكون بها نقص في عنصر اليود	أمراض نقص اليود، مثل وفيات الأطفال حديثي الولادة.

Source: F. Kakar, "Direct and Indirect Consequences of Landmines on Public Health", **World Health Organization (WHO),** July 1995, p. 5.

وتعتبر معالجة ضحايا الألغام الأرضية المضادة للأفراد عملية شاقة للغاية. فإذا نجت الضحية من الموت إثر انفجار هذه الألغام، فإن هذه الضحية تحتاج إلى عمليات جراحية عديدة وعلاجا طويلا من حيث إعادة التأهيل. والإشكالية الجوهرية هنا تتمثل في أن معظم حوادث الألغام الأرضية المضادة للأفراد تقع في دول نامية ذات موارد محدودة في المجال الطبي وإعادة التأهيل. ومن ثم، فإن تقديم العلاج والرعاية الصحية اللازمين يكون صعب المنال، إن لم يكن مستحيلا، بل إن نقل المصاب إلى أحد المرافق الطبية بعد الحادث مباشرة يكون غالبا مهمة شاقة، مما يؤدى إلى وفاة الكثير من المصابين بسبب عدم تقديم الرعاية الصحية الفورية أو طول فترة الوصول إلى مستشفى قادر على

علاجهم. وحتى إذا حصل المصابون على الرعاية والعلاج الطبي اللازم، فإنهم يكونون في حاجة إلى علاج تأهيلي شامل، وذلك لأن الألغام الأرضية المضادة للأفراد تكون مزقت إحدى ساقي المصاب أو كليهما، أي تهشيم الأطراف وتحطيم الحالة النفسية للمصابين. ولذلك، يكون من الضروري تركيب الأطراف الصناعية لمن بترت أطرافهم بغية تمكينهم من القدرة على التحرك، كما يجب أيضا تقديم العلاج النفسي للمصابين.

وفي هذا الإطار، فإن الألغام تمثل خطرا خفيا ومستمرا على الأطفال بصورة أكثر خطورة بكثير من مخاطرها بالنسبة للكبار، حيث تشير التقديرات إلى أن الأطفال يشكلون حوالي ثلث ضحايا الألغام سنويا، بالإضافة إلى أن هناك نسبة أكبر من الأطفال ممن فقدوا والديهم بسبب حوادث الألغام، أو اضطروا إلى تحمل المسئولية الصعبة في مساعدة عائلاتهم عقب مقتل أو عجز أحد أفراد الأسرة بسبب الألغام. وتمتد مخاطر الألغام على الأطفال إلى عدد ضخم من الدول، يكاد يصل إلى حوالي ٦٨ دولة، وتوجد النسبة الأكبر في العالم من هذه الإصابات في كل من أفغانستان وأنجولا وكمبوديا.

وتنبع المخاطر التي يتعرض لها الأطفال بسبب الألغام من عدة مصادر، أغلبها ينبع من عوامل غير مباشرة، حيث أن الفضول الطبيعي لدى الأطفال وحبهم الدائم للعب خارج البيوت، يجعلهم أكثر عرضة للمخاطر الناجمة عن الألغام، لأنهم ربما يدخلون عن طريق الخطأ في حقول الألغام أو يلتقطون الألغام أو الشراك الخداعية من الأرض معتقدين أنها ألعاب بريئة، فتنفجر فيهم. أضف إلى ذلك، أن الأطفال كثيرا ما يكونون مسئولين عن رعاية الماعز والماشية في المجتمعات الزراعية البسيطة، مما يجعلهم يتبعون قطعانهم إلى حيث تتجه بحثا عن العشب والماء، مما قد يوقعهم في حقول ألغام خطرة. وهناك القليل جدا من الحالات التي شهدت استخداما مباشرا للأطفال في التعامل مع حقول الألغام، مما يعرضهم لإصابات مباشرة ومؤكدة، حيث جرى استخدام الأطفال في تلك الحالات من قبل القادة العسكريين على نحو ينطوي على خطورة مؤكدة للتعامل مع حقول الألغام، وحدث ذلك بالذات من جانب إيران في حربها مع العراق (١٩٨٠ ــ ١٩٨٨)، وفق تكتيك الموجات البشرية، والذي كان يقوم على الزج بأعداد ضخمة من الأطفال في حقول الألغام من أجل تفجيرها وتطهيرها وفتح طريق للمرور بها، تمهيدا لعبور

القوات النظامية، وهو ما كان أبشع صورة من نوعها فى استخدام الأطفال بصورة وحشية فى الصراعات المسلحة.

ويعتبر تأثير الألغام على الأطفال أكثر خطورة بالمقارنة مع تأثيرها على الكبار، حيث يتأثر الأطفال بالألغام من عدة نواحي. فإذا كان الأطفال صغارا أو كانوا أميين، فإنهم لن يستطيعوا قراءة التحذيرات التى تدل على وجود خطر الألغام، إن وجدت، بالإضافة إلى أن تأثير الإصابة بالألغام على الأطفال تكون أكثر خطورة من تأثيرها على الكبار، لأن أجسامهم الصغيرة لا تستطيع تحمل هذه الإصابة، وتشير التقديرات إلى أن ٢٠% من الأطفال الذين أصيبوا بالألغام فى كمبوديا قد ماتوا بسبب هذه الإصابات. وحتى الأطفال الذين ينجون من الوفاة بسبب الألغام، فإن إصاباتهم تكون أكثر خطورة من إصابات الكبار، ويصابون بإعاقة دائمة بسبب الألغام فى أغلب الأحوال. والأكثر من ذلك، أن الطفل المصاب بسبب الألغام عادة ما يحتاج إلى رعاية طبية مستمرة، لأن عظام الطفل تكون فى حالة نمو أسرع من الأنسجة المحيطة بها، مما يعنى أن الطفل سوف يحتاج إلى إجراء عملية بتر جديدة، وتركيب أطراف صناعية جديدة كل ستة أشهر، حتى تتناسب هذه الأطراف الجديدة مع نمو جسم الطفل. ونظراً لأن الدول المتضررة من الألغام عادة ما تعانى من نقص وعدم كفاية الخدمات الصحية، فإن الأطفال نادرا ما يحصلون على الرعاية الصحية التى يحتاجون إليها ([1]). ومن ناحية أخرى، فإن الأطفال الذين يصابون بسبب الألغام لا يعتبرون فقط مجرد عبء على الأسرة والمجتمع، ولكنهم يصبحون أيضا أفرادا غير منتجين فى هذا المجتمع.

ثانيا :
مشكلة الألغام وتحديات إعادة البناء فى الدول المتضررة

تترك مشكلة الألغام المضادة للأفراد مشكلات وتحديات بالغة الخطورة على عملية إعادة البناء فى الدول المتضررة من هذه المشكلة، وبالذات فى الدول التى برزت مشكلة الألغام بها فى سياق الصراعات الداخلية والحروب الأهلية. ففى تلك الحروب، تستخدم الألغام بصورة عشوائية وغير محددة على

(1) United Nations & UNICEF, Report of Graca Machel: Impact of Armed Conflict on Children (New York & Paris: UNICEF, 1994), p.p. 50-52.

الخرائط، كما تكون موارد الدولة عاجزة عن تنفيذ عمليات شـــاملة وســريعة لإزالة الألغام من جميع أرجاء الدولة. ومن ثم، فإن الألغام تخلق مشكلة أمـــام عملية إعادة التعمير وإعادة توطين اللاجئين والنازحين فى تلك الدول، حيـــث تنقسم عملية إعادة البناء إلى خمس مراحل رئيسية، وتترك مشكلة الألغام آثارا بالغة الخطورة على تلك العملية فى كل مرحلة من مراحلـــها، وذلـــك علـــى النحـــو التالى ([1]):

١. المرحلة الأولى: مرحلة تخفيف أسباب الصراع الداخلى وبناء الثقـــة وتحقيق الاستقرار للعملية السلمية فى الدولة. وبموجب هذه المرحلة، يصبـــح من الضرورى هنا إعادة المدنيين (اللاجئين أو النازحين) وأعضاء الميليشيات المسلحة السابقين إلى ديارهم الأصلية، إلا أن تحقيق هذا الغرض ربما يكـــون متعذرا بسبب حقول الألغام التى قد تكون منتشرة فى العديد من المناطق، ممـــا يحول دون عودة الحياة الطبيعية فيها، بالإضافة إلى أن هذه الألغام تمنع إحلال السلام والأمن اللذين يعتبران ضروريين للغاية من أجل استتباب السلام، وهـــو ما قد يحتاج أولا إلى موارد مادية مكثفة من أجل إزالة الألغام.

٢. المرحلة الثانية: إحياء النشاط الاقتصادى فى الدولة، بما فى ذلك إعادة بناء البنية الأساسية المهدمة. فانتهاء حالة الصراع المسلح يجـــب أن تكـــون مصحوبة بعودة الخدمات العامة وتوفير فرص العمل ووفرة السلع والخدمـــات فى الأسواق. وتعتبر الزراعة مكونا رئيسيا فى النشاط الاقتصادى فى معظـــم الدول النامية. وفى هذه الحالة، فإن حقول الألغام تلعب دورا جوهريا فى إعاقة استكمال هذه الجهود، نظراً لأنها تقلص مساحة الأراضى الزراعية، وتقلل من إمكانية إصلاح وتطوير نظم الرى، مما يقلل بالتالى من الإنتـــاج الزراعـــى، ويزيد من حاجة الدول المتضررة إلى المساعدات الخارجية.

٣. المرحلة الثالثة: إجراء الانتخابات العامة، والتى تعتبر فى الكثير مـــن الحالات جزءا رئيسيا من مكونات أى اتفاق للتسوية السياسية للصراع الداخلى فى الدول المعنية. وحتى فى الحروب الأهلية التى تنتـــهى بانتصـــار حاســـم

([1]) للاستزادة حول مختلف جوانب عملية إعادة التعمير، انظر:

The U.S. Department of State, **Hidden Killers 1998: The Global Landmine Crisis** (Washington, DC: The U.S. Department of State, Bureau of Political-Military Affairs, Office of Humanitarian Demining Programs, September 1998), p.p. 80 – 85.

لإحدى الجماعات المتصارعة، فإن الانتخابات تعتبر عنصرا رئيسيا من عناصر اكتساب الشرعية بالنسبة للجماعة المنتصرة فى الحرب. وتحتاج الانتخابات إلى أكبر مشاركة ممكنة من المواطنين، من أجل زيادة شرعية نظام الحكم، إلا أن حقول الألغام تفرض قيدا على الحملات الانتخابية من حيث أنها تمنع المرشحين من الوصول إلى القرى والمدن الواقعة وسط حقول الألغام، وتحد بالتالى من التفاعل المطلوب بين المرشحين والناخبين.

٤. المرحلة الرابعة: توسيع نطاق عمل الحكومة ووصولها إلى كافة المناطق، وبالذات المناطق التى كانت ساحات للقتال فى الماضى. وهنا يصبح من الضرورى للغاية أن تكون فرص الحركة والانتقال متاحة ويسيرة فيما بين أرجاء الدولة الواحدة، حتى يستطيع موظفو الدولة (الأطباء والمدرسون والفنيون والعمال وموظفو وكالات الإغاثة.. وغيرهم) الوصول إلى كافة المناطق، إلا أن الألغام تحول دون وصول هذه الفئات إلى جميع المناطق، وتعمل كحواجز طبيعية فيما بين المناطق المتضررة والمناطق الأخرى المحيطة بها.

٥. المرحلة الخامسة: مرحلة الدمج ما بين النمو الاقتصادى والفعالية السياسية، حيث تستقر وتتوطد حالة السلم فى الدولة عندما ينخرط مواطنو هذه الدولة فى النشاط الاقتصادى، وفى حركة التفاعلات السياسية، إلا أن الألغام تجعل مناطق واسعة من أراضى الدولة مناطق غير منتجة وغير صالحة للإقامة، مما يعنى أن إزالة الألغام تعتبر مطلبا حيويا من أجل توطيد واستتباب العملية السلمية فى هذه الدولة.

وفى الوقت نفسه، فإن الألغام تمثل معوقا خطيرا أمام عودة اللاجئين والنازحين إلى ديارهم الأصلية، كما تمثل معوقا أمام عودة الحياة إلى طبيعتها فى تلك الدول. وعلى الرغم من أن المفترض أن يؤدى إحلال السلام إلى إعادة توطين اللاجئين والنازحين، فإن ذلك يكون متعذرا فى الحقيقة بسبب الألغام التى تقطع طرق العودة، كما تكون الأراضى الزراعية القديمة فى الأغلب مليئة بالألغام، مما يجعل التوطن البشرى مستحيلا فى تلك المناطق.

وبالمثل، فإن مشكلة الألغام تخلق أوضاعا خطيرة من الناحية الأمنية والسياسية، وبالذات فيما يتعلق بإحلال السلام والأمن فى الدولة عقب انتهاء الصراع المسلح، وبالذات فى حالات الحروب الأهلية، حيث تقتضى عملية إحلال السلام أن تمد القوات الحكومية سيطرتها على جميع أرجاء البلاد، وأن

تمارس اختصاصاتها الإقليمية على جميع المناطق، وأن تمد خدماتها إلى جميع المناطق، وفى مقدمة ذلك أن تبدأ فى تنفيذ سياسة واسعة لإعادة بناء ما دمرته الحرب، وبالذات فى المناطق التى شهدت الصراع المسلح. وعادة ما تكون خطط إعادة البناء وتوفير الخدمات الحكومية فى المناطق المتضررة جزءا رئيسيا من خطط التسوية السلمية للصراع المسلح، وتكون هذه الخطط فى الكثير من الحالات بمثابة الإغراء الرئيسى لجماعات المعارضة من أجل التخلى عن معارضتهم المسلحة لنظام الحكم فى تلك الدول. ومع ذلك، فإن الألغام تجعل ذلك متعذرا فى العديد من الحالات، حيث أن انتشار حقول الألغام يمنع أجهزة الحكومة من الوصول إلى تلك المناطق، ويحتاج الأمر فى البداية إلى تنفيذ خطة طموحة وواسعة النطاق من أجل إزالة وتطهير الألغام، حتى يمكن تنفيذ خطط إعادة البناء، مما يمنع الحكومة من توفير الخدمات، بل وتعجز عن التواجد بشكل مادى وعملى فى جميع المناطق. وفى ظل هذه الأوضاع، فإن البديل الوحيد أمام الحكومة ربما يتمثل فى النقل الجوى من أجل توصيل الخدمات إلى المناطق المعزولة بسبب الألغام، وهو ما يرفع كثيرا من تكلفة نقل السلع والبضائع والخدمات. وحتى هذا البديل ربما يكون متعذرا فى بعض الحالات إذا رفضت جماعات المعارضة السماح للأجهزة الحكومية أو لمنظمات الإغاثة الإنسانية باستخدام المطارات الموجودة فى مناطق نفوذها. ومن ثم، فإن هذه الأوضاع قد تؤدى إلى إثارة الإحباط لدى مواطنى تلك المناطق، بل وربما تبدو الحكومة كما لو كانت عازفة عن تنفيذ التزاماتها تجاه تلك المناطق، مما قد يؤدى إلى عدم استتباب السلام والأمن بصورة كاملة، وربما إمكانية تجدد الصراع المسلح فى تلك الدولة.

ومن ناحية أخرى، فإن حقول الألغام تعتبر مشكلة أمنية بالغة الخطورة، لأنها تعتبر إحدى الوسائل المؤدية إلى استمرار ظاهرة (عسكرة المجتمع)، مما يعنى عدم انتهاء الحرب الأهلية فى البلاد. ففى ظل عجز الحكومة عن نشر أجهزتها وخدماتها بسبب مشكلة الألغام، فإن السكان المحليين سوف يبحثون بالضرورة عن الحماية والأمن والإغاثة، وربما يلجأون إلى الحصول على هذه الخدمات من الميليشيات أو أى جماعات مسلحة أخرى، طالما أن الحكومة غير موجودة بشكل مادى ملموس، أو موجودة بشكل ضعيف لا يكفى لتحقيق الأمن، وهو ما يعنى غياب الدولة بكل ما يخلقه ذلك من مشكلات خطيرة.

ومن أبرز المشكلات المترتبة على ذلك أن الميليشيات ـ التي ربما تنشأ للتعويض عن غياب الدولة ـ قد تتجه لفرض سيطرتها الكاملة على تلك المناطق، وربما منع منظمات الإغاثة أو المنظمات الحكومية من توصيل المساعدات الإنسانية إلى تلك المناطق، بالإضافة إلى ممارسة الإرهاب والتخويف والابتزاز فى تلك المناطق.

ثالثا :
الانعكاسات الاقتصادية لمشكلة الألغام المضادة للأفراد

تعتبر مشكلة الألغام بمثابة مشكلة اقتصادية خطيرة للدول التى تعانى منها، وتمثل تحديا خطيرا لجهود التنمية وإعادة التعمير فى هذه الدول. وتتنوع الآثار الاقتصادية لمشكلة الألغام بشدة فى أشكالها، ولكن الآثار تكون أكثر خطورة بكثير فى حالة الدول التى يعتمد اقتصادها أساسا على الزراعة. فالدول التى تعانى من مشكلة الألغام، والتى خرجت حديثا من حرب أهلية أو صراعات داخلية، تعانى بشدة من مشكلة الألغام، لأن هذه الدول تكون الحياة فيها معتمدة إلى حد كبير على النشاط الزراعى، حيث أن باقى القطاعات الاقتصادية فيها تكون معتمدة على إنتاجية القطاع الزراعى، ولكن مشكلة الألغام تجعلها غير قادرة على الاستفادة من مساحات كبيرة من الأراضى الزراعية بها، مما يعنى أن مثل هذه الدول سوف تكون مشلولة اقتصاديا لأن باقى القطاعات الاقتصادية فى هذه الدول لن تستطيع بمفردها النهوض باقتصاد هذه الدولة.

ومن ناحية أخرى، فإن مشكلة الألغام يمكن أن تضعف قدرة الدولة على بناء اقتصاداتها فى مرحلة ما بعد الصراع المسلح، سواء كانت حربا نظامية تقليدية مع دولة مجاورة أو حربا أهلية فى الداخل. فالخسائر البشرية تعتبر عبئا اقتصاديا ومعوقا لعملية التنمية، بالإضافة إلى كونها مأساة إنسانية. فالمصابون ببتور بسبب مشكلة الألغام يعجزون فى الأغلب عن العمل وإطعام أنفسهم وأسرهم، ويكونون عبئا على المجتمع، أكثر من كونهم قوة منتجة. وحتى إذا استطاعوا ممارسة أى عمل، فإنهم سوف يكونوا فى الأغلب أقل قدرة على العمل من الإنسان الطبيعى.

أضف إلى ذلك، أن الهياكل الاجتماعية والاقتصادية في مثل هذه الدولة سوف تكون مستنفدة للغاية، وربما تنشأ توترات اجتماعية حادة فيها، لأن النشاط الاقتصادي في هذه الدولة سوف يركز بالدرجة الأولى على الأنشطة المرتبطة بإزالة وتطهير الألغام، باعتبار ذلك المفتاح الرئيسي لأى محاولة للنمو والنهوض الاقتصادي في هذه الدولة، كما يكون اقتصاد هذه الدولة معتمدا إلى حد كبير على المعونات والمساعدات الدولية. وفى الوقت نفسه، فإن جهود إصلاح وترميم ما دمرته الحرب من البنية الأساسية، مثل الطرق والسكك الحديدية وأنابيب المياه وشبكات الكهرباء، تعتبر مكلفة للغاية، وتحتاج إلى وقت ليس بالقصير. وفى ظل هذه الظروف، فإن الأجور والمرتبات والأسعار تتجه نحو الارتفاع بمعدلات كبيرة، باعتبار ذلك رد فعل منطقي نتيجة لنقص السلع والخدمات في هذه الدول، وهو ما يلقى عبئا متزايدا على الطبقات الفقيرة، والتى تمثل في هذه الحالة النسبة الأكبر من السكان في مثل هذه الدولة.

وتبدو خطورة مشكلة الألغام على النشاط الزراعي، إذا عرفنا أن هذه المشكلة سببت تدهورا حادا في الإنتاج الزراعي في العديد من الدول المتضررة. وفى حالة الانتهاء بصورة كاملة ونهائية من مشكلة الألغام، فإن من الممكن أن يزداد الإنتاج الزراعي بنسبة تتراوح ما بين ٨٨ ــ ٢٠٠% في أفغانستان، وبنسبة ١١% في البوسنة، وبنسبة ١٣٥% في كمبوديا، وبنسبة ٣,٦% في موزمبيق. وتعتبر مشكلة الألغام بالغة الخطورة أيضا من حيث تأثيرها على السياحة. ففى حالة الدول التى تعتمد على السياحة كمصدر للدخل، فإن التأثير المباشر لمشكلة الألغام يتمثل في إبعاد الزوار الفعليين والزوار المحتملين عن الذهاب إلى تلك الدولة. ففى زيمبابوى، على سبيل المثال، توجد مشكلة الألغام محيطة بالمنطقة التى توجد بها شلالات فيكتوريا، التى تعتبر المنتجع السياحي الأول لزيمبابوى، الأمر الذى أصاب السياحة في زيمبابوى بأضرار فادحة.

ومن ناحية أخرى، فإن مشكلة الألغام تؤدى إلى تدمير البنية الأساسية في البلاد، أو على الأقل أصابتها بأضرار فادحة، وبالذات بالنسبة للكبارى والجسور ومحطات الطاقة الكهربائية ومحطات المياه والسكك الحديدية والطرق. وقد أكدت تجارب الألغام في معظم الدول أن خصخصة البنية الأساسية تعتبر ضرورية من أجل الخروج من تلك المشكلة، لأن تكاليف إحياء

البنية الأساسية وتطويرها وصيانتها تعتبر ضخمة للغاية، وربما تعجز موارد الدول عن تحملها، مما يستدعى ضرورة مشاركة القطاع الخاص، المحلى والأجنبى، فى عملية الإصلاح والترميم، سواء من أجل تقاسم التكاليف أو من أجل ضمان الكفاءة فى تشغيل وإدارة تلك المرافق بعد الانتهاء منها، حيث تعتبر مسألة بقاء وسلامة البنية الأساسية ضرورية للغاية لتقليل معاناة المواطنين التى قد تنجم عن نقص هذه الخدمات، أو باعتبار ذلك مكونا أساسيا من مكونات بناء السلام فى هذه الدول، فى مرحلة ما بعد انتهاء الصراع المسلح.

وتترك الألغام الأرضية المضادة للأفراد والمضادة للمركبات آثارا وخيمة، لأنها تجعل أجزاء واسعة من الأراضى غير صالحة للحياة الإنسانية، وغير صالحة للحركة والزراعة والنشاط الاقتصادى، مما يجعل المزارع والمراعى مغلقة فى وجه السكان والنشاط الإنسانى، بالإضافة إلى صعوبات نقل الأشخاص والبضائع وتوزيع المساعدات الإنسانية بسبب انتشار حقول الألغام على الطرق والسكك الحديدية، وهو ما يؤدى إلى عجز المجتمع عن توفير احتياجاته. وعلى الرغم من أن تلك الدول تبدأ فى جهود تطهير وإزالة الألغام، بالتعاون مع المنظمات الدولية أو الدول الكبرى، إلا أن عملية التطهير عادة ما تتم ببطء شديد، سواء بسبب عدم كفاية المخصصات المالية أو بسبب انتشار حقول الألغام العشوائية فى تلك الدولة.

رابعا :

الانعكاسات البيئية لمشكلة الألغام المضادة للأفراد

تعتبر الآثار البيئية لمشكلة الألغام واحدة من أخطر الآثار المترتبة على هذه المشكلة، وتزداد أهمية هذه الآثار فى ظل الاهتمام العالمى المتزايد بقضايا البيئة، حيث باتت هذه القضايا تستحوذ على حيز بالغ الأهمية فى قائمة الاهتمامات الدولية خلال الفترة الحالية، ويعود ذلك إلى شيوع الإحساس بأن التصاعد التدريجى فى حدة المشكلات البيئية يخلق مخاطر داهمة على الحياة الانسانية بشكل عام، بالإضافة إلى أن الاهتمام بالقضايا البيئية ارتبط أيضا بتراجع المفاهيم التقليدية للأمن القومى، والتى تعرضت لمراجعة شاملة عقب انهيار الاتحاد السوفيتى وانتهاء الحرب الباردة، وأفضت هذه المراجعة إلى

إدراك أن البيئة الدولية صارت تشهد أشكالا جديدة لانعدام الأمن على كافة المستويات، ويأتى فى مقدمة هذه الأشكال التهديدات البيئية.

وتتمثل الآثار البيئية لمشكلة الألغام المضادة للأفراد أساسا فى أن عدم القدرة على الوصول إلى العديد من المزارع والأراضى الزراعية بسبب وجود حقول ألغام بها، يؤدى إلى ضيق وضآلة مساحة الأراضى الزراعية المتاحة، وهو ما يؤدى إلى سوء استغلال الأراضى الزراعية المتبقية وإجهادها بشكل متكرر. أضف إلى ذلك، أن الألغام تترك آثارا سامة بالتربة الزراعية، من حيث أن مرور فترة زمنية طويلة نسبيا على وجود اللغم فى باطن الأرض يؤدى إلى تحلل غطائه الخارجى، كما أن المادة المتفجرة فى اللغم تتسرب إلى التربة، ويؤدى تعفن هذه المواد إلى إحداث مشكلات بيئية عديدة، لأن هذه المواد تكون فى الأغلب موادا مسببة لعدم امتصاص المياه ومولدة لمواد سرطانية فى التربة، علاوة على كونها موادا سامة وذات آثار دائمة.

وتلحق الألغام ضررا بالبيئة أيضا عند انفجارها، لأنها تنشر الحطام والأحجار، وتدمر البيئة المحيطة بها، وتمزق مكونات التربة، مما يكون سببا فى الإقلال من خصوبة التربة وإنتاجيتها، وتكون التربة أكثر حساسية بعد ذلك للتآكل بسبب المياه والرياح، وهو ما يمكن أن يضيف المزيد من الرسوبيات فى نظم الصرف، مما يؤثر بالتالى على مصادر المياه. وبالمثل، فإن قذائف المدفعية غير المتفجرة تترك آثارا سلبية مماثلة، حيث أظهرت بعض الدراسات التى أجريت فى أحد الأقاليم فى فيتنام أن انفجار هذه القذائف قد أدى إلى انخفاض إنتاجية التربة، حيث تقلصت إنتاجية الهكتار بالنسبة لبعض المحاصيل إلى النصف تقريبا، مما يشير إجمالا إلى أن الآثار التى تتركها الألغام على التربة تؤدى إلى عدم استقرار الموارد لعدة أجيال.

أضف إلى ذلك، أن نقص الأراضى الزراعية يؤدى إلى البحث عن أنواع المزروعات التى تحقق أعلى عائد مادى ممكن من وراء استغلال الأراضى المتاحة، ويتجه المزارعون فى الكثير من الحالات نحو زراعة المخدرات، كما يحدث فى أفغانستان، باعتبارها الأكثر ربحية فى ظل ضآلة مساحة الأراضى المتاحة، وهو ما يخلق مشكلة اقتصادية وأمنية مركبة، ليس فقط بالنسبة للدولة المعنية، ولكن أيضا بالنسبة للدول التى يتم تصدير المخدرات إليها، حيث لا تنطوى زراعة المخدرات فقط على تبديد نسبة من المساحات المتبقية من

الأراضى الزراعية، ولكنها تؤدى أيضا إلى توجيه نسبة هامة من الدخل، المنخفض أصلا، فى المجتمع نحو تعاطى المخدرات، مما يؤدى إلى زيادة معدل الفقر، بالإضافة إلى ما يترتب على مشكلة المخدرات من مشكلات اجتماعية وأخلاقية، كما أن اتساع نطاق تعاطى المخدرات يكون واحدا من أسباب استمرار الصراع. فالمخدرات تكون وسيلة من جانب القادة للسيطرة على الاتباع، كما أنها تؤدى إلى غياب العقل لدى المتعاطين، مما يكون سببا فى الكثير من الحالات للعجز عن التفكير أو اتخاذ مواقف سياسية مستقلة من جانبهم، بالإضافة إلى أن تجارة المخدرات تخلق شبكة من المصالح المادية الضخمة التى يكون من المتعذر التخلى عنها من جانب أصحابها وشركائهم الخارجيين، حتى لو كان ذلك سببا لاستمرار الصراع.

ومن ناحية أخرى، فإن نقص وضيق الأرض الزراعية يؤدى إلى تكثيف الهجرة من الريف إلى الحضر، حيث تتجه أعداد كبيرة من سكان الريف نحو الإقامة فى المدن الكبرى، من أجل الحصول على الرزق، إلا أن ذلك يؤدى فى الواقع إلى المزيد من الضغط على الموارد الموجودة فى الحضر، حيث تؤدى الهجرة المذكورة إلى زيادة أعداد العاطلين أو العاملين فى المهن الهامشية وزيادة الازدحام والضغط على الخدمات الحكومية، مما يجعلها غير كافية لمواجهة الاحتياجات العامة.

وفى الوقت نفسه، فإن حقول الألغام تلحق أضرارا بالغة بقطع الماشية والحيوانات، حيث أن هذه الحيوانات تتجول فى الكثير من الأحيان بدون رقابة أو سيطرة، مما يؤدى إلى دخولها فى حقول الألغام، بل وربما اصطدامها بألغام عشوائية وغير محددة. وتشير التقديرات إلى أن الألغام تسببت فى مقتل ما لا يقل عن ٦٢٧ ألف حيوان فى ٢٣ دولة، بما فى ذلك بعض الحيوانات النادرة والعرضة للانقراض، مثل الفيلة فى أفريقيا والدببة البنية اللون فى البوسنة ـــ الهرسك والجاموس فى العديد من دول جنوب شرق آسيا. وقد أدت الألغام أيضا إلى مقتل قطعان كاملة من الماشية والأغنام والماعز، كما يمكن أن تتحول الحيوانات إلى مصدر للأمراض والتلوث إذا أصيبت فى حقول الألغام، كما يمكن أن تجذب الحشرات الحاملة للملاريا إذا ماتت بسبب الألغام، وتعفنت فى مكان الانفجار بسبب عدم قدرة أحد على دخول حقل الألغام لدفنها، مما يؤدى إلى انتشار الأوبئة، وبالتالى نشوء المزيد من المشاكل الصحية والبيئية فى تلك المناطق، كما أن الآثار البيئية للألغام المضادة للأفراد

تبدو بوضوح أكبر عندما يتم النظر إليها بالتزامن مع العوامل الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية.

ومن ثم؛ فإن مشكلة الألغام المضادة للأفراد لا تعتبر مجرد مشكلة بسيطة ناجمة عن مخلفات الحروب أو الصراعات التي مرت بها المجتمعات المتضررة، وإنما هي مشكلة مجتمعية شاملة تمتد إلى كافة المجالات، وإلى جميع أوجه النشاط والحياة في تلك المجتمعات. والجانب الأكثر خطورة في هذه المشكلة، أنها تمثل بحد ذاتها معضلة حقيقية أمام عودة الحياة إلى طبيعتها في المناطق المتضررة من الألغام، وبالذات من حيث استئناف النشاط الإنساني الآمن في تلك المناطق، سواء النشاط الاقتصادي والمعيشي، أو تمكين الأجهزة الحكومية من مد أجهزتها وخدماتها المختلفة إلى تلك المناطق، مما يعني ببساطة أن سكان تلك المناطق يصبحون في أسوأ أوضاع إنسانية يمكن تصورها على الإطلاق، فهم إما مصابون من الألغام أو غرضة للإصابة بسببها، ومحرومون من فرص العمل والمعيشة، وعاجزون عن الحصول على الخدمات الحكومية، بالإضافة إلى أن فقر أولئك السكان وتواضع إمكاناتهم يجعلهم عاجزون عن الانتقال إلى مناطق أكثر أمنا. وحتى إذا أفلحوا في الانتقال، فإن ذلك يعني في الواقع تكثيف النزوح الداخلي في تلك المجتمعات، مما يؤدي إلى تحويل المناطق المتضررة من الألغام إلى مناطق غير مأهولة أو شبه مأهولة بالسكان. وتبدو خطورة هذه الأوضاع في حالة المجتمعات التي تحاول الخروج من صراعات داخلية أو حروب أهلية، حيث أن الأضرار تؤدي إلى العجز عن الخروج من حالة الحرب والصراع إلى الأحوال الطبيعية، مما يمنع عملية بناء الثقة بين الحكومة والمجتمع مجددا، علاوة على تبديد نسبة هامة من موارد الدولة، والتي تكون في الأصل موارد متواضعة، أو من المساعدات المالية الخارجية التي تحصل عليها من الدول والمنظمات المانحة، بهدف إزالة الألغام.

الفصل الرابع:

تعقيدات عملية إزالة الألغام الأرضية المضادة للأفراد

تعتبر عملية إزالة الألغام مسألة محورية من أجل إنهاء خطر الألغام، ووقف تهديدها للحياة البشرية، ووقف الأضرار الإنسانية والاقتصادية والبيئية لها، إلا أن عملية الإزالة تنطوى على العديد من الصعوبات والتعقيدات، حيث يحتاج تنفيذ عملية الإزالة والتطهير إلى توافر العديد من المتطلبات، أبرزها وأكثرها إلحاحا بطبيعة الحال هو توقف وانتهاء الصراع المسلح فى المناطق التى تنتشر فيها حقول الألغام، بما لا يعرض حياة القائمين بالإزالة للخطر، وبما لا يؤدى إلى معاودة زرع الألغام مجددا عقب إزالتها. وفى الوقت نفسه، فإن عملية الإزالة تنطوى على العديد من التعقيدات الفنية والمالية، يأتى فى مقدمتها ضرورة توافر الموارد المادية اللازمة لتنفيذ عملية الإزالة والتطهير، سواء من خلال التمويل المحلى أو من خلال المساعدات الخارجية. وربما تقوم بهذه العملية الأجهزة الوطنية فى الدولة المعنية، إذا كانت إمكانياتها تسمح بذلك، أو تقوم بها المنظمات والوكالات الدولية أو الشركات الأجنبية المتخصصة، أو يتم تنفيذ عملية الإزالة والتطهير بالتعاون بين الجهات الوطنية والأجنبية، من أجل توفير التمويل اللازم. وأخيرا، فإن هناك إشكالية المفاضلة بين طرق الإزالة والتطهير، سواء ما بين الإزالة اليدوية أو الميكانيكية أو باستخدام الكلاب المدربة.. أو غير ذلك، وتتوقف عملية المفاضلة بين هذه الطرق على أساس معيارين رئيسيين هما: حجم الموارد المتاحة، وطبيعة التربة التى توجد بها حقول الألغام. وفى الوقت نفسه، فإن عملية إزالة الألغام يجب أن تتسم بأقصى درجة ممكنة من الدقة، لضمان سلامة المواطنين القاطنين فى تلك المناطق مستقبلا أثناء ممارستهم لأنشطتهم المعيشية عقب إزالة الألغام منها.

أولا :
طبيعة وأنواع عملية إزالة الألغام المضادة للأفراد

تعتبر عملية إزالة الألغام الأرضية المضادة للأفراد عملية حيوية وفاصلة من أجل إنهاء خطر هذه الألغام تماما. وتقوم عملية إزالة الألغام أساسا على تحديد موقع الألغام أولا، ثم إزالتها أو تدميرها بعد ذلك. وتعتبر هذه الإزالة ضرورية للغاية من أجل تهيئة التربة للحياة الإنسانية مجددا، بما ينطوى عليه ذلك من عودة الأفراد إلى أراضيهم وبناء المساكن واستئناف النشاط الزراعى

ومواصلة الأعمال الاقتصادية وتأمين حركة الأفراد.. وغير ذلك، مما يعني أن إزالة الألغام تعتبر الشرط الحيوي من أجل مواصلة الحياة مجددا في تلك المناطق. ومن دون ذلك، سوف يكون من المتعذر بأي حال من الأحوال استئناف الوجود الإنساني في المناطق المتضررة بالألغام، لأن أي وجود إنساني سوف يكون عرضة لمخاطر داهمة بسبب هذه الألغام، وسوف تحول الألغام دون ممارسة أي نشاط إنساني أو اقتصادي.. أو غير ذلك ([1]).

وتختلف دوافع عملية الإزالة، ما بين الإزالة لأسباب إنسانية، والإزالة لأسباب عسكرية. وبينما ترتبط عمليات الإزالة العسكرية بظروف الصراع المسلح، وبالعمل على تحقيق أهداف عسكرية محددة، فإن الإزالة الإنسانية تهدف في الأساس إلى تهيئة المناطق المتضررة من الألغام للحياة الإنسانية بكل مجالاتها المختلفة. ومن الممكن تحديد الفارق بين هذين النوعين من عمليات الإزالة على النحو التالي ([2]):

١. الإزالة العسكرية، وهو أسلوب يستخدم في الأساس أثناء ظروف الحروب والصراعات المسلحة، ويكون الغرض منه هو تمكين القوات من اجتياز حقول الألغام من أجل تحقيق أهدافها العسكرية، والمتمثلة في السيطرة على الأراضي وتدمير قوات العدو.. أو غير ذلك. ويكون الهدف الأساسي لعملية الإزالة العسكرية قاصرا فقط على مجرد فتح طريق أو ممر لعبور القوات المهاجمة للنفاذ من حقل الألغام لتحقيق أهدافها، من دون الاهتمام كثيرا بتطهير وإزالة حقل الألغام بالكامل، حيث أن إزالة حقل الألغام بالكامل تعتبر عملية بطيئة ومكلفة في ظروف الصراع المسلح، ولا تتوافق مع السرعة المطلوبة في العمل العسكري في تلك الظروف. وفي أغلب الأحوال، يكون التخطيط الأصلي لعمليات الإزالة العسكرية معتمدا على عنصري السرعة والخفاء، مما يدعو في الكثير من الأحيان إلى تنفيذ عمليات الإزالة ليلا حتى لا تتعرض القوات المنفذة لنيران القوات المعادية التي تحمي وتحرس حقول

([1]) للاستزادة حول أبعاد مشكلة الألغام والتطور التكنولوجي لطرق إزالة الألغام وتخفيض تكاليفها، انظر:

James Trevelyan, "Landmines: Problems and Solutions", Asia-Pacific Magazine, May 1998.

([2]) United Nations Association of the USA (UNA-USA), Global Landmines Crisis (New York: UNA-USA, 2000).

الألغام، أو لنيران الخطوط الدفاعية للعدو التى تحتمى وراء حقول الألغام. ومن ثم، فإن مقتضيات السرعة المطلوبة لا تسمح للقوات فى ظروف الصراع المسلح بأكثر من شق طريق وسط حقول الألغام، ويتم ذلك فى أغلب الأحيان باستخدام الأدوات والمعدات الميكانيكية، مثل الجرافات والمحاريث.. وغيرها. ومن غير الممكن الاعتماد على هذا الأسلوب الميكانيكى بدرجة كبيرة، حيث يتم الاكتفاء بمعدل إزالة حوالى ٨٠% فقط من المناطق المتضررة، إلا أن ذلك يعتبر كافيا فى ظروف الحروب والصراعات المسلحة.

٢. الإزالة الإنسانية، وهى تهدف إلى إزالة الألغام فى فترة ما بعد انتهاء الصراعات المسلحة، استنادا إلى أن هذه الألغام تظل نشطة وفاعلة حتى فى فترة ما بعد انتهاء الصراع، ولمدد تصل إلى أكثر من ٧٥ عاما، وتتسبب فى مقتل وإصابة المدنيين الأبرياء فى حالة الإبقاء عليها فى مواقعها وحقولها الأصلية. وتهدف الإزالة الإنسانية فى الواقع إلى إنهاء خطر الألغام وإنشاء بيئة صالحة للنشاط الإنسانى مجددا، على المستويات الاقتصادية والاجتماعية. وعلى عكس الإزالة العسكرية، فإن الإزالة الإنسانية تتطلب مستوى أعلى بكثير من الدقة فى عملية الإزالة، حيث أن هناك مستويات دولية لعمليات إزالة الألغام الإنسانية وضعتها الأمم المتحدة، وتقوم على ضرورة أن تتم إزالة جميع الألغام حتى عمق ٢٠ سنتيمترا تحت الأرض. وتنبع هذه الاعتبارات فى واقع الأمر من حقيقة أن عمليات الإزالة الإنسانية تهدف إلى تهيئة التربة للنشاط الإنسانى عموما، سواء فى أغراض الحركة والنشاط الاقتصادى والتجارى.. أو غير ذلك، مما يقتضى بطبيعة الحال ضرورة الإزالة الكاملة والإخلاء التام للتربة من جميع الألغام والقذائف المتفجرة المتبقية من الحروب والصراعات المسلحة، وذلك من أجل خلق بيئة آمنة ونظيفة وخالية من أى مخاطر ناجمة عن الألغام.

وعلى هذا الأساس، فإن هناك فروقا شاسعة بين الإزالة العسكرية والإزالة الإنسانية للألغام المضادة للأفراد، وهى فروق تتركز أساسا فى مستوى دقة التطهير أو الإزالة لهذه الألغام. فالإزالة العسكرية لا تهدف أساسا لإزالة الألغام بصورة كاملة، وإنما تزيل الألغام فقط بالقدر الذى يساعد على تحقيق الهدف العسكرى، كما أن الطرف الواحد ربما يزيل الألغام من جهة، ويقوم بزراعة ألغام جديدة من جهة أخرى لتحقيق أهدافه الحربية، مما يعنى أن هدف الإزالة الكاملة يعتبر غير وارد فى الأساس فى عمليات الإزالة العسكرية، كما

لا يتم التفكير أساسا فى مشكلات ما بعد الحرب أو احتياجات النشاط الإنسانى فى تلك المناطق فى فترة ما بعد الحرب، وإنما التركيز الأساسى ينصب فقط على تحقيق الأهداف العسكرية الموضوعة. أما عمليات الإزالة الإنسانية، فإنها تستلزم مستوى من الدقة لا يقل عن ١٠٠%، ويكون التركيز الأساسى فيها على توفير أقصى درجة من الأمان للأفراد الذين سوف يستوطنون فى تلك المناطق فى فترة ما بعد الانتهاء من عمليات الإزالة.

أما بالنسبة لتنفيذ عمليات إزالة الألغام ذاتها، فإنها تتم باستخدام مجموعة مختلفة من الطرق والوسائل، حيث يتم فى الأغلب استخدام طريقة أو أكثر من طريقة واحدة فى تنفيذ عمليات إزالة الألغام. وهناك فى الواقع أربع طرق لإزالة الألغام هى: الإزالة اليدوية، والإزالة باستخدام الكلاب المدربة، والإزالة الميكانيكية، والإزالة بالطرق التكنولوجية الحديثة. ومن بين جميع هذه الطرق، فإن عمليات الإزالة اليدوية تعتبر بمثابة الطريقة الأكثر فاعلية والأكثر شيوعا وانتشارا. وقد تم التوصل أيضا إلى أشكال إضافية من طرق الكشف عن الألغام، وتقوم على استخدام أجهزة متطورة تكنولوجيا، مثل الرادارات الخارقة للتربة والكشف بالأشعة تحت الحمراء وأجهزة السونار الصوتية والكشف الكيميائى. وبمجرد الكشف عن الألغام بأى طريقة من هذه الطرق، فإنه يتم تفجيرها إما باستخدام المتفجرات أو يتم نقلها وتفجيرها فيما بعد، كما تم أيضا ابتكار العديد من الطرق الجديدة المستحدثة لتحييد الألغام، من دون الحاجة إلى تدميرها أو تفجيرها، مثل الرغاوى والكيماويات.. وغيرها، إلا أن هذه الطرق تعتبر خطيرة ومعقدة فى آن واحد معا، ويتم اللجوء إليها فقط فى الحالات التى قد يؤدى تدمير الألغام فيها إلى وقوع دمار غير مقبول للمنطقة التى توجد بها الألغام الأرضية.

ولكل طريقة من طرق إزالة الألغام مزاياها وعيوبها، وذلك طبقا لعامل التكلفة ومستوى فاعلية الإزالة ومساحة الأراضى التى تتم إزالتها. ولذلك، فإن الأسلوب الأكثر فاعلية فى عمليات إزالة الألغام هو الأسلوب الذى يعتمد على منهج (صندوق العدة Toolbox approach)، والذى يقوم على المزج بين طريقتين أو أكثر من طرق الإزالة، لتحقيق التكامل بين كل منهما من حيث الفاعلية والسرعة. وعلى سبيل المثال، فإن الجمع بين طريقتى الإزالة الميكانيكية والإزالة باستخدام الكلاب المدربة يساعد على تنفيذ عمليات الإزالة فى وقت أقصر بكثير من طريقة الإزالة اليدوية بمفردها. ومع ذلك، فإن عملية

الإزالة اليدوية تظل بمثابة الطريقة الأكثر دقة على الإطلاق فى تنفيذ الإزالة، وهو ما يدعو العديد من منظمات إزالة الألغام إلى استخدام الكلاب المدربة والطرق الميكانيكية من أجل تنفيذ عملية أولية للإزالة من أجل تقليل الجهد البشرى اللازم للإزالة، وبالذات من حيث تضييق حجم المساحات المطلوب تطهيرها واختصار الوقت اللازم للإزالة يدويا. وبالمثل، فإن الكلاب المدربة تستخدم من أجل مضاعفة المساحات المطلوب كشفها وتطهيرها ميكانيكيا. والمحصلة الإجمالية لكل هذا تتمثل فى أن الجمع بين أكثر من طريقة للكشف عن الألغام تعتبر بمثابة الطريقة المثلى لإزالة الألغام، بما يحقق أفضل نتيجة ممكنة، وفى أسرع وقت ممكن.

وعلى هذا الأساس، فإنه على الرغم من أنه ليست هناك طريقة مثالية منفردة لتنفيذ إزالة الألغام، إلا أن من الممكن التغلب على هذه المشكلة من خلال الجمع بين أكثر من طريقة، بما يساعد على تحقيق التكامل بين هذه الطرق، والتغلب على عيوب كل منها. وسوف نستعرض فيما يلى بالتفصيل كل طريقة من هذه الطرق على النحو التالى ([1]):

١. الإزالة اليدوية (Manual Clearance)، وهى تعتبر الطريقة الأكثر شيوعا وانتشارا فى تنفيذ عمليات الإزالة على الصعيد العالمي. وعلى الرغم من أن الإزالة اليدوية تعتبر بطيئة وكثيفة العمل، وتنطوى على مخاطر بالنسبة للقائمين بإزالة الألغام، إلا أنها تعتبر الطريقة الأكثر فاعلية لتحقيق المستويات المطلوبة من الدقة فى تنفيذ عمليات إزالة الألغام الإنسانية. ووفق هذه الطريقة، فإن من الممكن أن يقوم ٢٠٠٠ شخص بتطهير ما يتراوح بين ١٠ ـ ١٥ كيلو مترا مربعا من الألغام سنويا. ويستخدم القائمون بالإزالة اليدوية أساسا أجهزة للكشف عن المعادن من أجل اكتشاف الألغام، إلا أن لهذه الطريقة العديد من العيوب والمثالب، أبرزها على سبيل المثال أن أجهزة الكشف عن المعادن لا تعمل بكفاءة عالية فى حقول الألغام الموجودة فى تربة مليئة بالمعادن، حيث تصدر هذه الأجهزة العديد من الإشارات والتنبيهات الخاطئة، مما يضطر القائمين بالتطهير إلى تبديد وقت وجهد كبيرين على رصد المعادن أو الأجسام المعدنية الموجودة فى التربة. أضف إلى ذلك، أن

(1) United Nations Association of the USA (UNA-USA), **Global Landmines Crisis** (New York: UNA-USA, 2000).

أجهزة الكشف عن المعادن لا تفلح فى رصد الألغام المصنوعة من مواد غير معدنية أو التى تحتوى على كمية قليلة جدا من المعادن، مما لا يضمن كفاءة عملية الرصد والإزالة. وعلى الرغم من هذه الصعوبات، فإن طرق الإزالة اليدوية تظل بمثابة الطريقة الأكثر فاعلية فى تطهير حقول الألغام. وفى العادة، فإن تدريب فرق التطهير على الإزالة اليدوية لا يحتاج إلى أكثر من شهر واحد، يتم خلاله تدريب العاملين على طرق الرصد والتفكيك والإزالة، كما يتم تدريبهم على الإسعافات الأولية التى يتعين تقديمها لأى مصاب بسبب الألغام اثناء عملية التطهير، كما يجب أن يشتمل التدريب أيضا على تعريف مزيلى الألغام على مستويات الدقة التى يتعين الالتزام بها فى تنفيذ عملية الإزالة، حسب المعايير والمستويات التى تحددها الأمم المتحدة لعمليات إزالة الألغام الإنسانية.

الكشف عن الألغام باستخدام الكلاب المدربة (Mine Detection Dogs)، وتعتبر هذه الطريقة من أهم وأفضل طرق الإزالة لأن الكلاب تستطيع أن تشم رائحة المتفجرات الموجودة فى اللغم، مما يتيح لها كشف الألغام التى لا يستعمل فيها إلا القليل من المعادن، والتى لا يمكن اكتشافها بواسطة أجهزة الكشف عن المعادن، كما تلعب الكلاب المدربة دورا محوريا وبالغ الأهمية فى المراحل الأولية للكشف عن المعادن، وبالذات من حيث التمييز بين المناطق الملغومة والمناطق غير الملغومة داخل حقل الألغام الواحد، وهو ما يخفض من مساحة الأرض التى يتعين فحصها من جانب فرق التطهير. ويمكن للكلاب أن تعمل بكفاءة فى جميع أنواع التربة، كما يمكنها أن تشم جميع أنواع المتفجرات، ومن السهل أيضا نقلها من مكان إلى آخر، بخلاف الوضع مع الآلات المستخدمة فى عملية الإزالة الميكانيكية. أضف إلى ذلك، أن الكلاب المدربة تعمل بدقة عالية، ويمكنها العمل بسرعة تفوق خمسة أضعاف سرعة الأفراد العاملين فى الكشف عن الألغام. والمشكلة الوحيدة فى هذه الطريقة أنه ليست هناك أعداد كبيرة من الكلاب المدربة للعمل فى برامج إزالة الألغام، حيث أن تدريب الكلب الواحد لهذا الغرض يستغرق حوالى ١٨ شهرا، وليست هناك أية برامج مركزية منسقة وواسعة النطاق لتدريب المزيد من الكلاب على عمليات الكشف عن الألغام. وعلى الرغم من أن هناك العديد من الدول والشركات التى لديها برامج لتدريب الكلاب على مثل هذه الأعمال، إلا أنها ليست لديها القدرة على تلبية الطلب العالمى المحتمل على هذه الكلاب.

الإزالة الميكانيكية (Mechanical Clearance)، وتعتمد هذه الطـــرق على المركبات المدرعة والمحاريث، من أجل الضغط بقوة وعنف على الألغام حتى تنفجر فى أماكنها عن طريق الدقاقات، ويمكن لهذه الطريقـــة أن تقـــوم بتطهير مساحات شاسعة من الأرض أكبر بكثير من الإزالة اليدوية أو الكلاب المدربة، إلا أن لهذه الطريقة العديد من العيوب، أبرزها أنها مكلفة، كما أنـــها لا تصلح في الأراضى المنبسطة والرملية، كما أن هذه الماكينات لا يمكنـــها بالضرورة أن تقوم بتدمير جميع الألغام الموجودة فى المنـــاطق المتضـــررة. والطريقة الوحيدة الأكثر فاعلية لضمان مســـتوى الدقـــة العـــالى للأسـلوب الميكانيكى، حسب ما هو مطلوب فى عملية الإزالة الإنسانية للألغام، تتمثل فى الجمع بين الطريقة الميكانيكية والطريقة اليدوية (أو استخدام الكلاب المدربـــة) من أجل ضمان خلو الأرض من جميع أنواع الألغام.

الإزالة بالطرق التكنولوجية الحديثة، حيث بـــدأ تطويـــر العديـــد مـــن التكنولوجيات الجديدة من أجل تنفيذ عمليات اكتشاف وتدمير الألغام، وجعـــل هذه العملية أرخص وأسرع وأكثر أمنا. وقد شارك العديـــد مـــن الحكومـــات والمؤسسات العسكرية والمنظمات الدولية وشـــركات مكافحـــة الألغـــام فـــى مشروعات للبحث والتطوير بشأن هذه التكنولوجيات الجديدة. وقد تمخض هذا الاهتمام عن تطوير العديد من الجرافات والمحاريث والمركبـــات المضـــادة للألغام والرادارات الخارقة للتربة والكاميرات التى تعمـــل بالأشـــعة تحـــت الحمراء. ومع ذلك، فإن لهذه التكنولوجيات الجديدة عيوبها العديـــدة، أبرزهـــا التكلفة العالية، والتى تجعل العديد من الدول النامية عـــاجزة عـــن تحملـــها، بالإضافة إلى أن نقل وتشغيل هذه التكنولوجيات المتطورة للكشف عن الألغـــام يحتاج أساسا لبنية أساسية متطورة فى الدول التى ترغب فى استخدامها، وهـــو ما لا يتوافر فى العديد من الدول النامية، مما يجعل من الصعب تشغيل تلـــك الأجهزة المتطورة بها.

ويوضح هذا العرض السابق لطبيعة كل طريقة من طـــرق الكشـــف عـــن الألغام وإزالتها أن لكل طريقة مزاياها وعيوبها، وأنه على الرغم من حـــدوث تطور تكنولوجى كبير فى طرق الكشف عن الألغام وإزالتها، إلا أن الكشـــف اليدوى عن الألغام، المعتمد على مجموعة بسيطة من المعدات، يظل بمثابـــة الطريقة الأكثر فاعلية لتنفيذ عمليات الكشف عن الألغام وتدميرهـــا، إلا أنـــه يعيبه أساسا البطء النسبى فى عملية الإزالة. ومن ثم، فإن التحـــدى الرئيســـى

الذى يواجه المجهود العالمى لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية يتمثل أساسا فى ضرورة ابتداع طرق جديدة تجمع بين أكبر قدر ممكن من المزايا المتوافرة فيما بين هذه الطرق المختلفة للكشف عن الألغام، بما يحقق عناصر الدقة والكفاءة والسرعة والأمان وقلة التكلفة فى عمليات الإزالة الإنسانية للألغام الأرضية المضادة للأفراد.

ثانيا :
مراحل عملية إزالة الألغام الأرضية المضادة للأفراد

تعتبر عملية إزالة وتطهير الألغام عملية معقدة وشاقة وطويلة نسبيا. ففى الأغلب، تتم عمليات الإزالة فى ظل عدم وجود خرائط لحقول الألغام أصلا، أو على الأقل عدم دقة هذه الخرائط، إما بسبب سوء إعداد هذه الخرائط أو تعرض حقول الألغام لتأثير العوامل الطبيعية، مما يغير مواقع الألغام كثيرا على أرض الواقع. وتبدأ عملية إزالة الألغام بتحديد موقع حقول الألغام ومناطق انتشارها، ثم تفكيك وتجميع هذه الألغام، ثم نقلها، أو تدميرها فى مواقعها. وعقب الانتهاء من عملية الإزالة والتطهير، يجب أن تقوم الجهة المنفذة للتطهير بتسليم شهادة للجهات المعنية بتطهير تلك الأرض وخلوها من الألغام، ثم تعاد الأرض إلى السلطات الحكومية أو إلى أصحابها، أياً كانوا، تمهيدا لعودة الحياة الطبيعية إليها.

١. تحديد المناطق المتضررة من الألغام

تتمثل الخطوة الأولى فى تطهير وإزالة الألغام فى رسم وبلورة صورة عامة عن حقول الألغام فى المناطق المتضررة، وتحديد طبيعة أنشطة الإزالة والتطهير التى تحتاج إليها تلك المنطقة. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، يتعين تنفيذ مسح ميدانى مبدئى واسع النطاق من خلال الاستفسار من المواطنين المقيمين قرَيبا من المناطق المتضررة من حقول الألغام، وكذلك السلطات المحلية، وذلك من أجل التعرف على معلوماتهم بشأن مشكلة الألغام الموجودة فى المنطقة، حيث يفترض أن تكون لديهم معلومات هامة فى هذا الشأن، بحكم قربهم من مواقع الألغام. ويتم التركيز فى هذه المرحلة أساسا على التعرف على الحوادث التى وقعت بسبب مشكلة الألغام، ومواقع الألغام التى عثر عليها

السكان المحليون، ومواقع الحيوانات التى ربما تكون قد قتلت بسبب الألغـــام. ويجب أيضا فى هذه المرحلة التعرف على ضحايا الألغام من واقع ســـجلات المستشفيات المحلية، كما يجب على مسئولى الجيش والشرطة التعاون مع فرق التطهير، وإمدادهم بأى معلومات لديهم عن الصراعات المسلحة التى جـــرت فى تلك المناطق، وما إذا كانت لديهم أية خرائط مفيـــدة فـــى هـــذا الصـــدد، بالإضافة إلى البحث عن أى أفراد ربما يكونوا قد شـــاركوا فـــى زرع تلـــك الألغام. ويتم الاستفادة من جميع هذه المعلومات فى وضع خريطـــة مبدئيـــة لحقول ومناطق الألغام الموجودة فى تلك الأنحاء. وعقب ذلـــك، يتـــم تحديـــد المناطق ذات الأولوية فى عملية التطهير، أى التى تحتاج إلى تطهير عـــاجل بحكم ضرورتها للنشاط الإنسانى فى تلك المناطق. وتعتـــبر مســـألة تحديـــد الأولويات ضرورية للغاية، نظرا للبطء والتكلفة العالية التى تتسم بها عمليـــة التطهير ونقص الإمكانيات التى تتيح التعامل مع جميع المناطق المتضررة فى نفس الوقت، مما يستلزم وضع ترتيب للأولويات لعملية التطهير بالتشاور مـــع الأجهزة الحكومية والمحلية فى تلك المناطق.

٢. تحديد وتدمير الألغام

وتأتى هذه المرحلة عقب الانتهاء من جمع المعلومات بشأن حقول الألغـــام وتحديد الأولويات الخاصة بالإزالة. وفى المرحلة الثانية، تبدأ عملية التحديـــد العملى لمواقع الألغام وتدميرها أو نقلها من مواقعها. وفى البداية، يتم فى هـــذه المرحلة وضع علامات حول المناطق المشكوك فى وجود ألغام بها، بالإضافة إلى إنشاء مناطق الرعاية الطبية ومستودعات التخزين الخاصـــة بـــالمعدات والمتفجرات. ويجب الانتهاء من هذه الأعمال قبل بدء عملية الإزالة. والخطوة الثانية تتمثل فى عملية التحديد العملى لمواقع الألغام، وهـــى عمليـــة صعبـــة وتستغرق وقتا طويلا، كما أنها تعتبر المرحلة الأكثر خطورة من بين جميـــع مراحل عملية إزالة الألغام. ويجب أن يتم فحص كل شبر من حقول الألغـــام المشكوك بها، للتأكد من وضع تلك المنطقة بالنسبة لوجود أو عدم وجود ألغام بها، بالإضافة إلى معرفة عدد الألغام الموجود فى المنطقة. وتتوقف طريقـــة إزالة الألغام من تلك المنطقة على الموارد المتاحة وطبيعة الأرض التى سوف يجرى تطهيرها. وعلى أساس هذين المعيارين، سوف تتـــم المفاضلـــة بيـــن الطرق اليدوية أو الميكانيكية أو الاستعانة بالكلاب المدربة. ومن الممكـــن أن

تنتهى عملية المفاضلة إلى الاكتفاء بطريقة واحدة أو الجمع بين أكثر من طريقة لتنفيذ عملية الإزالة. ويجب أن تتم عملية الإزالة الإنسانية بنسبة دقة لا تقل عن ١٠٠%، لضمان عدم تعريض حياة سكان تلك المنطقة لأية مخاطر فيما بعد.

وبعد الانتهاء من تجميع وتصنيف الألغام، يجب أن يتم تدمير تلك الألغام يدويا أو عن بعد فى نهاية كل يوم من أيام العمل فى عملية الإزالة. والفارق بين التدمير اليدوى والتدمير عن بعد هو أن التدمير اليدوى يشتمل على وضع عبوات متفجرة بعد الألغام، مع فتيل آمن يسمح بوقت كاف لجميع العاملين فى الموقع بالابتعاد والاحتماء فى مكان آمن قبل تفجير جميع الألغام بصورة متزامنة. أما التفجير عن بعد، فهو يشتمل على ربط جميع الفتائل بدائرة إليكترونية، وتفجير جميع الألغام من مسافة آمنة، مما يضمن لفرق الإزالة أن تتفادى المشكلات المرتبطة بالتعامل مع الألغام النشطة، والتى ربما تكون متصلة بأجهزة ضد اللمس ومحاولة الفك أو متصلة بأشراك خداعية، كما أن التدمير فى الموقع يمنع أيضا مخاطر تخزين الألغام أو إعادة استخدامها مرة أخرى. وعلى الرغم من أن تدمير الألغام فى مواقعها يعتبر أفضل طريقة للتعامل مع الألغام، إلا أن هذه الطريقة تعتبر غير فعالة فى حالة استخدام الكلاب المدربة فى عملية اكتشاف الألغام، لأنه عندما ينفجر اللغم، فإن الشظايا تتناثر على مساحة واسعة، وتؤثر على حاسة الشم عند الكلاب، وتجعل من المستحيل لهم التفريق بين المتفجرات المتناثرة بعد الانفجار وبين الألغام النشطة فى باطن الأرض. ولذلك، فإنه عند استخدام الكلاب، يستحسن أن يتم تحييد الألغام وفكها، ثم نقلها إلى اماكن أخرى، ثم تدميرها فى موقع بعيد.

وبالإضافة إلى ما سبق، تعتبر عملية ضمان الجودة (Quality Assurance) عنصرا رئيسيا مكملا لعملية إزالة الألغام، ويجب أن يتم تنفيذها فى كل خطوة من خطوات عملية إزالة الألغام. فمن الضرورى أن يتم تنفيذ اختبارات الجودة فى البداية من أجل التأكد من أن العلامات التى وضعت على حقول الألغام تتسم بالوضوح والاستمرارية، وأن فرق إزالة الألغام قد حصلت على التدريب الكافى والتجهيزات الخاصة بالرعاية الصحية. وتتضمن الاختبارات أيضا فحص اجهزة الكشف عن المعادن لضمان تشغيلها فى جميع أنواع التربة.. وغير ذلك من الضمانات، حيث أن مثل هذه الاحتياطات تضمن السلامة أثناء عمليات إزالة الألغام.

٣. اختبار الأرض بعد تطهيرها

بعد اكتشاف الألغام وتدميرها من المناطق المتضررة، يكون من الضرورى اختبار مدى دقة وجودة وكفاءة عملية تطهير الألغام، وتعتبر هذه الخطوة بمثابة الخطوة الأخيرة فى عملية إزالة الألغام. وخلال هذه المرحلة، يتم تحديد جميع الأراضى التى تم تطهيرها، ويتم تسليم شهادة تطهير إلى الحكومات المحلية، ويجب أن تنص هذه الشهادة على أن عملية التطهير والإزالة قد تم تنفيذها فى ظل الالتزام بالمستويات الدولية للإزالة الإنسانية للألغام.

وعقب الانتهاء من تطهير الأرض، ثم التأكد من خلوها من الألغام بنسبة ١٠٠%، يمكن بعد ذلك استئناف الحياة البشرية فى تلك المنطقة، بكل ما ينطوى عليه ذلك من ممارسة مختلف الأنشطة الإنسانية. ومع ذلك، يظل من الضرورى أيضا الاهتمام بالضحايا والمعوقين الذين كانوا قد أصيبوا بسبب الألغام، خلال فترة ما قبل تطهير الألغام، ويجب أن يتخذ هذا الاهتمام صورة إقامة دور لرعاية المصابين وتقديم المساعدة المادية والاجتماعية والنفسية لهم، فى إطار برنامج متكامل لإعادة تأهيل هؤلاء الضحايا وتمكينهم من معاودة الاندماج فى الحياة الاجتماعية مجددا، حيث من الضرورى آلا يتم تجاهل مشكلة هؤلاء الضحايا فى فترة ما بعد الانتهاء من عملية التطهير والإزالة، وإنما يجب مواصلة رعايتهم باعتبارهم ضحايا الألغام، وأنه لولا معاناتهم لما انتبهت السلطات المحلية والمجتمع الدولى أصلا لمشكلة الألغام فى تلك المناطق.

الفصل الخامس :

تطور المجهود الدولي لمناهضة الألغام الأرضية المضادة للأفراد

أدى الاستخدام الواسع النطاق للألغام الأرضية المضادة للأفراد في الصراعات المسلحة، وما ترتب على ذلك من خسائر كبيرة في أرواح المدنيين في فترات ما بعد الصراع، إلى ازدياد الاهتمام العالمي بالأضرار الفادحة المترتبة على الألغام. ومنذ البداية، لعبت المنظمات الدولية غير الحكومية والجمعيات الإنسانية دورا بالغ الأهمية في لفت الانتباه إلى المخاطر الفادحة المترتبة على مشكلة الألغام، وبالذات اللجنة الدولية للصليب الأحمر، التي أخذت زمام المبادرة بتنظيم عدة مؤتمرات لمناقشة هذه المشكلة في منتصف السبعينات، كجزء من مناقشاتها بشأن حظر الأسلحة التقليدية التي يمكن أن تتسبب في إلحاق أضرار عشوائية ومفرطة للمدنيين. وكانت أنشطة هذه اللجنة، وتقارير الخبراء والفنيين، أساساً للمجهود الدولي المبذول في هذا الصدد، حيث كانت تلك التقارير أساسا لإبرام معاهدة حظر وتقييد الأسلحة التقليدية المفرطة الضرر والعشوائية الأثر لعام ١٩٨٠، ومن بينها الألغام المضادة للأفراد.

وخلال عقد التسعينات، ساعدت المتغيرات الدولية الجديدة على زيادة الاهتمام الدولي بمشكلة الألغام المضادة للأفراد، وجاء في مقدمتها ازدياد الصراعات الداخلية والحروب الأهلية في العديد من الدول، وما انطوت عليه تلك الحروب من استخدام واسع النطاق للألغام المضادة للأفراد بصورة عشوائية، مما ألحق أضرارا فادحة بالمدنيين في تلك الدول، كما زادت من تعقيدات عملية إعادة بناء تلك الدول في فترة ما بعد انتهاء الصراع المسلح. ومن ثم، فإن هذه المتغيرات أدت إلى ازدياد القناعة بعدم ملاءمة معاهدة ١٩٨٠، وأنها لم تعد كافية لمواجهة خطر الألغام المضادة للأفراد، وهو ما أدى بالتالي تقوية الاتجاه الداعي إلى تعديل معاهدة ١٩٨٠، أو إبرام معاهدة جديدة أكثر قوة لمكافحة خطر الألغام المضادة للأفراد. قد ساعد انتهاء الحرب الباردة على تيسير عملية بناء إجماع دولي لحظر وتقييد استخدام الألغام المضادة للأفراد، ولاسيما أن المنظمات غير الحكومية كانت قد أفلحت في وضع مشكلة الألغام في قائمة الاهتمامات العالمية خلال عقد التسعينات، مما أدى في نهاية المطاف إلى إبرام معاهدة أوتاوا لحظر استخدام وتخزين ونقل وإنتاج الألغام المضادة للأفراد وتدميرها.

أولا :
الألغام وقواعد القانون الدولي الإنساني

نظراً للمخاطر الجسيمة التى تسببها الألغام الأرضية المضادة للأفراد والمضادة للمركبات، فقد جرى النظر إليها بوصفها أسلحة بالغة الخطورة، وتزداد خطورة هذه الألغام فى الكثير من الحالات بسبب الاستخدام غير المسئول لها فى حالات الصراع المسلح. فعلى الرغم من أن القانون الدولى الإنسانى والمبادىء العسكرية التقليدية حددت شروط وقواعد استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد والمضادة للمركبات، إلا أن هذه القواعد لم تنفذ فى العديد من الحالات. وتشير العديد من الأبحاث التى أجراها خبراء عسكريون، تابعون للجنة الدولية للصليب الأحمر، على حوالى ٢٦ نزاعا منذ بداية الحرب العالمية الثانية، إلى أن الألغام الأرضية المضادة للأفراد لم تستعمل إلا نادرا حسب الشروط والقواعد العسكرية والقانونية، ذلك أن جميع أطراف الصراع، بما فى ذلك الجيوش المدربة تدريباً عالياً، وجدت صعوبة كبيرة فى استعمال الألغام على الوجه الصحيح أثناء المعارك، وهو ما انعكس فى الاستخدام العشوائى للألغام الأرضية المضادة للأفراد، مثل عدم وجود خرائط محددة لحقول الألغام، الأمر الذى أدى بالألغام الأرضية المضادة للأفراد إلى زيادة وحشية الحرب ضد المدنيين، وبالذات أثناء الحروب الأهلية والصراعات الداخلية التى شهدها المجتمع الدولى فى أواخر القرن العشرين. ومن ثم، فإن هذه الآثار تبعد الألغام عن كونها أدوات عسكرية لحماية الأهداف والمنشآت العسكرية، إلى كونها أدوات فتاكة للدمار وللقتل ضد المدنيين الأبرياء، ولاسيما فى ظل كثرة حالات الاستخدام العشوائى لها، أى أن الألغام الأرضية ليست مجرد وسائل عسكرية مستخدمة فى ظروف القتال التقليدى، وإنما يمتد تأثيرها إلى قتل المدنيين دون تمييز، ولفترة تستمر لزمن طويل عقب انتهاء عمليات القتال.

ولذلك، اصبحت قضية الألغام الارضية تستحوذ على حيز كبير من الاهتمام العالمى بسبب الآثار الإنسانية المروعة لها، حيث برز هذا الاهتمام بصورة واضحة منذ السبعينيات، وجرى التركيز على أن الألغام الارضية تمثل انتهاكا لقواعد القانون الدولى الانسانى، وبالذات القواعد العامة المنظمة

لقواعد الحرب، ولاسيما مجموعة من القواعد العرفية التي تنظم القتـال فـي حالات الصراع المسلح. وبموجب هذا القانون، فإن حق الأطراف المتحاربـة في أي نزاع مسلح في اختيار أساليب الحرب ووسائلها ليس حقا بلا حـدود، وإنما يظل هذا الحق مشروطا بالامتناع عن اللجوء في المنازعات المسـلحة إلى استخدام أسلحة وقذائف وأساليب حربية يكون مـن طبيعتـها أن تسـبب أضرارا مفرطة أو آلاما لا داع لها، بالإضافة إلى ضـرورة التميـيز بيـن المدنيين والمقاتلين. وبصفة خاصة، فإن هناك قاعدتين رئيسيتين هما: التميـيز بين المدنيين والعسكريين، وعدم مهاجمة المدنيين في حالات الصراع المسلح، وعدم استخدام الأسلحة العشوائية، بالإضافة إلى حظر استخدام أسلحة تسـبب بطبيعتها إصابات مفرطة ولا داعي لها. فالأصل في وظائف الأسـلحة هـو "إقصاء الجنود من القتال"، مما يعني أن أي سلاح يصمم لإحـداث إصابـات تزيد عن هذا الهدف، أي يراد به إلحاق ألم لا مبرر له، يعتبر سلاحا محرمـا، ويتعين العدول عن استعماله، حتى وإن كان موجها ضد العسكريين فقط ([1]).

وتمخض هذا الاتجاه عن سن معاهدة دولية عام ١٩٨٠، برعايـة الأمـم المتحدة، هي معاهدة "حظر وتقييد الأسلحة التقليدية المفرطة الضرر وعشوائية الأثر"، والتي تقيد مجالات استخدام الألغام، وتنص على حظر استخدام الألغـام الأرضية ضد السكان المدنيين، وحظر الاستخدام العشوائي للألغـام، واتخـاذ جميع الاحتياطات اللازمة لحماية السكان المدنيين من آثار الألغام؛ وضـرورة تسجيل أطراف النزاع لجميع مواقع حقول الألغام، ثم إزالة هـذه الألغـام أو إبطال مفعولها بعد انتهاء القتال. وقد ركزت هذه المعاهدة على تحريم الأسلحة ذات الأضرار الفادحة أو الآلام الشديدة أو الآثار العشـوائية. وأثـارت هـذه الاتفاقية جدلا شديدا على الساحة الدولية بشأن ما إذا كانت قواعد هذه الاتفاقية تنطبق على الألغام الأرضية المضادة للأفراد أم لا، وبرزت في هذا الصـدد وجهتا نظر على النحو التالي:

([1]) للاستزادة حول القانون الدولي ومشكلة الألغام، انظر:

Susan Benesch, Glenn McGrory, Cristina Rodriguez, Robert Sloane & Allard K. Lowenstein, "International Customary Law and Antipersonnel Landmines: Emergence of a New Customary Norm", in the International Campaign to ban Landmines (ICBL), **Landmines Monitor 1999** (Washington DC: ICBL, 1999).

١. وجهة النظر الأولى، ترى أن الألغام الأرضية لا تنطبق عليها مبادىء اتفاقية عام ١٩٨٠ لأنه إذا تم تسجيل مناطق الألغام جيدا، ثم إزالتها عندما تنتفى الحاجة إليها، فإن الأضرار التى يتعرض لها المدنيون من الألغام سوف تكون محدودة للغاية. وطرح أصحاب وجهة النظر هذه بديلا يقوم على الاستعاضة عن الألغام الصماء التقليدية بالألغام الذكية التى تنفجر ذاتيا بعد انتهاء الغرض منها، مما يسهل إزالة تلك الألغام عموما عندما لا تكون هناك ضرورة لاستخدامها، كما طرحوا فكرة تقوم على وضع حقول الألغام فى مناطق بين أسوار وتحت الحراسة عندما يكون ذلك ممكنا.

٢. وجهة النظر الثانية، ترى أن الألغام الأرضية المضادة للأفراد تندرج ضمن الأسلحة التى حرمتها الاتفاقية لأنها تلحق أضرارا عشوائية فادحة بالسكان المدنيين الأبرياء، وتستمر هذه الأضرار لفترات طويلة عقب انتهاء الصراع ذاته، كما تسبب خسائر وأضرارا اقتصادية واجتماعية فادحة.

وقد كانت هذه الاتفاقية بمثابة الإطار القانونى الدولى الرئيسى الذى يحكم استعمال الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وعلى الرغم من أن هناك العديد من الثغرات التى بدت واضحة فيما بعد فى هذه الاتفاقية، على نحو ما سوف نوضحه تفصيلا فى الأجزاء التالية، إلا أنها سدت فراغا هاما فى مجال تحريم الأسلحة التقليدية الخطيرة فى وقت إبرامها، وكانت بمثابة الجيل الأول من الاتفاقيات الدولية الخاصة بحظر أو تقييد مثل هذه الأسلحة التقليدية، وكانت تمثل أكبر مجهود دولى من نوعه فى وقت إبرامها، سعيا إلى تحقيق الهدف الأسمى للقانون الدولى الإنسانى المتعلق بحماية المدنيين من آثار الأسلحة التقليدية فى ظروف الصراعات المسلحة. وسوف نستعرض هذه الاتفاقية تفصيلا فى الفصل السادس من هذا الكتاب.

ثانيا :
أبعاد واتجاهات الاهتمام بمشكلة الألغام خلال التسعينات

بدأت الجهود الدولية المناهضة للألغام الأرضية المضادة للأفراد تتخذ صورة أكثر كثافة وأكثر تنظيما منذ بداية التسعينات. فمنذ عام ١٩٩٠، بدأ العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية، وفى مقدمتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر The International Committee of the Red Cross

(ICRC)، وجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والحملة الدولية من أجل حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد، فى تكثيف جهودها لزيادة الوعى بالآثار المدمرة للألغام الأرضية المضادة للأفراد على كافة المستويات والأصعدة، وممارسة الضغط بهدف وضع حد لاستعمالها، ونجحت فى إبراز مخاطر هذه الألغام، بحيث ركزت هذه الجهود على تعبئة الرأى العام العالمى وتنشيط النقاش العسكرى والسياسى، وزيادة الوعى بمحنة الضحايا والمجتمعات المهددة بالألغام الأرضية المضادة للأفراد (1).

ففى عام ١٩٩١، تشكل ما يعرف بالحملة العالمية من أجل حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد The International Campaign to Ban Landmines (ICBL)، وهى عبارة عن ائتلاف دولى يضم منظمات غير حكومية تعمل فى مجال حظر هذه الألغام وتقليل مخاطرها وزيادة الوعى العالمى بهذه المخاطر. وقد جاءت نشأة الحملة العالمية لحظر الألغام، حينما بدأ العديد من المنظمات غير الحكومية والأفراد فى مناقشة ضرورة تنسيق المبادرات والدعوات الرامية إلى حظر الألغام المضادة للأفراد. وقد شاركت فى هذه المناقشات جمعية المعوقين الدوليين (Handicap International)، ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان (Human Rights Watch)، وجمعية الأطباء الدوليين (Medico International)، والجماعة الاستشارية للألغام (Mines Advisory Group)، وعلماء من أجل حقوق الإنسان (Physicians for Human Rights)، والمؤسسة الأمريكية للمحاربين القدماء فى فيتنام (Vietnam Veterans of America Foundation)، وشاركت كافة هذه الجمعيات فى اجتماع فى أكتوبر ١٩٩٢ لصياغة وتشكيل حملة دولية لحظر الألغام. ومنذ البداية، حددت هذه الحملة نفسها على أنها عبارة عن شبكة مرنة من المنظمات التى تشترك فى أغراض مشتركة، ودعت الحملة إلى حظر دولى على استخدام وإنتاج وتخزين ونقل الألغام المضادة للأفراد، وزيادة الموارد الدولية لتطهير الألغام ومساعدة ضحايا الألغام. وقد تشكلت بالفعل لجنة للتسيير لهذه الحملة فى عام ١٩٩٣، وكانت تتألف من ست منظمات

---

(1) حول تطور الاهتمام الدولى بمشكلة الألغام الأرضية المضادة للأفراد، انظر:
Alex Vines & Henry Thompson, "Beyond the Landmine Ban: Eradicating a Lethal Lagacy", **Conflict Studies**, No. 316, p.p. 12-16.

أصلية. وعقب ذلك، تم تشكيل عشرات الحملات الوطنية المنبثقة من الحملة الدولية، وانضمت مئات من المنظمات إليها. ولذلك، جرى خلال عامى ١٩٩٦ ـ ١٩٩٧ توسيع لجنة التسيير حتى تعكس نمو وتنوع الحملة الدولية لحظر الألغام. وفى الوقت الحالى، أصبحت الحملة الدولية تضم أكثر من ١١٠٠ منظمة وجماعة على مستوى العالم، ما بين جماعات حقوق الإنسان وإزالة الألغام والعمل الإنسانى والأطفال والمحاربين القدامى والصحة والتنمية وضبط التسلح والجماعات الدينية والبيئية والنسائية، من أكثر من ٦٠ دولة. وتعمل هذه المنظمات والجماعات معا على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية من أجل حظر الألغام المضادة للأفراد. وعلى المستوى الأكاديمى، ظهر العديد من الدراسات التى فندت دور الألغام المضادة للأفراد فى الصراعات المسلحة، وخلصت إلى أن هذه الألغام ليس لها أية ضرورة حقيقية فى أية حروب عادلة ([1]).

وفى الوقت نفسه، نشطت الأمم المتحدة فى مجال الألغام، وبالذات على صعيد مساعدة الدول المتضررة من مشكلة الألغام الأرضية، إلا أنها واجهت مشكلة تمويل أنشطتها فى هذا المجال، وهى مشكلة ظلت على الدوام مشكلة مزمنة فى أعمال الأمم المتحدة. ولذلك، وجهت الأمم المتحدة فى عام ١٩٩٣ نداء إلى الدول والمنظمات المانحة يطلب تقديم معونات إنسانية لـ ١٦ دولة نامية، من بينها ١٣ دولة لديها مشكلة ألغام خطيرة، وأغلب تلك الدول لا تتوافر لديها الإمكانات لتمويل عملية إزالة الألغام، وتعتمد فى ذلك على المجتمع الدولى ليمد لها يد العون والمساعدات المالية. وقد جاءت الخطوة الأكثر أهمية فى هذا الصدد من جانب الأمم المتحدة فى منتصف التسعينات، وذلك مع إنشاء صندوق الأمم المتحدة الطوعى للمساعدة فى إزالة الألغام. ففى ١٩ يناير ١٩٩٥، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم ٢١٥ / ٤٩ الخاص بإنشاء صندوق تطوعى لتمويل برامج وعمليات جمع المعلومات والتدريب المرتبطة بتطهير وإزالة الألغام المضادة للأفراد، وتسهيل عمليات الإزالة، حيث دعا القرار الحكومات والمنظمات غير الحكومية إلى المساهمة

([1]) أنظر مثالا على هذه الدراسات فى:
Kristian Berg Harpviken & Mona Fixdal, “Anti-Personnel Landmines: A Just Means of War?”, **Security Dialogue,** Vol. 28, No. 3, Sept. 1997, p.p. 271-285.

فى تمويل هذا الصندوق، كما دعا جميع البرامج والهيئات القومية والمتعددة القوميات إلى إدراج عمليات إزالة الألغام ضمن أنشطتها المتعلقة بتقديم المساعدات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة إلى التنسيق بين مختلف الأنشطة المتعلقة بإزالة وتطهير الألغام ([1]).

وكان إنشاء هذا الصندوق بمثابة تطور بالغ الأهمية فى أنشطة الأمم المتحدة فى مجال الألغام، حيث يتمثل دوره فى تمويل برامج مكافحة الألغام، وتيسير عمليات الإزالة وإنشاء برامج للعمل فى مجال الألغام على المستويات الوطنية فى الدول المعنية ([2])، كما جرى على هذا الأساس إنشاء برنامج خدمة الأمم المتحدة للعمل فى مجال الألغام (United Nations Mine Action Service)، والذى كان بمثابة الأداة التنفيذية لأنشطة الأمم المتحدة فى هذا المجال، والجهة المنوطة بإنشاء أجهزة وطنية مماثلة فى الدول المتضررة، بالإضافة إلى تنسيق كافة الجهود بين المنظمات العاملة فى هذا المجال، سواء منظمات الأمم المتحدة، مثل إدارة شئون نزع السلاح ومكتب تنسيق الشئون الإنسانية ومكتب المفوض السامى لشئون اللاجئين وصندوق الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى ومكتب الأمم المتحدة لخدمة المشروعات وبرنامج الغذاء العالمى ومنظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولى ومنظمة الصحة العالمية، أو المنظمات غير الحكومية أو اللجنة الدولية للصليب الأحمر.. وغير ذلك. وبشكل عام، فإن أجهزة الأمم المتحدة تركز على العمل فى مجال الألغام على النقاط الأربع التالية:

١. الدورات التعليمية من أجل زيادة الوعى بمخاطر الألغام وتخفيضها.
٢. المسح الميدانى لحقول الألغام ووضع خرائط لها وتحديدها وتطهيرها.
٣. مساعدة الضحايا، بما فى ذلك إعادة التأهيل وإعادة إدماجهم فى المجتمع.
٤. الدعوة إلى إدانة استخدام الألغام وتأييد الحظر الشامل للألغام المضادة للأفراد.

([1]) The General Assembly, "Assistance in Mine Clearance", **Resolution 49/215**, 19 January 1995.

([2]) The General Assembly, "Assistance in Mine Clearance: Report of the Secretary-General", A/50/408, 6 September 1995, Fiftieth Session, P.P. 7-8.

وعقب ذلك، انعقد أول مؤتمر دولى للأمم المتحدة لإعلان مساهمات الدول فى هذا الصندوق لإزالة الألغام، وذلك فى يونيو ١٩٩٥ فى جنيف، إلا أن المبالغ المخصصة لهذا الصندوق مازالت اقل بكثير من المبالغ اللازمة لإزالة الألغام من جميع دول ومناطق العالم. وفى الوقت نفسه، ظلت قضية الألغام الأرضية المضادة للأفراد موضوعا دائما على قائمة الاهتمامات الدولية، وبالذات فى الاجتماعات السنوية الدورية للجمعية للأمم المتحدة، وبالذات فى قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، التى تصدر كل عام، والتى ظلت تشدد دائما على ضرورة تكاثف المجتمع الدولى لمواجهة مشكلة الألغام المضادة للأفراد، وقيام الدول المتقدمة بتقديم المساعدات الفنية للدول التى تعانى من مشكلة الألغام.

وفى الوقت نفسه، لعبت المبادرات الفردية من جانب الدول دورا هاما فى دعم وتشجيع الاتجاه العالمى المناهض للألغام المضادة للأفراد، حيث تبنى العديد من الدول مواقف مناهضة لهذه الألغام، بما فى ذلك الامتناع عن استخدامها وإنتاجها وتصديرها، بل وتدمير المخزون منها. وكانت بلجيكا الدولة الرائدة فى العالم بشأن حظر استخدام وإنتاج وتصدير الألغام الأرضية المضادة للأفراد، حيث أصدر البرلمان البلجيكى قانونا فى هذا الشأن فى مارس ١٩٩٥. وقد شجع ذلك دولا اخرى على الاقتداء بهذا الموقف البلجيكى، وبالذات النمسا، حيث تقدم نواب الحزب الاشتراكى فى النمسا خلال تلك الفترة بمشروع قانون للبرلمان النمساوى يقضى بمنع انتاج او بيع او تصدير واستيراد الألغام الأرضية المضادة للأفراد، إلا أن المشكلة ثارت عندما عارض نواب حزب الخضر فى البرلمان النمساوى التفريق بين الألغام الذكية والألغام الصماء، واعتبروا أن جميع تلك الألغام تمثل خطرا بنفس الدرجة على السكان المدنيين. ومن ناحية أخرى، فقد أدت نتائج الألغام الأرضية المضادة للأفراد ومخاطرها المتزايدة على المدنيين، إلى تبيان أوجه الضعف فى معاهدة "حظر الأسلحة التقليدية المفرطة الضرر والعشوائية الأثر"، فالقيود التى فرضتها الاتفاقية كانت ضعيفة، بالإضافة إلى أنها لم تطبق على النحو الواجب فى العديد من الصراعات التى شهدتها الساحة الدولية. ولذلك، تقدمت فرنسا فى عام ١٩٩٣ بطلب رسمى لعقد اجتماع لاستعراض ومراجعة الاتفاقية، وخاصة تعزيز أحكام البروتوكول الثانى ذى الصلة بالألغام الأرضية المضادة للأفراد، وكانت هناك آمال قوية تحيط بهذا الاجتماع تتعلق بالوصول

إلى أحكام جوهرية ذات معنى، بهدف استكمال عملية حظر وتقييد استعمال الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

وبالفعل، انعقد في فيينا خلال الفترة من ٢٥ سبتمبر ــ ١٣ أكتوبر ١٩٩٥، مؤتمر الأمم المتحدة لخفض الأسلحة التقليدية. وكان الغرض الرئيسي لهذا المؤتمر يتمثل في مراجعة معاهدة عام ١٩٨٠ بشأن الأسلحة التقليدية المفرطة الضرر والعشوائية الأثر عقب ١٥ عاما من التوقيع عليها، والبحث في إدخال أية تعديلات ضرورية على هذه المعاهدة. ولذلك، فقد ركز المؤتمر على بحث أوضاع العديد من الأسلحة التقليدية، وأبرزها فرض قيود على استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وكان انعقاد هذا المؤتمر عائدا إلى محاولة الحد من الأضرار الناجمة عن الألغام الأرضية المضادة للأفراد. ومن ثم، فإن أهمية المؤتمر جاءت من الرغبة في مراجعة معاهدة عام ١٩٨٠، بهدف الوصول إلى حلول جذرية لهذه المأساة الإنسانية، لأنه كان من المتوقع أن تزداد أعداد ضحايا الألغام الأرضية على الصعيد العالمي، حتى لو بدأت مختلف دول العالم في تطوير آليات للتعامل مع هذه المشكلة، وبالذات من حيث أن اتفاقية عام ١٩٨٠ كانت تتعلق بالحروب الدولية، في حين أن أغلب المنازعات الموجودة على الساحة الدولية خلال عقد التسعينيات كانت في الأساس منازعات داخلية، مما كان يتطلب بالضرورة تطوير اتفاقيات وآليات دولية للتعامل مع هذه المتغيرات الجديدة في البيئة الدولية ([1]).

وقد شهد مؤتمر فيينا العديد من الخلافات الحادة في وجهات النظر، أبرزها أن الوفد الأمريكي إتهم الوفدين الروسي والصيني بعرقلة المقترحات التي طرحت على المؤتمر بشأن الحد من الألغام الأرضية. ورغم أن المؤتمر قرر حظر استخدام أسلحة الليزر التي تؤدي إلى فقد الإبصار، فإن الولايات المتحدة بدأت في تصنيع واستخدام تلك الأسلحة، على الرغم من حظرها. أضف إلى ذلك، أن الكثير من الوفود الغربية في المؤتمر رأت أن الوقت لم يحن بعد من أجل الالتزام بحظر شامل ضد إنتاج واستخدام الألغام الأرضية. وفي الوقت نفسه، فإن الصين اعترضت على المقترحات الخاصة بوقف إنتاج واستخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد، واعتبرت أن لكل دولة الحق في نشر الألغام

([1]) عميد أ.ح.د / نور أحمد عبد المنعم، "قمة فيينا للأسلحة التقليدية وحظر الألغام الأرضية"، مجلة الدفاع، العدد ١١٣، ديسمبر ١٩٩٥، ص. ص. ٧٣ ــ ٧٤.

لحماية أراضيها ضد أى معتد أو عدوان أجنبى، فى حين أن كلا من الهند وباكستان اعترضتا على المقترحات الغربية الخاصة بقصر استخدام الألغام على الألغام الذكية التى تحتوى على جهاز للتدمير الذاتى بسبب ارتفاع تكلفتها. وخلال هذا المؤتمر، ركزت مصر على مطالبة حكومات دول الحرب العالمية الثانية التى شاركت فى معركة العلمين (ألمانيا وبريطانيا وإيطاليا) وإسرائيل بتسليمها خرائط الألغام فى الصحراء الغربية وسيناء ([1]). ولذلك، فقد فشل مؤتمر فيينا لعام ١٩٩٥ فى الوصول إلى أية نتائج إيجابية، وكان ذلك عائدا إلى تعدد القضايا المعروضة على المؤتمر وضيق الفترة الزمنية للمباحثات وتباعد وجهات النظر بين العديد من الوفود بشأن قضايا المؤتمر، وهو ما أدى إلى تأجيل وإرجاء هذا المؤتمر إلى مؤتمرين مكملين فى يناير وأبريل ١٩٩٦، تم الاتفاق على عقدهما من اجل إتاحة الفرصة لمختلف الوفود لإعادة النظر فى مواقفها من القضايا المعروضة على المؤتمر، وبلورة رؤى أكثر تفصيلا ([2]).

واستكمالا لهذه الجهود، فى الفترة من ٢ أبريل ـ ٣ مايو ١٩٩٦، انعقد المؤتمر الدولى لحظر الألغام فى جنيف، وحضرته ٥٧ دولة، وكان يهدف إلى استكمال مراجعة اتفاقية عام ١٩٨٠ بعد مرور ١٥ عاما على توقيعها، وبحث أية تعديلات ضرورية عليها. وقد حاول المؤتمر الوصول إلى حلول وسط للمشكلات القائمة بسبب تباعد المواقف بين الدول، مما تسبب فى فشل مؤتمر عام ١٩٩٥. أما فى مؤتمر ١٩٩٦، فقد تم التوصل إلى بروتوكول يدعو إلى الحد من استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد والامتناع عن استخدام الألغام التى يصعب اكتشافها وتطوير الألغام التى تقصف بالمدفعية أو تسقط بالطائرات حتى تنفجر ذاتيا بعد ٣٠ يوما، إلا أن مضمون هذا البروتوكول كان متواضعا للغاية، ولم يحقق آمال وتطلعات الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية النشطة فى مجال الدعوة إلى حظر الألغام المضادة للأفراد، حيث تحفظت بالذات على ما انطوى عليه هذا البروتوكول من غياب

([1]) __المصدر السابق نفسه__، ص.ص. ٧٣-٧٤.

([2]) لواء أ.ح.د./ محمد رضا فوده، "ضبط التسلح والألغام الأرضية"، __مجلة الدفاع__، العدد ١١٩، يونيو ١٩٩٦، ص. ٦٠.

أية آلية للتفتيش بالإضافة إلى ضيق تعريف مفهوم الألغام المضادة للأفراد فى هذا البروتوكول ([1]).

ثالثا :
نشأة وتطور مسار أوتاوا

إزاء تواضع نتائج مؤتمر جنيف الاستعراضى، اعتبر العديد من الحكومات واللجنة الدولية للصليب الأحمر والحملة العالمية من أجل مكافحة خطر الألغام الأرضية المضادة للأفراد، أن نتائج هذا المؤتمر تعتبر مخيبة للآمال وغير ملائمة، لأن الأحكام التى وضعتها المسودة كانت معقدة للغاية وموضع شك من حيث إمكانية تنفيذها بفاعلية فى معظم حالات الصراع المسلح. والأكثر من ذلك، أن هذه النتيجة المتواضعة دفعت العديد من الدول الأطراف إلى فقدان الثقة فى مؤتمر نزع السلاح، وفى أجهزة الأمم المتحدة، كآلية للحوار والتفاوض بشأن الوصول إلى معاهدة دولية شاملة لحظر الألغام المضادة للأفراد، حيث ساد الاعتقاد لدى العديد من الدول التى كانت تطمح فى الوصول إلى إنجازات كبرى فى مجال حظر الألغام بأن طبيعة عمل مؤتمر نزع السلاح هى السبب الأساسى فى ضآلة الحصاد الفعلى لمؤتمرات استعراض معاهدة حظر الأسلحة التقليدية المفرطة الضرر والعشوائية الأثر، وذلك لأن عمل مؤتمر نزع السلاح يتسم بالبطء وطول المشاورات والمفاوضات، والاعتماد على قاعدة الإجماع فى إصدار القرارات، واقتصار المفاوضات على الدول الـ ٦١ الأعضاء فى المؤتمر، من دون شموله لجميع دول العالم ([2]). ولذلك، أخذت الحكومة الكندية المبادرة، وأعلنت فى الجلسة الختامية لمؤتمر جنيف عن نيتها فى دعوة البلدان المؤيدة للحظر والمنظمات والوكالات المهتمة إلى حضور مؤتمر أوتاوا، ووجهت الدعوة لجميع المعارضين لاستخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد لحضور مؤتمر يعقد

([1]) Josef Goldblat, “Anti-Personnel Mines: From Mere Restrictions to a Total Ban”, Security Dialogue, Vol. 30, No. 1, March 1999, p. 14.

([2]) Stephen Goose, "Antipersonnel Landmines and the Conference on Disarmament", The Arms Division of Human Rights Watch and The ICBL Treaty Working Group, February 1999, p.p. 2-3.

فى اوتاوا فى سبتمبر ١٩٩٦ للتباحث بشأن مختلف جوانـب هـذه المسـألة، وبالذات فيما يتعلق بوضع خطط تهدف إلى إيقاف مخاطر الألغام الأرضيـة المضادة للأفراد، مما كان بمثابة البداية لما عرف بعد ذلك بـ (مسار أوتاوا).

وقد عقد بالفعل مؤتمر أوتاوا فى أكتوبر ١٩٩٦ تحت شعار "نحو حظـر شامل للألغام المضادة للأفراد"، وتلقى منذ البداية دعما قويا من ٥٠ حكومـة، ومن اللجنة الدولية للصليب الأحمر والحملة العالمية لحظر الألغـام ومنظمـة الأمم المتحدة. وصدر عن المؤتمر فى ٥ أكتوبر ١٩٩٦ ما عرف بـ (إعلان أوتاوا)، والذى التزم المشاركون فيه بتنفيذ خطة عمل تهدف إلى زيادة الموارد المخصصة لإزالة وتطهير الألغام فى أقرب موعد ممكن ([1]). وقـد كـررت الحكومة الكندية فى ختام المؤتمر الدعوة لسائر الحكومـات للحضـور إلـى أوتـاوا فى ديسمبر ١٩٩٧ لتوقيع معاهدة شاملة لحظر إنتاج وتخزين ونقـل واستعمال الألغام المضادة للأفراد، ، فيما كان بمثابة البداية الحقيقيـة لتقنيـن عملية التخلص من خطر هذه الألغام. وجرى الاتفاق على عقد مؤتمر آخر فى اوتاوا فى أواخر العام التالى من أجل التوقيع على المعاهدة. وقد شجعت الأمم المتحدة هذه الجهود الرامية إلى استكمال عملية حظر الألغام المضادة للأفراد، ووافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على القرار (51/45S)، فى ١٠ ديسمبر ١٩٩٦ الذى دعا جميع الدول إلى إبرام اتفاق دولى يحظر الألغام الأرضيـة المضادة للأفراد حظرا شاملا فى أقرب وقت ممكن. وقد صـوت ١٥٧ بلـدا لصالح القرار، ولم تعترض عليه أى بلد، فى حيـن امتنعـت ١٠ دول عـن التصويت.

وعقب ذلك، خضعت الأفكار العامة المطروحة بشأن حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد لجدل ونقاشات عامة على الصعيد الدولى، وعلى المسـتويات الرسمية وشبه الرسمية وغير الرسمية، من أجل الوصول إلى معاهدة تحظـى بأكبر قدر ممكن من الاتفاق فى الرأى بين الدول، إلا أن المبدأ الحاكم الذى تم الاتفاق عليه منذ البداية تركز على ضرورة الابتعاد عن أية اسـتثناءات فـى

([1]) انظر مضمون خطة عمل أوتاوا فى:

"Towards a Global ban on Anti-Personnel Mines: Chairman's Agenda for Action on Anti-Personnel (AP) Mines", **International Strategy Conference**, Ottawa, October 3-5, 1996.

صياغة المعاهدة، بحيث تتضمن المعاهدة حظرا على الألغام المضادة للأفراد بصورة شاملة وقاطعة. وفى هذا الإطار، توالت المؤتمرات والاجتماعات الرامية إلى إعداد مشروع المعاهدة ومناقشتها، ولم يقتصر الجهد المبذول فى هذا الصدد على الحكومات فقط، وإنما شاركت المنظمات غير الحكومية بجهد بارز، وعقدت مؤتمرات هامة موازية للمؤتمرات الحكومية الرسمية، بهدف المشاركة فى دفع وتوجيه عملية مكافحة الألغام على الصعيد العالمى.

وقد قامت الحكومة النمساوية بدور بارز فى صياغة معاهدة متكاملة لحظر استخدام وإنتاج وتخزين ونقل الألغام المضادة للأفراد، حيث قامت بإعداد مشروع نص معاهدة حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد، فى مجهود يهدف إلى دعم مسار أوتاوا، ووزعت هذا المشروع على الحكومات والمنظمات الدولية المعنية، وكان هذا المشروع بمثابة أساس المعاهدة، ثم أدت المناقشات الدولية اللاحقة إلى إدخال العديد من التعديلات على مشروع المعاهدة. ولذلك، فقد عقدت مؤتمرات تحضيرية لمناقشة مشروع نص المعاهدة. كان أولها مؤتمر فيينا فى ١٢ – ١٤ فبراير ١٩٩٧، بناء على دعوة من الحكومة النمساوية، ثم فى مؤتمر استضافته الحكومة الألمانية فى ٢٤- ٢٥ أبريل ١٩٩٧ لمناقشة إجراءات التأكد الممكنة الواجب إدراجها فى معاهدة الحظر الشامل للألغام الأرضية المضادة للأفراد. وقد شهد المؤتمر انقسامات فى وجهات النظر بين تيارين، الأول يدعو إلى التشديد على وضع قاعدة قانونية مضادة للألغام، والثانى يؤكد على أهمية آليات التأكد الفعالة لنجاح المعاهدة (1).

وقد عقد الاجتماع التكميلى لمؤتمر أوتاوا لعام ١٩٩٦ فى بروكسيل خلال الفترة ٢٤ ــ ٢٧ يونيو ١٩٩٧، وحضره ممثلو ١٥٤ دولة، فيما كان بمثابة أكبر تجمع للحكومات حتى ذلك التاريخ فى مؤتمر مخصص لمشكلة الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وقد تمخض هذا المؤتمر عن صدور ما عرف بـ (إعلان بروكسيل)، والذى كان نقطة انطلاق لمفاوضات رسمية بشأن معاهدة حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وأيضا نحو المزيد من التعاون الدولى

(1) Maxwell A. Cameron, Robert J. Lawson & Brian W. Tomin (eds.), **To Walk Without Fear : The Global Movement to Ban Landmines** (Oxford: Oxford University Press, 1999).

فى مجال المساعدة على إزالة وتطهير الألغام وتدمير جميع مخزوناتها، كما دعا المؤتمر إلى عقد مؤتمر دبلوماسى فى أوسلو للتفاوض بخصوص معاهدة حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد، استنادا إلى المسودة التى أعدتها الحكومة النمساوية. ووفق هذا الإعلان، أجريت مفاوضات رسمية حول المعاهدة فى العاصمة النرويجية خلال الفترة ١ ـــ ١٨ سبتمبر ١٩٩٧، ونجح هذا المؤتمر فى إبرام اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام "معاهدة أوتاوا" (١).

وفى هذا الإطار، فإن مؤتمر أوسلو، المنعقد فى أكتوبر ١٩٩٧ كان الأكثر أهمية فى استكمال المناقشات بشأن معاهدة حظر الألغام، حيث ركز على مناقشة جميع القضايا المتعلقة بحظر استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد، والتركيز على جميع التحفظات التى تثيرها الدول المعارضة التى تريد مواصلة استخدام الألغام كسلاح لتأمين حدودها، وبالذات الولايات المتحدة التى كانت تتحفظ بشدة على العديد من مواد المعاهدة. ومع ذلك، فقد جرى التوصل إلى اتفاق يقوم على فكرة الحظر الشامل للألغام الأرضية المضادة للأفراد بدون أى استثناء. ووافقت على هذا الاتفاق ٨٩ دولة، كما جرى الاتفاق أيضا على خطة عمل تتولى تنفيذها ألف منظمة غير حكومية بالتعاون مع ٦٠ دولة لجمع أقصى عدد من التوقيعات حتى ديسمبر ١٩٩٧، الذى كان مقررا فيه عقد مؤتمر للتصديق على معاهدة حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد فى أوتاوا بكندا، بالإضافة إلى توسيع دائرة التزام جميع الدول بالإشراف على تنفيذ جميع بنود المعاهدة، ابتداء من إزالة الألغام حتى توفير المساعدة اللازمة للضحايا.

وفى غضون ذلك، تلقت الجهود الدولية لمكافحة الألغام تشجيعا ضخما فى عام ١٩٩٧، مع حصول الحملة الدولية لحظر الألغام، ومنسقتها جودى ويليامز، على جائزة نوبل للسلام، فيما اعتبر تقديرا من المجتمع الدولى للدور الكبير الذى تقوم به هذه الحملة فى الدعوة إلى حظر الألغام المضادة للأفراد والمساعدة فى إزالة هذه الألغام على الصعيد العالمى، كما اعتبرت تعويضا

---

(١) اللجنة الدولية للصليب الأحمر، "حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد: توضيح معاهدة أوتاوا"، ورقة مقدمة إلى مؤتمر (**الألغام الأرضية وتأثيراتها على التنمية فى الوطن العربى**)، جامعة الدول العربية، ٩ ـــ ١١ أبريل ٢٠٠٠، ص.ص. ٧ ـــ ٩.

لضحايا تلك الألغام الذين كانت الجائزة بمثابة دليل على أن معاناتهم لم تمر بدون ملاحظة أو اهتمام من المجتمع الدولى. أضف إلى ذلك، أن حصول الحملة على هذه الجائزة كان بمثابة حافز قوى لتشجيع مختلف الدول على التعامل بإيجابية مع معاهدة حظر استخدام وإنتاج وتخزين ونقل الألغام المضادة للأفراد التى كان منتظرا التوقيع عليها فى نفس عام حصول الحملة على جائزة نوبل للسلام، وهو ما دعا الحملة إلى التشديد ــ عقب الإعلان عن الجائزة ــ على أن هذا التطور يجب أن يشجع المجتمع الدولى على تخصيص المزيد من الجهد والانتباه لحظر الألغام ومساعدة ضحاياها واستكمال هدف إزالة الألغام على الصعيد العالمى (1).

وبالفعل، انعقد مؤتمر أوتاوا فى ٢ – ٤ ديسمبر ١٩٩٧ للتوقيع على معاهدة حظر استخدام وتخزين ونقل وإنتاج الألغام المضادة للأفراد، حيث بدأ التوقيع على المعاهدة، فيما شكل إنجازا تاريخيا بالغ الأهمية، لأن هذه المعاهدة تعتبر من بين معاهدات قليلة للغاية تتعلق بحظر وإلغاء سلاح بالكامل من ترسانة دول العالم وإنهاء استعمال هذا السلاح بصورة نهائية، كما أنها تكاد تكون الاتفاقية الدولية الوحيدة التى استغرق التوقيع عليها فترة وجيزة للغاية لا تزيد عن ١٥ شهراء، كما تم التفاوض بشأن هذه المعاهدة من خلال آلية بعيدة عن الآليات التقليدية لضبط التسلح ونزع السلاح. ولم تقتصر عملية التفاوض بشأنها على الحكومات، وإنما شاركت فيها أيضا العديد من المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية. وبشكل عام، فإن عدد الدول التى وقعت على المعاهدة وصل إلى حوالى ١٣٧ دولة، من بينها ٩٤ دولة انتهت بالفعل من التصديق على المعاهدة، فى حين أن هناك ١٢ دولة عارضت المعاهدة، بينما مازالت هناك ٤١ دولة لم تحدد موقفها بعد من قبول أو رفض هذه المعاهدة.

ولدعم وتشجيع هذه التطورات، أعربت الجمعية العامة للأمم المتحدة عن دعمها الكامل لمعاهدة أوتاوا، ودعت فى القرار رقم ٥٢/٣٨ المتعلق بـ (نزع السلاح العام والكامل)، الصادر فى ٩ ديسمبر ١٩٩٧، جميع الدول إلى التوقيع على هذه المعاهدة والتصديق عليها والمساهمة فى التحقيق الكامل والتنفيذ الفعال لها من أجل تحسين رعاية ضحايا الألغام وتأهيلهم وإعادة

---

(1) The International Committee of the Red Cross, "Nobel Peace Prize Support Worldwide Landmines Campaign", <u>Press Release</u>, 1997/28, 10 October 1997.

إدماجهم اجتماعيا واقتصاديا، وتحسين برامج التوعية بالألغام وإزالة الألغام المضادة للأفراد المزروعة فى شتى بقاع العالم وضمان تدميرها ([1])، وهو ما كان بمثابة تقنين ودعم جديد لهذه المعاهدة من جانب الأمم المتحدة، سعيا إلى استكمال مسيرة حظر الألغام المضادة للأفراد فى العالم.

وخلال فترة ما بعد صياغة معاهدة أوتاوا، شهدت جهود حظر الألغام المضادة للأفراد تطورا كبيرا على الصعيد العالمى، وتلقت قدرا عاليا من قوة الدفع، كما ركزت الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية على تطوير عملها فى هذا المجال، بما يتواكب مع التطورات الهامة التى شهدتها تلك العملية، وكان أبرز تلك الجهات الحملة الدولية لحظر الألغام المضادة للأفراد، التى وضعت خطة للعمل فى مجال الألغام تقوم على التركيز فى عدة اتجاهات محددة للحركة هى ([2]):

١. استكمال عالمية معاهدة أوتاوا، حيث تركز الحملة على ضرورة انضمام الدول – التى لم تنضم بعد إلى معاهدة أوتاوا – إلى هذه المعاهدة، بالإضافة إلى استكمال التصديق عليها من جانب الدول التى وقعت على المعاهدة، ولم تصدق عليها بعد. وتركز الحملة تحديدا على جمهوريات الاتحاد السوفتيى السابق ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والولايات المتحدة. ولذلك، شاركت الحملة فى اجتماعات القمة لمنظمة الوحدة الأفريقية والدول الصناعية الثمانية وغير ذلك من المؤتمرات الدولية الهامة من أجل عرض القضية فى تلك المناسبات.

٢. الالتزام بتنفيذ المعاهدة، مع التركيز بالذات على القضية المتعلقة بكيفية التعامل مع انتهاكات المعاهدة والتعامل مع الألغام المضادة للمركبات التى يمكن أن تعمل كألغام مضادة للأفراد، بالإضافة إلى نقل المكونات المستخدمة فى إنتاج الألغام المضادة للأفراد، والحاجة إلى بلورة سياسة واضحة بشأن عدم استخدام الألغام المضادة للأفراد فى العمليات العسكرية المشتركة، بما فى ذلك فى العمليات العسكرية التى تتم فى إطار الناتو، والاهتمام بقضية تخزين

([1]) الجمعية العامة للأمم المتحدة، "نزع السلاح العام الكامل"، القرار ٥٢/٣٨، الجلسة العامة ٦٧، ٩ ديسمبر ١٩٩٧.

([2]) انظر مضمون هذه الخطة فى:

The International Campaign to Ban Landmines (ICBL), Plan of Action (Washington D.C.: ICBL, 2000).

ونقل الألغام الأمريكية فى الدول الموقعة، مع التأكيد على الحاجة إلـــى ســن تشريعات لدعم معاهدة الحظر.

٣. العمل فى مجال إزالة الألغام، وذلك من خلال تشجيع جـــهود رصــد الألغام على المستوى الوطنى من أجل زيادة الشفافية وتشجيع وضع برامـــج أفضل للعمل فى مجال الألغام، والربط بين هذه الجهود وبين مبادرة مراقبـــة الألغام فى العالم، وتجميع وتنظيم الوثائق والخطوط الإرشادية فى مجال برامج الألغام، وتنظيم الحملات الوطنية من أجل إزالتها، وزيادة الوعى الوطنى فـــى هذا الشأن.

٥. مساعدة ضحايا الألغام، حيث اقامت الحملة الدولية مجموعة للعمل فى مجال مساعدة ضحايا الألغام، ووضعت لنفسها أربعة أهداف فى هذا المجـــال هى: تجميع ما يزيد عن ٣ مليارات دولار على مدى السنوات العشر القادمـــة من أجل مساعدة ضحايا الألغام، بما فى ذلـــك إعـــادة إدماجـــهم اجتماعيـــا واقتصاديا فى المجتمع، والحصول على الدعم من الدول المانحة من أجل تنفيذ أنشطة متنوعة فى مجال مساعدة الضحايا، وتقاسم المعلومات بشأن ضحايـــا الألغام واستراتيجيات المساعدة، وإدخال ضحايا الألغام والمجتمعات المتضررة من الألغام فى تخطيط وتنفيذ برامج المساعدة فى مجال الألغام، وإنشاء إطـــار لتحديد من هم "ضحايا لألغام" وحماية حقوقهم.

ومن ثم، فإن عملية مكافحة الألغام المضادة للأفراد على الصعيد العـــالمى شهدت العديد من مراحل التطور. وليس هناك من شـــك فـــى أن المتغـــيرات الدولية التى طرأت منذ أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات، والمتعلقة بانتـــهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتى، قد لعبت دورا بارزا فى دفع وتشجيع تلك الجهود. ففى ظل هذه المتغيرات، بات من السهل نسبيا بناء إجماع دولـــى تجاه قضايا معينة، مثل أولوية قضايا الديمقراطية وحقوق الإنســـان وضبـــط التسلح، وبالذات ضبط التسلح فى مجال الأســـلحة ذات الأضـــرار الإنســـانية الفادحة. ونجحت الحكومات المهتمة والمنظمات الدوليـــة والمنظمـــات غـــير الحكومية فى فرض هذه القضايا على قائمة الاهتمامات الدولية، ونجحت فـــى حشد الاهتمام بهذه القضايا لدى الرأى العام العالمى. وبالنسبة لقضية حظـــر وتقييد الألغام المضادة للأفراد، كان المتصور أن من الممكن تحقيق الحظـــر الشامل للألغام المضادة للأفراد من خلال تطوير معاهدة حظر وتقييد الأســـلحة التقليدية المفرطة الضرر والعشوائية الأثر، والتى كانت تجرى من خلال الأمم

المتحدة، إلا أنه بدا واضحا أن تحقيق هذا الهدف سوف يكون صعبا للغاية، بسبب الخلافات الشديدة بين الدول الأعضاء، وأيضا بسبب بطء آلية العمل داخل مؤتمر نزع السلاح ذاته، وهو ما شجع الحكومات المتحمسة لحظر الألغام على البحث عن آليات أو منابر جديدة لتحقيق هذا الهدف، وهو ما تحقق بالفعل من خلال مسار أوتاوا، والذى نجح فى نهاية المطاف فى صياغة معاهدة متكاملة لتحقيق هذا الهدف.

الفصل السادس:

المعاهدات الدولية الرئيسية في مجال حظر الألغام المضادة للأفراد

أدت الآثار المروعة لاستخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد إلى تنامى اتجاه عالمى معادى لهذه الألغام منذ عقد السبعينات، حيث أشارت تقديرات اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى أن الألغام تتسبب فى سقوط ما يزيد عن ٢٧ ألف ضحية ما بين قتيل وجريح فى العام الواحد فى جميع أنحاء العالم. وقد ركزت الجهود الدولية على الوصول إلى معاهدات دولية لها صفة إلزامية، بالاستناد إلى مبادىء القانون الدولى الإنسانى، تكون أساسا لحظر وتقييد الألغام المضادة للأفراد. ولم تأخذ الحكومات المبادرة فى هذه الجهود، بل على العكس بادرت المنظمات الإنسانية، وبالذات اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بتكثيف جهودها فى هذا المجال، وكانت باكورة هذه الجهود تتمثل فى تنظيم مؤتمر لمجموعة من الخبراء فى عام ١٩٧٣ من أجل بحث العلاقة بين الأسلحة والقانون الدولى الإنسانى، فيما كان بمثابة مقدمة لجهود مستمرة، تمخضت عن إصدار تقارير فنية بشأن حظر أسلحة تقليدية معينة ذات آثار غير إنسانية. وقد شكلت التقارير التى صدرت عن مؤتمرات اللجنة الدولية للصليب الأحمر بمثابة الأساس لمفاوضات استضافتها الأمم المتحدة فى عام ١٩٧٩ لمناقشة مشكلة الأسلحة غير الإنسانية، ونجحت تلك المفاوضات فى الوصول إلى إبرام معاهدة حظر الأسلحة التقليدية المفرطة الضرر والعشوائية الأثر عام ١٩٨٠، التى شكلت أول معاهدة دولية من نوعها، ثم أبرزت التطورات الفعلية فى عقد التسعينات أن هذه المعاهدة لم تعد ملائمة لتقييد استخدام الألغام المضادة للأفراد (١)، وهو ما كان بداية لجهود طويلة أفضت فى نهاية المطاف إلى الوصول إلى معاهدة أوتاوا التى استهدفت الحظر الشامل للألغام الأرضية المضادة للأفراد وإخراجها نهائيا من الترسانات العسكرية لدول العالم.

---

(1) Robert J. Mathews & Timothy L.H. McCormack, "The Influence of Humanitarian Principles in the Negociation of Arms Control Treaties", **International Review of the Red Cross**, No. 834, 1 June 1999, p.p. 332-333.

أولا :
اتفاقية حظر استعمال الأسلحة التقليدية المفرطة الضرر والعشوائية الأثر (1)

تعتبر هذه الاتفاقية بمثابة الجيل الأول من الاتفاقيات الدولية الخاصة بحظر أو تقييد استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد، حيث كانت تمثل أكبر مجهود دولي من نوعه في وقت إبرامها. وقد ركزت هذه الاتفاقية في الأساس على حماية المدنيين من آثار الأسلحة التقليدية المستخدمة اثناء الصراعات المسلحة، وحماية المدنيين من التعرض لأى معاناة تتجاوز ما هو ضروري لتحقيق هدف عسكرى مشروع. وقد أبرمت هذه الاتفاقية عام ١٩٨٠، وهي تقوم على تطبيق مجموعتين من القواعد العرفية العامة في القانون الدولي الإنساني على أسلحة تقليدية معينة. وتتمثل هذه القواعد العرفية في أولا حظر استعمال الأسلحة التي تكون عشوائية بطبيعتها، وثانيا حظر استعمال الأسلحة التي تسبب معاناة لا مبرر لها أو إصابات مفرطة. وهذه الاتفاقية عبارة عن إطار أضيفت إليه بروتوكولات منفصلة تحكم استعمال أسلحة معينة. وقد حرص واضعو الاتفاقية على إكسابها صفة المرونة والقدرة على التطور من خلال الإشارة إلى جواز إضافة بروتوكولات جديدة إلى هذه الاتفاقية عندما ترى الدول الأطراف ما يدعو إلى ذلك. وعلى الرغم من أن هذه الاتفاقية تقوم على تطبيق القواعد العرفية على أسلحة معينة بذاتها، فإنها لا تقلل من التزام الدول بالامتناع عن استعمال أى أسلحة قد تكون غير مذكورة فيها، ولكنها مع ذلك تنتهك قواعد القانون الدولي الإنساني. وفي بداية الأمر، كانت الاتفاقية وثلاثة من بروتوكولاتها تنطبق على الصراعات المسلحة الدولية، ثم جرى لاحقا إدخال تعديلات على البروتوكول الثاني لينطبق أيضا على الصراعات المسلحة غير الدولية. وعلى هذا الأساس، فإن هذه الاتفاقية تتضمن العديد من

---

(1) الاسم الرسمي لهذه المعاهدة هو (معاهدة حظر أو تقييد أسلحة معينة قد تكون مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر).

The Convention on Prohibitions or Restrictions on the Use of Certain Conventional Weapons Which May be Deemed to be Excessively Injurious or to Have Indiscriminate Effects (CCW).

أنواع الأسلحة والمعدات العسكرية، مثل أسلحة الليزر والأسلحة المحرقة، إلا أن التركيز الرئيسى هنا سوف ينصب فى الأساس على الألغام الأرضية المضادة للأفراد والمضادة للدبابات، باعتبارها الموضوع الرئيسى للتحليل فى هذه الدراسة.

وقد ركز البروتوكول الثانى من الاتفاقية على تقييد استعمال الألغام الأرضية (سواء كانت مضادة للأفراد أو مضادة للدبابات)، بالإضافة إلى التركيز على حظر استعمال الأشراك الخداعية.. وغيرها من الوسائل المتفجرة الأخرى. وقد تم تعديل هذا البروتوكول فى ٣ مايو ١٩٩٦. وقد عرف البروتوكول الثانى فى صيغته المعدلة الألغام بأنها "ذخائر صممت لتنفجر عند اقتراب شخص أو مركبة منها أو عند المساس بها"، كما عرف الألغام الأرضية المضادة للأفراد بأنها صممت خصيصا لإصابة الأشخاص أو قتلهم. أما الأشراك الخداعية فهى وسائل مصممة أو مخصصة لتقتل أو تجرح عندما يقترب شخص من شيء غير ضار فى ظاهره أو عندما يقترب منه. أما الألغام المضادة للدبابات، فقد نظمتها القواعد العامة فى البروتوكول الثانى فى صيغته المعدلة على أنها ألغام أخرى غير الألغام المضادة للأفراد، كما أن الوسائل الأخرى تعنى الذخائر التى توضع يدويا بما فى ذلك الوسائل المتفجرة المبتكرة التى صممت لتقتل أو تصيب، والتى يمكن تشغيلها إما باليد أو بالتحكم عن بعد أو بوسيلة موقوتة.

ومن أجل تقييد وحظر استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد، حددت الاتفاقية مجموعة من القواعد العامة التى تنطبق على الألغام والأشراك الخداعية والوسائل المتفجرة الأخرى، على النحو التالى:

١. حظر توجيه هذه الأسلحة ضد مدنيين أو أهداف مدنية أخرى.

٢. حظر استعمال هذه الأسلحة استعمالا عشوائيا.

٣. حظر استعمال هذه الأسلحة إذا كان من طبيعتها أن تحدث معاناة لا مبرر لها أو أضرارا مفرطة.

٤. ضرورة إتخاذ احتياطات لحماية المدنيين من الآثار والأضرار التى تنجم عن استخدام هذه الأسلحة، بما فى ذلك الإنذار المسبق.

٥. ضرورة أن تكون الأطراف التى تستعمل هذه الأسلحة مسئولة عن اتخاذ تدابير وقائية لإبعاد المدنيين أو إجلائهم عند انتهاء أعمال القتال.

٦. ضرورة تسجيل مواقع هذه الأسلحة، والاحتفاظ بسجلات بمواقعها.

وفى الوقت نفسه، أكدت الاتفاقية أن جميع الألغام الأرضية المضادة للأفراد يجب أن تكون مما يمكن الكشف عنه باستخدام أجهزة الكشف عن الألغام الشائعة بصفة عامة، بحيث يكون من السهل تطهير المساحات الملغومة وإعادتها إلى الاستعمالات المدنية. ولهذا الغرض يجب أن يحتوى كل لغم من هذه الألغام على ما يعادل ٨ جرامات من الحديد. ومن أجل ضمان سلامة المدنيين، يشترط أيضا فى جميع الألغام الأرضية المضادة للأفراد أن تتخذ أحد الشكلين التاليين:

١. أن تكون حقول الألغام الأرضية المضادة للأفراد قاصرة على حقول ألغام لها علامات مميزة وأسيجة ويراقبها أفراد عسكريون لأجل إبعاد المدنيين عنها.

٢. أن تكون الألغام الأرضية المضادة للأفراد مجهزة بآليات التدمير الذاتى مع آليات لإبطال المفعول الذاتى حتى لا تحدث تهديدا طويل الأجل للسكان المدنيين. ويجب أن تكون هذه الألغام موثوق بها إلى درجة كافية بحيث أن ٩٠% على الأقل من هذه الألغام يدمر نفسه خلال ٣٠ يوما، ولا يبقى منها إلا لغم واحد من كل ١٠٠٠ لغم نشط بعد ١٢٠ يوما. أضف إلى ذلك، أن إمكان الكشف واشتراطات التدمير الذاتى وإبطال المفعول الذاتى يمكن تأجيلها لمدة لا تتجاوز ٩ سنوات من نفاذ البروتوكول المعدل إذا كان هذا التأجيل قد أعلن وقت الانضمام، ويجب تقليل استعمال الألغام غير المطابقة إلى أدنى حد ممكن.

وقد أشارت الاتفاقية إلى أن جميع الألغام الأرضية المضادة للأفراد والتى يمكن التحكم فيها عن بعد يجب أن تكون فيها خصائص التدمير الذاتى إلى جانب إبطال المفعول الذاتى، ولكن عند تأجيل تنفيذ شروط التدمير الذاتى وإبطال المفعول الذاتى يجب أن تكون هذه الألغام إما من النوع الذى يدمر ذاتيا أو الذى يبطل مفعوله ذاتيا. وفى الوقت نفسه، أشارت الاتفاقية إلى ضرورة أن تكون الألغام الأرضية المضادة للدبابات أو للمركبات والتى يمكن التحكم فيها عن بعد ـ بقدر ما يمكن ـ مجهزة بآلية التدمير الذاتى أو الاستيلاء الذاتى مع خاصية بديلة لإبطال المفعول الذاتى. ومن ناحية أخرى، أكدت الاتفاقية على حظر نقل الألغام المحظورة، أى الألغام الأرضية المضادة للأفراد، والتى لا يمكن الكشف عنها. ولا يجوز نقل أى لغم إلى كيان لا يشكل دولة، كما لا يجوز نقل أى لغم إلى دول لا تلتزم بالبروتوكول ما لم توافق

الدولة غير الطرف على تطبيق البروتوكول. كما تحظر الاتفاقية أيضا استعمال ونقل الألغام التى تنفجر عند كشفها بواسطة كشاف كهرومغناطيسى.

وقد شددت الاتفاقية أن على الدول الأطراف فى الاتفاقية أن تسهل إلى أقصى حد ممكن تبادل التكنولوجيا والمعلومات المطلوبة لتنفيذ البروتوكول، بما فى ذلك بوجه خاص تكنولوجيا كسح الألغام الأرضية المضادة للأفراد والمضادة للدبابات لأسباب إنسانية. كما شددت الاتفاقية أيضا على ضرورة توفير أنواع معينة من الحماية من آثار الألغام وحقول الألغام لبعثات الأمم المتحدة وقوات حفظ السلام التابعة لها، ولبعثات اللجنة الدولية للصليب الأحمر وبعض بعثات الوكالات الإنسانية الأخرى. وفى الوقت نفسه، أكدت الاتفاقية أن من الضرورى أن تفرض الدول الأطراف عقوبات جنائية على كل من يخالف البروتوكول، ويسبب بذلك الموت أو إصابات خطيرة للمدنيين.

ومن أجل ضمان المرونة فى تطبيق هذه الاتفاقية، تضمنت الاتفاقية بندا ينص على ضرورة أن تعقد الدول الأطراف، عند سريان البروتوكول، اجتماعات سنوية منتظمة لاستعراض سير البروتوكول بصيغته المعدلة والنظر فى التحسينات الجديدة. وقد جرى بالفعل انعقاد المؤتمر الاستعراضى الأول للدول الأطراف فى أواخر عام ١٩٩٥، وفى عام ١٩٩٦، كما سبق أن اشرنا. واعتمد تعديل البروتوكول الثانى المتعلق بالألغام والأشراك الخداعية والوسائل الأخرى. ومن المفترض أن يعقد مؤتمر استعراضى جديد قبل عام ٢٠٠١.

ثانيا :
اتفاقية حظر استعمال وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام (معاهدة أوتاوا)

تعتبر معاهدة أوتاوا بمثابة الجيل الثالث من معاهدات حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وتتميز هذه المعاهدة بالعديد من الخصائص الفريدة التى تتمثل فى أنها تكاد تكون الاتفاقية الدولية الوحيدة التى استغرق التوقيع عليها فترة وجيزة للغاية لا تزيد عن ١٥ شهرا، كما تتميز بأن التفاوض بشأن هذه المعاهدة تم من خلال آلية بعيدة عن الآليات التقليدية لضبط التسلح ونزع السلاح، أى من خلال الأمم المتحدة أو مؤتمر نزع السلاح، بل إن المفاوضات بشأن معاهدة أوتاوا جرت برعاية قاعدة عريضة من الأطراف ذوى الموقف

والرأى المتماثل من الحكومات والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، كما تنفرد هذه المعاهدة بوجود آلية من شبكة دولية من المنظمات غير الحكومية التى تتولى مراقبة تطبيق هذه الاتفاقية، والمتمثلة أساسا فى الحملة العالمية لحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد المؤلفة فى الأساس من المنظمات الدولية غير الحكومية. وأخيرا، فإن معاهدة أوتاوا تعتبر المعاهدة الأولى من نوعها التى تتضمن نصوصا بشأن التزام الدول الأطراف بمساعدة ضحايا الألغام الأرضية المضادة للأفراد ([1]).

ومن ثم، تعتبر معاهدة أوتاوا خطوة هامة فى اتجاه حظر استعمال الألغام الأرضية المضادة للأفراد، بالذات من حيث أنها قدمت إطارا أكثر تكاملا وشمولا لهذا الحظر من كافة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية السابقة عليها. فالمعاهدة ترمى إلى حظر وإلغاء سلاح بالكامل من ترسانة دول العالم وإنهاء استعمال هذا السلاح بصورة نهائية، مما يعتبر إبداعا ضخما فى القانون الدولى الإنسانى، كما يعتبر ذلك الهدف الأسمى لجهود نزع السلاح العالمى بصفة عامة. فمعاهدة أوتاوا هى المعاهدة الأولى التى أقرت مبدأ الحظر الشامل للألغام الأرضية المضادة للأفراد، مما يعنى أنها لا تحظر فقط استعمال هذه الألغام فى جميع الأحوال، ولكنها تحظر أيضا تطويرها أو إنتاجها أو تخزينها أو نقلها، كما تفرض ضرورة تدمير هذه الألغام، سواء كانت موجودة فى مخازن ومستودعات الدول الأعضاء فى المعاهدة، أو كانت مدفونة فى الأرض فعلا ([2]).

ويقتصر الحظر الذى تشتمل عليه معاهدة أوتاوا على الألغام الأرضية المضادة للأفراد، ولا تتطرق إلى الألغام الأرضية المضادة للمركبات، أى أنها تركز على حظر الألغام المخصصة للقتل أو الإصابة. وتعرف المعاهدة الألغام الأرضية المضادة للأفراد على أنها "الأجهزة الصغيرة التى تحتوى على

([1]) السفير/ عمران الشافعى، "اتفاقية أوتاوا لتحريم استخدام وتخزين وإنتاج ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد فى إطار اتفاقيات نزع السلاح"، ورقة مقدمة إلى (مؤتمر الألغام الأرضية وتأثيراتها على التنمية فى الوطن العربى)، جامعة الدول العربية، القاهرة، ٩ ـــ ١١ أبريل ٢٠٠٠، ص. ١.

([2]) اعتمدنا فى عرض مضمون هذه المعاهدة على: الأمم المتحدة، "اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام"، الأمم المتحدة، ١٩٩٧.

متفجرات تتراوح كميتها بين ١٠ جرامات و ٢٥٠ جراما"، والتى تنفجر تحت ضغط يتراوح بين ٠,٥ ــ ٥٠ كيلوجراما، فى حين أن الألغام الأرضية المضادة للمركبات تحتوى على كميات من المتفجرات تتراوح بين ٢ ــ ٩ كيلوجرامات، وتنفجر عادة تحت ضغط يتراوح بين ١٠٠ ــ ٣٠٠ كيلوجرام. ويعود ذلك إلى أن الألغام الأرضية المضادة للمركبات تعتبر أقل خطرا على المدنيين، بسبب الضغط أو الثقل الكبير اللازم لتشغيلها وقلة استعمالها وسهولة العثور عليها، ولكنها تعتبر خطرة فى حالة زراعتها على الطرق المخصصة لحركة السكان المدنيين. وفى الوقت نفسه، تؤكد معاهدة أوتاوا على ان الألغام الأرضية المضادة للأفراد هى جميع الألغام التى يقوم الأفراد بتشغيلها، بغض النظر عن كونها مدفونة فى الأرض وسط حقول الألغام محددة بعلامات أو مبثوثة عن بعد فوق مناطق شاسعة، كما تشمل أيضا الألغام الذكية المضادة للأفراد التى تمتلك القدرة على تدمير ذاتها أو إبطال مفعولها بنفسها عن طريق الانفجار أوتوماتيكيا أو لإبطال مفعولها بعد فترة زمنية معينة. وتحظر المعاهدة أيضا الألغام ذات الغرض المزدوج، أى المخصصة للانفجار بفعل الأفراد والمركبات معا، أو حتى الألغام الأرضية المضادة للمركبات إذا كان أحد وظائفها هى الانفجار بواسطة الأفراد.

ولذلك، فإن المعاهدة تلزم جميع الدول الأطراف بالامتناع تحت أى ظرف من الظروف بـ: استعمال الألغام المضادة للأفراد، أو استحداث أو إنتاج الألغام المضادة للأفراد أو حيازتها أو تخزينها أو الاحتفاظ بها أو نقلها إلى أى مكان بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أو مساعدة أو تشجيع أو حث أيا كان بأى طريقة على القيام بأنشطة محظورة على دولة طرف بموجب هذه الاتفاقية. ولكل جانب من هذه الجوانب دلالات محددة على النحو التالى:

١. إن وقف استعمال الألغام الأرضية المضادة للأفراد يعنى امتناع جميع الدول الأطراف بعدم استخدام هذه الألغام كسلاح شرعى تحت أى ظرف من الظروف، بدون أية استثناءات، وفى جميع حالات النزاع المسلح، سواء كان نزاعا مسلحا بين دولتين أو حربا أهلية أو اضطرابات منخفضة الحدة فى الدولة، كما يحظر استعمال هذه الألغام للأغراض الهجومية أو الدفاعية، وفى وقت الحرب أو فى وقت السلم، كما لا يجوز لأى دولة استعمال هذه الألغام فى تحصين حدودها أو منع التسلل أو حماية منشآتها العسكرية.. أو أى أغراض أخرى.

٢. أن حظر استحداث وإنتاج الألغام الأرضية المضادة للأفراد يعنى وقف الإنتاج أو وضع مشاريع لتطوير النماذج الموجودة منها أو استحداث نماذج جديدة أو صنعها فى المستقبل، بما يعنى إخراج الألغام الأرضية المضادة للأفراد من خطط التطوير التكنولوجى للأسلحة والمعدات العسكرية لدى مختلف الدول الأعضاء.

٣. أن حظر التخزين يشير إلى تحريم شراء أو اقتناء أو الحصول على هذه الأجهزة بطريقة أخرى، بل ويتعين تدمير المخزون منها فى غضون أربع سنوات من بدء تنفيذ الاتفاقية بالنسبة للدول الأطراف، ويمكن لهذه الدول أن تحصل على مساعدات خارجية فى تدمير الألغام المضادة للأفراد خلال الفترة الزمنية المحددة، ولكن يمكن للدول الأطراف أن تحتفظ أو تنقل كمية محدودة من الألغام لأغراض التدريب على الكشف عنها وإزالتها وتقنيات تدميرها، إلا أن من الضرورى ألا يزداد عدد الألغام المحتفظ بها عن العدد اللازم لهذه الأغراض فقط، وهو العدد الذى قدرته بعض الدول ببضعة آلاف لغم.

٤. أن حظر نقل الألغام يعنى عدم السماح لأى دولة، بأى طريقة وتحت أى ظرف من الظروف، أن تنقل الألغام المضادة للأفراد بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة. ولا يقتصر حظر النقل هنا على مجرد النقل المادى للألغام المضادة للأفراد من إقليم وطنى أو إليه، وإنما يمتد الحظر أيضا إلى حظر نقل سند ملكية الألغام والتحكم فيها، كما يشمل الحظر أيضا استيراد أو تصدير أو نقل ملكية الألغام. والاستثناءان الوحيدان فى هذا الصدد يتمثلان فى السماح للدول أن تنقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد بهدف تدميرها مرة ثانية، بالإضافة إلى نقل عدد محدود من الألغام لأغراض التدريب.

٥. تحظر المعاهدة أيضا التزام جميع الدول بعدم مساعدة طرف آخر تحت أى ظرف من الظروف أو تشجيعه أو حثه على ممارسة نشاط محظور ومخالف لمعاهدة حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد، سواء كان هذا الطرف ملزما بالمعاهدة أم لم يكن ملزما بها.

ومن ناحية أخرى، فإن المعاهدة شددت على أن تدمير الألغام الأرضية المضادة للأفراد لا يقتصر على المخزون منها، وإنما يمتد أيضا إلى التزام الدولة بتدمير أو ضمان تدمير كل الألغام الأرضية المضادة للأفراد فى المناطق الملغومة المشمولة بولايتها أو الخاضعة لسيطرتها فى أقرب وقت ممكن، على ألا يتعدى ذلك عشر سنوات من بدء تنفيذ الاتفاقية بالنسبة إلى

الدولة الطرف فيها. وتبذل كل دولة كل الجهود الممكنة من أجل تحديد جميع المناطق المشمولة بولايتها أو الخاضعة لسيطرتها التى يعرف أو يشتبه فى أنها مزروعة بالألغام الأرضية المضادة للأفراد، وتقوم فى أقرب وقت ممكن بضمان وضع علامات حول الحدود الخارجة لكل حقول الألغام الأرضية المضادة للأفراد فى المناطق الملغومة المشمولة بولايتها أو الخاضعة لسيطرتها، مع ضمان رصدها وتحديدها بسياج أو غيره من الوسائل حتى يمكنها ضمان استبعاد المدنيين من دخولها إلى أن يتم تدمير جميع الألغام الأرضية المضادة للأفراد الموجودة فيها. ويكون وضع العلامات متمشيا على الأقل مع المعايير المحددة فى البروتوكول المتعلق بحظر وتقييد استعمال الألغام والأشراك المتفجرة والأجهزة الأخرى. وفى حالة عجز القدرة عن القيام بمهمة تدمير كل حقول الألغام الأرضية المضادة للأفراد بها، فإن المعاهدة تكتفى بالإشارة إلى أن للدولة الحق فى طلب تمديد الموعد الأخير لإتمام تدمير تلك الألغام لفترة أقصاها عشر سنوات، على أن تقوم بتحديد مدة التمديد المقترحة والأسباب التى دعت إلى ذلك. والآثار الإنسانية والاقتصادية والبيئية المترتبة على هذا التمديد.

وفيما يتعلق بالمساعدة والتعاون الدوليين، أكدت المعاهدة حق كل دولة طرف فى طلب الحصول على مساعدة من الدول الأخرى من أجل الوفاء بالتزاماتها بموجب هذه المعاهدة، متى أمكن ذلك، وفى حدود الإمكان، كما أشارت إلى أن كل دولة تتعهد بمقتضى هذه المعاهدة بتسهيل تبادل المعدات والمعلومات العلمية والتكنولوجية على أتم وجه ممكن فيما يتعلق بتنفيذ هذه الاتفاقية، ويحق لها أن تشارك فى هذا التبادل، ولا تفرض على الدول الأطراف قيودا لا داع لها على توفير معدات إزالة الألغام الأرضية المضادة للأفراد والمعلومات التكنولوجية ذات الصلة لأغراض إنسانية، كما طالبت الدول التى تكون فى وضع يسمح لها بتقدم المساعدة بتوفيرها من أجل رعاية وتأهيل ضحايا الألغام وإعادة إدماجهم الاجتماعى والاقتصادى، ومن أجل تنفيذ برامج التوعية بمخاطر الألغام، وأيضا من أجل إزالة الألغام والأنشطة المتصلة بذلك، وكذلك من أجل تدمير مخزون الألغام الأرضية المضادة للأفراد، كما يجوز تقديم المساعدة من جانب المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية أو على أساس ثنائى. وفى الوقت نفسه، تتعهد كل دولة بتقديم المعلومات لقاعدة البيانات المتعلقة بإزالة الألغام الأرضية المضادة للأفراد، أى

قاعدة البيانات التى أنشئت فى إطار الأمم المتحدة، وبالذات المعلومات المتعلقة بالتكنولوجيات الخاصة بإزالة الألغام وقوائم الخبراء أو الوكالات المتخصصة أو مراكز الاتصال الوطنية بشأن إزالة الألغام. وقد نوهت المعاهدة أيضا إلى أنه يجوز للدول الأطراف أن تطلب من الأمم المتحدة أو المنظمات الدولية الحكومية أو غير الحكومية أو المنظمات الإقليمية أو الدول الأطراف الأخرى، أن تساعدها فى وضع برنامج وطنى لإزالة الألغام الأرضية المضادة للأفراد من أجل تحديد أمور منها: حجم ونطاق مشكلة الألغام بها، والموارد اللازمة لعملية الإزالة، والفترة الزمنية اللازمة، وأنشطة التوعية بمخاطر الألغام ومساعدة ضحاياها.

ومن أجل تحقيق الشفافية وبناء الثقة فى تنفيذ المعاهدة، أشارت المعاهدة إلى أن كل دولة طرف أن تقدم، عقب ما لا يزيد عن ١٨٠ يوما من انضمامها للمعاهدة، تقريرا إلى الأمين العام للأمم المتحدة عن: تدابير التنفيذ الوطنى للتدابير القانونية والإدارية الملائمة لفرض الجزاءات العقابية لمنع وقمع أى نشاط محظور على أى دولة طرف بموجب هذه الاتفاقية يقوم به أشخاص أو يقع فى إقليم يخضع لولايتها أو سيطرتها، وأيضا بشأن المجموع الكلى لمخزون الألغام الأرضية المضادة للأفراد التى تملكها أو تحوزها أو تخضع لولايتها أو سيطرتها من حيث النوع والكم، والمواقع والبيانات المتعلقة بكل المناطق المزروعة بالألغام الخاضعة لولايتها أو سيطرتها أو التى يشتبه فى أنها تحتوى على ألغام مضادة للأفراد، بالإضافة إلى أنواع وكميات وأرقام مجموعات كل الألغام الأرضية المضادة للأفراد المحتفظ بها بغرض تطوير تقنيات الكشف عن الألغام إو إزالتها أو تدميرها والتدريب عليها، أو حتى المنقولة بغرض التدمير، بالإضافة إلى حالة برامج تحويل مرافق إنتاج الألغام المضادة للأفراد إلى نشاط آخر إو إلغاء تكليفها بذلك، وحالة برامج تدمير الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وأنواع وكميات كل الألغام المضادة للأفراد التى تم تدميرها، والخصائص التقنية لكل نوع من أنواع الألغام المضادة للأفراد التى تم إنتاجها بالفعل، والتدابير المتخذة لإصدار إنذار فورى للسكان بالنسبة إلى جميع المناطق المحددة. وتشير المعاهدة أيضا إلى أن على الدول الأطراف أن تقدم تقريرا سنويا لاستكمال المعلومات المقدمة للأمين العام للأمم المتحدة، على أن يقوم هذا الأخير بدوره بإحالة ما يتلقاه من هذه التقارير إلى الدول الأطراف.

وقد اهتمت معاهدة أوتاوا بتعزيز الثقة بين الدول الأطراف، حيث شددت على ضرورة التشاور والتعاون بين هذه الدول بشأن تنفيذ أحكام المعاهدة، والعمل معا بروح من التعاون بغية تيسير امتثال الدول الأطراف لالتزاماتها بموجب هذه المعاهدة. وهناك آلية أخرى حددتها معاهدة أوتاوا من أجل تعزيز الثقة فيما بين الدول الأطراف وهى عملية التحرى التى ينبغى اللجوء إليها إذا شككت إحدى الدول الأطراف فى مراعاة دولة طرف أخرى لأحكام المعاهدة. فإذا رغبت واحدة أو أكثر من الدول الأطراف فى الحصول على إيضاح لمسائل متعلقة بدولة طرف أخرى لأحكام هذه المعاهدة، فإنها يمكن أن تقدم طلب إيضاح ــ من خلال الأمين العام للأمم المتحدة ــ إلى الدول الطرف بشأن هذه المسألة، ولكن يجب أن تمتنع الدول الأطراف عن تقديم طلبات إيضاح قائمة على غير أساس، حيث لا يؤدى ذلك إلى سوء استعمال حق الإيضاح، مما يتطلب أن يكون طلب الإيضاح مصحوبا بكل المعلومات الملائمة، على أن تقوم الدولة المتلقية لطلب الإيضاح بالرد وتقديم كل المعلومات الضرورية فى غضون ٢٨ يوما. وإذا لم تتلق الدولة الطالبة ردا فى غضون تلك الفترة أو إذا رأت أن الرد غير كاف أو غير مرض، فإن لها أن تعرض المسألة على الاجتماع التالى للدول الأطراف، كما يمكن الطلب من الأمين العام للأمم المتحدة أن يقوم بمساعيه الحميدة لتيسير الحصول على الإيضاح المطلوب لحين انعقاد اجتماع الدول الأطراف، بل ويمكن أيضا للدولة المقدمة للطلب أن تطلب عقد اجتماع خاص للدول الأطراف للبت فى الشكوك التى تتبناها، ويحدد هذا الاجتماع ــ حال انعقاده ــ ما إذا كان يتعين إيلاء المزيد من النظر فى المسألة. وإذا تطلب الأمر، فإن اجتماع الدول الأطراف يمكن أن يأذن بإيفاد بعثة لتقصى الحقائق، ويتخذ قرارا بشأن ولايتها بأغلبية أصوات الدول الحاضرة. وبعد ذلك، يقوم الأمين العام للأمم المتحدة بإعداد قائمة بأسماء وجنسيات الخبراء المؤهلين المقدمين من الدول الأطراف، وتعيين أعضاء البعثة بعد التشاور مع الدولة الطرف المطلوب منها الإيضاح.

وتكون الدولة المطلوب منها الإيضاح ملزمة باستضافة بعثة تقصى الحقائق وكفالة أمنها وإتاحة الفرصة لها للتحدث مع جميع الأشخاص ذوى الصلة والوصول إلى جميع المناطق والمنشآت الخاضعة لسيطرتها والتى سوف تفيد فى أعمال البعثة، على ألا تنطوى أعمال البعثة على أى مساس بسيادة الدولة الطرف المطلوب منها الإيضاح. ولا يجوز للبعثة أن تمكث فى أراضى الدولة

الطرف المعنية أكثر من ١٤ يوما عموما، ولا أكثر من ٧ أيام فى أى موقع بعينه ما لم يتم الاتفاق على غير ذلك. وعقب انتهاء أعمال البعثة، فإنها تقدم للأمين العام للأمم المتحدة تقريرا يعرضه على اجتماع الدول الأطراف أو الاجتماع الخاص، ويطلعهم على نتائج أعمال البعثة، ثم تقترح الدول المشاركة حلولا للمشكلة، بما فى ذلك إمكانية إحالة الموضوع على مجلس الأمن الدولى أو اعتماد أية تدابير أخرى، ويتم اتخاذ القرارات الخاصة بهذه الحلول بتوافق الآراء أو بأغلبية ثلثى أصوات الدول الأطراف الحاضرة فى الاجتماع.

وفى حالة نشوب أية منازعات بشأن تطبيق أو تفسير معاهدة أوتاوا، فإن الدول الأطراف يجب أن تتشاور وتتعاون مع الأخرى لتسوية هذا النزاع، كما يمكن أن يسهم اجتماع الدول الأطراف فى تسوية النزاع بأى وسيلة يراها ملائمة، بما فى ذلك عرض مساعيه الحميدة ومطالبة الدول أطراف النزاع بالشروع فى إجراءات التسوية التى تختارها، والتوصية بحد زمنى لأى إجراء يتم الاتفاق عليه. وفى الوقت نفسه، فإن على جميع الدول الأطراف أن تتخذ كافة التدابير الممكنة لمنع ووقف انتهاكات المعاهدة التى تقع فى إقليم يخضع لولايتها أو سيطرتها، كما يتعين عليها أن تقوم بسن أية قوانين وطنية لازمة أو اتخاذ أى تدابير إدارية أو قانونية أخرى لمنع الأنشطة المحظورة والمعاقبة عليها، بما فى ذلك فرض الجزاءات العقابية.

ومن أجل ضمان استمرار التشاور بشأن تنفيذ المعاهدة، فإن المعاهدة تنص على تنفيذ مجموعة من الاجتماعات المنتظمة التى تعقدها الدول الأطراف التى سوف تساعد الدول الأطراف على مناقشة مسألة التنفيذ. ولذلك، فإن هناك أربعة أنواع من الاجتماعات التى تحددها المعاهدة على النحو التالى:

١. اجتماعات الدول الأطراف، ويعقد هذا الاجتماع لاستعراض حالة تطبيق وتنفيذ المعاهدة، ويعقد مرة واحدة سنويا على الأقل خلال السنوات الأربع الأولى بعد دخول المعاهدة حيز التنفيذ، ويمكن للدول الأطراف أن تثير فى هذه الاجتماعات مسائل تتعلق بتنفيذ المعاهدة، وتحاول فض أية خلافات بشأن تفسيرها.

٢. الاجتماعات الخاصة للدول الأطراف، وهى تتعلق بتبديد الشكوك بشأن الامتثال فيما بين الدول الأطراف. وانعقاد هذه الاجتماعات يعد إجراءا غير عادى للبحث فى الشكوك المتعلقة باحتمالات عدم الامتثال.

٣. مؤتمرات الاستعراض، وتنعقد بناء على دعوة من الأمين العام للأمم المتحدة بعد مرور خمس سنوات على بدء تنفيذ المعاهدة. ويكون الغرض من هذه المؤتمرات الاستعراضية هو استعراض سير المعاهدة وحالتها، والنظر في ضرورة عقد المزيد من اجتماعات الدول الأطراف والفترة الفاصلة بين هذه الاجتماعات، واتخاذ القرارات بشأن الطلبات المقدمة من الدول الأطراف، والقيام باعتماد أية استنتاجات تتصل بتنفيذ المعاهدة إذا لزم الأمر.

٤. مؤتمرات التعديل، وهى تختص بإدخال أية تعديلات على المعاهدة من جانب أى دولة من الدول الأطراف، حيث يحق لكل دولة من هذه الدول أن تقترح تعديلات على المعاهدة فى أى وقت بعد بدء نفاذها إلى الأمين العام للأمم المتحدة (الوديع لهذه المعاهدة)، الذى يعممها بدوره على جميع الدول الأطراف، طالبا منها آراءها بشأن ضرورة عقد مؤتمر تعديل للنظر فى هذه المقترحات. فإذا أخطرت أغلبية الدول الأطراف الأمين العام للأمم المتحدة فى غضون ٣٠ يوما من تعميم المقترحات بتأييدها لمتابعة النظر فيها، يدعو الأمين العام إلى عقد مؤتمر تعديل تدعى إليه جميع الدول الأطراف، كما يجوز دعوة الدول غير الأطراف والأمم المتحدة والمنظمات والمؤسسات الدولية الأخرى والمنظمات الأقليمية ذات الصلة.. وغير ذلك. ومن أجل اعتماد أى تعديل لهذه المعاهدة، يجب أن تحظى التعديلات بأغلبية ثلثى أصوات الدول الأطراف الحاضرة والمشاركة فى التصويت، إلا أن تأييد التعديلات فى المؤتمر لا يكفى لكى تصبح ملزمة للدول الأطراف، وإنما يجب على هذه الدول أن تبلغ الأمين العام للأمم المتحدة بموافقتها على الالتزام بالتعديلات التى يسرى مفعولها على أغلبية الدول المعلنة عن ذلك فقط، بينما لا تسرى على أى دولة لم تصدق عليها، حيث تظل هذه الدول ملزمة فقط بالنص الأصلى للمعاهدة.

وأخيرا، فإن مواد معاهدة أوتاوا لحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد لا تخضع للتحفظات، بمعنى أنه لا يجوز لحكومة ما ــ أثناء التوقيع أو الانضمام لاحقا ــ أن تعلن من جانب واحد عن عدم امتثالها لقاعدة أو أكثر من هذه القواعد. وعلى الرغم من أن هذه الخاصية تعتبر مسألة غير اعتيادية فى القانون الدولى الإنسانى، إلا أن إقرار مبدأ عدم جواز التحفظ على مواد هذه المعاهدة كان عائدا إلى أن المفاوضات شهدت توافقا فى الآراء يقوم على أن السماح بالتحفظات يمكن أن يحول دون تحقيق الهدف والغرض المنشودين من

المعاهدة، والمتمثل فى فرض حظر شامل على الألغام الأرضية المضادة للأفراد. ومع ذلك، فإن المعاهدة تبيح لكل دولة أن تنسحب من معاهدة أوتاوا، كما يحق لها الانسحاب من اتفاقات قانونية دولية أخرى عديدة، إلا أنه يجب عليها قبل الانسحاب أن تعلن للأمين العام للأمم المتحدة وباقي الدول الأطراف ومجلس الأمن، على أن يتضمن ذلك الإخطار شرحا وافيا للأسباب التى تدفع إلى هذا الانسحاب. ولا يصبح الانسحاب سارى المفعول إلا بعد ستة أشهر من استلام الإشعار، ولكن إذا كانت الدولة المنسحبة مشتركة فى نزاع مسلح عند نهاية فترة الأشهر الستة، فإن الانسحاب لا يعتبر نافذا قبل أن ينتهى هذا النزاع. وحتى فى حالة انسحاب الدولة من المعاهدة، فإن ذلك لا يؤثر على واجب الدولة فى الوفاء بالتزاماتها بموجب قواعد القانون الدولى ذات الصلة.

وعلى وجه العموم، فإن معاهدة أوتاوا لحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد كانت بمثابة حدث تاريخى فى المعركة ضد الألغام الأرضية المضادة للأفراد، ولكن لدى تقييم هذه المعاهدة، نلاحظ أنها تتسم بالعديد من الإيجابيات ونقاط القوة، فهى تتسم بالشمول، كما تعتبر أقوى مما سبقها فى العديد من النقاط، أبرزها أن تعريف اللغم المضاد للأفراد فى معاهدة أوتاوا يعتبر أقوى وأكثر تحديدا بكثير من البروتوكول الثانى المعدل الإضافى فى معاهدة حظر الأسلحة التقليدية العشوائية الأثر والمفرطة الضرر، لأن هذا البروتوكول كان يستثنى الألغام ذات الاستخدام المزدوج، وهو ما يعتبر نقطة هامة للغاية لأن التحديد الدقيق للسلاح يعتبر أساسيا فى معاهدات الحظر الشامل للألغام الأرضية المضادة للأفراد. ومن ناحية أخرى، فإنه على الرغم من أن معاهدة أوتاوا لم تتطرق إلى الألغام الأرضية المضادة للمركبات التى تنفجر تحت ضغط المركبات أو الدبابات، فإن هذه الالغام تعتبر محكومة أساسا بالقواعد التى أقرها القانون العرفى والبروتوكول الثانى لمعاهدة حظر الأسلحة التقليدية العشوائية الأثر والمفرطة الضرر.

وعلى الجانب الآخر، فإن هناك العديد من الثغرات التى تحيط بمعاهدة أوتاوا لحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد، تتمثل فى أن المعاهدة لم تتطرق قط إلى مسألة مساعدة الدولة المتضررة من الألغام الأرضية المضادة للأفراد، فى حالة عدم قدرة تلك الدولة على تدمير حقول الألغام، كَمَا أن المعاهدة لم تتطرق أيضا إلى مسئولية الدول التى تقوم بزرع الألغام فى أراضى دول أخرى، ولم تؤكد على حق الدول المتضررة فى الحصول على

تعويضات من الدول المسئولة، كما لم تراع المعاهدة أن بعض الدول ربما تكون غير قادرة على تطهير حقول الألغام بقدراتها الذاتية، وبالذات الدول التى خرجت لتوها من حروب أهلية أو صراعات إقليمية. وتكتفى المعاهدة بالإشارة فقط إلى أن أقصى ما يمكن للدولة الحصول عليه فى هذه الحالة هو إعفائها من مدة السنوات العشر التى يتعين عليها إزالة حقول الألغام بها، ويمكن فقط إعطاؤها مهلة جديدة أقصاها عشر سنوات أخرى.

جدول رقم (٥)
المواقف القارية من معاهدة أوتاوا

القارة	الدول الموقعة على المعاهدة	الدول الموقعة والمصدقة على المعاهدة	الدول المعارضة للمعاهدة	الدول التى لم تقرر أو تحدد موقفها	الأجمالي
أفريقيا	٢٠	٢٣	٢	٨	٥٣
آسيا	٥	١٠	٦	٢٤	٤٥
الأمريكتين	٨	٢٥	٢	٠	٣٥
أوروبا	٧	٣٠	٢	٥	٤٤
الأوقيانوس	٣	٦	٠	٤	١٣
الإجمالي	٤٣	٩٤	١٢	٤١	١٩٠

Source: Mines Action Canada, Land Mine Ban Treaty, 2000.

جدول رقم (٦)
موقف دول العالم من معاهدة أوتاوا

الدولة	الموقف من معاهدة أوتاوا	التاريخ	
		تاريخ التوقيع	تاريخ التصديق
(١) أفريقيا			
الجزائر	وقعت	٣ ديسمبر ١٩٩٧	–
انجولا	وقعت	٤ ديسمبر ١٩٩٧	–
بنين	وقعت وصدقت	٣ ديسمبر ١٩٩٧	٢٥ سبتمبر ١٩٩٨
بتسوانا	وقعت وصدقت	٣ ديسمبر ١٩٩٧	أول مارس ٢٠٠٠
بوركينا فاسو	وقعت وصدقت	٣ ديسمبر ١٩٩٧	١٦ سبتمبر ١٩٩٨
بوروندى	وقعت	٣ ديسمبر ١٩٩٧	–
الكاميرون	وقعت	٣ ديسمبر ١٩٩٧	–
الرأس الأخضر	وقعت	٤ ديسمبر ١٩٩٧	–

الدولة	الموقف من معاهدة أوتاوا	التاريخ	
		تاريخ التوقيع	تاريخ التصديق
أفريقيا الوسطى	غير معروف أو غير محدد	–	–
تشاد	وقعت وصدقت	٦ يوليو ١٩٩٨	٦ مايو ١٩٩٩
جزر القمر	غير معروف أو غير محدد	–	–
الكونغو برازفيل	غير معروف أو غير محدد	–	–
الكونغو (زائير)	غير معروف أو غير محدد	–	–
ساحل العاج	وقعت	٣ ديسمبر ١٩٩٧	–
جيبوتى	وقعت وصدقت	٣ ديسمبر ١٩٩٧	١٨ مايو ١٩٩٨
مصر	تعارض المعاهدة	–	–
غينيا الاستوائية	وقعت وصدقت	١٦ سبتمبر ١٩٩٨	١٦ سبتمبر ١٩٩٨
اريتريا	غير معروف أو غير محدد	–	–
إثيوبيا	وقعت	٣ ديسمبر ١٩٩٧	–
الجابون	وقعت	٣ ديسمبر ١٩٩٧	–
جامبيا	وقعت	٤ ديسمبر ١٩٩٧	–
غانا	وقعت	٤ ديسمبر ١٩٩٧	–
غينيا	وقعت وصدقت	٤ ديسمبر ١٩٩٧	٨ أكتوبر ١٩٩٨
غينيا بيساو	وقعت	٣ ديسمبر ١٩٩٧	–
كينيا	وقعت	٥ ديسمبر ١٩٩٧	–
ليسوتو	وقعت وصدقت	٤ ديسمبر ١٩٩٧	٢ ديسمبر ١٩٩٨
ليبيريا	وقعت وصدقت	٢٣ ديسمبر ١٩٩٩	٢٣ ديسمبر ١٩٩٩
ليبيا	تعارض المعاهدة	–	–
مدغشقر	وقعت وصدقت	٤ ديسمبر ١٩٩٧	١٦ سبتمبر ١٩٩٩
ملاوى	وقعت وصدقت	٤ ديسمبر ١٩٩٧	١٣ أغسطس ١٩٩٨
مالى	وقعت وصدقت	٣ ديسمبر ١٩٩٧	٢ يونيو ١٩٩٨
موريتانيا	وقعت	٣ ديسمبر ١٩٩٧	–
موريشيوس	وقعت وصدقت	٣ ديسمبر ١٩٩٧	٣ ديسمبر ١٩٩٧
المغرب	غير معروف أو غير محدد	–	–
موزمبيق	وقعت وصدقت	٣ ديسمبر ١٩٩٧	٢٥ أغسطس ١٩٩٨
ناميبيا	وقعت وصدقت	٣ ديسمبر ١٩٩٧	٢١ سبتمبر ١٩٩٨
النيجر	وقعت وصدقت	٤ ديسمبر ١٩٩٧	٢٣ مارس ١٩٩٩
نيجيريا	غير معروف أو غير محدد	–	–
رواندا	وقعت	٣ ديسمبر ١٩٩٧	–
ساوتومى	وقعت	٣٠ أبريل ١٩٩٨	–
السنغال	وقعت وصدقت	٣ ديسمبر ١٩٩٧	٢٤ سبتمبر ١٩٩٨
سيشيل	وقعت	٤ ديسمبر ١٩٩٧	–
سيراليون	وقعت	٤ ديسمبر ١٩٩٧	–

الدولة	الموقف من معاهدة أوتاوا	التاريخ	
		تاريخ التوقيع	تاريخ التصديق
الصومال	غير معروف أو غير محدد	–	–
جنوب أفريقيا	وقعت وصدقت	٣ ديسمبر ١٩٩٧	٢٦ يونيو ١٩٩٨
السودان	وقعت	٤ ديسمبر ١٩٩٧	–
سوازيلاند	وقعت وصدقت	٤ ديسمبر ١٩٩٧	٢٢ ديسمبر ١٩٩٨
تنزانيا	وقعت	٣ ديسمبر ١٩٩٧	–
توجو	وقعت وصدقت	٤ ديسمبر ١٩٩٧	٩ مارس ٢٠٠٠
تونس	وقعت وصدقت	٤ ديسمبر ١٩٩٧	٩ يوليو ١٩٩٩
أوغندا	وقعت وصدقت	٣ ديسمبر ١٩٩٧	٢٥ فبراير ١٩٩٩
زامبيا	وقعت	١٢ ديسمبر ١٩٩٧	–
زيمبابوى	وقعت وصدقت	٣ ديسمبر ١٩٩٧	١٨ يونيو ١٩٩٨
(٢) آسيا			
أفغانستان	غير معروف أو غير محدد	–	–
ارمينيا	غير معروف أو غير محدد	–	–
أذربيجان	غير معروف أو غير محدد	–	–
البحرين	غير معروف أو غير محدد	–	–
بنجلاديش	وقعت	٧ مايو ١٩٩٨	–
بوتان	غير معروف أو غير محدد	–	–
بروناى	وقعت	٤ ديسمبر ١٩٩٧	–
كمبوديا	وقعت وصدقت	٣ ديسمبر ١٩٩٧	٢٨ يوليو ١٩٩٩
الصين	تعارض المعاهدة	–	–
قبرص	وقعت	٤ ديسمبر ١٩٩٧	–
جورجيا	غير معروف أو غير محدد	–	–
الهند	تعارض الماهدة	–	–
إندونيسيا	وقعت	٤ ديسمبر ١٩٩٧	–
إيران	تعارض المعاهدة	–	–
العراق	غير معروف أو غير محدد	–	–
إسرائيل	غير معروف أو غير محدد	–	–
الأردن	وقعت وصدقت	٢٢ أغسطس ١٩٩٨	١٣ نوفمبر ١٩٩٨
اليابان	وقعت وصدقت	٣ ديسمبر ١٩٩٧	٣٠ سبتمبر ١٩٩٨
كازاخستان	غير معروف أو غير محدد	–	–
الكويت	غير معروف أو غير محدد	–	–
قيرجيزيا	غير معروف أو غير محدد	–	–
لاوس	غير معروف أو غير محدد	–	–
لبنان	غير معروف أو غير محدد	–	–
ماليزيا	وقعت وصدقت	٣ ديسمبر ١٩٩٧	٢٢ أبريل ١٩٩٩

الدولة	الموقف من معاهدة أوتاوا	التاريخ	
		تاريخ التوقيع	تاريخ التصديق
جزر المالديف	وقعت	١ أكتوبر ١٩٩٨	–
منغوليا	غير معروف أو غير محدد	–	–
ميانمار	غير معروف أو غير محدد	–	–
نيبال	غير معروف أو غير محدد	–	–
كوريا الشمالية	غير معروف أو غير محدد	–	–
عمان	غير معروف أو غير محدد	–	–
باكستان	تعارض المعاهدة	–	–
الفلبين	وقعت وصدقت	٣ ديسمبر ١٩٩٧	١٥ فبراير ٢٠٠٠
قطر	وقعت وصدقت	٤ ديسمبر ١٩٩٧	١٣ أكتوبر ١٩٩٨
كوريا الجنوبية	غير معروف أو غير محدد	–	–
السعودية	غير معروف أو غير محدد	–	–
سنغافوره	غير معروف أو غير محدد	–	–
سريلانكا	تعارض المعاهدة	–	–
سوريا	تعارض المعاهدة	–	–
طاجيكستان	وقعت وصدقت	١٢ أكتوبر ١٩٩٩	١٢ أكتوبر ١٩٩٩
تايلاند	وقعت وصدقت	٣ ديسمبر ١٩٩٧	٢٧ نوفمبر ١٩٩٨
تركمانستان	وقعت وصدقت	٣ ديسمبر ١٩٩٧	١٩ يناير ١٩٩٨
الإمارات	غير معروف أو غير محدد	–	–
اوزبكستان	غير معروف أو غير محدد	–	–
فيتنام	غير معروف أو غير محدد	–	–
اليمن	وقعت وصدقت	٤ ديسمبر ١٩٩٧	١ سبتمبر ١٩٩٨
(٣) الأمريكتان			
انتيجوا وبربودا	وقعت وصدقت	٣ ديسمبر ١٩٩٧	٣ مايو ١٩٩٩
الأرجنتين	وقعت وصدقت	٤ ديسمبر ١٩٩٧	١٤ سبتمبر ١٩٩٩
جزر البهاما	وقعت وصدقت	٣ ديسمبر ١٩٩٧	٣١ يوليو ١٩٩٨
باربادوس	وقعت وصدقت	٣ ديسمبر ١٩٩٧	٢٦ يناير ١٩٩٩
بليز	وقعت وصدقت	٢٧ فبراير ١٩٩٧	٢٣ أبريل ١٩٩٨
بوليفيا	وقعت وصدقت	٣ ديسمبر ١٩٩٧	٩ يونيو ١٩٩٨
البرازيل	وقعت وصدقت	٣ ديسمبر ١٩٩٧	٣٠ أبريل ١٩٩٩
كندا	وقعت وصدقت	٣ ديسمبر ١٩٩٧	٣ ديسمبر ١٩٩٧
تشيلي	وقعت	٣ ديسمبر ١٩٩٧	–
كولومبيا	وقعت	٣ ديسمبر ١٩٩٧	–
كوستاريكا	وقعت وصدقت	٣ ديسمبر ١٩٩٧	١٧ مارس ١٩٩٩
كوبا	تعارض المعاهدة	–	–
دومينكا	وقعت وصدقت	٣ ديسمبر ١٩٩٧	٢٦ مارس ١٩٩٩

الدولة	الموقف من معاهدة أوتاوا	التاريخ	
		تاريخ التوقيع	تاريخ التصديق
الدومينيكان	وقعت	٣ ديسمبر ١٩٩٧	–
أكوادور	وقعت وصدقت	٤ ديسمبر ١٩٩٧	٢٩ أبريل ١٩٩٩
السلفادور	وقعت وصدقت	٤ ديسمبر ١٩٩٧	٢٧ يناير ١٩٩٩
جرينادا	وقعت وصدقت	٣ ديسمبر ١٩٩٧	١٩ أغسطس ١٩٩٨
جواتيمالا	وقعت وصدقت	٣ ديسمبر ١٩٩٧	٢٦ مارس ١٩٩٩
جويانا	وقعت	٤ ديسمبر ١٩٩٧	–
هايتي	وقعت	٣ ديسمبر ١٩٩٧	–
هندوراس	وقعت وصدقت	٣ ديسمبر ١٩٩٧	٢٤ سبتمبر ١٩٩٨
جامايكا	وقعت وصدقت	٣ ديسمبر ١٩٩٧	١٧ يوليو ١٩٩٨
المكسيك	وقعت وصدقت	٣ ديسمبر ١٩٩٧	٩ يونيو ١٩٩٨
نيكاراجوا	وقعت وصدقت	٤ ديسمبر ١٩٩٧	٣٠ نوفمبر ١٩٩٨
بنما	وقعت وصدقت	٤ ديسمبر ١٩٩٧	٧ أكتوبر ١٩٩٨
باراجواي	وقعت وصدقت	٣ ديسمبر ١٩٩٧	١٣ نوفمبر ١٩٩٨
بيرو	وقعت وصدقت	٣ ديسمبر ١٩٩٧	١٧ يونيو ١٩٩٨
سان كيتس ونيفس	وقعت وصدقت	٣ ديسمبر ١٩٩٧	٢ ديسمبر ١٩٩٨
سانت لوشيا	وقعت وصدقت	٣ ديسمبر ١٩٩٧	١٣ أبريل ١٩٩٩
سان فينسين	وقعت	٣ ديسمبر ١٩٩٧	–
سورينام	وقعت	٤ ديسمبر ١٩٩٧	–
ترينداد وتوباجو	وقعت وصدقت	٤ ديسمبر ١٩٩٧	٢٧ أبريل ١٩٩٨
الولايات المتحدة	تعارض المعاهدة	–	–
أورجواي	وقعت	٣ ديسمبر ١٩٩٧	–
فنزويلا	وقعت وصدقت	٣ ديسمبر ١٩٩٧	١٤ أبريل ١٩٩٩
(٤) أوروبا			
ألبانيا	وقعت وصدقت	٩ سبتمبر ١٩٩٨	٢٩ فبراير ٢٠٠٠
اندورا	وقعت وصدقت	٣ ديسمبر ١٩٩٧	٢٩ يونيو ١٩٩٨
النمسا	وقعت وصدقت	٣ ديسمبر ١٩٩٧	٢٩ يونيو ١٩٩٨
روسيا البيضاء	تعارض المعاهدة	–	–
بلجيكا	وقعت وصدقت	٣ ديسمبر ١٩٩٧	٤ سبتمبر ١٩٩٨
البوسنة	وقعت وصدقت	٣ ديسمبر ١٩٩٧	٨ سبتمبر ١٩٩٨
بلغاريا	وقعت وصدقت	٣ ديسمبر ١٩٩٧	٤ سبتمبر ١٩٩٨
كرواتيا	وقعت وصدقت	٤ ديسمبر ١٩٩٧	٢٠ مايو ١٩٩٨
التشيك	وقعت وصدقت	٣ ديسمبر ١٩٩٧	٢٦ أكتوبر ١٩٩٩
الدانمارك	وقعت وصدقت	٤ ديسمبر ١٩٩٧	٨ يونيو ١٩٩٨
استونيا	غير معروف أو غير محدد	–	–
فنلندا	غير معروف أو غير محدد	–	–

الدولة	الموقف من معاهدة أوتاوا	التاريخ	
		تاريخ التوقيع	تاريخ التصديق
مقدونيا	وقعت وصدقت	٣ ديسمبر ١٩٩٧	٣ ديسمبر ١٩٩٧
فرنسا	وقعت وصدقت	٣ ديسمبر ١٩٩٧	٢٣ يوليو ١٩٩٨
ألمانيا	وقعت وصدقت	٣ ديسمبر ١٩٩٧	٢٣ يوليو ١٩٩٨
اليونان	وقعت	٣ ديسمبر ١٩٩٧	–
الفاتيكان	وقعت وصدقت	٤ ديسمبر ١٩٩٧	١٧ فبراير ١٩٩٨
المجر	وقعت وصدقت	٣ ديسمبر ١٩٩٧	٦ أبريل ١٩٩٨
أيسلندا	وقعت وصدقت	٣ ديسمبر ١٩٩٧	٥ مايو ١٩٩٩
أيرلندا	وقعت وصدقت	٣ ديسمبر ١٩٩٧	٣ ديسمبر ١٩٩٧
إيطاليا	وقعت وصدقت	٣ ديسمبر ١٩٩٧	٢٣ أبريل ١٩٩٩
لاتفيا	غير معروف أو غير محدد	–	–
ليختنشتين	وقعت وصدقت	٣ ديسمبر ١٩٩٧	٥ أكتوبر ١٩٩٩
ليتوانيا	وقعت	٢٦ فبراير ١٩٩٩	–
لوكسمبورج	وقعت وصدقت	٤ ديسمبر ١٩٩٧	١٤ يونيو ١٩٩٩
مالطة	وقعت	٤ ديسمبر ١٩٩٧	–
مولدوفا	وقعت	٣ ديسمبر ١٩٩٧	–
موناكو	وقعت وصدقت	٤ ديسمبر ١٩٩٧	١٧ نوفمبر ١٩٩٨
هولندا	وقعت وصدقت	٣ ديسمبر ١٩٩٧	١٢ أبريل ١٩٩٩
النرويج	وقعت وصدقت	٣ ديسمبر ١٩٩٧	٩ يوليو ١٩٩٨
بولندا	وقعت	٤ ديسمبر ١٩٩٧	–
البرتغال	وقعت وصدقت	٣ ديسمبر ١٩٩٧	١٩ فبراير ١٩٩٩
رومانيا	وقعت	٣ ديسمبر ١٩٩٧	–
روسيا	تعارض المعاهدة	–	–
سان مارينو	وقعت وصدقت	٣ ديسمبر ١٩٩٧	١٨ مارس ١٩٩٨
سلوفاكيا	وقعت وصدقت	٣ ديسمبر ١٩٩٧	٢٥ فبراير ١٩٩٩
سلوفينيا	وقعت وصدقت	٣ ديسمبر ١٩٩٧	٢٧ أكتوبر ١٩٩٨
أسبانيا	وقعت وصدقت	٣ ديسمبر ١٩٩٧	١٩ يناير ١٩٩٩
السويد	وقعت وصدقت	٤ ديسمبر ١٩٩٧	٣٠ نوفمبر ١٩٩٨
سويسرا	وقعت وصدقت	٣ ديسمبر ١٩٩٧	٢٤ مارس ١٩٩٨
تركيا	غير معروف أو غير محدد	–	–
أوكرانيا	وقعت	٢٤ فبراير ١٩٩٩	–
بريطانيا	وقعت وصدقت	٣ ديسمبر ١٩٩٧	٣١ يوليو ١٩٩٨
يوغوسلافيا	غير معروف أو غير محدد	–	–
(٥) دول الأوقيانوس			
استراليا	وقعت وصدقت	٣ ديسمبر ١٩٩٧	١٤ يناير ١٩٩٩
جزر الكوك	وقعت	٣ ديسمبر ١٩٩٧	–

الدولة	الموقف من معاهدة أوتاوا	التاريخ	
		تاريخ التوقيع	تاريخ التصديق
فيجي	وقعت وصدقت	٣ ديسمبر ١٩٩٧	١٠ يونيو ١٩٩٨
كيريباتي	غير معروف أو غير محدد	–	–
جزر المارشال	وقعت	٤ ديسمبر ١٩٩٧	–
ميكرونيزيا	غير معروف أو غير محدد	–	–
نيوزيلندا	وقعت وصدقت	٣ ديسمبر ١٩٩٧	٢٧ يناير ١٩٩٩
نيوى	وقعت وصدقت	٣ ديسمبر ١٩٩٧	١٥ أبريل ١٩٩٨
بالاوا	غير معروف أو غير محدد	–	–
بابوا غينيا الجديدة	غير معروف أو غير محدد	–	–
ساموا	وقعت وصدقت	٣ ديسمبر ١٩٩٧	٢٣ يوليو ١٩٩٨
جزر السلمون	وقعت وصدقت	٤ ديسمبر ١٩٩٧	٢٦ يناير ١٩٩٩
فانواتوا	وقعت	٤ ديسمبر ١٩٩٧	–

(*) المصدر : أعتمد الباحث فى إعداد هذا الجدول على:

Mines Action Canada, **Land Mine Ban Treaty**, 2000.

جدول رقم (٧)
موقف الدول الأعضاء فى معاهدة
أوتاوا من تدمير مخزونها من الألغام الأرضية

الدول التى استكملت تدمير ترسانتها من الألغام	عدد الألغام		الدول التى لم تنته من تدمير ترسانتها من الألغام	عدد الألغام المتبقية
	التى تم تدميرها	المتبقية لأغراض تدريبية		
استراليا	١٢٨,١٦١	١٠,٠٠٠	بلغاريا	٤,٠١٠
النمسا	١١٦,٠٠٠	غير معروف	كمبوديا	٧١,٩٩١
بلجيكا	٤٣٣,٤٤١	٥,٨٩٠	كرواتيا	٣,٤٣٤
البوسنة	غير معروف	غير معروف	التشيك	غير معروف
كندا	٩٢,٥٥١	١,٧٨١	الدانمارك	٩٧,٠٩٥
السلفادور	غير معروف	غير معروف	جيبوتى	٣٥٠
فرنسا	١,٠٩٥,٠٠٠	٤,٣٦١	غينيا بيساو	٢٠٠٠ — ٢,٣٠٠
ألمانيا	١,٧ مليون	٣,٠٠٦	هندوراس	غير معروف
جواتيمالا	غير معروف	غير معروف	ايطاليا	١,٦ مليون
المجر	٣٥٦,٨٨٤	١,٥٠٠	اليابان	غير معروف
لوكسمبورج	٩,٦٠٠	١,٥٠٠	الأردن	١٢,٥٥٢
مالى	غير معروف	١,٠٠٠	مقدونيا	غير معروف
ناميبيا	غير معروف	غير معروف	مولدوفا	غير معروف
نيوزيلندا	غير معروف	غير معروف	هولندا	٢٥٤,٥٠٠
النرويج	غير معروف	غير معروف	نيكاراجوا	٢٠,٠٠٠
الفلبين	٢,٤٦٠	غير معروف	البرتغال	غير معروف
جنوب أفريقيا	٢٤٣,٤٢٣	٤,٨٣٠	سلوفاكيا	١٠٨,٠٠٠
سويسرا	٣,٨٥ مليون	غير معروف	سلوفينيا	٨,١٠٤
بريطانيا	١,٢٥٠,٠٠٠	٤,٤٣٧	أسبانيا	٥٩٠,٠٠٠
			السويد	٦٩٢,٦٣٠
			تايلاند	١٠,٠٠٠
			تونس	غير معروف
			أوغندا	غير معروف
			أوكرانيا	١٠١,٠٢٨
			أوروجواى	غير معروف
			اليمن	غير معروف

Source : Mary Wareham, **Landmine Monitor : Fact Sheet,** Antipersonnel Landmine Stockpiles and their Destruction, Paper Presented to the First Meeting of the Standing Committee of Experts on Stockpile Destruction, Geneva, Switzerland, 9 – 10 December 1999, p.p. 8-9.

الباب الثانى

مواقف الدول الكبرى والمنظمات الدولية
من مشكلة الألغام

الفصل السابع:

دور الأمم المتحدة فى مجال مكافحة الألغام المضادة للأفراد

تمثل الأمم المتحدة الوعاء الدولي الأكثر اتساعا لتقنين وتنفيذ ومتابعة الأنشطة الرئيسية في البيئة الدولية، بحكم التداخل الهائل في العلاقات بين الدول من مختلف النواحي، وأيضا بحكم الاتساع الكبير في أنشطة الأمم المتحدة ذاتها على مدى الخمس والخمسين عاما الماضية. وفي مجال حظر الألغام المضادة للأفراد، ينطوي دور الأمم المتحدة على مفارقة واضحة، حيث عجزت الأمم المتحدة عن احتضان المفاوضات التي أفضت إلى معاهدة أوتاوا، بسبب العجز عن التوفيق بين المصالح والمواقف المتناقضة للدول الأعضاء في مؤتمر الأمم المتحدة لنزع السلاح بشأن حظر الألغام المضادة للأفراد في عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦، ولكن الأمم المتحدة قدمت رغم ذلك كل الدعم لعملية أوتاوا وشجعتها، كما أن الأمم المتحدة على الجانب الآخر، نشطت في مجال أنشطة مكافحة الألغام على الصعيد العالمي، وتبنت تعريفا موسعا لهذه الأنشطة يقوم على أن أنشطة مكافحة الألغام Mine Action لا تقتصر فقط على إزالة الألغام، وإنما هي أوسع من ذلك بكثير، حيث تتضمن أيضا مساعدة الضحايا والتوعية بمخاطر الألغام وإشاعة قضية حظر الألغام عالميا والدفاع عنها ([1]). ومع ذلك، فإنه على الرغم من الآمال العريضة التي تحيط بأعمال الأمم المتحدة في مجال مكافحة الألغام، إلا أن الإنجاز الفعلي المتحقق لا يرقى إلى مستوى التطلعات المعقودة على المنظمة الدولية، تحت تأثير منظومة متباينة من الاعتبارات، بعضها يعود إلى اختلافات المصالح وصراع الإرادات بين الدول الأعضاء داخل الأمم المتحدة، بينما يعود البعض الثاني منها إلى المشكلات البيروقراطية والإدارية داخل الأمم المتحدة ذاتها.

أولا :
جهود منظمات الأمم المتحدة في مجال مكافحة الألغام

تعتبر مشكلة الألغام المضادة للأفراد واحدة من أبرز القضايا الموضوعة على قائمة اهتمامات الأمم المتحدة، حيث لعبت الأمم المتحدة دورا هاما في المفاوضات التي أدت إلى التوقيع على معاهدة أوتاوا لحظر الألغام المضادة

([1]) The United Nations, Assisstance in Mine Clearance: Report of the Secretary-General", A/52/679, The General Assembly, Fifty Second Session, 11 Dec. 1997.

للأفراد، والتى أودعت لدى الأمم المتحدة بعد أن انتهت صياغتها، وطرحت للتوقيع عليها فى أوتاوا فى ديسمبر ١٩٩٧. وقد صاغت الأمم المتحدة، من خلال إدارة نزع السلاح، سياسة محددة بشأن السيطرة على استخدام الألغام وحظرها، ونسقت الجهود داخل الأمم المتحدة وخارجها من أجل تحقيق هذا الهدف. وتستضيف الأمم المتحدة مؤتمرا سنويا لمناقشة القضايا المتعلقة بتنفيذ معاهدة أوتاوا، ودعم الجهود المتعلقة بمكافحة مشكلة الألغام المضادة للأفراد.

ففى عام ١٩٩٧، أنشأ الأمين العام للأمم المتحدة مجموعة العمل الخاصة بمشكلة الألغام The United Nations Mine Action Service (UNMAS)، بهدف تقوية قدرة الأم المتحدة على التعامل مع مشكلة الألغام على الصعيد العالمى، حيث تعمل هذه المجموعة بوصفها جهة العمل التنفيذى المحورى لأنشطة الأمم المتحدة فى مجال مكافحة الألغام المضادة للأفراد، المتعلقة بالتوعية من خطر الألغام ومساعدة الضحايا وجمع المعلومات ونشرها وتوزيعها. ويتمثل مجال عمل هذه المجموعة فى تقليص المعاناة الناجمة عن مشكلة الألغام على الصعيد العالمى، ومساعدة الأفراد فى الدول المتضررة من مشكلة الألغام، وتطوير القدرات المطلوبة لإدارة وتشغيل البرامج الوطنية العاملة فى مجال مكافحة الألغام. وعلى وجه العموم، فإن هناك أكثر من عشر منظمات تابعة للأمم المتحدة ووكالات متخصصة تعمل فى مجال مكافحة الألغام، بما فى ذلك مجموعة العمل سالفة الذكر، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى، وصندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف)، ومفوضية الأمم المتحدة العليا لشئون اللاجئين، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشروعات. وسوف نستعرض فيما يلى أبرز منظمات الأمم المتحدة التى تعمل فى مجال مكافحة الألغام، وطبيعة هذه الأنشطة على النحو التالى ([1]):

١. إدارة الأمم المتحدة لشئون نزع السلاح، وأنشئت عام ١٩٨٢، بموجب قرار صادر عن الجلسة الخاصة الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن نزع السلاح، إلا أنه تم حل هذه الإدارة عام ١٩٩٢، وتم توزيع برنامج نزع السلاح فيما بين إدارات الأمم المتحدة الأخرى. وفى عام ١٩٩٧، قام الأمين

([1]) انظر دور أجهزة الأمم المتحدة فى المساعدة فى مجال الألغام فى:
The United Nations, "Mine Action and Effective Coordination: The United Nations Policy", **The General Assembly**, Without Date, p.p. 3-5.

العام كوفى غنان، عقب انتخابه بإعادة إنشاء هذه الإدارة مجددا، وجرى تجميع جهود نزع السلاح تحت سلطة هذه الإدارة. وتتولى الإدارة تقديم النصيحة إلى الأمين العام للأمم المتحدة بخصوص قضايا نزع السلاح، والمسائل الأخرى المتعلقة بالأمن، كما تراقب وتحلل التطورات الجارية فى مجال نزع السلاح، وتقدم دعما عمليا وإداريا لهذه التطورات، وتقوم باستعراض وتنفيذ الاتفاقيات المتعلقة بنزع السلاح، كما تساعد الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة فى المفاوضات المتعددة الأطراف المتعلقة بنزع السلاح. وفى الوقت نفسه، فإن الإدارة تقوم أيضا بتشجيع إجراءات الشفافية والتفتيش وبناء الثقة فى الشئون العسكرية، وفى تنفيذ خطط نزع السلاح الإقليمية. وفى مجال حظر استخدام الألغام المضادة للأفراد، كانت هذه المسألة موضوعا رئيسيا فى أعمال إدارة شئون نزع السلاح، حيث لعبت الإدارة دوراً هاماً فى تطوير مواقف عملية فيما يتعلق بالسيطرة على استخدام الألغام وحظرها، وتنسيق الجهود داخل أجهزة الأمم المتحدة وخارجها فيما يتعلق بحظر الألغام وتوزيع المعلومات بشأن هذه المسألة. وفى الوقت نفسه، فإن إدارة نزع السلاح تساعد الأمين العام للأمم المتحدة فى تنفيذ المسئوليات الموكلة إليه بموجب معاهدة أوتاوا لحظر الألغام المضادة للأفراد، وخاصة بالنظر إلى المواد المتعلقة بإجراءات الشفافية والامتثال للمعاهدة، حيث أشارت المعاهدة إلى أن كل دولة طرف عليها أن تقدم، عقب ما لا يزيد عن ١٨٠ يوما من انضمامها للمعاهدة، تقريرا إلى الأمين العام للأمم المتحدة عن كافة التدابير الوطنية وقدراتها فى مجال الألغام، وكل ما يتعلق بمقتضيات الامتثال للمعاهدة، بالإضافة إلى عملية التحرى التى ينبغى اللجوء إليها إذا شككت إحدى الدول الأطراف فى مراعاة دولة طرف أخرى لأحكام المعاهدة، والتى يلعب الأمين العام للأمم المتحدة دوراً محورياً فيها. أضف إلى ذلك، أن الإدارة قامت، بالتعاون مع مجموعة العمل الخاصة بالألغام، ببناء قاعدة بيانات لتوفير المعلومات التى يتعين تقديمها إلى الدول الأعضاء.

٢. إدارة عمليات حفظ السلام، وكانت هذه العمليات قد بدأت منذ عام ١٩٤٨، إلا أن إدارة عمليات حفظ السلام بشكلها الراهن أنشئت أساسا عام ١٩٩٢ للقيام بعملية التوجيه التنفيذى والإدارة والدعم اللوجستى لعمليات الأمم المتحدة فى مجال حفظ السلام، وهى تقوم بتنسيق جميع الأبعاد المتعلقة بهذه المهام على الصعيد العالمى، وذلك بموجب التكليفات التى يصدرها مجلس

الأمن، وبالذات فيما يتعلق بمراقبة وقف إطلاق النار والفصل بين الأطراف المتصارعة والحفاظ على المناطق العازلة بين تلك الأطراف.. وغير ذلك. وفى مجال الألغام، فإن مشكلة الألغام تمثل تهديدا مخيفا لقوات حفظ السلام ومعداتها المنتشرة فى مناطق عملها. ولذلك، فإن إدارة عمليات حفظ السلام تتولى القيام بالأنشطة الأولية المتعلقة بإزالة وتطهير الألغام. فعندما يصدر مجلس الأمن قرارا بإرسال قوات لحفظ السلام فى منطقة ما، فإنه يتم تشكيل قوة جديدة للتأكد من توافر بيئة آمنة لعمل قوات حفظ السلام، وأيضا من أجل الإعداد لتنفيذ عمليات إنسانية أوسع وأكثر شمولا لتطهير وإزالة الألغام. وفى هذا الإطار، قامت إدارة عمليات حفظ السلام بتنفيذ وتنسيق جميع أنشطة الأمم المتحدة فى مجال الألغام، بالتعاون مع وحدة السياسة وتطهير الألغام التابعة لإدارة الأمم المتحدة للشئون الإنسانية. والواقع، أن مجموعة العمل فى مجال الألغام ذاتها كانت قد نشأت فى الأصل عن طريق دمج وحدة إزالة الألغام التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام ووحدة السياسة وتطهير الألغام التابعة لإدارة الأمم المتحدة للشئون الإنسانية. وتتبع مجموعة العمل أساسا إدارة عمليات حفظ السلام، مما يعنى أن هذه الإدارة هى التى تتولى الآن تنسيق جميع الأنشطة المتعلقة بإزالة الألغام المضادة للأفراد، بما فى ذلك زيادة الوعى بمشكلة الألغام ومساعدة الضحايا وتأهيلهم وإزالة الألغام ونشر وتوزيع المعلومات على الدول الأعضاء.

٣. منظمة الأغذية والزراعة، وأنشئت فى الأساس عام ١٩٤٥ بغرض تخفيف حدة مشكلة الفقر والجوع على الصعيد العالمى، من خلال دعم ومساندة التنمية الزراعية والأمن الغذائى ورفع مستويات التغذية ومستويات المعيشة. وتعتبر منظمة الأغذية والزراعة أكبر الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، حيث تتولى تنفيذ حوالى ١٨٠٠ مشروع ميدانى على الصعيد العالمى. وفى مجال الألغام، فإنها تخلق جزرا واسعة من الأراضى غير الصالحة للاستخدام الزراعى، وهو ما يؤدى إلى تفاقم مشكلات نقص الغذاء، بالإضافة إلى تفاقم مشكلة تلوث إمدادات المياه، والتى تؤثر سلبا على العديد من الدول التى تعانى من آثار الحروب. وفى هذا الإطار، بدأت المكاتب الميدانية لمنظمة الأغذية والزراعة منذ عام ١٩٩٦ فى جمع المعلومات عن المناطق الملوثة والآثار التى تتركها الألغام على القطاعات الزراعية المحلية، حيث بدأت المنظمة على سبيل المثال منذ عام ١٩٩٨ فى مساعدة حكومة

البوسنة فى تحديد الأولويات بشأن المناطق التى تحتاج إلى إزالة الألغام بها، وذلك وفق أربعة معايير معينة هى: خصائص التربة، وحجم السكان في المنطقة، وأهمية الإنتاج الزراعى للسكان المحليين، والموانع السياسية والأمنية لإعادة توطين اللاجئين والنازحين. ويقوم برنامج الغذاء العالمى بأنشطة مماثلة إلى حد كبير للأنشطة التى تقوم بها منظمة الأغذية والزراعة.

٤. مكتب تنسيق الشئون الإنسانية، وجرى إنشاؤه عام ١٩٩٨ في إطار برنامج الإصلاح الذى قدمه الأمين العام، وكانت أعمال هذا المكتب قبل ذلك تتم من جانب إدارة المساعدات الإنسانية التى تأسست بدورها عام ١٩٩٢ من أجل تنسيق مساعدات الأمم المتحدة فى مجال الأزمات الإنسانية التى تزيد عن قدرة وتفويض أى وكالة إنسانية منفردة. وقد استهدف التعديل زيادة فاعلية الإدارة من تعريف اختصاصاتها على نحو أكثر تحديدا، وزيادة التعاون فيما بين وكالات الأمم المتحدة وتقوية التنسيق فيما يتعلق بالمهام الميدانية. وفي مجال الألغام، فإن الإدارة تتعامل مع الجوانب الإنسانية الناجمة عن مشكلة الألغام المضادة للأفراد. فهذه المشكلة تترك آثارا إنسانية واسعة النطاق بالنسبة لكل من السكان المدنيين ومنظمات الإغاثة، كما تمثل تهديدا ماديا فوريا لكونها تقيد حركة السكان داخل الدولة، كما أنها تعرقل قدرة المجتمعات المتضررة من الألغام على الخروج من حالة الصراع بصورة كاملة. وقد أدت كثافة المشكلة الإنسانية الناجمة عن مشكلة الألغام إلى إعلان الأمم المتحدة أن الهدف من أعمال مكافحة الألغام يتمثل أولا فى البشر. ويأتى مكتب تنسيق الشئون الإنسانية فى مكتب الجهود المبذولة الرامية إلى التعامل مع البعد الإنسانى لمشكلة الألغام، حيث يتولى، بالتعاون مع مجموعة العمل الخاصة بالألغام، مهام التقييم المتعلقة بطبيعة ونطاق مشكلة الألغام فيالدول التى طلبت المساعدة من الأمم المتحدة، كما لعبت دورا محوريا فى العمل المبدئى الذى أدى إلى صياغة سياسة الأمم المتحدة فى مجال مكافحة الألغام، كما أجرت دراسة على دول متعددة بشأن كيفية تطوير قدرات وطنية فى مجال مكافحة الألغام.

٥. لجنة تسيير العمل فى مجال الألغام (Steering Committee on Mine Action)، وأنشئت عام ١٩٩٧، فى إطار مجموعة العمل فى مجال الألغام، من أجل تقوية التنسيق بين مبادرات الأمم المتحدة للعمل في مجال الألغام، وتتألف عضوية هذه اللجنة من أعضاء مجموعة التنسيق فيما بين

الوكالات للعمل فى مجال الألغام وممثلين من اللجنة الدولية للصليب الأحمر والحملة الدولية لحظر الألغام.

٦. صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف)، وهو يعمل أساسا فى مجال رعاية حقوق الأطفال على الصعيد العالمى. وقد أنشىء هذا الصندوق أساسا عام ١٩٤٦ كصندوق وصاية مؤقت لمساعدة الأطفال الذين كانوا يعانون من نتائج الحرب العالمية الثانية، ثم اتسعت أنشطة الصندوق لاحقا بحيث أصبح يركز على مساعدة الأطفال الفقراء والمحرومين فى الدول النامية. وأصبح وكالة متخصصة دائمة عام ١٩٥٣، حيث بات يركز على تحسين الظروف الصحية للأطفال على الصعيد العالمى من خلال حملات التطعيم وتحسين الغذاء وتيسير سبل الحصول على المياه النقية وتحسين نظم الصرف الصحى وتوفير فرص التعليم للأطفال.. وغير ذلك. وفى مجال الألغام، شجعت اليونيسيف بقوة الحملة العالمية لحظر الألغام، بسبب ما تؤدى إليه من مخاطر فادحة على حياة وسلامة الأطفال، كما تلتزم بتخفيف معاناة الأطفال الذين يعيشون فى الدول المتضررة من الألغام، وتلعب دورا مكثفا فى زيادة الوعى العالمى بمخاطر الألغام ومساعدة الضحايا وتشجيع الحملة المناهضة للألغام، حيث تسعى بعثات اليونيسيف فى جميع أرجاء العالم إلى تشجيع الحكومات على التوقيع على معاهدة أوتاوا والتصديق عليها، كما بدأت اليونيسيف منذ عام ١٩٩٥ فى مقاطعة السلع والبضائع التى تنتجها المصانع التى تبيع أو تنتج الألغام المضادة للأفراد أو مكوناتها.

٧. برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، وأنشىء أساسا عام ١٩٤٨، ويهدف إلى إدارة برامج المساعدة الفنية داخل نظام الأمم المتحدة، حيث يقوم البرنامج بتحديد وتصميم وتنفيذ ومتابعة وتقييم طائفة واسعة من البرامج التنموية، بالإضافة إلى كونه أكبر مصدر للمنح فى مجال مشروعات التنمية المستدامة، والجهاز الرئيسى داخل الأمم المتحدة لتنسيق العمل التنموى. ويهدف البرنامج إجمالا إلى تشجيع التنمية المستدامة. وفى مجال الألغام، يركز البرنامج على مكافحة الألغام لأنها تعيق إعادة البناء والتنمية الاقتصادية فى فترة ما بعد الحرب، حيث يقوم بتطوير برامج متكاملة ومستديمة للعمل فى مجال مكافحة الألغام فى الدول المتضررة من هذه المشكلة، بهدف إكساب الأفراد المهارات والموارد طويلة المدى التى تتيح لهم إدارة وتنفيذ هذه البرامج بأنفسهم. ولهذا الغرض، أنشأ البرنامج وحدة للعمل فى مجال الألغام داخل قسم الاستجابة

لحالات الطوارىء، وتتولى هذه الوحدة أساسا القيام بوظيفة ضابط الاتصال بين برنامج خدمة العمل فى مجال الألغام وبين الوكالات الأخرى، وذلك بهدف توفير التوجيه السياسى فيما يتعلق بمسائل الألغام، ولمساعدة الدولة والمكاتب الإقليمية بالمواد الفنية وتعبئة الموارد. وفى الوقت نفسه، يشارك البرنامج فى العديد من المبادرات التى تشمل دولا متعددة فى مجال مكافحة الألغام، كما تتولى تقديم المساعدة لإعادة إدماج ضحايا الألغام اجتماعيا واقتصاديا فى المجتمع، وزيادة الوعى بمخاطر الألغام، والمساعدة فى توفير المهارات اللازمة لجمع التمويل الحكومى اللازم لتنفيذ برامج مكافحة الألغام، بالإضافة إلى تيسير عملية تطوير قواعد بيانات عن الدول المتضررة من الألغام، والتى يتم على أساسها إعداد البرامج الخاصة بتلك الدول.

٨. منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونيسكو)، وأنشئت عام ١٩٤٦ بغرض الإسهام فى نشر السلام والأمن من خلال نشر قيم المشاركة بين الأمم عن طريق التعليم والعلم والثقافة، وهو ما يهدف أساسا إلى نشر الاحترام العالمى للعدالة وحكم القانون وحقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الأفراد، بدون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين. ولذلك، فإن عمل اليونيسكو يتركز فى أربعة مجالات رئيسية هى: التعليم والثقافة والعلوم الاجتماعية والإنسانية والاتصال. وفى مجال الألغام، تقوم اليونيسكو بتنفيذ مشروعات إزالة الألغام، وبالذات فى المناطق ذات القيمة التاريخية أو الأثرية، مما يعنى أن هذه المشروعات تهدف إلى الحفاظ على التراث الثقافى. ففى ظروف الصراع المسلح، تمتد حقول الألغام إلى المناطق والمبانى التاريخية، مما يستلزم حتمية إزالة الألغام من تلك المناطق، قبل البدء فى أعمال الترميم. أضف إلى ذلك، أن اليونيسكو تقوم أيضا بتنفيذ برامج للتوعية من مخاطر الألغام فى مجهود يرمى إلى تعريف الجمهور بمخاطر الألغام، وجرى تنفيذ مثل هذا المشروع فى البوسنة.

٩. مفوضية الأمم المتحدة العليا لشئون اللاجئين، وأنشئت عام ١٩٥٢ من أجل التعامل مع مشكلة ١,٢ لاجىء ونازح فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ثم اتسعت أنشطتها بعد ذلك، حيث قدمت المنظمة المساعدة إلى حوالى ٣٠ مليون لاجىء تقريبا منذ ذلك الحين. وتترك أنشطتها فى توفير الحماية الدولية للاجئين والنازحين وطالبى اللجوء السياسى، من خلال توفير المساعدة المادية اللازمة، مثل المأوى والغذاء والمياه والنقل والرعاية الصحية والتعليم

الأساسي والخدمات الاجتماعية. وفي مجال الألغام، تتعرض أنشطة المفوضية للخطر لأن وجود الألغام على الطرق وحول القرى يمنع العودة الآمنة للاجئين والنازحين إلى أوطانهم، ويغلق طرق الوصول إلى الأرض الزراعية ومصادر المياه. ولذلك، قامت المفوضية بتنفيذ حملات للتوعية من مخاطر الألغام، ومبادرات لإزالة الألغام، كما شاركت في تقييم الأنشطة التي تقوم بها وكالات متعددة في مجال مكافحة الألغام في الدول المتضررة.

١٠. مجموعة الأمم المتحدة للعمل في مجال الألغام، وأنشئت عام ١٩٩٧، كما سبق أن ذكرنا، بهدف تخفيض المعاناة التي تسببها الألغام المضادة للأفراد على الصعيد العالمي، كما يتولى تنسيق الأنشطة المرتبطة بالألغام بين وكالات وإدارات الأمم المتحدة والحكومات والمنظمات الدولية وغير الحكومية. وتضم المجموعة في داخلها قسمين رئيسيين هما: مجموعة التنسيق فيما بين الوكالات في مجال الألغام، ولجنة تسيير الأعمال المتعلقة بالألغام. وتركز المجموعة على تطوير قدرات وطنية في الدول المتضررة لإدارة مثل هذه البرامج. وقد طورت المجموعة مستويات دولية لتطهير الألغام للتأكد من توافر معدل تطهير عال، والتأكد أيضا من توافر أفضل مستوى ممكن من السلامة للمدنيين وللعاملين في أعمال التطهير، كما حددت المجموعة أولويات لمهام التقييم، وتقوم بتوفير التوجيه الفني للتدريب على أعمال إزالة الألغام، وتشجيع تطوير تكنولوجيات جديدة في مجال اكتشاف الألغام وتطهيرها، وزيادة الوعي العام بأبعاد مشكلة الألغام. ومن ناحية أخرى، طورت المجموعة نظاما لإدارة المعلومات في مجال أعمال مكافحة الألغام، يقوم على قاعدة بيانات شاملة للمعلومات المتعلقة بالألغام، وتتضمن معلومات عن أزمة الألغام على الصعيد العالمي، كما أنشأت المجموعة برنامجا لمسح الألغام على الصعيد العالمي، يتم بمقتضاه إجراء عمليات مسح على الأصعدة الوطنية في الدول المتضررة بالتعاون مع وكالات وإدارات الأمم المتحدة والحكومات والمنظمات الدولية وغير الحكومية، وذلك بهدف تحديد حجم المشكلة والمدى الذي وصلت إليه جهود التعامل مع هذه المشكلة. وأخيرا، فقد بدأت المجموعة أيضا في العمل على نظام كمبيوتري للخرائط المتعلقة بالألغام، مصمم لتوفير طريقة بسيطة ومرنة لتوضيح مشكلة الألغام جغرافيا.

١١. مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشروعات، وأنشيء في عام ١٩٩٥ من أجل القيام بأعمال الإدارة المرنة والعالية الكفاءة لمشروعات التنمية، بما

فى ذلك مشروعات التأهيل الاجتماعى والحكم والمشروعات البيئية، كما يركز على تنفيذ المشروعات التى تشجع السلام والاستقرار الاجتماعى والتنمية المستدامة والنمو الاقتصادى فى الدول النامية والدول التى تمر بمرحلة تحول. وفى مجال الألغام، ينفذ المكتب برامج متكاملة للعمل فى مجال مكافحة الألغام المضادة للأفراد ولبناء القدرات المحلية، فى ١٢ دولة، بالوكالة عن وكالات ومنظمات دولية أخرى.

١٢. البنك الدولى، وأنشىء عام ١٩٤٤ بموجب اتفاق مؤتمر بريتون وودز، بوصفه الجهاز المالى الرئيسى لإعادة بناء أوروبا خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وعقب استكمال هذه المهمة، تحولت مهمة البنك إلى التركيز على الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية. وبشكل عام، فإن المهمة الكلية للبنك الدولى تتمثل فى تشجيع سياسات السوق الحرة وتحفيز المجموعات الاقتصادية والمساهمة فى المجهود العالمى الرامى إلى مكافحة الفقر وتحسين مستويات المعيشة. وفى مجال الألغام، يشجع البنك الدولى برامج مكافحة الألغام لأن الألغام تمثل معوقا هاما للتنمية الاقتصادية ولإعادة البناء فى فترة ما بعد الحرب فى الدول المتضررة. ويساعد البنك الدولى فى تحديد الأولويات من أجل الاستثمارات فى مجال مكافحة الألغام، وتحقيق التكامل بين استراتيجيات العمل فى مجال الألغام، وتنفيذ أهداف إعادة البناء الكلية فى الدول المعنية. ويعتبر البنك الدولى أكبر جهة مانحة للمعونات فى مجال مكافحة الألغام، حيث يقدم قروضا بدون فوائد وعددا محدودا من المنح لمشروعات إزالة الألغام، مثل مشروعات تطوير القدرات المحلية فى مجال مكافحة الألغام وتطهير الأرض من أجل الاستخدام الزراعى والمساعدة فى إعادة النازحين والمساعدة فى إعادة بناء الاقتصادات التى دمرتها الحرب وإعادة بناء البنية الأساسية المحلية. ويركز البنك الدولى على ضرورة أن تكون مشروعات إزالة الألغام مكونا جوهريا فى مشروعات التنمية، كما يشترط البنك ضرورة أن تتعهد الدولة المقترضة بعدم زراعة أى ألغام جديدة فى المستقبل.

١٣. منظمة الصحة العالمية، وأنشئت عام ١٩٤٨ كوكالة متخصصة لمكافحة الأمراض الوبائية، مثل الجدرى، كما تولت إنشاء برامج عالمية لمكافحة الأمراض الأخرى، مثل السل والجذام والإيدز والإيبولا. والهدف الرئيسى لمنظمة الصحة العالمية هو توفير أعلى مستوى ممكن من الرعاية

الصحية لجميع الأفراد على المستوى العالمى، وتتبنى أربع وظائف رئيسية هى: تقديم التوجيه بشأن القضايا المتعلقة بالصحة على المستوى العالمى، وتحديد مستويات عالمية معينة للصحة، والتعاون مع الحكومات فى تقوية البرامج الصحية الوطنية، وتطوير ونقل التكنولوجيا والمعلومات والمستويات الملائمة. وفى مجال الألغام، بدأت المنظمة منذ عام ١٩٩٨ فى وضع خطة للمشاركة فى جهود مكافحة الألغام، وذلك لأن الألغام تترك آثارا مباشرة وغير مباشرة على صحة الأفراد المقيمين فى الدول المتضررة من الألغام، من حيث أنها تقتل وتشوه الرجال والنساء والأطفال، كما أن الحرمان من الحصول على الخدمات الطبية الكافية والتطعيم والمياه النظيفة والغذاء يؤدى إلى انتشار الأمراض. ولذلك، ركزت سياسة منظمة الصحة العالمية على توفير الرعاية فى حالات الطوارىء وما بعد الطوارىء، وتقديم المساعدة للضحايا وإعادة التأهيل، ومحاربة انتشار الأمراض من خلال المراقبة وتقاسم المعلومات وتكثيف حملات التوعية الصحية فى الدول المتضررة من الألغام. وتهتم منظمة الصحة العالمية أيضا بتطوير استراتيجيات للصحة العامة لمواجهة احتياجات ضحايا الألغام، وتوفر التوجيهات والإرشادات الخاصة بمساعدة الضحايا، بالإضافة إلى إدخال البعد المتعلق بالصحة العامة لمشكلة الألغام العالمية فى سياسة الأمم المتحدة للعمل فى مجال الألغام، كما تقوم المنظمة أيضا بتنسيق كافة الجهود من أجل التعامل مع الألغام بفاعلية على كافة الأصعدة.

ثانيا :
برنامج عمل الأمم المتحدة فى مجال مكافحة الألغام

تتبنى منظمة الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٥ برنامجا للعمل فى مجال الألغام، وجرت بلورة هذا البرنامج بموجب التكليف الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة فى قرارها رقم ٢١٥ / ٤٩، الصادر فى ٢٣ ديسمبر ١٩٩٤، والذى طلب من الأمين العام للأمم المتحدة إعداد تقرير يتناول أنشطة الأمم المتحدة للمساعدة فى مجال تطهير الألغام. وبالفعل، انتهى الأمين العام من إعداد هذا التقرير فى ٦ سبتمبر ١٩٩٦، وذلك فى الوثيقة رقم (٤٠٨/٥٠/أ)، والتى عرضت تصور الأمين العام لعمل أجهزة الأمم المتحدة

فى مجال المساعدة فى مجال الألغام، حيث ركزت أساسا على المساعدة فى مجال إنشاء وتطوير برامج وطنية للعمل فى مجال الألغام فى الدول المتضررة. وكانت نقطة الانطلاق الرئيسية هنا أن الحكومات الوطنية يجب أن تكون مشاركا رئيسيا فى تخطيط وتنفيذ هذه البرامج، طالما أن الحكومات تظل دوما المسئول الرئيسى عن سلامة مواطنيها، وهى مسألة تفرض تعقيدات ضخمة وهائلة على الأمم المتحدة، وبالذات فى الدول التى تكون قد خرجت لتوها من حروب أهلية أو صراعات داخلية، حيث تكون الأجهزة الحكومية والبنية الأساسية متهالكة، مما يجعل من الصعب ضمان استمرارية برامج إزالة الألغام بها، كما تعود التعقيدات إلى تعدد الفاعلين العاملين فى مجال إزالة الألغام فى الدول المتضررة، بالإضافة إلى حساسية أنشطة مكافحة الألغام ذاتها، وهو ما يجعل من مسألة تنسيق الجهود والأنشطة مسألة محورية لضمان نجاح وفاعلية عملية المكافحة. وفى هذا الإطار، يركز برنامج الأمم المتحدة على أربعة عناصر رئيسية لنجاح هذه العملية، وهى ([1]):

١. إنشاء كيان وطنى متخصص فى مجال مكافحة الألغام، حيث تعتبر مسألة نقل إدارة العمليات من الأمم المتحدة إلى الأجهزة الوطنية مسألة هامة جدا فى تنفيذ أنشطة مكافحة الألغام، وتحظى بالأولوية فى سياسة الأمم المتحدة. وعلى الرغم من أن سياسة الأمم المتحدة فى هذا المجال لم تحقق نجاحا فى بادىء الأمر، إلا أن تجارب كمبوديا وأنجولا وموزمبيق قدمت دروسا هامة بشأن الإجراءات التى يتعين الحرص على الالتزام بها فى هذه الأنشطة، وبالذات فيما يتعلق بإنشاء مقار جيدة الإعداد لممارسة هذه الأنشطة وبنية ميدانية ملائمة لمساندة الكيان المتخصص فى مكافحة الألغام. وتجابه هذه العمليات تحديات ومشكلات عديدة فى العديد من الحالات، وأبرزها أنه يكون هناك فى بعض الحالات استحالة فى التعاون مع الأجهزة الحكومية بسبب الغياب الكامل للدولة، كما فى حالة أفغانستان، وهنا تلجأ الأمم المتحدة إلى إقامة تنظيمات مستقلة، ثم يمكن البحث فى كيفية إسناد هذه المهمة إلى الأجهزة الحكومية مستقبلا فى حالة نشوء درجة أكبر من الاستقرار الداخلى فى الدولة. وقد أثبتت سياسة الأمم المتحدة فى هذا المجال أن بناء قدرة وطنية

([1]) The United Nations, "Assisstance in Mine Clearance", The General Assembly, A/50/408, Fifteen Session, 6 Sept. 1996, p.p. 3-5.

لمكافحة الألغام يعتبر مفيدا للغاية فى العديد من النواحى، أبرزها أن تكلفة جهود الإزالة فى هذه الحالة تكون أقل كثيرا مما لو تكفلت بها جهات أجنبية، حيث بدا واضحا من التجارب العملية أن الخبير الأجنبى فى مجال مكافحة الألغام يكلف ٣٠ ضعف الخبير المحلى، بالإضافة إلى أن هذا الأسلوب يساعد على وضع قواعد عامة ومشتركة ومقبولة لتنفيذ عملية المكافحة، بما يضمن الالتزام بمستوى معين فى ممارسة هذه الأنشطة.

٢. إجراء مسح لمشكلة الألغام، حيث يعتبر هذا المسح ضروريا جدا لتقييم حجم مشكلة الألغام فى الدولة ووضع العلامات والإشارات التحذيرية على حقول الألغام لتنبيه السكان المحليين. ويعتبر المسح العام أيضا أساسا لتحديد حجم وشكل برنامج مكافحة الألغام اللازم، بالإضافة إلى تحديد الأولويات بالنسبة لأنشطة الإزالة والتوعية فى مجال الألغام. وبشكل عام، فإن المسح العام يكون أساسا لعمليات مسح أكثر تفصيلا فى المستقبل، من أجل وضع خريطة تتسم بأقصى قدر ممكن من الدقة فى تحديد أبعاد كل حقل ألغام أو كل منطقة ملغمة. وتنفذ عمليات المسح باستخدام الخبراء الوطنيين والأجانب على حد سواء، وهى عملية بطيئة وشاقة، وتتطلب مستوى عاليا من الدقة والمهارة فى العمل، وغالبا ما يتم الاعتماد على المنظمات الدولية فى تنفيذ هذه العملية، بحكم ما تمتلكه من إمكانات وخبرة فى هذا المجال.

٣. التعليم والتدريب فى مجال التوعية بمخاطر الألغام، حيث أن الغرض الرئيسى من برامج التعليم والتوعية من مخاطر الألغام هى حماية الأفراد من أن يصبحوا ضحايا للألغام. ولذلك، فإن برنامج الأمم المتحدة يشدد على ضرورة تعليم الأفراد المقيمين فى مناطق الخطر كيفية التعرف على الألغام وتحديد مواقعها والإبلاغ عنها وتخفيض مخاطرها أثناء العمل والإقامة فى المنطق المصابة بالألغام. وتتطلب برامج التوعية وجود رسالة سليمة ووسائل فعالة لإيصال هذه الرسالة، ويجب تنويع هذه الوسائل حسب طبيعة وموقع ومستوى الجمهور المتلقى لرسالة التوعية، كما يجب مراعاة النواحى الإثنية والثقافية والدينية والعادات والتقاليد فى كل مجتمع. وقد أظهرت تجارب الأمم المتحدة أن برامج التوعية القائمة على مخاطبة المجتمع المحلى من خلال قادة الرأى فيه، مثل رجال الدين والمدرسين والأطباء، تعتبر بمثابة البرامج الأكثر فاعلية ونجاحا فى عملية التوعية، كما أن من الضرورى أن يكون برنامج التوعية داخلا كجزء رئيسى فى برنامج مكافحة الألغام.

٤. التعامل مع الضحايا وإعادة تأهيلهم، حيث تركز برامج مكافحة الألغام التى تنفذها أجهزة الأمم المتحدة على تقديم الرعاية الطبية لضحايا الألغام، وتكون مجهزة بمعدات طبية أكثر وأفضل من تلك الموجودة فى المجتمعات المحلية التى تعمل بها، حيث أن توفير العلاج الطبى لضحايا الألغام يكون فى الأغلب فوق قدرة الحكومات المحلية فى الدول المتضررة من الألغام، بل إن نظم الرعاية الصحية تكون منهارة تماما فى بعض هذه الدول، وذلك فى حالة ما إذا كانت تعانى من حروب أهلية أو صراعات داخلية مريرة. ولذلك، تحاول فرق مكافحة الألغام التابعة للأمم المتحدة تغطية هذا النقص فى المجتمعات المحلية، وهو ما يفيد ليس فقط فى مساعدة الضحايا، ولكن أيضا فى إقامة روابط مع المجتمعات المحلية وتعزيز علاقات التعاون بين الجانبين، مما يفيد بدوره فى تسهيل عملية تلك الفرق، وبالذات على صعيد حيازة القبول لجهود التوعية التى تقوم بها من جانب المجتمع المحلى.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن نجاح جهود مكافحة الألغام التى تقوم بها الأمم المتحدة يتطلب أقصى قدر ممكن من التنسيق بين أجهزة الأمم المتحدة العديدة العاملة فى هذا المجال، وبالذات بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للأطفال وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى وإدارة عمليات حفظ السلام. وقد نجحت هذه الأجهزة من خلال عملها المشترك أن تطور أسلوبا محددا للتنسيق، فمنظمة الصحة العالمية تتولى تنظيم الأنشطة والمساعدات الخاصة بمجال الرعاية الصحية، بينما يتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائى تنسيق ومتابعة النواحى المتعلقة بإدارة وتشغيل برامج المكافحة، فى حين أن إدارة عمليات حفظ السلام نجحت فى بناء وتطوير قدرة معينة فى مجال إزالة الألغام. وبالمثل، فإن هناك ضرورات للتنسيق مع المنظمات الأخرى التى تعمل فى هذا المجال، وبالذات اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بالإضافة إلى تنسيق المساعدات الحكومية، وإدخالها ضمن برامج الأمم المتحدة

ثالثا:
تقييم دور الأمم المتحدة فى مجال مكافحة الألغام

أصبحت الأمم المتحدة فى الوقت الحالى بمثابة الجهة الأكثر انغماسا فى أعمال مكافحة الألغام على الصعيد العالمى، وذلك على الرغم من أن عملية صياغة معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد والتفاوض بشأنها لم تتم تحت

مظلتها. والواقع، أن متابعة دور الأمم المتحدة فى مجال مكافحة الألغام يكشف عن العديد من الثغرات وأوجه القصور فى عمل المنظمة الدولية. ورغم أن بعض هذا القصور يعود إلى أن الأمم المتحدة ــ بحكم كونها منظمة دولية لا تمتلك إرادة مستقلة عن إرادات الدول الأعضاء ــ تتأثر بالخلافات وتناقضات المصالح فيما بين الدول الأعضاء، بما يؤدى إلى تكبيلها ومنعها من الحركة، فإن البعض الآخر من هذه المشكلات يعود إلى مشكلات بيروقراطية وتنظيمية خاصة بالمنظمة ذاتها.

لقد أدت تناقضات المصالح فى الأساس إلى خروج عملية التفاوض بشأن معاهدة حظر الألغام من عباءة الأمم المتحدة، وذلك بعد أن تسببت الخلافات الحادة فى مؤتمر الأمم المتحدة لنزع السلاح إلى عجز مؤتمرات عامى ١٩٩٥ و١٩٩٦ عن الخروج بنتائج تتفق مع طموحات الدول المتحمسة لقضية حظر الألغام. ولذلك، نشأ مسار أوتاوا كبديل عن الأمم المتحدة، مما كان بمثابة فشل سياسى للأمم المتحدة، ودليل إضافى على حاجة هذه المنظمة للتطوير والإصلاح. ورغم ذلك، فإن الأمانة العامة للأمم المتحدة حرصت على إبداء تأييدها ودعمها الكامل لمسار أوتاوا، وقدمت دعمها الكامل للمجهود الدولى الرامى إلى مكافحة حظر الألغام المضادة للأفراد، مدفوعة فى ذلك أيضا بجهود الدول المتحمسة لهذه القضية داخل أروقة الأمم المتحدة.

وفى الوقت نفسه، فإنه على الرغم من كثرة الأجهزة والوكالات، كما سبق أن أوضحنا، فإن الإنجاز الذى تحقق فى هذا المجال يعتبر محدودا للغاية. صحيح أن جهود الأمم المتحدة ساهمت فى تحقيق بعض النتائج الإيجابية، مثل إزالة الألغام تماما من موزمبيق، وتنفيذ برامج نشطة لإزالة الألغام فى كل من رواندا وأنجولا وأفغانستان وكمبوديا، إلا أن هناك العديد من أوجه القصور، أبرزها على سبيل المثال أن أجهزة الأمم المتحدة لم تفلح ــ برغم كونها أكبر جهة دولية عاملة بكثافة فى مجال مكافحة الألغام ــ فى تقديم صورة إجمالية عن مشكلة الألغام فى العالم، من حيث حجم المشكلة وأبعادها ونتائجها، وصولا إلى وضع برنامج زمنى متكامل للتخلص من مشكلة الألغام، بالإضافة إلى أن برامج الأمم المتحدة فى هذا المجال شهدت بعض الارتباك، فهناك برامج تم إلغاؤها فى جهود مكافحة الألغام بسبب نقص التمويل، وكذلك تداخل العمل والاختصاصات فيما بين أجهزة الأمم المتحدة العاملة فى هذا المجال.. وغير ذلك.

والواقع، أن مشكلة التمويل تمثل بالفعل تحديا رئيسيا أمام جهود مكافحة الألغام على الصعيد العالمى، ولهذه المشكلة جانبان رئيسيان، الأول نابع من قلة التبرعات الطوعية من الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة لأغراض مكافحة الألغام، والثانى يعود إلى سياسة تخصيص الموارد فى مجال مكافحة الألغام التى تقوم بها أجهزة الأمم المتحدة. فالمشكلة الرئيسية فى التمويل تعود إلى أن صندوق الأمم المتحدة الطوعى لإزالة الألغام لم يفلح فى استقطاب الأموال الكافية لدفع عمليات إزالة ومكافحة الألغام على الصعيد العالمى. وبينما تشير بعض التقديرات إلى أن عملية إزالة الألغام فى العالم سوف تحتاج إلى مئات المليارات من الدولارات، فإن أقصى ما أمكن لصندوق الأمم المتحدة أن يجمعه لم يزد عن ٦٠ مليون دولار، كما أن الآليات الأخرى لتمويل عمليات الإزالة لم تفلح أيضا فى تغطية هذا النقص.

أضف إلى ذلك، أن جهود الإزالة التى تقوم بها أجهزة الأمم المتحدة تعانى من العديد من المشكلات التمويلية والإدارية الأخرى، وأبرزها أن أغلب أموال إزالة الألغام لا تتجه نحو تمويل عمليات الإزالة الفعلية على الأرض، وإنما تتجه فى الأغلب نحو الأنشطة البيروقراطية، ونحو أغراض البحث والتطوير، وتتجه حتى إلى المؤسسات الدفاعية، فى حين أن نصيب عمليات الإزالة الفعلية يكون ضئيلا للغاية. أضف إلى ذلك، أن هذا التمويل يتم على أساس قصير المدى، مما يمنع الأجهزة المختصة من وضع خطط طويلة المدى لتنفيذ عمليات إزالة الألغام. وأخيرا، فإن الأموال المخصصة للبرامج الوطنية لإزالة الألغام قد لا تتجه بالضرورة نحو هذا الغرض، وإنما يمكن أن تكون عرضة لإساءة الاستخدام من جانب الأجهزة الحكومية الوطنية العاملة فى هذا المجال، وكذا من جانب أجهزة الأمم المتحدة (1). ومن ثم، فإنه على الرغم من النشاط الضخم الذى تقوم به أجهزة الأمم المتحدة المختلفة فى مجال مكافحة الألغام، إلا أن هناك العديد من الإشكاليات التى تحيط بهذا النشاط، مما يجعلها تحتاج إلى مزيد من التطوير، وبالذات على صعيد تفعيل دور الأمم المتحدة فى مجال مكافحة الألغام، ولاسيما فى مجال عمليات إزالة الألغام فى الدول المتضررة.

---

(1) Zdzislaw Lachowski, "The Ban on Anti-Personnel Mines", Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), **SIPRI Yearbook 1999: Armaments, Disarmament & International Security** (Oxford, New York: Oxford University Press, 1999), p. 661.

الفصل الثامن :

نشاط المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية فى مجال مكافحة الألغام المضادة للأفراد

قام العديد من المنظمات الحكومية وغير الحكومية بدور بارز في الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد، إلا أن الملاحظ أن المنظمات غير الحكومية لعبت الدور الأكثر أهمية في المجهود العالمي لحظر الألغام، فيما مثل انعكاسا قويا للدور المحوري الذي باتت هذه المنظمات تلعبه في الشئون العالمية، وبالذات منذ فترة ما بعد الحرب الباردة خلال عقد التسعينات، وبدا هذا الدور واضحا في العديد من القضايا والتفاعلات الدولية الأخرى، مثل قضايا حقوق الإنسان والمرأة والطفل والبيئة والتنمية الاجتماعية.. وغير ذلك، أي أن الدور البارز الذي قامت به هذه المنظمات في عملية حظر الألغام على الصعيد العالمي يعتبر امتدادا للدور البارز الذي باتت مؤسسات المجتمع المدني العالمي تقوم به منذ بداية التسعينات.

ويعتبر الدور البارز للمنظمات غير الحكومية أحد تجليات ظاهرة العولمة، وبالذات فيما يتعلق بثورة الاتصالات التي ألغت إلى حد كبير الحدود بين الدول، كما خلقت درجة عالية من التداخل بين القضايا الداخلية والخارجية بالنسبة لأي دولة في العالم. ولم تعد التشريعات الوطنية للدول المختلفة في مجالات البيئة وحقوق الإنسان والمرأة وضبط التسلح، مجرد انعكاس لتفاعلات داخلية في كل دولة على حدة، وإنما أصبحت هذه القضايا شأنا عالميا تشترك فيه العديد من الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني العالمي عموما. ولذلك، أدى الدور المتزايد للمنظمات غير الحكومية إلى بروز فاعل دولي جديد على الساحة العالمية، وهو فاعل مؤثر بحيث أن دوره ربما يزيد في الكثير من الحالات عن أدوار العديد من الحكومات، بما في ذلك حكومات الدول الكبرى ذاتها. قد بدا ذلك واضحا على سبيل المثال في أن المنظمات غير الحكومية استطاعت أن تشارك في بلورة (اجندة اهتمامات العالم)، والتي تحدد الاهتمامات الدولية الرئيسية في القرن الواحد والعشرين. ومن ثم، بات من الممكن تشكيل تحالفات عالمية من المنظمات غير الحكومية في العديد من الدول للتعاون بشأن قضايا محددة، أي أنها تحالفات وظيفية ترتبط بقضية معينة، ثم يمكن أن تنحل هذه التحالفات في حالة الانتهاء من هذه القضايا، كما يمكن أيضا أن تكون هذه التحالفات ذات طبيعة ثابتة ودائمة، أي التي تتعلق بقضايا يصعب الوصول إلى حلول نهائية بشأنها، وإنما يظل الاهتمام بها مستمرا، مما يجعل لمثل هذا التحالف طبيعة دائمة، مثل التحالفات المتعلقة بالبيئة والمرأة وحقوق الإنسان.. وغيرها.

وفى مجال الألغام الأرضية المضادة للأفـــراد، لعبـــت المنظمـــات غـــير الحكومية دورا حاسما فى فرض القضية على الساحة العالمية، مســـتفيدة فـــى ذلك من ثورة الاتصالات، بالإضافة إلى قيامها بدور تعليمى بارز فـــى لفـــت أنظار المواطنين وصانعى القرار السياسى فى دول العـــالم للطبيعـــة غـــير التمييزية للألغام، ثم نجاحها فى استغلال الاستياء العالمى من فداحة الخســـائر الناجمة عن مشكلة الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وفى الوقت نفسه، أفلحت تلك المنظمات فى تغليب الأبعاد السياسية لهذا الجـــدال، علـــى الاعتبـــارات العسكرية، مما وضع مؤيدى الألغام المضادة للأفراد فى وضع دفاعى، كمـــا أدى ذلك إلى تنشيط الجهود الرامية إلى البحث عن بدائل لهذه الألغام كأســـلحة قتالية. وقد ازدادت فاعلية هذه الجهود مع تشكيل شبكات دولية نشطة للعمـــل فى هذا المجال، وتمثلت تحديدا فى الحملة الدولية لحظر الألغام التى أنشـــئت عام ١٩٩٢، والتى نجحت بدورهـــا فى إثارة هذه القضيـــة علـــى الصعيـــد العالمى، وبالذات بعد انضمام العديد من دول العالم بصورة تدريجية إلى هـــذه الحملة (١).

أولا :

مجالات عمل المنظمات غير الحكومية فى مجال مكافحة الألغام المضادة للأفراد

تتنوع الأنشطة التى تقوم بها المنظمات غير الحكومية فى مجـــال حظـــر ومكافحة الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وتقوم المنظمات غير الحكوميـــة على وجه الخصوص بدور بالغ الأهمية، وبالذات الحملة الدولية لحظر الألغام واللجنة الدولية للصليب الأحمر.. وغيرهما. وكما سبق أن ذكرنا، فـــإن هـــذه المنظمات قامت بالدور الأكثر أهمية فى المجهود العالمى المنـــاهض للألغـــام الأرضية المضادة للأفراد، حيث نجحت فى فرض هذه القضية علـــى قائمـــة الاهتمامات العالمية، وهو ما ساعد فى نهاية المطاف على إبرام معاهدة أوتاوا لحظر الألغام. وسوف نركز فيما يلى على المنظمات غير الحكومية الأكـــثر

---

(١) Richard Price, "Reversing the Gun Sights: Transnational Civil Society Targets Land Mines", **International Organization,** Vol. 52, No. 3, 1998, p.p. 613-644.

نشاطا فى مجال الألغام، وبالذات تلك المنظمات التى تعتبر الألغام مهمة رئيسية من مهامها، وذلك على النحو التالى:

١. الحملة الدولية لحظر الألغام، وأنشئت عام ١٩٩٢ عندما بدأ العديد من المنظمات غير الحكومية والأفراد بصورة متزامنة فى مناقشة ضرورة تنسيق المبادرات والدعوات لحظر الألغام المضادة للأفراد، مما أثار منذ ذلك الحين فكرة تشكيل تجمع دولى ما لدعم هذه الفكرة. وفى أكتوبر ١٩٩٢، تم تنظيم اجتماع موسع ضم كلا من: منظمة المعاقين الدوليين ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان والمنظمة الطبية العالمية والمجموعة الاستشارية للألغام والمؤسسة الأمريكية للمحاربين القدماء فى فيتنام، وتمخض هذا الاجتماع عن إنشاء وتشكيل صياغة الحملة الدولية لحظر الألغام. ومنذ البداية، حددت الحملة لنفسها إطارا يقوم على كونها شبكة مرنة من المنظمات التى تشترك فى أهداف محددة، ودعت إلى حظر دولى على استخدام وإنتاج وتخزين ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وزيادة الموارد الدولية الخاصة بأغراض تطهير الألغام ومساعدة الضحايا. وفى عام ١٩٩٣، تم تشكيل لجنة التسيير، المؤلفة من المنظمات الأصلية الست، كما تم تعيين المنسق العام للحملة. وأنضمت أيضا عشرات الحملات الوطنية ومئات المنظمات إلى الحملة الدولية، كما تم توسيع لجنة التسيير عامى ١٩٩٦ ــ ١٩٩٧ لتعكس نمو وتعدد الحملة، وانضمت إليها الحملات الوطنية لمكافحة الألغام فى كل من أفغانستان وكمبوديا وكينيا وجنوب أفريقيا، كما تم تغيير إسم "لجنة التسيير" إلى "لجنة التنسيق"، ثم إنضم المزيد من الأعضاء الجدد إلى هذه اللجنة فى علم ١٩٩٨. وفى الوقت الحالى، باتت الشبكة تضم أكثر من ١١٠٠ منظمة من تخصصات واهتمامات متباينة، ما بين حقوق الإنسان ونزع الألغام والشئون الإنسانية والمحاربين القدامى والتنمية والشئون الطبية وضبط التسلح والدين والبيئة والحركات النسوية، وتنتمى هذه المنظمات والجمعيات إلى أكثر من ٦٠ دولة، تعمل معا على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية، من أجل حظر الألغام المضادة للأفراد. وقد حصلت الحملة، ومنسقتها العامة جودى وليامز على جائزة نوبل للسلام لعام ١٩٩٧، لجهودها المبذولة فى هذا المجال. وقد صاغت الحملة خطة متكاملة للعمل فى مجال إزالة الألغام، من خلال المؤتمرات والندوات المتعاقبة التى عقدتها، حيث تركز الحملة على تحقيق مجموعة من الأهداف التى تتمحور حول تحقيق عالمية معاهدة حظر الألغام

الأرضية المضادة للألغام من خلال إقناع الدول التى لم تنضم إلى المعاهدة من أجل الانضمام إليها، والمساهمة فى تنفيذ المعاهدة، والعمل فى مجال إزالة ومكافحة الألغام، ومساعدة ضحايا الألغام.

٢. اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وهى تعمل على تخفيف معاناة ضحايا الحروب والعنف الداخلى فى العالم، وهى عبارة عن منظمة إنسانية مستقلة ومحايدة، وتعرض العناية والحماية لأولئك الذين فى حاجة إليها، بغض النظر على أية اعتبارات متعلقة بالانتماء السياسى، مع تشجيع الاحترام العالمى للقانون الدولى لحقوق الإنسان. وفى مجال الألغام، تركز اللجنة على مساعدة ضحايا الألغام على الصعيد العالمى، ولعبت دورا متزايدا فى هذا المجال، وكان ازدياد هذا الدور عائدا فى الواقع إلى ازدياد عدد الحروب والصراعات ذاتها. وفى عام ١٩٩٠، قامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بإنشاء برنامج للعمل فى مجال الألغام الأرضية المضادة للأفراد، يركز على زيادة الوعى بمشكلة الألغام ومساعدة الضحايا وممارسة الدبلوماسية الإنسانية. ويتضمن التزام اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالدبلوماسية الإنسانية دعمها لمعاهدة حظر الألغام والقوانين الدولية الأخرى التى تتعلق باستخدام الألغام. وقد عبرت اللجنة بقوة عن موقفها من مسألة الألغام منذ ابريل ١٩٩٣، عندما استضافت مؤتمرا يضم خبراء فى النواحى القانونية والطبية والعسكرية، بشأن هذه المسألة فى مونتريه بسويسرا. وفى العام التالى، دعا رئيس اللجنة إلى فرض حظر شامل على الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وأطلقت اللجنة منذ ذلك الحين شعارها القائل: "الألغام الأرضية لابد أن تتوقف Landmines must be stopped"، وذلك دعما منها للحملة الدولية لحظر الألغام، وهو ما كان بمثابة تطور جديد وبالغ الأهمية، لأنه لم يسبق من قبل قط أن دعمت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أى حركة دولية لها اجندة سياسية على هذا النحو. وكان هذا الامتناع من قبل يهدف إلى الحفاظ على حياد اللجنة وعدم استثارة أية حكومات والحفاظ على فاعليتها كمنظمة إنسانية دولية مستقلة. وتنظم اللجنة برامج لزيادة الوعى فى مجال الألغام، تهدف إلى تخفيض عدد خسائر الألغام، من خلال تعليم الأفراد فى الدول المتضررة بشأن مخاطر الألغام. ومنذ عام ١٩٩٦، أنشأت اللجنة برامج فى كل من أذربيجان والبوسنة وكرواتيا. وفى عام ١٩٩٩، بدأت اللجنة حملات توعية جديدة فى جورجيا ومنطقة ناجورنو كاراباخ، كما قامت بإجراء عمليات مسح للألغام فى كل من

أفغانستان والسودان وأوغندا، وهى برامج مختلفة إلى حد كبير فيما بين بعضها البعض. فبرنامج أذربيجان يهدف إلى مخاطبة النازحين أو الأفراد المقيمين قريبا من مناطق القتال، فى حين أن برنامج البوسنة يشجع السلطات المحلية على بدء تنفيذ برامج وطنية للتوعية من خطر الألغام ([1]).

وهناك مجال آخر بالغ الأهمية فى عمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر يتمثل فى برامج مساعدة الضحايا وإعادة التأهيل، حيث أن حصول الضحية على مساعدة طبية أولية سريعة يحدد إلى درجة كبيرة مصير هذه الضحية. ونظرا لأن الاحتياجات الطبية تكون عادة غير كافية فى مناطق القتال، فإن اللجنة تسعى إلى معالجة هذا النقص من خلال المساعدة فى إخلاء الضحايا لإعطائهم العلاج اللازم، كما توفر التدريب والمعدات والأفراد للمراكز الصحية القائمة، وتقيم مراكز طبية مستقلة تابعة لها مباشرة. وقد ساعدت فى هذا الإطار المراكز الصحية فى ١٤ دولة متضررة من الألغام، هى: أفغانستان وأنجولا وأذربيجان وكمبوديا وإريتريا وإثيوبيا وجورجيا والعراق وإيران والصومال وسريلانكا والسودان وطاجيكستان وأوغندا وزيمبابوى. وفى الوقت نفسه، فإن اللجنة ملتزمة بتقديم التأهيل طويل الأمد لضحايا الألغام، وإعادة إدماجهم فى المجتمع من خلال إقامة عيادات لإعادة التأهيل على الصعيد العالمى. وفى الوقت الحالى، تدير اللجنة ٢٥ برنامجا فى ١٣ دولة، كما أنها تساعد أيضا البرامج التى أنشأتها ثم سلمتها إلى الجمعيات المحلية أو المنظمات غير الحكومية أو الحكومات.. أو غير ذلك. وتنظم اللجنة أيضا ورش عمل تدريبية لعمال المساعدة المحليين الذين يشاركون مع المنظمات المحلية فى تشغيل العيادات، وتزيد هذه الأنشطة من قدرة المنظمة على إنشاء قدرات وطنية طويلة المدى لتنفيذ برامج إزالة الألغام.

٣. مركز جنيف الدولى لنزع الألغام، Geneva International Centre for Humanitarian Demining، وأنشىء من جانب الحكومة السويسرية فى عام ١٩٩٨ لتقوية دور مجموعة الأمم المتحدة للعمل فى مجال الألغام، كما يسعى المركز أيضا إلى تيسير عملية تطوير استراتيجيات العمل في مجال

([1]) انظر فى هذا الصدد استراتيجية التحرك فى مجال الألغام التى تم إقرارها فى مجلس المندوبين فى اللجنة الدولية للصليب الأحمر فى ٣٠ أكتوبر ١٩٩٩، فى:
The International Committee of Red Cross (ICRC), **Movement Strategy on Landmines**, Geneva: ICRC, 30 October 1999.

الألغام، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والحكومات والمنظمات غير الحكومية والمانحين. ويقوم المركز أيضا بتنسيق التعاون فى خمسة مجالات رئيسية هى: تطوير وتنفيذ وإدارة نظام لإدارة المعلومات فى مجال الألغام، واستضافة اجتماعات سنوية لمديرى برامج إزالة الألغام، وتنفيذ دورات تدريبية لمديرى برامج إزالة الألغام والمتخصصين فى تكنولوجيا المعلومات، وتنسيق مشروعات الدراسات الفنية المتعلقة بمسائل إزالة الألغام، ومراقبة الامتثال لمعاهدة أوتاوا ([1]).

ففيما يتعلق بتطوير وتنفيذ وإدارة نظام لإدارة المعلومات فى مجال الألغام، جرى تصميم قاعدة البيانات الخاصة بهذه المسألة بحيث تعطى الأولوية لمهام إزالة الألغام وتجميع الموارد اللازمة وتنسيق الجهود وتقييم جهود تنفيذ مشروعات إزالة الألغام. ومن أجل تنفيذ هذا الهدف، فإن هناك وحدة ميدانية تتولى تيسير عملية الحصول على المعلومات وتجميعها على المستوى الميدانى، وذلك من خلال نظام المعلومات الجغرافية التى يتيح تيسير عملية إعداد الخرائط والمعلومات الجغرافية على المستوى الميدانى، وتتعاون هذه الوحدة مع العديد من الجهات الحكومية والأكاديمية فى الانتهاء من هذه المهام. وجرى العمل بالفعل فى هذا المجال فى كل من موزمبيق والصومال واليمن. وبعد الانتهاء من العمل فى المجال الميدانى، فإن هذه الوحدة تقوم بإرسال تقاريرها إلى مقر الأمم المتحدة. أما المجال الثانى فى عمل هذا المركز، فهو يتمثل فى تنظيم اجتماعات سنوية لمديرى برامج إزالة الألغام، وتوفير فرصة لبرنامج الأمم المتحدة للعمل فى مجال الألغام لمخاطبة الجماعة الدولية العاملة فى مجال إزالة الألغام سنويا. أما المهمة الثالثة للمركز، فهى تتمثل فى برامج التدريب للمتخصصين فى مجال تكنولوجيا المعلومات ومديرى برامج إزالة الألغام، وهى مصممة أساسا لزيادة فاعلية خطط العمل فى مجال الألغام وتنفيذها. أما النشاط الرابع للمركز، المتمثل فى مجموعة الدراسات، فهو يركز على العديد من المجالات، مثل التأثير الاجتماعى ـ الاقتصادى للألغام الأرضية، وبناء القدرات المحلية لإزالة الألغام، وتحقيق الفاعلية لجهود إزالة الألغام. أضف إلى ذلك، أن هذا المركز يتولى مهمة مراقبة الامتثال لمعاهدة

([1]) Geneva International Center for Humanitarian Deming (GICHD), **Annual Report 1999** (Geneva: GICHD, 1999).

أوتاوا لحظر الألغام، ومراجعة وتقييم المستويات الدولية فى مجال إزالة الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

ثانيا :
دور المنظمات الدولية فى مجال مكافحة الألغام المضادة للأفراد

لم تكن مسألة حظر وإزالة الألغام من بين مهام العديد من المنظمات القارية والإقليمية، ولكنها أصبحت مهمة مستحدثة عقب ازدياد الاهتمام العالمى بهذه القضية، مما دفع تلك المنظمات إلى إدراج قضية الألغام المضادة للأفراد ضمن اهتماماتها العديدة. وفى هذا الإطار، سوف يتم التركيز على الدور الذى تقوم به المنظمات القارية والإقليمية، مثل منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأوروبى ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبى، والتى تقوم بدور هام فى مجال الألغام. وسوف نركز فى هذا الجزء تحديدا على المنظمات التى تلعب دورا بارزا فى مجال مكافحة الألغام على النحو التالى (1):

١. الاتحاد الأوروبى، حيث كان الاهتمام بمشكلة الألغام مطروحا على قائمة الاهتمامات داخل الاتحاد الأوروبى منذ نشأته عام ١٩٩٢، بموجب معاهدة ماستريخت. وبداية، ينبغي الإشارة إلى أن الاتحاد الأوروبى نشأ عام ١٩٩٢ لتسريع عملية الوحدة بين الشعوب الأوروبية من خلال الاندماج السياسى والاقتصادى بين تلك الشعوب، وجاء ذلك كتطوير لصيغة السوق الأوروبية المشتركة التى كانت قائمة منذ عام ١٩٥٦ بموجب معاهدة روما بشأن مبادىء الاندماج الاقتصادى الأوروبى. وتضم عضوية الاتحاد الأوروبى حوالى ١٥ دولة. ومنذ بداية التسعينات، كان الاتحاد الأوروبى واحدا من القوى الدولية الرئيسية العاملة فى مجال حظر الألغام المضادة للأفراد، حيث أصدر عام ١٩٩٢ قرارا بشأن إدانة استخدام الألغام المضادة للأفراد، كما أن الاتحاد يدعم بنشاط عمليات إزالة الألغام والتوعية من مخاطر الألغام ومساعدة الضحايا، كما يشجع أيضا جهود تطوير تكنولوجيات جديدة

---

(1) United Nations Association of the USA (UNA-USA), Global Landmines Crisis (New York: UNA-USA, 2000).

للكشف عن الألغام. وقد دعم الاتحاد الأوروبى الجهود التى بذلت فى عام ١٩٩٦ لمراجعة بروتوكول الألغام الخاصة بمعاهدة حظر الأسلحة التقليدية المفرطة الضرر والعشوائية الأثر لعام ١٩٨٠. ونظرا لأن مؤتمر المراجعة لم يحقق تطلعات العديد من الدول والمنظمات غير الحكومية المعنية، فإن الاتحاد الأوروبى تحول بدوره نحو دعم ومساندة مسار أوتاوا، وذلك من أجل تكثيف الجهد الدولى الشامل الرامى إلى حظر الألغام. وقد شارك الاتحاد الأوروبى فى صياغة معاهدة حظر الألغام، وقام بحشد دعم شعبى واسع النطاق لهذه المعاهدة. والواقع، أن جميع دول الاتحاد الأوروبى، ما عدا فنلندا، وقعت على معاهدة حظر الألغام عام ١٩٩٧. وقد ساهم الاتحاد الأوروبى أيضا فى توفير الدعم المالى الخاص بالمساعدات الإنسانية والتنموية وإعادة التعمير للعديد من الدول المتضررة من مشكلة الألغام، بما فى ذلك أفغانستان والبوسنة – الهرسك وكمبوديا وموزمبيق ونيكاراجوا. ويقوم مكتب الشئون الإنسانية التابع للجماعة الأوروبية بتنسيق هذه المساعدات. وفى الوقت نفسه، يلتزم الاتحاد الأوروبى بدعم أعمال البحث والتطوير الخاصة بإنتاج تكنولوجيا جديدة لاكتشاف ومعالجة الألغام، حيث يقوم مركز البحوث المشتركة، ومركزه فى إيطاليا، بعملية البحث والتطوير الخاصة بهذه التكنولوجيا، كما أقام الاتحاد الأوروبى نظاما للمعلومات الخاصة بالألغام من أجل جمعها وتوزيعها، ويلعب هذا المركز دورا هاما ــ من خلال تبادل المعلومات ــ فى دعم الشبكة العالمية الرامية إلى اختبار إزالة الألغام وتقييم هذه الجهود.

٢. حلف شمال الأطلنطى (الناتو)، وهو يختص بالدفاع عن أمن دول غرب أوروبا. وتتضمن عمليات هذا الحلف عادة نشر وزرع الألغام. ومنذ التوقيع على معاهدة حظر الألغام وسريان العمل بها، فإن جميع دول الناتو، باستثناء الولايات المتحدة وتركيا، امتنعت عن استخدام الألغام المضادة للأفراد. وقد أدى غياب الإجماع داخل الحلف بشأن قضية الألغام إلى شيوع التساؤلات بشأن قدرة الحلف على القيام بالمتطلبات العسكرية لأعضائه فى حالة الحرب، جنبا إلى جنب مع الالتزام بمضمون معاهدة أوتاوا. وقد نجمت هذه المعضلة بالنظر إلى أن الولايات المتحدة أعلنت أن من الضرورى نقل الألغام المضادة للأفراد عبر أراضى الدول الأعضاء الموقعين على معاهدة أوتاوا، فيما يمثل انتهاكا للمعاهدة، مما أدى إلى إشعال جدل عنيف داخل الحلف بشأن هذه المسألة. ولكن على الرغم من هذه الخلافات، فإن حلف الناتو مصمم تماما

على توسيع مساهمته فى عمليات إزالة الألغام، كما أنه يشارك فى جهود البحوث والتطوير الخاصة بتكنولوجيا الكشف عن الألغام، والتى يمكن تطبيقها فى عمليات الإزالة. وقد أنشأ الناتو مؤخرا (جماعة للدراسات والبحوث بشأن التكنولوجيا مزدوجة الاستخدام لإزالة الألغام)، كما قام الحلف بتكليف المجموعة الدفاعية، ومجموعة المستشارين الصناعيين، بإجراء دراسات فى مجال تكنولوجيا إزالة الألغام. وقد قام الحلف بتنفيذ عمليات إزالة الألغام لحماية قواته فى البوسنة، كما قدم دعما أساسيا لعمليات إزالة الألغام الأخرى فى هذه الدولة، حيث قام بتقديم التدريب والإشراف والنصيحة إلى جهود إزالة الألغام. وفى الوقت نفسه، فإنه عندما تحولت عملية إزالة الألغام إلى السلطات المحلية فى البوسنة فى عام ١٩٩٨، فإن الكثير من دول الحلف قامت بتقديم مساعدات مالية أساسية لبرنامج إزالة الألغام فى البوسنة.

٣. منظمة الوحدة الأفريقية، حيث تهتم المنظمة اهتماما كبيرا بمشكلة الألغام، نظرا لوجود أكثر من ثلث الألغام فى العالم فى أفريقيا، كما تهتم المنظمة أيضا بالمشكلة على الصعيد العالمى. ففى عامى ١٩٩٥ و١٩٩٦، أصدر مجلس الوزراء بالمنظمة ثلاثة قرارات تدعم الدعوة لحظر الألغام المضادة للأفراد على الصعيد العالمى، وتدعو الدول الأعضاء فى المنظمة والمنظمات شبه الإقليمية إلى اتخاذ كل الخطوات الضرورية من أجل حظر الألغام. وقد عقدت المنظمة ثلاثة مؤتمرات إقليمية فى الكاميرون وإثيوبيا وزيمبابوى بهدف زيادة الوعى بمشكلة الألغام المضادة للأفراد. وقد دعمت المنظمة جهود حظر الألغام التى طرحت أثناء مؤتمرات مراجعة اتفاقية حظر الأسلحة التقليدية المفرطة الضرر والعشوائية الأثر. وشاركت أيضا فى مؤتمر أوتاوا لعام ١٩٩٦، الذى كان بمثابة البداية لما عرف بعد ذلك بـ (مسار أوتاوا). وفى تلك الفترة، نظمت منظمة الوحدة الأفريقية أول مؤتمر للخبراء الأفارقة فى مجال الألغام المضادة للأفراد فى جنوب افريقيا فى مايو ١٩٩٧، وهو المؤتمر الذى أصدر (خطة كيمبتون بارك للعمل فى مجال الألغام)، والتى دعت إلى إزالة جميع الألغام الأرضية المضادة للأفراد وإنشاء منطقة خالية من الألغام فى أفريقيا، كما أكدت الخطة على الحاجة إلى بناء قدرات وطنية فى مجال إزالة الألغام وتقوية التعاون الأفريقى ـ الأفريقى فى مجال إزالة الألغام وجهود مساعدة الضحايا. أضف إلى ذلك، أن الخطة طالبت المجتمع الدولى بتقديم المساعدة للدول الأفريقية فى مجال إزالة الألغام، كما

أكدت على المسئولية الأخلاقية للعديد من الدول الكبرى بشأن زرع الألغام، حيث أن الكثير من الألغام تمت زراعته أثناء الحرب العالمية الثانية أو أثناء حروب الاستقلال العديدة فى أفريقيا.

ونتيجة لجهود منظمة الوحدة الأفريقية، فإن ثلاثين دولة أفريقية كانت من بين الدول الموقعة على معاهدة أوتاوا لحظر الألغام فى ديسمبر ١٩٩٧. وقام العديد من الدول الأفريقية بتدمير مخزوناتها من الألغام الأرضية المضادة للأفراد، كما تم التوصل إلى العديد من الاتفاقيات الإقليمية من أجل إزالة الألغام، مثل الاتفاق المبرم بين جنوب أفريقيا وموزمبيق من أجل إزالة الألغام ([1])، كما ادانت المنظمة علنا الدول التى مازالت تستخدم الألغام المضادة للأفراد، مثل أنجولا، رغم كونها عضوا فى المنظمة، ورغم توقيعها على معاهدة حظر الألغام. وعلى الرغم من أن عبء مشكلة الألغام فى القارة الأفريقية مازال عبئا ثقيلا للغاية، إلا أن منظمة الوحدة الأفريقية نجحت فى إبراز مشكلة الألغام فى أفريقيا بصورة طيبة، حيث دافعت بقوة عن البرامج الوطنية لإزالة الألغام، كما قامت بتشجيع العديد من أعضائها على الانضمام إلى معاهدة حظر الألغام، إلا أن نجاح المبادرات الأفريقية سوف يتوقف بالأساس على انضمام جميع دول المنظمة إلى معاهدة حظر الألغام، كما سيتوقف أيضا على التزام المجتمع الدولى بتقديم المساعدات المالية والفنية اللازمة إلى الدول الأفريقية لتحقيق هدف إزالة الألغام.

٤. منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا، وقد أنشئت فى عام ١٩٧٥ لتكون بمثابة منبر للدول الأوروبية للحوار فى مجالات الأمن العسكرى وحقوق الإنسان والتعاون الاقتصادى. وعلى الرغم من أن إزالة الألغام ليست مكونا محددا من مكونات عمل المنظمة، إلا أن المنظمة شاركت فى عمليات الإزالة فى الحالات التى يساعد فيها ذلك على عودة اللاجئين والنازحين، حيث تقدم المنظمة النصح والمشورة بشأن أنسب المشروعات التى تحقق هذا الهدف. أضف إلى ذلك، أن البعثات التابعة للمنظمة تقوم بإبلاغ رئاسة المنظمة والمنظمات الأخرى المعنية بمستوى التلوث الناجم عن الألغام فى المناطق

([1]) Kristian Berg Harpviken, "Landmines in Southern Africa: Regional Initiatives for Clearance and Control", Contemporary Security Policy, Vol. 1, No. 19, April 1997, p.p. 83-108.

المتضررة، ومدى تأثير ذلك على أهداف وأنشطة المنظمة. وقد نفذت المنظمة بالفعل برامج للتوعية من مخاطر الألغام، سواء للأفراد العاملين فى البعثات التابعة لها، أو فى المناطق المتضررة، كما أنها تعاونت بكثافة مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر فى الكثير من هذه الأنشطة. وتعمل المنظمة أيضا بشكل وثيق مع المنظمات الأخرى فى نشر الوعى بمخاطر الألغام وجهود إزالتها، وتتعاون فى هذا الصدد بصفة خاصة مع مفوضية الأمم المتحدة العليا لشئون اللاجئين، كما تدعم المنظمة بقوة معاهدة أوتاوا لحظر الألغام، حيث توزع المنظمة استبيانا سنويا على أعضائها بشأن جهودهم لإنشاء وتنفيذ برامج لإزالة الألغام ونشر الوعى بمخاطرها، ويتم نشر نتائج هذا الاستبيان سنويا فى تقرير الرقابة على الألغام الذى تصدره الحملة الدولية لحظر الألغام.

الفصل التاسع :

مواقف الدول الكبرى من حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد

شهدت عملية حظر الألغام على الصعيد العالمى انقساما عنيفا بين مؤيدى ومعارضى هذه العملية. وكان هذا الانقسام عائدا فى واقع الأمر إلى الطبيعة التعسفية التى جرت بها عملية صياغة معاهدة أوتاوا لحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد. فعلى الرغم من اعتراف جميع دول العالم بالنتائج المأسلوية للاستخدام العشوائى للألغام المضادة للأفراد، إلا أن الكيفية التى جرت بها هذه العملية، خارج آليات الأمم المتحدة، وعدم حصولها على القدر اللازم من التشاور والنقاش والتفاوض بين الأطراف المعنية، وفيما بين القوى الدولية الكبرى خصوصا، كانت سببا فى عزوف العديد من القوى الدولية والإقليمية الفاعلة عن التوقيع على معاهدة أوتاوا لحظر الألغام المضادة للأفراد. فقد كانت عملية التفاوض بشأن حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد (فى إطار مسار أوتاوا) محكومة بالكامل بالاعتبارات الإنسانية، وكانت مدفوعة برغبة مثالية من جانب الدول الراعية للعملية، مثل كندا وفرنسا وبريطانيا، والمنظمات غير الحكومية، بهدف إنهاء وجود تلك الطائفة من الأسلحة الخطيرة، وكان ذلك السبب الرئيسى وراء عدم الأخذ فى الحسبان قط للاحتياجات الدفاعية للدول المختلفة، كما أنها لم تراع التعقيدات الفنية والصعوبات المالية المحيطة بمسألة حظر الألغام، وما تتطلبه من تغييرات فى العقائد العسكرية وخطط التسلح، وما تحتاج إليه من ميزانيات ضخمة للتخلص من ترسانات الألغام الموجودة لدى الدول الكبرى بالذات. وكان من نتيجة هذه الطريقة أن الدول المعارضة لحظر الألغام، أيا كانت مبرراتها، قد امتنعت عن التوقيع على هذه المعاهدة، وكانت القوى الدولية والإقليمية المؤثرة وذات النفوذ فى مقدمة الدول التى لم توقع على المعاهدة، وبالذات الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية والصين.. وغيرها. ومن ثم، فإنه على الرغم من أن عملية حظر الألغام المضادة للأفراد، وما تمخضت عنه من الوصول إلى معاهدة أوتاوا، قد حظيت بدعم دولى واسع النطاق، إلا أن هذا الدعم كان فى الأغلب دعما من جانب القوى الدولية غير الفاعلة، حيث كانت القوى الدولية الأكثر نفوذا وتأثيرا، مثل الولايات المتحدة وروسيا والصين، أى أكبر وأقوى ثلاث قوى دولية، خارج نطاق عملية حظر الألغام المضادة للأفراد، وكذلك العديد من القوى الإقليمية فى المناطق التى مازالت تشهد صراعات ملتهبة، مثل الشرق الأوسط والخليج العربى وجنوب آسيا.

أولا :
الموقف الأمريكى بين الرفض الحذر والقبول المشروط

شهد الموقف الأمريكى من مسألة حظر الألغام الأرضية المضادة للأفــراد العديد من التقلبات بسبب التداخل بين الاعتبــارات العســكرية والاعتبــارات الإنسانية الحاكمة للسياسة الأمريكية فى هذا الصدد. فقد لعبت الولايات المتحدة فى بادىء الأمر دورا محوريا فى قيادة المجهود الدولى المنــاهض للألغــام الأرضية المضادة للأفراد، حيث بدأ الاهتمام الأمريكى بحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد منذ أكتوبر ١٩٩٢، حينما قامت الإدارة الأمريكيــة وقتــذاك بفرض حظر من جانب واحد على تصدير هذه الألغام، وذلك بناء على مبادرة من السناتور باتريك ليهى الذى يعتبر أقوى مدافع عن حظر الألغام المضــادة للأفراد فى الكونجرس الأمريكى. وكانت هذه الخطوة هى الأولى من نوعــها، وأعطت دعما قويا للحملة الدولية لحظر الألغام التى كانت قد تأسست حديثــا فى تلك الفترة. وفى سبتمبر ١٩٩٤، كان الرئيس الأمريكى بيل كلينتــون أول رئيس دولة فى العالم يدعو إلى الإزالة الكاملة للألغــام الأرضيــة المضــادة للأفراد، كما دعمت الإدارة الأمريكية قرارا للجمعية العامة للأمم المتحدة فــى ديسمبر ١٩٩٤ يدعو إلى إزالة الألغام المضادة للأفراد بصورة نهائية.

والواقــع، أن هناك عاملين رئيسيين لعبا دورا محــوريا فــى إعــادة توجــيه السياسة الأمريكية فى اتجاه تخفيف اندفاع الإدارة الأمــريكية فــى مجال الحظر الشامل للألغام الأرضية المضــادة للأفــراد، أولــهما موقــف المؤسســة العسكرية الأمريكيــة التــى رأت أن موقــف الإدارة الأمريكيــة المتحمس لمسألة الحظر الشامل للألغام يتجاهل الاحتياجات العسكرية والدفاعية للقوات المسلحة الأمريكية فى جميع أنحاء العالم. وقد خلصت تقويمات الخبراء والدارسين الأمريكيين فى وزارة الدفاع الأمريكية إلى أن الالتزام بأى معــاهدة للحظر الشامل للألغام المضادة للأفراد سوف يزيــد مــن خســائر الجنــود الأمريكيين فى صراعات المستقبل، وسوف يكون تأثير هــذا الحظــر ســلبيا بدرجة أكبر فى حالة الصراعات المرتفعة الحدة التى تكون القوات الأمريكيــة

ملتزمة فيها بتكتيكات دفاعية، وفى مسارح قتال سهلية منبسطة ([1]). وقد جرى التركيز بصفة خاصة على أن الحظر الشامل للألغام سوف يجعل من الصعب الحفاظ على أرواح الجنود الأمريكيين المرابطين فى كوريا الجنوبية إذا أزيلت حقول الألغام بين الكوريتين، لأن مئات الآلاف من جنود كوريا الشمالية يرابطون قريبا من المنطقة العازلة بين الدولتين، كما أشارت دراسات البنتاجون إلى أن الإصابات فى القوات الأمريكية والحليفة يمكن أن تزيد بنسبة ٣٥% فى حالة عدم استخدامها للألغام. أضف إلى ذلك، أن عددا من كبار العسكريين الأمريكيين العاملين والمتقاعدين رأوا أن استمرار استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد يعتبر ضروريا وحساسا لمشاة البحرية وكفاءة عملهم، وطلبوا من الرئيس الأمريكى مواصلة استخدام تلك الألغام لحين الوصول إلى بديل لها ([2]). أضف إلى ذلك، أن المؤسسة العسكرية الأمريكية أكدت على أن التخلى عن الألغام المضادة للأفراد يعتبر مسألة معقدة تحتاج الى وقت طويل، وإجراءات معقدة، من أجل تعديل العقيدة القتالية للقوات البرية، وإيجاد بدائل تسليحية مقبولة بدلا من الألغام المضادة للأفراد، وهو ما يحتاج إلى المزيد من الوقت، من دون التسرع فى هذه العملية ([3]). أما العامل الثانى، فهو يتمثل فى عدم قبول الولايات المتحدة خروج المجهود الدولى المناهض للألغام من تحت قيادتها وسيطرتها، وهو ما دفعها فى الكثير من الأحيان إلى عدم التفاعل مع المبادرات التى انطوى عليها مشروع معاهدة أوتاوا، كما ظلت متمسكة بآلية مؤتمر نزع السلاح من أجل الوصول إلى معاهدة دولية فى هذا الصدد.

([1]) Stephen D. Biddle, Julia L. Klare, Ivan Oelrich & Jonathan Wllis, Landmines Arms Control, **ID Paper P-3001**, (Washington: Institute For Defense Analyses, Paper Prepared for the Office of the Under Secretary of Defense for Policy, May 1996), p.p. 49-50.

([2]) لواء م/ على محمد عبد الرحمن، "الحملة الدولية لإزالة الألغام والموقف الأمريكى"، **مجلة الدفاع**، العدد ١٣٧، ديسمبر ١٩٩٧، ص.ص. ٧٨ ــ ٧٩.

([3]) أنظر موقف المؤسسة العسكرية الأمريكية من مسألة حظر الألغام المضادة للأفراد فى: "Report to the Secretary of Defense on the Status of DoD's Implementation of the U.S. Policy on Anti-Personnel Landmines", **Office of the Under Secrtary of Defense for Policy**, May 1997, Updated in 15 June 1998.

وتحت تأثير ضغوط المؤسسة العسكرية الأمريكية، بدأ التراجع فى الموقف الأمريكى منذ مؤتمر مراجعة معاهدة حظر الأسلحة التقليدية المفرطة الضرر والعشوائية الأثر لعام ١٩٨٠، والبروتوكول الثانى بها الخاص بحظر الألغام المضادة للأفراد، خلال الفترة ما بين عامى ١٩٩٥ ـ ١٩٩٦، حيث ركز الموقف الأمريكى على الدعوة إلى إحلال الألغام "الذكية"، التى تنفجر أوتوماتيكيا، بدلا من الألغام التقليدية "الغبية"، مما جعل الإدارة الأمريكية تبدو وكأنها تبحث عن حلول فنية لمشكلة الألغام، بدلا من إزالتها وإنهاء العمل بها تماما. وقد أدى هذا الموقف الأمريكى إلى إثارة انتقادات واسعة للموقف الأمريكى من جانب الحملة العالمية لحظر الألغام واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والتى كانت تسعى إلى الإلغاء الكامل للألغام. ولذلك، فإنه عندما انتهى مؤتمر مراجعة معاهدة حظر الأسلحة التقليدية بإدخال تعديلات طفيفة على البروتوكول الثانى للمعاهدة، اعتقد الأمريكيون أن هذه النتيجة تعتبر إنجازا ضخما، فى حين نظر العديد من الدول والمنظمات غير الحكومية إلى هذه النتيجة باعتبارها مخيبة للآمال، وبدأوا فى البحث عن آلية أخرى لدفع عملية حظر الألغام، وهو ما تمخض عن بدء مسار أوتاوا.

وفى نوفمبر ١٩٩٦، قدمت الإدارة الأمريكية للجمعية العامة للأمم المتحدة مشروع قرار يدعو جميع الدول إلى العمل على الوصول إلى معاهدة دولية لحظر الألغام فى أسرع وقت ممكن، كما دعا القرار جميع الحكومات إلى الالتزام طواعية بحظر إنتاج وتخزين وتصدير واستخدام الألغام المضادة للأفراد فى أسرع وقت ممكن. وقد حظى هذا القرار بموافقة كاسحة، وصلت إلى موافقة ١٥٦ دولة عليه، وامتناع ١٠ دول عن التصويت، ولم تعارضه أى دولة. ومع ذلك، فقد تعاملت الإدارة الأمريكية بفتور مع التطورات التى كانت جارية وقتذاك فى (مسار أوتاوا). وفى ١٧ يناير ١٩٩٧، أعلنت الإدارة الأمريكية أنها تطلب التفاوض بشأن التوصل إلى معاهدة دولية لحظر الألغام المضادة للأفراد من خلال مؤتمر نزع السلاح، كما اعلنت أنها سوف توقف مخزونها من الألغام عند مستواها الراهن وقتذاك، وأنها سوف تفرض حظرا دائما على تصدير الألغام المضادة للأفراد ([1]). وقد تعرضت

([1]) Sarah Walkling, "U.S. favors CD negotiations to achieve ban on landmines", Arms <u>Control Todays</u>, January-February 1997, p.p. 12-13.

هذه السياسة لانتقادات شديدة من جانب مؤيدى حظر الألغام داخل الولايات المتحدة وخارجها، بسبب بطء آلية العمل داخل مؤتمر نزع السلاح. ولكن الإدارة الأمريكية رفضت الاستجابة لهذه الضغوط، كما رفضت المشاركة الكاملة فى مؤتمرات مسار أوتاوا، حيث اكتفت بإرسال مراقبين فى المؤتمرات التى جرت عام ١٩٩٧، ولكنها فاجأت الجميع فى أغسطس ١٩٩٧ قبل مؤتمر أوسلو، وأعلنت أنها سوف تشارك مشاركة كاملة فى هذا المؤتمر. وقد طرح الوفد الأمريكى فى هذا المؤتمر صفقة كاملة تقوم على أن الإدارة الأمريكية يمكن أن توافق على الانضمام إلى مسار أوسلو، وإلى المعاهدة التى كانت فى طور التفاوض والنقاش وقتذاك، إذا التزمت هذه المعاهدة بمجموعة محددة من المطالب المتمثلة فى: استثناء منطقة شبه الجزيرة الكورية من حظر الألغام المضادة للأفراد، وتغيير تعريف الألغام المضادة للأفراد الذى كان يتبناه مشروع المعاهدة، بحيث لا يشتمل على الألغام التى تحتوى على ذخائر مختلطة، والتى تستخدمها القوات الأمريكية كألغام مضادة للمركبات، ولكنها تصنف فى مشروع المعاهدة على أنها ألغام مضادة للأفراد، بالإضافة إلى السماح بتأجيل الامتثال للمعاهدة لمدة ٨ سنوات للدول التى ترغب فى ذلك، إلا أن الحكومات الأخرى المشاركة فى المؤتمر رفضت هذه المطالب الأمريكية، لأنها رأت أنها تتعارض مع روح المحادثات التى دارت حول استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد لأسباب إنسانية دون أية استثناءات (١).

ولذلك، أعلن الرئيس الأمريكى بيل كلينتون فى ١٧ سبتمبر ١٩٩٧ أن الولايات المتحدة لن تنضم إلى معاهدة أوتاوا لحظر الألغام، ولكنه أعلن منذ ذلك الوقت أن بلاده سوف تتوقف عن استخدام جميع أنواع الألغام المضادة للأفراد بحلول عام ٢٠٠٣، باستثناء كوريا، وسوف توقف استخدام هذه الألغام حتى فى كوريا بحلول عام ٢٠٠٦، ولكن هذا الحظر لن يسرى على الألغام التى تحتوى على ذخائر مختلطة، كما وسعت الإدارة الأمريكية بموجب هذا الإعلان من جهودها المبذولة فى مجال إزالة الألغام على الصعيد العالمى (٢).

---

(1) Erik J. Leklem, "U.S. to Join Ottawa Process: will seek changes to treaty", **Arms Control Today,** August 1997, p. 23.

(2) "Statement by Secretary of Defense William S. Cohen", Immediate Release, **The U.S. Department of Defense**, No. 494-1997, September 17, 1997.

ومنذ مايو ١٩٩٨، باتت الإدارة الأمريكية تتبنى موقفا من مسألة حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد يقوم على أن الولايات المتحدة سوف تقوم — بحلول عام ٢٠٠٣ — بوقف استخدام هذه الألغام، ما عدا تلك الألغام التي تحتوي على ذخائر مختلطة، في جميع أنحاء العالم، باستثناء كوريا. وبحلول عام ٢٠٠٦، فإنه إذا كانت الولايات المتحدة قد توصلت إلى بدائل ملائمة للألغام الأرضية المضادة للأفراد، فإنها سوف توقف استخدامها لجميع أنواع هذه الألغام في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك تلك التي تحتوي على ذخائر مختلطة، وأيضا بما في ذلك كوريا ذاتها، وسوف توقع وقتذاك معاهدة أوتاوا لحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وقد جرى تبني هذه السياسة بموجب التوجيه الرئاسي الصادر في مايو ١٩٩٨. ورغم أن هذا التوجيه الرئاسي كان سريا، إلا أن عناصره أصبحت علنية من خلال خطاب أرسله مستشار الأمن القومي ساندي بيرجر، إلى السناتور باتريك ليهي، في إطار الجدل الداخلي وقتذاك ([1]).

ومع ذلك، فإن الولايات المتحدة حاولت تحقيق نوع من التوازن في سياستها في مجال حظر الألغام المضادة للأفراد من خلال تبني سياسة نشطة في مجال تدمير الألغام المضادة للأفراد، والمساعدة في جهود إزالة الألغام على الصعيد العالمي، وذلك على الرغم من عدم توقيعها على معاهدة أوتاوا. فقد أعلنت الإدارة الأمريكية منذ عام ١٩٩٦ أنها سوف تقوم بتدمير جميع الألغام الغبية التي لا تحتاجها سواء للدفاع عن كوريا أو للأغراض التدريبية، وذلك بحلول عام ١٩٩٩. وبالفعل، انتهى الجيش الأمريكي من تدمير هذه الألغام، البالغ عددها حوالي ٣,٣ مليون لغم، قبل الموعد المقرر، حيث تم الانتهاء من هذه العملية في ٣٠ يونيو ١٩٩٨ ([2]). ومن ناحية أخرى، توسعت الإدارة الأمريكية في دعم جهود إزالة الألغام على الصعيد العالمي، حيث أعلنت منذ منتصف التسعينات انها تتعهد بدفع ١٢,٥ مليون دولار لهذا الصندوق لتغطية نفقات الصندوق التطوعي للمساعدة في إزالة الألغام

([1]) Erik J. Leklem, "U.S. pledges to sign APL ban: lists conditions to be met first", **Arms Control Today**, May 1998, p. 37.

([2]) Christopher Fischer & Andrew Howells, "U.S. Army destroys last nonessential dumb mines", **Arms Control Today**, June/July 1998, p. 32.

الأرضية التابع للأمم المتحدة، كما أعلنت عن خطة لجمع مليار دولار سنويا لإزالة حقول الألغام فى العالم بحلول عام ٢٠١٠ لاستخدامها فى عمليات إزالة الألغام المضادة للأفراد، بهدف تحقيق الأمن للمدنيين (١)، وذلك فى محاولة من الإدارة الأمريكية لتحقيق بعض التوازن فى موقفها من قضية حظر الألغام المضادة للأفراد.

وعلى هذا الأساس، فإن السياسة الأمريكية فى مجال حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد واجهت معضلة شائكة تتمثل فى أنه بينما لعبت الولايات المتحدة دورا محوريا فى قيادة وتوجيه الاهتمام الدولى بهذه المسألة، فإن التراجع فى الموقف الأمريكى، والاستثناءات التى طالبت الإدارة الأمريكية بها، جعلتها تتخلف عن هذه العملية، منذ تراجعها عن هدف الإزالة الكاملة للألغام المضادة للأفراد فى مؤتمر مراجعة معاهدة حظر الأسلحة التقليدية المفرطة الضرر والعشوائية الأثر عام ١٩٩٦، واكتفائها بالبحث عن حلول فنية لمشكلة الألغام، وهو ما أدى إلى انطلاق مسار أوتاوا، بعيدا عن السيطرة الأمريكية، وباتت السياسة الأمريكية منعزلة عن العملية التى بدأتها هى نفسها، وعجزت الولايات المتحدة عن وقف تلك العملية أو السيطرة عليها (٢). ومع ذلك، فإن السياسة الأمريكية شهدت العديد من التطورات فى اتجاه القبول بمسألة الحظر الشامل للألغام، فالموقف الأمريكى لم يعد يدافع عن الألغام الذكية فى مواجهة الألغام الغبية، وإنما أصبح التركيز ينصب على تطوير وإنتاج بدائل جديدة للألغام الأرضية المضادة للأفراد، حتى يمكن للقوات الأمريكية الاعتماد عليها فى المستقبل. ويقوم الموقف الأمريكى على أنه متى توافرت مثل هذه البدائل، فإن القوات الأمريكية سوف تتخلص تماما من جميع الألغام المضادة للأفراد فى جميع أنحاء العالم، ولكن الإشكالية الجوهرية هنا تتمثل فى إصرار القوات الأمريكية على الاحتفاظ بالألغام التى تحتوى على ذخائر مختلطة، باعتبارها ليست ألغاما مضادة للأفراد، حسب العقيدة العسكرية الأمريكية، وهو ما يتعارض تماما مع نصوص معاهدة أوتاوا.

---

(1) Pat Patierno, "The United States and the United Nations: Working Together And with Others for a Mine-Safe World", **Speech Address to the Model UN**, Washington, DC, April 7, 2000.

(2) Jim Wurst, "Closing In On a Landmine Ban: The Ottawa Process and U.S. Interests", **Arms Control Today**, June-July 1997, p.p. 14-18.

ثانيا :
الموقف الروسى : أولوية الاعتبارات الفنية والمالية

تعتبر روسيا الاتحادية واحدة من كبار منتجي ومصدرى الألغام الأرضية المضادة للأفراد فى العالم. وعلى الرغم من أن كبار المسئولين الروس أعربوا دوما عن تأييدهم لعملية الحظر الشامل للألغام الأرضية المضادة للأفراد على الصعيد العالمى، إلا أن روسيا الاتحادية لم توقع على معاهدة أوتاوا لحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد. ولم يطرح المسئولون الروس موقفا متكاملا تجاه هذه المعاهدة، إلا أن التصريحات والمواقف المختلفة للمسئولين الروس تشير إجمالا إلى أن هناك مجموعة من التحفظات الروسية المختلفة على مسألة حظر الألغام عموما، وعلى معاهدة أوتاوا بصفة خاصة، على النحو التالى ([1]):

١. إن المؤسسة العسكرية الروسية مازالت تعتبر الألغام الأرضية المضادة للأفراد وسائل قتالية فعالة فى عملياتها الحربية، وأنها لا تستطيع الاستغناء عنها قبل إيجاد بديل ملائم لها خلال فترة ما قبل التوقيع على المعاهدة والالتزام بها.

٢. إن السياسة الروسية كانت تفضل السير فى عملية حظر الألغام بصورة تدريجية، وليس من خلال سن معاهدة شاملة دفعة واحدة، وذلك انطلاقا من أن هناك العديد من المشكلات الفنية والتمويلية والوظيفية التى يتعين حلها قبل التوقيع على معاهدة أوتاوا.

٣. إن السياسة الروسية كانت تفضل التفاوض بشأن حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد فى نطاق مؤتمر نزع السلاح التابع للأمم المتحدة، أو من خلال تطوير وتعديل معاهدة حظر الأسلحة التقليدية المفرطة الضرر والعشوائية الأثر لعام ١٩٨٠، بدلا من توقيع معاهدات جديدة، كما أن السياسة الروسية لم تكن مؤيدة لعملية إنشاء مسار جديدة للتفاوض بشأن مسألة الحظر، مثل مسار أوتاوا.

([1]) قمنا برصد خصائص واتجاهات السياسة الروسية فى مجال حظر الألغام، اعتمادا على:
The International Campaign to ban Landmines (ICBL), **Landmines Monitor 1999** (Washington DC: ICBL, 1999).

٤. إن الحكومة الروسية قلقة للغاية من جراء التكاليف المالية الضخمة التى تتطلبها عملية تدمير الترسانة الروسية الكبيرة من الألغام الأرضية المضادة للأفراد، حيث أن معاهدة أوتاوا تشترط قيام الدول الأعضاء بتدمير ترساناتها من الألغام فى غضون ٤ سنوات، وهو ما سوف يتطلب ميزانية كبيرة لا تستطيع الموارد الحكومية الروسية توفيرها فى الوقت الحالى.

وقد لعبت هذه العوامل الأربعة دورا حاسما فى تحديد وتوجيه مواقف المسئولين الروس تجاه هذه المسألة، وتتسم هذه العوامل بالترابط والتكامل فيما بينها. ففيما يتعلق بعدم وجود بدائل قتالية للألغام المضادة للأفراد، يقوم موقف المسئولين العسكريين الروس على أنه من غير الممكن للمؤسسة العسكرية الروسية أن تتخلى عن هذه الألغام فى ظل غياب بديل ملائم لها، وهو ما يدعو السياسة الروسية إلى تفضيل السير فى عملية حظر الألغام بصورة تدريجية ([1]). وعلى الرغم من أن الصناعات العسكرية الروسية تعمل فى الوقت الحالى من أجل تطوير وإنتاج بدائل للألغام أو أنواع جديدة منها تتفادى العيوب الإنسانية الموجودة فى هذه الألغام، إلا أنه ليست هناك معلومات كافية عن تطورات هذه العملية، بالإضافة إلى أن هذه العملية سوف تستغرق وقتا لا يقل عن ١٠ سنوات، حيث تشير تصريحات المسئولين العسكريين الروس إلى أن عملية تطوير وإنتاج بدائل الألغام بكميات معقولة لن تستكمل قبل الفترة ما بين ٢٠٠٧ ــ ٢٠١٠. وعلى وجه العموم، فإن عملية تطوير بدائل الألغام تركز أساسا على إتجاهين، أولهما تحسين مستوى دقة الذخائر المضادة للأفراد، والتى لا تصنف باعتبارها ألغاما مضادا للأفراد، وثانيهما تحسين مستوى السيطرة على هذه الذخائر، سواء من خلال السيطرة السلكية أو الراديو أو التشغيل الأوتوماتيكى بعد فترة زمنية معينة، بما يضمن تفادى أى أضرار إنسانية لهذه الألغام.

وفيما يتعلق بمشكلة تدمير المخزون الروسى الضخم من الألغام المضادة للأفراد، فإنها تعتبر عبئا ماليا كبيرا. وتقوم المؤسسة العسكرية الروسية بصورة نظامية متكررة بتدمير الألغام المضادة للأفراد الأقدم، والتى لم تعد صالحة للاستخدام، وإعادة تدويرها، بالإضافة إلى نزع الشحنات المتفجرة منها، والتى يعاد استخدامها فى أى أغراض مدنية أخرى، مثل هدم المبانى.

([1]) "Russia Considers 'Step-By-Step Approach' on Mines", **AFP**, February 20, 1997.

وقد قدرت وزارة الدفاع الروسية تكاليف تدمير مخزونها من الألغام المضادة للأفراد بحوالى ٦,٤ بليون دولار سنويا، وهى تعتبر تكلفة عالية للغاية، نظرا لأن الحكومة الروسية تفضل الاعتماد على تكنولوجيا أكثر تطورا فى تنفيذ هذه العملية، بدلا من الاعتماد على تكنولوجيا قديمة تكون أرخص، ولكنها تلحق أضرارا بالبيئة، وتحتاج إلى عمالة كثيفة من أجل تنفيذها. ولذلك، فإن هذا العبء المالى الضخم يعتبر أيضا واحدا من القيود التى تمنع الحكومة الروسية من التوقيع على معاهدة أوتاوا، لأنها لن تستطيع الالتزام بالجدول الزمنى المحدد فى المعاهدة.

أما فيما يتعلق بتفضيل الحكومة الروسية لآلية مؤتمر نزع السلاح، فإن هذا التفضيل ينبع من عدة اعتبارات حددها المسئولون الروس فيما يلى، أولا أن مؤتمر نزع السلاح أنشىء كآلية تابعة للأمم المتحدة خصيصا من أجل التعامل مع مثل هذه القضايا والمشكلات، وثانيا أن جميع الدول الكبرى المنتجة والمصدرة للألغام الأرضية المضادة للأفراد تعتبر أعضاء داخل المؤتمر، وثالثا أن المؤتمر يمتلك خبرة عالية فى التعامل مع مثل هذه المشكلات. وأخيرا، فإن مؤتمر نزع السلاح يضمن عالمية عملية حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وآلية عمل المؤتمر تضمن عدم إنقسام المجتمع الدولى إلى دول مع معاهدة أوتاوا ودول تتحفظ عليها. ولذلك، لم تكن الحكومة الروسية مرتاحة قط إلى إنشاء آلية أوتاوا كآلية جديدة للتفاوض بشأن حظر الألغام المضادة للأفراد، وإنما ظلت تفضل دوما العودة إلى آلية مؤتمر نزع لسلاح.

ومع ذلك، فإن المسئولين الروس أكدوا دوما تشجيعهم لمبدأ الحظر الشامل للألغام الأرضية المضادة للأفراد، وقامت الحكومة الروسية بالعديد من الخطوات الإيجابية من جانب واحد. فمنذ ديسمبر ١٩٩٤، فرضت الحكومة الروسية حظرا من جانب واحد لمدة ٣ سنوات على تصدير الألغام التى لا يمكن رصدها (Undetectable Landmines) والألغام الغبية (Dumb Landmines)، أى الألغام غير المزودة بخاصية التفجير الذاتى، وحظر إنتاج الألغام المتفجرة (Blast Landmines)، ثم قامت بتجديد هذا الحظر عام ١٩٩٧ لمدة خمس سنوات أخرى، أى حتى عام ٢٠٠٢. وقد أصبحت هذه المعاهدة أيضا عائقا أمام انضمام روسيا لمعاهدة أوتاوا لحظر الألغام المضادة للأفراد، لأن القانون الروسى يحظر تعديل أو تغيير هذا الحظر قبل انتهاء مدته المقررة سلفا. أضف إلى ذلك، أن القوات المسلحة الروسية قامت بتدمير

حوالى نصف مليون لغم من الترسانة العسكرية الروسية بصورة طواعية. وقد استهدفت هذه الخطوات إظهار موقف روسيا الإيجابى من مسألة حظر الألغام المضادة للأفراد، ورغبتها فى تحقيق التوازن ما بين هذا الموقف الإيجابى وبين رفضها التوقيع على معاهدة أوتاوا.

ومن ثم، فإنه على الرغم من أن السياسة الروسية توافق من حيث المبدأ على حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد، إلا أنها تشدد على ضرورة أن تكون هذه العملية تدريجية ووفق مجموعة من الخطوات المتسلسلة، بما يساعد على التغلب على المشكلات الفنية والتمويلية والعسكرية المتعلقة بهذه المسألة، وبالذات من حيث تطوير أسلحة ومعدات تصلح بديلا للألغام المضادة للأفراد، بالإضافة إلى ضرورة التغلب على المشكلات التمويلية المتعلقة بتدمير المخزون الروسى الضخم من الألغام، والذى قد لا تستطيع روسيا تنفيذه فى المدى الزمنى المحدد المنصوص عليه فى المعاهدة. ولذلك، فإن الموقف الروسى يقوم على أنه بمجرد أن تستطيع روسيا معالجة هذه المشكلات، فإنها سوف تنضم على الفور إلى معاهدة أوتاوا لحظر الألغام.

ثالثا :
الموقف الصينى والرفض المطلق لمعاهدة حظر الألغام

تعتبر الصين واحدة من أكبر منتجي ومصدرى الألغام الأرضية المضادة للأفراد فى العالم، كما أن التقديرات المختلفة تشير إلى أن الصين تمتلك أكبر مخزون فى العالم من الألغام الأرضية المضادة للأفراد، ويصل عددها إلى ١١٠ ملايين لغم. ورغم أن موقف الصين يقوم من حيث المبدأ على التفهم الكامل للمشكلات الإنسانية المترتبة على مشكلة الألغام المضادة للأفراد، إلا أن الصين تعتبر مع ذلك واحدة من الدول القليلة التى ترفض بشدة مبدأ الحظر الشامل للألغام الأرضية المضادة للألغام، بسبب العديد من الاعتبارات الفنية والسياسية، حيث امتنعت الصين عن المشاركة فى جميع الأنشطة الخاصة بحظر الألغام المضادة للأفراد، ولم ترسل ولا حتى مراقبين إلى تلك الأنشطة، ولكنها اهتمت بمؤتمر أوتاوا الخاص بالتوقيع على المعاهدة فى ديسمبر ١٩٩٧، حيث أرسلت مراقبا للمشاركة فى ذلك المؤتمر.

ويقوم الموقف الصينى على أن لمشكلة الألغام الأرضية المضادة للأفراد جانبين رئيسيين هما الأبعاد الإنسانية لهذه المشكلة والاحتياجات الدفاعية المشروعة للدول ذات السيادة فى استخدام الألغام لتحقيق أهدافها الدفاعية ([1]). وبينما تتفهم السياسة الصينية تماما الآثار الإنسانية الخطيرة لمشكلة الألغام، فإنها ترى أن هذه الآثار لا تلغى الاحتياجات الدفاعية المشروعة للدول ذات السيادة، حيث يقوم التوصيف الصينى لمشكلة الألغام على أن هذه المشكلة لم تنشأ بسبب الألغام ذاتها، وإنما بسبب الاستخدام العشوائى لها، وهو ما يؤدى إلى نشوء المشكلات الإنسانية والبيئية الخطيرة الناجمة عن مشكلة الألغام، فى حين أن الألغام ــ كأسلحة قتالية ــ تعتبر بريئة من هذه المشكلات، وشأنها شأن أى شىء آخر فى الحياة تكون عرضة لسوء الاستعمال. ولذلك، فإن الموقف الصينى الرافض لمعاهدة أوتاوا يقوم على أن الصين لديها حدود سياسية طويلة جدا مع جيرانها، وتحتاج إلى مواصلة استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد من أجل حماية هذه الحدود، ولاسيما أنه ليس لدى الصين أى بدائل أخرى مناسبة للقيام بهذه المهمة، كما يقوم هذا الموقف على أن الصين ــ كدولة نامية ــ ليس لديها الموارد أو التكنولوجيا اللازمة لتطوير وإنتاج بدائل ملائمة للألغام الأرضية المضادة للأفراد.

ولذلك، فإن الصين تفضل فرض قيود معقولة ومقبولة على استخدام ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد، كخطوة على طريق الحظر الشامل للألغام الأرضية المضادة للأفراد، وذلك من خلال منهج متدرج، وعلى نحو يأخذ فى الاعتبار كلا من الجوانب الإنسانية لمشكلة الألغام من ناحية، والمتطلبات الدفاعية المشروعة لمختلف الدول من ناحية أخرى. ويزعم المسئولون الصينيون أن القوات المسلحة الصينية حرصت دوما على فرض سيطرة صارمة على استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد، ومنعت الاستخدام العشوائى لهذه الألغام، كما اهتمت بدراسة البدائل الممكنة للألغام. ولذلك، رفضت الصين التوقيع على معاهدة حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وأصرت على التمسك بحقها فى مواصلة استخدام الألغام فى الأغراض القتالية المختلفة.

([1]) The Chinese Ministry of Foreign Affairs, "Anti-Personnel Landmines", **Policy Paper**, 2000.

وعلى الجانب الآخر، اتخذت الحكومة الصينية عددا من المبادرات الطوعية لإبداء حسن النية فى موقفها من مسألة حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد، كان من بينها فرض حظر من جانب واحد على تصدير الألغام المضادة للأفراد، والمحظورة بموجب البروتوكول الثانى لمعاهدة حظر الأسلحة التقليدية المفرطة الضرر والعشوائية الأثر لعام ١٩٨٠، وهو ما يعنى أن الحظر الصينى يسرى فقط على الألغام التى لا يمكن الكشف عنها أو الألغام التى لا تمتلك خاصية التفجير الذاتى. وفى الوقت نفسه، قدمت الصين تبرعا لصندوق الأمم المتحدة الخاص بإزالة الألغام، كما قامت الحكومة الصينية بإجراء عمليات مكثفة لإزالة الألغام المضادة للأفراد من مناطق الحدود الصينية ـ الفيتنامية ([1])، كما تشدد الصين على أهمية التعاون الدولى المكثف فى مجال إزالة الألغام ([2]). وبينما ينظر بعض المحللين الأجانب إلى هذه الإجراءات الصينية بوصفها خطوات مشجعة على طريق انضمام الصين إلى معاهدة أوتاوا لحظر الألغام، إلا أن المسئولين الصينيين يذهبون إلى أن هذه الإجراءات لا تعنى ان السياسة الصينية تتطور فى اتجاه القبول التدريجى بمعاهدة أوتاوا، وأن السياسة الصينية تتسم بالاستمرارية والتماسك، وأن هذه الإجراءات هى أقصى ما يمكن للصين أن تقوم به فى مجال تقييد وضبط استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

رابعا :

مواقف الدول الفاعلة فى قضية حظر الألغام

هناك مجموعة من الدول التى لعبت دورا فاعلا فى قيادة وتسيير عملية حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد على الصعيد العالمى، ويأتى فى مقدمتها كندا وألمانيا وبلجيكا وفرنسا وبريطانيا. وتأتى كندا فى مقدمة الدول

([1]) "China Report to the First Annual Conference Parties to Amended Protocol on Prohibition or Restrictions on the use of Mines, Booby-Traps and Other Devices", Conference on Disarmament, Geneva, 15 - 17 December 1999.

([2]) "Statement by H.E. Li Changhe in the Plenary Meeting of the Conference of Disarmament", The Chinese Ministry of Foreign Affairs, Geneva, 11 February 1999.

التى لعبت دورا محوريا فى قيادة المجهود العالمى لحظر الألغام، حيث شارك المسئولون الكنديون بفاعلية فى المفاوضات الدولية فى هذا الشأن، كما استضافت كندا أول اجتماع فى المفاوضات التى جرت بعيدا عن مؤتمر نزع السلاح التابع للأمم المتحدة فى ديسمبر ١٩٩٦، والذى دشن مسار أوتاوا، ثم كانت كندا أول دولة توقع وتصدق على المعاهدة، وكندا أول دولة تعلن عن تخصيص ميزانية خاصة للمساعدة فى إزالة وتطهير الألغام ومساعدة ضحايا الألغام، وعرضت مساعداتها المالية والفنية على الدول الأخرى لمساعدتها على النهوض بالالتزامات الواجبة عليها بموجب توقيعها على معاهدة أوتاوا لحظر الألغام المضادة للأفراد. والأكثر من ذلك، أن كندا أتاحت الفرصة أمام المنظمات غير الحكومية للمشاركة بفاعلية فى عملية حظر الألغام المضادة للأفراد، وذلك للمرة الأولى فى تاريخ جهود ضبط التسلح. والواقع، أن الاهتمام الكندى بقضية حظر الألغام المضادة للأفراد كان قد بدأ يظهر بوضوح منذ عام ١٩٩٦، حينما أعلنت كندا فى ١٧ يناير من ذلك العام، أثناء مؤتمر مراجعة معاهدة حظر الأسلحة التقليدية المفرطة الضرر والعشوائية الأثر، أنها سوف تلتزم بحظر من جانب واحد على انتاج ونقل واستخدام الألغام المضادة للأفراد، ثم أعلنت فى ٢ أكتوبر ١٩٩٦ عن اعتزامها البدء فورا فى تدمير ثلثى الترسانة الكندية من هذه الألغام، على أن يتم البدء فى تدمير ما تبقى فى الترسانة الكندية من الألغام فى إطار معاهدة دولية لحظر هذه الألغام. وخلال الفترة من ٣ ــ ٥ أكتوبر ١٩٩٦، استضافت كندا المؤتمر الاستراتيجى الدولى حول مشكلة الألغام الأرضية المضادة للأفراد، والذى دشن بداية مسار أوتاوا. ونشطت الدبلوماسية الكندية، على مدى ١٤ شهرا من المفاوضات والمباحثات المكثفة، الثنائية والمتعددة الأطراف، مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الإقليمية والدولية، وشاركت كندا فى صياغة نصوص القرارات التى عرضت على الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المتعلقة بالألغام، كما قدمت الدعم المادى واللوجستى للعديد من الدول الأخرى للمساهمة بفاعلية فى عملية حظر الألغام (١). وعقب التوقيع على معاهدة حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد، تم إنشاء مجموعة للعمل فى

(1) The International Campaign to ban Landmines (ICBL), Landmines Monitor 1999 (Washington DC: ICBL, 1999).

مجال الألغام فى منتصف عام ١٩٩٧، كما دعمت كندا إصدار تقرير سنوى لمراقبة أوضاع الألغام المضادة للأفراد فى العالم، كما توسعت فى تقديم المنح والمساعدات للدول الأخرى فى عملية إزالة الألغام المضادة للأفراد ومساعدة ضحاياها (1).

أما بالنسبة للموقف الفرنسى من مسألة حظر الألغام المضادة للأفراد، فقد تطور هذا الموقف بصورة تدريجية. ففى بادىء الأمر، لم تكن فرنسا ملتزمة تماما بحظر هذه الألغام، ولكنها سرعان ما تحولت فى موقفها لتصبح واحدة من الدول الرائدة والقائدة فى الاهتمام بمشكلة الألغام على الصعيد العالمي، وذلك تحت تأثير الضغوط التى مارستها المنظمات الفرنسية غير الحكومية، والتى كانت تشارك فى الحملة الدولية لحظر الألغام. وقد بدأت أولى علامات ومؤشرات التحول فى السياسة الفرنسية فى مجال الألغام فى فبراير ١٩٩٣، عندما أعلن الرئيس السابق فرانسوا ميتران قرار بلاده بالامتناع عن تصدير الألغام، ثم طلبت الحكومة الفرنسية عقب ذلك من الجمعية العامة للأمم المتحدة رسميا عقد مؤتمر لمراجعة معاهدة حظر الأسلحة التقليدية المفرطة الضرر والعشوائية الأثر والبروتوكول الثانى بها الخاص بالألغام. وقد أعلنت فرنسا أثناء انعقاد هذا المؤتمر فى سبتمبر ١٩٩٥ أنها سوف تحظر إنتاج الألغام الأرضية المضادة للأفراد والإتجار بها، ولكنها لن توقف استعمالها، وهو ما أثار استياء المنظمات غير الحكومية فى فرنسا، والتى بدأت فى الضغط من أجل زيادة التزام الحكومة الفرنسية بحظر الألغام المضادة للأفراد. وفى مؤتمر أوتاوا فى ديسمبر ١٩٩٦، أعلنت فرنسا عن عدة خطوات إضافية فى مجال حظر الألغام، حيث حظرت استخدام هذه الألغام تماما، إلا إذا كان الجنود الفرنسيون عرضة للخطر، ولكن المسئولين الفرنسيين أعربوا وقتذاك عن قناعتهم بأن المفاوضات من أجل حظر الألغام المضادة للأفراد كان يجب أن تجرى من خلال مؤتمر الأمم المتحدة لنزع السلاح، وهو ما أثار استياء الحملة الدولية لحظر الألغام، ولكن السياسة الفرنسية غيرت موقفها الداعم لمؤتمر نزع السلاح، وقدمت الدعم لمسار أوتاوا، كما عبر المسئولون

---

(1) The Canadian Department of Foreign Affairs and International Trade, <u>Seeds of Terror – Seeds oh Hope: 1998 – 1999 Report on the Canadian Landmines</u> **<u>Fund</u>** (Canada: The Department, 1999), p.p. 4-7.

الفرنسيون، عقب التوقيع على معاهدة أوتاوا فـــى ديســـمبر ١٩٩٧، عـــن أن فرنسا سوف تعمل بقوة على تقوية المعاهدة وحيازة القبول العالمى لها. وقـــد صدقت فرنسا على المعاهدة فى ٢٥ يونيو ١٩٩٨، كما جرى إنشـــاء لجنـــة وطنية فرنسية لإزالة الألغام المضادة للأفراد، وبدأت فرنسا فى تدمير ما فـــى ترسانتها من هذه الألغام، وهو هدف يجب أن يكون قـــد تحقـــق بحلـــول ٣١ ديسمبر ٢٠٠٠ على الأكثر (١)، وباتت فرنسا واحدة من أكثر القوى الدوليـــة حماسا لمسألة حظر الألغام المضادة للأفراد فى المنظمات والمحافل الدولية.

أما الموقف البريطانى من مشكلة الألغام، فقد شهد تطورات متتالية. فعلـــى الرغم من أن بريطانيا شاركت فى اجتماع أوتاوا فى ديسمبر ١٩٩٦، إلا أنـــها لم تكن من الدول الأولى المشجعة لعملية الحظر الشـــامل للألغـــام الأرضيـــة المضادة للأفراد أثناء فترة حكومة حزب المحافظين برئاسة جون ميجور فـــى بريطانيا. وطيلة فترة ما قبل الانتخابات البرلمانية فى مايو ١٩٩٧، لم تكـــن بريطانيا ملتزمة تماما بعملية أوتاوا، أو بالبحث عن حلول ســـريعة لمشـــكلة الألغام على الصعيد العالمى. وعقب وصول حزب العمال إلى الحكم بزعامـــة تونى بلير بعد تلك الانتخابات، جرى على الفور تبنى سياسة بريطانية جديـــدة فى مجال حظر الألغام المضادة للأفراد، وذلك فى إطار الاهتمـــام التقليـــدى لحزب العمال بدفع جهود ضبط التسلح ونزع السلاح ليس فقـــط فـــى القـــارة الأوروبية، ولكن أيضا على امتداد الساحة الدولية بأســـرها. وقـــد اشـــتملت السياسة العمالية الجديدة على خمسة عناصر رئيسية، أولها حظـــر تصديـــر واستيراد ونقل وتصنيع جميع أنواع الألغام المضادة للأفراد، وثانيها التوقـــف من جانب واحد عن الاستخدام العملياتى للألغام المضادة للأفراد مـــن جـــانب القوات البريطانية حتى عام ٢٠٠٥، إلا إذا جرى التوصل إلى اتفاقية دوليـــة فعالة فى هذا المجال أولا، وثالثها المشاركة بشكل فعـــال فـــى المفاوضـــات الرامية للتوصل إلى حظر عالمى فى إطار عملية أوتاوا، مـــع مواصـــلة العمل فى الوقت نفسه داخل مؤتمر نزع السلاح من أجل التوصل إلى معـــاهدة أوسع لحظر الألغام المضادة للأفراد، ورابعها الشروع فى استكشـــاف طـــرق تدمير المخزون البريطانى من الألغام المضـــادة للأفـــراد بصـــورة أســـرع،

---

(1) The International Campaign to ban Landmines (ICBL), **Landmines Monitor 1999** (Washington DC: ICBL, 1999).

وخامسها الشروع فى استكشاف طرق تحقيق تقدم أكبر فى المساعدة على إزالة الألغام المضادة للأفراد المزروعة بالفعل فى العديد من أنحاء العالم. ومع ذلك، فإن الحظر الذاتى الذى التزمت به الحكومة البريطانية كان ينطوى أيضا على الاحتفاظ بحق بريطانيا فى استخدام الألغام المضادة للأفراد فى ظروف استثنائية، على أن تتم ممارسة هذا الحق من خلال قرارات وزارية، وعلى أن يتم إبلاغ البرلمان البريطانى بها (١). والواقع، أن هذه المواقف البريطانية الإيجابية لم تنعكس بسرعة على طروحات الوفود البريطانية فى المفاوضات والمباحثات التى سبقت التوقيع على معاهدة أوتاوا، وإنما شهد الموقف البريطانى تطورا تدريجيا فى هذا الصدد، بحيث باتت بريطانيا مشاركا كاملا فى عملية أوتاوا منذ مؤتمر أوسلو فى سبتمبر ١٩٩٧ الخاص بالتفاوض على الصيغة النهائية للمعاهدة. وقد وقعت بريطانيا على هذه المعاهدة عقب فتح باب التوقيع عليها فورا فى ٣ ديسمبر ١٩٩٧، وانتهت بريطانيا بالفعل من التصديق على المعاهدة فى ٣١ يوليو ١٩٩٨، وأصبحت العضو التاسع والعشرين الذى ينضم إلى هذه المعاهدة، واعتبرت الحكومة البريطانية أن هذه المعاهدة تعكس رغبة المجتمع الدولى فى التخلص من هذه الأسلحة الخطيرة (٢). وعقب ذلك، قامت وزارة الدفاع البريطانية بتنفيذ خطط لتدمير جميع المخزون البريطانى من جميع أنواع الألغام المضادة للأفراد بحلول أول يناير ٢٠٠٠، حسب التخطيط الأصلى (٣)، ثم جرى تسريع هذه الخطط بعد ذلك من خلال الانتهاء من تدمير جميع هذه الألغام فى فبراير ١٩٩٩ (٤).

---

(1) The British Foreign Ministry & Commonwealth Office, "British Policy on Anti-Personnel Landmines", **Briefing Paper,** June 1997, p. 1.

(2) The British Foreign Ministry & Commonwealth Office, "The Ottawa Convention on Anti-Personnel Mines: A British Perspective", **Briefing Paper,** September 1998, p. 1.

(3) The British Ministry of Defense, "Speech by the Secretary of State for Defense George Robertson on Eliminating Anti-Personnel Landmines", **At Red Cross Landmines Conference,** 24 June 1998.

(4) The British Ministry of Defense, "All Army Landmines Now Destroyed, George Robertson", **Newsletter,** No. 43/99, February 1999.

وبالمثل، لعبت كل من النرويج وبلجيكا وألمانيا واليابان أدوارا هامة فـــي دفع وتسيير عملية مسار أوتاوا، سواء من خلال الدعم والتـــأييد السياســـي أو استضافة المفاوضات أو تقديم الأفكار التنفيذية الخاصة بمشـــروع المعـــاهدة. وبالتالى، يبدو واضحا أن مسألة حظر الألغام المضادة للأفراد سببت انقســـاما واستقطابا دوليا حادا، فيما بين الدول المؤيدة والدول المعارضة. وحتى عندمـا تغلبت وجهة نظر الدول المؤيدة للحظر الشامل للألغام، فإن ذلك أدى منطقيـــا إلى عزوف الدول المعارضة عن الانضمام إلى المعاهدة، وهو ما قد يعنـــي أنه ربما كان من الأفضل إعطاء فرصة أكبر للمفاوضات، حتى يمكن التقريب بين وجهات نظر جميع الأطراف المشاركة، بالإضافة إلى الأخذ فى الحســـبان مواقف جميع هذه الأطراف. ويتمثل العامل الرئيسى الذى حكم عملية حظـــر الألغام المضادة للأفراد، بصورة مباشرة وغير مباشرة، فى الموقف الأمريكى، فالإدارة الأمريكية هى التى قادت المجهود الدولى المناهض للألغام المضـــادة للأفراد فى بادىء الأمر، وأعطت قوة دفع هائلـــة لـــهذه العمليـــة. وعندمـــا اضطرت الإدارة الأمريكية إلى تخفيف حماسها وتغيير موقفها، تحت ضغـــط المؤسسة العسكرية الأمريكية، كان زمام عملية الحظر الشامل للألغام المضادة للأفراد قد انطلق، وبات من الصعب وقفه أو السيطرة عليه من جانب أى قـوة دولية، حتى وإن كانت الولايات المتحدة ذاتها.

الفصل العاشر :

مواقـــف دول الشـــرق الأوســـط من مشـــكلة الألغـــام الأرضيـــة المضـــادة للأفـــراد

اهتم العديد من دول الشرق الأوسط بالاتجاه العالمى المناهض للألغام الأرضية المضادة للأفراد، وكان هذا الاهتمام عائدا فى الأساس إلى عاملين رئيسيين، أولهما أن منطقة الشرق الأوسط تعتبر واحدة من أكثر المناطق المتضررة من مشكلة الألغام، وثانيهما رغبة تلك الدول فى التعرف على انعكاسات حظر الألغام على العقائد العسكرية، وعلى برامج التسلح. ومن ثم، فإن الطبيعة المحددة لمشكلة الألغام الأرضية فى منطقة الشرق الأوسط لعبت دورا بالغ الأهمية فى تحديد مواقف دول المنطقة من هذه المشكلة، فأغلبية دول المنطقة لم توقع على معاهدة أوتاوا لحظر استخدام وإنتاج ونقل وتخزين الألغام الأرضية المضادة للأفراد، إلا أن الأسباب الكامنة وراء عدم التوقيع تختلف بشدة ما بين حالة وأخرى، ويمكن تصنيف أسباب عدم التوقيع على المعاهدة إلى ثلاث فئات رئيسية، الفئة الأولى هى فئة الدول التى لم توقع على المعاهدة بسبب رغبتها فى مواصلة استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد كوسائل قتالية ضرورية فى عقائدها العسكرية، وبالذات فى ظل عدم وجود بدائل تسليحية ملائمة للألغام، وتضم هذه الفئة كلا من سوريا وإيران وإسرائيل.

أما الفئة الثانية، فهى فئة الدول الرافضة للتوقيع بسبب مطالبتها بالحصول على مساعدات دولية كثيفة لمساعدتها فى إزالة الألغام الأرضية المضادة للأفراد الموجودة بكثافة فى أراضيها، وهى أساسا مصر وليبيا، وتسعى هاتان الدولتان إلى الضغط على المجتمع الدولى عبر الامتناع عن التوقيع على المعاهدة. أما الفئة الثالثة، فهى فئة الدول غير المكترثة بمسألة الحظر العالمى للألغام الأرضية المضادة للأفراد، فهذه الدول ليست منتجة للألغام، وليست متضررة من مشكلة ألغام فى أراضيها، وتضم هذه الفئة معظم دول الخليج العربى. أما بالنسبة للدول التى وقعت على معاهدة أوتاوا لحظر الألغام، فإن دوافعها تراوحت ما بين الرغبة فى المشاركة الفعالة فى المجهود الدولى لحظر الألغام أو رغبتها فى الحصول على مساعدات دولية لمساعدتها فى معالجة مشكلة الألغام الموجودة فى أراضيها.

أولا :
طبيعة مشكلة الألغام فى الشرق الأوسط

تعتبر منطقة الشرق الأوسط واحدة من أكثر مناطق العالم تضررا من مشكلة الألغام الأرضية المضادة للأفراد، حيث يوجد بها حوالى ٦٨ مليون لغم، من بين ١١٠ ملايين لغم على المستوى العالمى، ويوجد أكبر عدد من هذه الألغام فى مصر، التى يوجد بها ٢٣ مليون لغم، تعود معظمها إلى فترة الحرب العالمية الثانية، كما توجد مشكلة الألغام فى العديد من دول المنطقة. والواقع، أن مشكلة الألغام المضادة للأفراد فى الشرق الأوسط ارتبطت من الناحية التاريخية بالصراع على المنطقة وداخلها، أى سواء أثناء الحرب العالمية الثانية أو فى جولات الصراع العربى ـ الإسرائيلى المختلفة أو أثناء الحرب العراقية ـ الإيرانية أو أثناء حرب الخليج. وقد شكلت هذه الأحداث الأربعة المصدر الرئيسى لمشكلة الألغام فى الشرق الأوسط، يضاف إليها بطبيعة الحال صراعات أخرى داخلية أو إقليمية أقل أهمية فيما بين بعض الدول أو داخلها.

ولذلك، فإن منطقة الشرق الأوسط تضم عددا من الدول الأكثر تضررا من مشكلة الألغام فى العالم، يأتى فى مقدمتها مصر، بالإضافة إلى كل من العراق وإيران، اللتين تعتبرا أيضا من بين أكثر الدول تضررا من هذه المشكلة على الصعيد العالمى. والحقيقة، أن مشكلة الألغام تشمل معظم دول الشرق الأوسط، حيث تضم أيضا كلا من: سوريا ولبنان والأردن وليبيا والجزائر وتونس والمغرب والكويت وإسرائيل، فى حين أن معظم دول مجلس التعاون الخليجى لم تعان قط من هذه المشكلة، وهى المملكة العربية السعودية ودول الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان وقطر والبحرين. وقد أدت مشكلة الألغام إلى وقوع العديد من الخسائر فى الأرواح وعدم القدرة على استغلال المساحات المتضررة من الألغام فى الدول المعنية.

ونظرا لكثافة مشكلة الألغام الأرضية المضادة للأفراد فى منطقة الشرق الأوسط، فقد كانت أغلبية هذه الدول من بين أكثر الدول الرافضة لمعاهدة أوتاوا لحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد، إلا أن أسباب الرفض والمعارضة لهذه المعاهدة اختلفت ما بين دولة وأخرى، وتدور أسباب الرفض عموما حول الأسباب التالية:

١. إن الألغام الأرضية المضادة للأفراد تعتبر وسائل قتالية بالغة الأهمية في العقائد العسكرية للعديد من الدول بسبب استمرار الصراعات المسلحة في المنطقة، بأشكالها المتعددة، سواء الصراعات بين الدول أو الصراعات الداخلية. ولذلك، لم تستطع القوات المسلحة للعديد من دول المنطقة إيجاد بدائل قتالية مناسبة للألغام الأرضية المضادة للأفراد، وبالذات فيما يتعلق بحماية حدودها السياسية، مما يجعل هذه الدول تستخدم الألغام بكثافة عالية، ويصعب الاستغناء عنها كوسائل قتالية هامة.

٢. إن الألغام الأرضية المضادة للأفراد تعتبر مصدرا للدخل الوطني بالنسبة للعديد من دول المنطقة، حيث أن هناك عددا من دول المنطقة كانت تقوم بإنتاج وتصدير هذه الألغام إلى الدول الأخرى، وبالذات إسرائيل والعراق، مما كان يعود عليها بمكاسب مادية كبيرة. وعلى الرغم من أن دولا مثل مصر وإيران، وحتى إسرائيل، أعلنت منذ عام ١٩٩٩ عن توقفهم عن تصدير هذه الألغام، إلا أن العراق يعتبر الدولة الوحيدة في المنطقة التي كانت وما تزال تقوم بتصدير الألغام إلى الخارج.

٣. إن بعض دول المنطقة، مثل مصر، تتحفظ بشدة على مضمون المعاهدة لعدم اشتمالها على عناصر هامة، مثل التشديد على مسئولية الدول التي زرعت الألغام في أراضي دول أخرى وحق الدول المتضررة في الحصول على تعويضات مالية ومساعدات فنية لمساعدتها في إزالة الألغام، وهو ما كان سببا هاما في عدم انضمامها إلى معاهدة أوتاوا.

وفيما يتعلق بمدى فاعلية مشاركة دول منطقة الشرق الأوسط في الحملة العالمية المناهضة للألغام المضادة للأفراد، يلاحظ أنه على الرغم من فداحة وخطورة مشكلة الألغام المضادة للأفراد في الشرق الأوسط، إلا أن اهتمام دول المنطقة بقضية الألغام الأرضية المضادة للألغام كان اهتماما تدريجيا، حيث لم تكن دول المنطقة جزءا فاعلا في الحركة العالمية لحظر الألغام منذ بدايتها، وإنما كانت هذه الحركة مؤلفة في بدايتها أساسا من دول ومنظمات دولية ومنظمات غير حكومية من الشمال، بينما بدأت دول منطقة الشرق الأوسط تنتبه بصورة تدريجية لمشكلة الألغام مع ازدياد الاهتمام الدولي العام بها. وقد انعكس ذلك في أن عددا قليلا للغاية من دول المنطقة، ٤ دول فقط، قد شارك في مؤتمر التحضير الاستراتيجي لحظر الألغام الذي دعت إليه الحكومة الكندية في أكتوبر ١٩٩٦. وكانت إيران هي الدولة الوحيدة التي

شاركت مشاركة كاملة فى هذا المؤتمر، فى حين أن الدول الثلاث الأخرى، مصر والمغرب وإسرائيل، شاركت كمراقبين فقط فى هذا المؤتمر. والظاهر أن النجاح المذهل الذى حققه مؤتمر أوتاوا التحضيرى، والذى أدى إلى بدء ما يعرف بـ (مسار أوسلو)، قد شجع دول المنطقة على إبداء المزيد من الاهتمام بهذه المسألة، وانعكس ذلك فى أن ١٣ دولة من دول المنطقة صوتت بالإيجاب على قرار الجمعية العامة الصادر فى ١٠ ديسمبر ١٩٩٦، والداعى إلى الوصول إلى معاهدة لحظر الألغام الأرضية فى أسرع وقت ممكن، فى حين امتنعت كل من سوريا وإسرائيل عن التصويت، بينما لم يحضر كل من العراق وإيران وليبيا التصويت. ثم شاركت ١٠ دول من الشرق الأوسط فى الاجتماع الفنى الخاص بالتباحث فى شأن الخطوات العملية التى يمكن القيام بها من أجل استكمال عملية حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد، والذى كانت الحكومة الألمانية قد استضافته فى أواخر أبريل ١٩٩٧.

وفى اجتماع بروكسل فى يونيو ١٩٩٧، شاركت ١٦ دولة من الشرق الأوسط، إلا أن ثلاث دول فقط منها أيدت إعلان بروكسل هى الأردن وقطر واليمن. وفى مؤتمر أوسلو ما بين ١ ــ ١٨ سبتمبر ١٩٩٧، شاركت ست دول (هى الجزائر والأردن والكويت والإمارات واليمن وقطر) مشاركة كاملة، بينما شاركت ثمانى دول أخرى كمراقبين، بينما لم تحضر سوريا والعراق ولبنان وإسرائيل، ثم شاركت ١٢ دولة من دول المنطقة فى مؤتمر صنعاء فى شهر نوفمبر ١٩٩٧. وفيما يتعلق بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذى يشجع على التوقيع على معاهدة أوتاوا، والصادر فى أول ديسمبر ١٩٩٧، فإنه لم تصوت أى دولة ضد هذا المشروع، حيث أن ١١ دولة من دول المنطقة صوتت لصالح هذا القرار، هى البحرين والأردن والكويت ولبنان وعمان والسعودية والإمارات وقطر واليمن والجزائر وتونس، فى حين امتنعت خمس دول عن التصويت، هى مصر وسوريا والمغرب وإيران وإسرائيل، بينما لم تحضر العراق وليبيا هذا الاجتماع أصلا. وعند فتح باب التوقيع على المعاهدة فى ٣ ــ ٤ ديسمبر ١٩٩٧، كانت الجزائر وتونس وقطر واليمن من بين ١٢٢ دولة وقعت على المعاهدة، بينما لم توقع باقى دول المنطقة عليها (١).

(1) The International Campaign to ban Landmines (ICBL), Landmines Monitor 1999 (Washington DC: ICBL, 1999).

ثانيا :

الدول المؤيدة لحظر الألغام فى الشرق الأوسط

حتى أوائل عام ٢٠٠٠، اقتصر عدد دول الشرق الأوسط الموقعة على معاهدة أوتاوا على ست دول، هى: تونس والجزائر والسودان والأردن وقطر واليمن. وقد اختلفت الدوافع والحوافز المحركة لكل دولة من هذه الدول من أجل التوقيع على هذه المعاهدة. وبشكل عام، فإن الحافز الرئيسى لمعظم هذه الدول كان ينصب فى الأساس على الرغبة فى الانضواء ضمن الإجماع العالمى المناهض للألغام المضادة للأفراد، بحيث يكون ذلك سبيلا للحصول على المساعدات الخارجية، وبالذات من أجل معالجة مشكلة الألغام التى تعانى منها كل دولة من هذه الدول. وفى الوقت نفسه، فإن كلا من الأردن وقطر تسعيان إلى تنفيذ سياسة خارجية نشيطة وأكثر ديناميكية على المستويين الإقليمى والعالمى، وهو ما يدفعهما إلى الانضواء كجزء من أية حركة أو تيار يحظى بالإجماع العالمى، ويمنعهما ذلك بالتالى من تبنى أى مواقف مناهضة لهذا الإجماع الدولى، بالإضافة إلى أن ذلك يساعد أيضا على الحصول على المزيد من المساعدات الخارجية، وبالذات بالنسبة للأردن.

وبالنسبة للجزائر، فقد شهد موقفها من معاهدة أوتاوا تحولات متعددة، حيث تعانى الجزائر من مشكلة ألغام خفيفة، سواء بسبب الألغام التى زرعت فى أراضيها أثناء الحرب العالمية الثانية بين قوات الحلفاء والمحور، أو بسبب الألغام التى زرعتها القوات الفرنسية حتى عام ١٩٦٢ أثناء حرب التحرير لمواجهة العمليات الفدائية التى كانت تقوم بها الفصائل التابعة لجبهة التحرير الجزائرية، أو بسبب الألغام التى تمت زراعتها أثناء العمليات الإرهابية المروعة التى شهدتها الجزائرية طيلة عقد التسعينات. وربما كان ذلك هو السبب فى أن الحكومة الجزائرية لم تبد اكتراثا كبيرا بعملية حظر الألغام على الصعيد العالمى، حيث يبدو أنها كانت أكثر انشغالا بمشكلاتها الداخلية، وهو ما جعلها غير مكترثة بالمشاركة بفاعلية فى الأنشطة المبذولة فى هذا المجال فى بادىء الأمر. ولذلك، لم تدعم الحكومة الجزائرية إعلان بروكسل فى بداية الأمر، كما اكتفت بالمشاركة فى صورة مراقب خلال مفاوضات أوسلو. ومع ذلك، فإن الحكومة الجزائرية بدأت فى اتخاذ مواقف أكثر إيجابية تجاه عملية حظر الألغام، حينما بدأت هذه العملية تتخذ شكلا أكثر جدية، حيث وافقت فى

عام ١٩٩٦ على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذى يدعو إلى الوصول إلى حظر شامل للألغام فى أقرب وقت ممكن، كما وافقت على قرار الجمعية العامة الذى يدعو جميع الدول إلى التوقيع على معاهدة أوتاوا، ووقعت أيضا على هذه المعاهدة فى ديسمبر ١٩٩٧، فور بدء التوقيع عليها ([1]).

ويكاد يكون الموقف التونسى متطابقا بالكامل مع الموقف الجزائرى. فتونس تعانى من مشكلة ألغام خفيفة، تعتبر من مخلفات الحرب العالمية الثانية، ويقوم الجيش التونسى سنويا بإزالة ما يتراوح بين ٢٠٠ ـ ٣٠٠ لغم سنويا من هذه الألغام، وتثور مشكلة الألغام فى تونس فقط حينما يعثر المواطنون بالصدفة على مثل هذه الألغام، أو عندما ينفجر إحداها بالصدفة أيضا، وتتركز الألغام أساسا فى شمال ووسط تونس. ومثلما كان الحال مع الجزائر، فإن موقف تونس شهد تحولات متعددة، حيث أنها لم تدعم إعلان بروكسل فى بداية الأمر، كما اكتفت بالمشاركة فى صورة مراقب خلال مفاوضات أوسلو، ثم وافقت فى عام ١٩٩٦ على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذى يدعو إلى الوصول إلى حظر شامل للألغام فى أقرب وقت ممكن، كما وافقت على قرار الجمعية العامة الذى يدعو جميع الدول إلى التوقيع على معاهدة أوتاوا، ووقعت أيضا على هذه المعاهدة فى ديسمبر ١٩٩٧، فور بدء التوقيع عليها.

أما بالنسبة لقطر، فإنه على الرغم من أنها تعتبر دولة نظيفة من الألغام الأرضية المضادة للأفراد، إلا أنها كانت حريصة منذ البداية على المشاركة بفاعلية فى عملية الحظر العالمى للألغام، وهو ما يعتبر امتدادا للخصائص الرئيسية للسياسة الخارجية القطرية، والتى تقوم على تبنى سلوك خارجى نشط فى المحافل الدولية، ومحاولة إبراز قطر كفاعل دولى نشط على الصعيدين الإقليمى والدولى. ولذلك، فقد أيدت قطر إعلان بروكسل، وحضرت مفاوضات أوسلو بصفة مشارك كامل، وصوتت بالإيجاب أيضا على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذى يدعم المفاوضات من أجل فرض حظر شامل على الألغام الأرضية المضادة للأفراد فى أسرع وقت ممكن، وأيضا صوتت بالإيجاب على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة فى عام ١٩٩٧ الذى

([1]) The International Campaign to ban Landmines (ICBL), Landmines Monitor 1999 (Washington DC: ICBL, 1999).

يدعو كافة الدول للتوقيع على معاهدة أوتاوا لحظر الألغام المضادة للأفراد، كما وقعت قطر على معاهدة أوتاوا فور طرحها للتوقيع من جانب الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة.

أما بالنسبة لليمن، فإنها تعتبر الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التى شاركت بفاعلية فى المجهود العالمى المناهض للألغام الأرضية المضادة للأفراد، حيث استضافت مؤتمرا دوليا هاما فى نوفمبر ١٩٩٧، كان الهدف منه دعم مسيرة إعلان أوتاوا، وتمخض عنه صدور (إعلان صنعاء). وربما كان اهتمام اليمن بهذه المشكلة عائدا إلى كونها واحدة من أكثر دول المنطقة تضررا من مشكلة الألغام، كما أنها أيضا واحدة من أكثر دول المنطقة نجاحا فى التعامل مع مشكلة الألغام الأرضية المضادة للأفراد. فمشكلة الألغام فى اليمن تعود فى الأساس إلى ظروف الحرب التى شهدتها الأراضى اليمنية فى أوائل الستينات فى فترة ما بعد الثورة، بالإضافة إلى الحرب الأهلية التى اندلعت بين الشطرين الشمالى والجنوبى فى عام ١٩٩٤، حيث زرعت الألغام بكثافة عالية فى إطار هذه الصراعات. وقد اعلنت الحكومة اليمنية مؤخرا عن نجاحها فى إزالة ٦٦ ألف لغم، كانت قد زرعت أثناء أزمة عام ١٩٩٤، كما كانت قد انتهت من تنفيذ برنامج وطنى متكامل لإزالة الألغام الأرضية التى زرعت فى الستينات، قام بتنفيذه قسم الهندسة والأعمال العسكرية فى القوات المسلحة اليمنية. ولذلك، كانت اليمن واحدة من أكثر الدول نشاطا فى دعم الحملة العالمية لحظر الألغام، حيث دعمت إعلان بروكسل، وحضرت مفاوضات أوسلو بصفة مشارك كامل، كما وافقت على قرارى الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن دعم معاهدة حظر الألغام، ووقعت اليمن على المعاهدة فى ديسمبر ١٩٩٧ فور طرحها للتوقيع. وقد قام البرلمان اليمنى بالفعل بسن التشريعات اللازمة للتصديق على هذه المعاهدة، ثم قام بالتصديق عليها بالفعل فى أول سبتمبر ١٩٩٨.

ثالثا :
الدول الرافضة لحظر الألغام فى الشرق الأوسط

تدخل الإغلبية العظمى من دول الشرق الأوسط ضمن دائرة الدول غير الموقعة على معاهدة أوتاوا لحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وتختلف

دوافع هذه الدول الكامنة وراء عدم توقيعها على المعاهدة. فبعض هذه الدول لم توقع على المعاهدة لمجرد أنها غير معنية أو غير مهتمة بهذه القضية أصلا، فهي ليست دولا متضررة أو دولا منتجة أو حتى دولا مستخدمة لهذه الألغام، مثل معظم دول الخليج العربي، مما يجعلها غير مكترثة أصلا بالجدل الحاد بشأن هذه المسألة على الصعيد العالمي. وعلى الجانب الآخر، فان هناك دولا أخرى لم توقع على المعاهدة لأنها مازالت فى حاجة إلى استخدام هذه الألغام كوسائل قتالية فعالة فى ترسانتها العسكرية، مثل إسرائيل، التى أعربت صراحة عن حاجتها إلى مواصلة استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد لحماية حدودها، بينما أن هناك دولا مثل مصر وليبيا ترفض التوقيع على المعاهدة بسبب بعض أوجه القصور فى معاهدة أوتاوا، مثل عدم اشتمالها على بنود محددة لتعويض ومساعدة الدول المتضررة من الألغام من جانب الدول المسئولة عن زرع هذه الألغام. وسوف يتم التركيز هنا فى الأساس على مواقف الدول التى تتبنى موقفا رافضا ومبررا تجاه مسألة حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وبالذات مصر وليبيا وسوريا وإيران وإسرائيل.

وتأتى مصر فى مقدمة الدول الرافضة للتوقيع على معاهدة أوتاوا لحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وهناك العديد من الأسباب الكامنة وراء هذا الرفض، أبرزها وأكثرها أهمية أن مصر تربط موقفها من معاهدة أوتاوا لحظر إنتاج واستخدام وتصدير وتخزين الألغام الأرضية المضادة للأفراد بضرورة الحصول على مساعدات دولية لإزالة الألغام الموجودة فى أراضيها، نظرا لأن مصر تعتبر أكثر دولة متضررة من الألغام فى العالم، ويوجد فى أراضيها أكبر عدد من هذه الألغام، والتى يعتبر معظمها من مخلفات الحرب العالمية الثانية. ولذلك، فقد تحفظت مصر منذ عام ١٩٩٦ على مشروع هذه المعاهدة بسبب عدم تطرقها لمسألة إزالة الألغام وتقديم المساعدة إلى الدول المتضررة من ذلك. ويقوم الموقف المصرى على أن معالجة مشكلة إزالة الألغام، يجب أن يرتكز على ضرورة تحمل الدول التى زرعت الألغام فى الأراضى المصرية مسئولياتها، وتحمل جميع تكاليف إزالة هذه الألغام، لأن لمصر الحق فى الحصول على المساعدات المالية والفنية من الدول المسئولة عن إنشاء حقول الألغام فى الصحراء الغربية، ليس على سبيل المنحة والمساعدة، ولكن على سبيل الحق بحكم مسئولية تلك الدول عن إقامة تلك الحقول المميتة. وفى الوقت نفسه، تطالب مصر تلك الدول بتقديم معدات

متطورة فى مجال تطهير الألغام كمعدات التصوير الحرارى والاشعاعى.. وغيرها، لمساعدة القوات المسلحة المصرية فى تلبية احتياجاتها فى هذا المجال من الأجهزة المتطورة لتصوير مواقع الألغام، كما تطالب مصر بتقديم الدول المسئولة لمنح مالية للإنفاق على عمليات التطهير، من اجل تغطية النواحى الادارية والامدادية، حيث تتكلف خطة إزالة الألغام الأرضية المتبقية فى مصر حوالى ٢٥٠ مليون دولار، ولكن من غير المعقول ان تتحمل مصر هذه التكلفة الباهظة بمفردها من اجل تطهير وإزالة الألغام التى لم يزرعها المصريون، وتطالب مصر أيضا بتنظيم برامج تدريب للأفراد العاملين فى عمليات التطهير ([1]).

ويعتبر الموقف الليبى قريبا إلى حد كبير من الموقف المصرى، حيث تعانى ليبيا من مشكلة الألغام الأرضية فى صحرائها الشرقية، والتى تعتبر من مخلفات الحرب العالمية الثانية، كما أن القوات المسلحة الليبية ذاتها أقامت حقول ألغام فى عدد من المواقع الاستراتيجية فى أراضيها، مثل سواحل خليج سدرا والحدود المصرية ـ الليبية والحدود الليبية ـ التشادية. وقد اتخذت ليبيا موقفا رافضا لمعاهدة أوتاوا لحظر الألغام، فهى من حيث المبدأ تعتبر أن إقرار هذه المعاهدة يعتبر خطوة عظيمة، ولكنها يجب أولا أن تكون عالمية من حيث الالتزام بها، أى أن تضم جميع دول العالم، كما يجب ثانيا أن تتضمن هذه المعاهدة بنودا واضحة بشأن مسألة إزالة الألغام، لأن دولة مثل ليبيا تحتاج إلى مساعدات فنية من أجل تنفيذ عملية إزالة الألغام من أراضيها، ومعظمها ألغاما زرعت أثناء الحرب العالمية الثانية، وليبيا ليست مسئولة عن وجودها.

وقد رفضت سوريا بشدة التوقيع على معاهدة أوتاوا، ولكن لأسباب مختلفة عن الأسباب التى يقوم عليها الموقف المصرى، حيث تدافع سوريا بشدة عن استمرار استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وامتنعت عن تأييد الحملة العالمية المناهضة للألغام، حيث ترى أن الألغام تعتبر واحدة من ضمن الوسائل والأدوات القتالية الرئيسية اللازمة للدفاع عن النفس ضد إسرائيل، نظرا لاستمرار الصراع بين الجانبين. وعلى الرغم من أنه ليس معروفا ما إذا

([1]) أحمد إبراهيم محمود، "مشكلة الألغام الأرضية فى مصر"، أحوال مصرية، العدد الثانى، أكتوبر ١٩٩٨.

كانت سوريا تمتلك قدرات إنتاجية فى مجال تصنيع وتصدير الألغام الأرضية المضادة للأفراد، إلا أن سوريا كانت قد استوردت كميات ضخمة من الألغام الأرضية المضادة للأفراد من الاتحاد السوفيتى السابق والدول الشرقية الأخرى ([1]).

وتعتبر إيران أيضا واحدة من الدول الرئيسية فى الشرق الأوسط التى لم توقع على معاهدة أوتاوا لحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وقد عبرت الحكومة الإيرانية صراحة عن موقفها فى هذا الصدد أثناء مؤتمر أوتاوا فى ديسمبر ١٩٩٧، حيث حضرت إيران كمراقب، وأشار ممثل إيران فى المؤتمر إلى أن بلاده تدعم من حيث المبدأ الحملة العالمية الرامية إلى حظر الألغام المضادة للأفراد، إلا أنها ترى أن من الضرورى الأخذ فى الاعتبار المتطلبات الأمنية لمختلف الدول، كما ترى إيران أن الإزالة الكاملة للألغام الأرضية المضادة للأفراد، والمصحوبة بنظام شامل للتفتيش، يعتبر حلا مثاليا لمعالجة مشكلة الألغام، إلا أن هذا الحل يعتبر غير واقعى فى الوقت الحالى. وتطالب إيران بصفة خاصة بفرض حظر على الألغام التى لا يمكن الكشف عنها، وترى إيران أيضا أن من الضرورى أن تكون الألغام فى المستقبل من النوع الذكى الذى يمتلك خاصية التفجير الذاتى. وتطالب إيران بإصرار بالحصول على مساعدات دولية لإزالة الألغام الموجودة فى أراضيها، كما ترى إيران أن المجهود الدولى لحظر الألغام يجب أن يترافق مع مساعدات الدول المتضررة من الألغام لتمكينها من التخلص من هذه المشكلة ([2])، وذلك من خلال تعاون دولى منسق بهدف مواجهة هذه المشكلة ([3]).

والواقع، أن الموقف الإيرانى يبدو محكوما بنوعين رئيسيين من الاعتبارات، أولهما المصالح الأمنية الإيرانية، حيث تحتاج إيران إلى الألغام المضادة للأفراد لحماية حدودها الطويلة مع كل من العراق وأفغانستان وجمهوريات آسيا الوسطى، ولاسيما أن هناك العديد من التهديدات المتبادلة

([1]) The International Campaign to ban Landmines (ICBL), **Landmines Monitor 1999** (Washington DC: ICBL, 1999).

([2]) "Iran calls on all states to assist clear mine-inflicted areas", **The Iranian News Agency (IRNA),** New York, Dec. 6, 1999.

([3]) "Kharrazi: mine clearnace worlwide depends on international cooperation", **The Iranian News Agency (IRNA),** Dec. 15, 1995.

التى مازالت قائمة بين إيران وبين العديد من هذه الدول. أما الاعتبار الثانى، فهو يتمثل فى أن إيران تعتبر واحدة من الدول الرئيسية المصدرة للألغام فى العالم، إلا أن الدبلوماسيين الإيرانيين اعلنوا مرارا خلال الفترة الماضية أن إيران قد توقفت عن تصدير الألغام المضادة للأفراد، وأنها فرضت على نفسها حظرا من جانب واحد على تصدير الألغام، ولكن هناك العديد من التقارير المنفصلة تشير إلى أن إيران ربما تكون مازالت تصدر الألغام على نطاق محدود، حيث اتهمت حركة طالبان الحاكمة فى أفغانستان إيران بأنها قدمت ألغاما مضادة للأفراد وأسلحة أخرى إلى فصائل المعارضة الأفغانية، كما أن هناك ألغاما إيرانية حديثة تم العثور عليها فى مناطق الحدود السودانية ـ الأوغندية كانت القوات المسلحة السودانية قد استخدمتها فى صراعها مع قوات المتمردين والدول الداعمة لهم. ومن ثم، فإن رفض إيران للتوقيع على معاهدة أوتاوا لحظر الألغام يعود فى جانب رئيسى منه إلى اعتراضها على غياب التعاون الدولى الكافى فى مجال إزالة الألغام (1).

وقد رفضت إسرائيل بدورها التوقيع على معاهدة أوتاوا، وتقوم الحجة الرئيسية لإسرائيل فى هذا الصدد على أن إسرائيل سوف تظل فى حاجة إلى استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد من أجل حماية حدودها من أى هجمات فدائية أو هجمات تقوم بها قوات نظامية للدول المجاورة، نظرا لاستمرار حالة الصراع المسلح فى منطقة الشرق الأوسط. ومن حيث المبدأ، تزعم إسرائيل أنها تؤيد عملية إزالة وحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد، إلا أنها تجد أن من الصعب عليها تأييد هذه العملية نظرا لاحتياجاتها الأمنية الملحة. وقد عبر ممثل إسرائيل فى مؤتمر أوتاوا، الذى كان قد شارك بصفة مراقب، عن دوافع الرفض الإسرائيلى للمعاهدة بأن إسرائيل سوف تظل فى حاجة إلى استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد باعتبارها ضرورة للدفاع عن النفس، نظرا للموقف الفريد القائم فى الشرق الأوسط، والذى ينطوى على وجود تهديدات عدوانية وتهديدات إرهابية، وأن إسرائيل لن تستطيع أن توقع على هذه المعاهدة لحين التوصل إلى إجراءات بديلة وفعالة لحماية المدنيين الذين تتهددهم يوميا هجمات الإرهابيين، وأيضا لحماية القوات العاملة فى

---

(1) "Iran Calls For Worldwide Mine Clearance", Iran News, 10/27/94.

مناطق الصراع المسلح (1). وفى الوقت نفسه، تعتبر إسرائيل منتجا ومصدرا رئيسيا للألغام الأرضية المضادة للأفراد، حيث تمتلك إسرائيل بنية صناعية ضخمة تعمل فى مجال تصنيع الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وتشير التقديرات إلى أن ٨٠% من إنتاج إسرائيل من الألغام الأرضية المضادة للأفراد قد تم تصديره إلى مستهلكين خارجيين، وبالذات إلى جنوب أفريقيا أثناء فترة الحكم العنصرى، بالإضافة إلى الأرجنتين والإكوادور وجواتيمالا والسلفادور ونيجيريا وزائير السابقة. وتزعم إسرائيل منذ عام ١٩٩٧ أنها توقفت عن إنتاج هذه الألغام، كما كانت إسرائيل قد فرضت على نفسها منذ عام ١٩٩٤ حظرا من طرف واحد على تصدير الألغام الأرضية المضادة للأفراد لمدة عامين، ثم جددت هذا الحظر مرة أخرى عام ١٩٩٦ لمدة ثلاث سنوات، ثم اعلن مسئولون إسرائيليون فى عام ١٩٩٧ أن الحكومة الإسرائيلية تدرس العمل بهذا الحظر لأجل غير مسمي. ومع ذلك، فإن هذه المزاعم تظل غير مؤكدة، ولاسيما أن إسرائيل كانت تستخدم الألغام الأرضية المضادة للأفراد فى مناطق الجنوب اللبنانى.

(1) عبر المسئولون الإسرائيليون عن هذا الموقف فى العديد من المناسبات، ومنها:
"Anti- Personnel Landmines", **Explanation of vote By Mr. Meir Itzchaki Alternate Representative of Israel to the First Committee** (on Draft Res. L.2), 4 November 1999.

الفصل الحادى عشر :

تحديات الحركة العالمية لحظر الألغام المضادة للأفراد

تعتبر التطورات التى شهدتها عملية حظر الألغام المضادة للأفراد خلال النصف الثانى من عقد التسعينات بمثابة انتصار فريد فى تاريخ جهود نزع السلاح العالمى، حيث تفوقت الاعتبارات الإنسانية على الحسابات العسكرية الفنية. وفى الوقت نفسه، قدمت تجربة معاهدة أوتاوا لحظر الألغام المضادة للأفراد نموذجا فريدا من نوعه فى التعاون بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية فى مجال ضبط التسلح، حيث تضافرت جهود الجانبين بشكل وثيق، بل وكان دور المنظمات غير الحكومية يفوق فى الكثير من الحالات دور الحكومات المعنية، رغم أن مجال ضبط التسلح كان على الدوام حكرا على الحكومات. ومع ذلك، فإن هناك العديد من التحديات التى تواجه الحركة العالمية لحظر الألغام المضادة للأفراد، وهى تحديات تنبع من أسباب مختلفة، بعضها يرتبط بعدم استكمال عالمية معاهدة أوتاوا لحظر الألغام المضادة للأفراد، بينما يرتبط البعض الآخر منها بمشكلات متعلقة بتنفيذ المعاهدة وتمويل عمليات الإزالة، مما يؤدى بطبيعة الحال إلى استمرار مخاطر الألغام المضادة للأفراد على الصعيد العالمى.

أولا :
استكمال عالمية معاهدة حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد

تعتبر مسألة استكمال عالمية معاهدة أوتاوا لحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد بمثابة التحدى الرئيسى أمام الحركة العالمية لحظر الألغام. فعلى الرغم من أن الحركة العالمية لحظر الألغام، المؤلفة من المنظمات غير الحكومية والحكومات المتحمسة لهذه القضية، أفلحت فى صياغة معاهدة أوتاوا وتمريرها وطرحها للتوقيع أمام المجتمع الدولى، ثم بدأ سريان العمل بها فى أول مارس ١٩٩٩، إلا أن هذه المعاهدة لم تفلح فى استكمال عالميتها، بسبب عدم انضمام عدد كبير من الدول إليها، بما فى ذلك أكبر ثلاث دول فى العالم (الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية والصين)، علاوة على عدد من القوى الإقليمية المهمة، مثل الهند ومصر وباكستان وإيران وسوريا. وحتى أول يوليو ٢٠٠٠، كانت ١٣٧ دولة قد وقعت على معاهدة أوتاوا لحظر الألغام المضادة للأفراد، منها ٩٩ دولة صدقت بالفعل على هذه المعاهدة، ولكن الإشكالية هنا أن الأغلبية الساحقة من الدول التى وقعت وصدقت على هذه

المعاهدة هى من الدول الصغيرة أو المتوسطة، مما يقلل من فاعلية هذه المعاهدة. فما هى قيمة ووزن معاهدة تضم فى عضويتها أغلبية من الدول الصغرى، بينما تمتنع الدول الكبرى عن الانضمام اليها؟ والإشكالية هنا أن الدول الكبرى المذكورة تعتبر بمثابة الدول المنتجة والمالكة لأكبر ترسانات من الألغام الأرضية المضادة للأفراد، مما يعنى أن هذه المعاهدة مازالت تفتقر إلى العالمية والانتشار.

وتعود هذه الإشكالية إلى حقيقة أن المفاوضات بشأن معاهدة أوتاوا لحظر الألغام المضادة للأفراد جرت بصورة تعسفية، حيث تمت خارج آليات الأمم المتحدة، وبالذات عقب إحباط المنظمات غير الحكومية والحكومات المتحمسة لمسألة حظر الألغام تجاه النتائج التى تمخضت عنها المفاوضات التى جرت داخل مؤتمر الأمم المتحدة لنزع السلاح، بسبب بطء تلك المفاوضات وانتهائها إلى نتائج محدودة من وجهة نظرهم. وبدلا من ذلك، جرت مفاوضات حظر الألغام من خلال آلية مسار أوتاوا، وهى آلية اعتمدت على مبدأ التوافق فى الرأى، وهيمنت على مفاوضات عملية أوتاوا الدول المؤيدة لمبدأ الحظر الشامل للألغام المضادة للأفراد، وركزت على مبدأ عدم إخضاع قواعد المعاهدة للتحفظات، حيث لا يجوز لحكومة ما ــ أثناء التوقيع أو الانضمام لاحقا ــ أن تعلن من جانب واحد عن عدم امتثالها لقاعدة أو أكثر من هذه القواعد، وكان ذلك عائدا إلى الرغبة فى الحفاظ على توافق الآراء فى صياغة المعاهدة وتنفيذها. وقد أدى ذلك إلى تجاهل مواقف الدول المختلفة من مشكلة الألغام، بما فى ذلك الدول الكبرى، التى كانت تتحفظ على مشروع المعاهدة لسبب أو آخر، وتحويل تلك الدول إلى أقلية ضئيلة لدى التصويت على مشروع المعاهدة، مما دفع تلك الدول ببساطة شديدة إلى الامتناع عن الانضمام إلى المعاهدة. ومن ثم، فإنه على الرغم من أن هناك العديد من التحفظات على آلية العمل داخل مؤتمر الأمم المتحدة لنزع السلاح، إلا أن هذه الآلية كانت تضمن بناء قدر من الإجماع بشأن أى معاهدة يتم التفاوض بشأنها، حتى وإن أدى ذلك إلى بطء هذه المفاوضات. فالعبرة ليست بسرعة الوصول إلى معاهدة، ولكن العبرة بالأخذ فى الحسبان مواقف أغلب الأطراف الهامة والمؤثرة فى هذه المعاهدة، وبناء الإجماع فيما بينها، وضمان امتثال جميع تلك الأطراف لهذه المعاهدة.

ومن ثم، فإن أى محاولة لاستكمال عالمية معاهدة أوتاوا لحظر الألغام المضادة للأفراد يجب أن تبحث عن حلول للإشكاليات والتحفظات التى حكمت مواقف الدول التى عارضت الانضمام إلى المعاهدة. وهناك فى الواقع ثلاثة تحفظات رئيسية على المعاهدة، تتمثل فى:

أولا : غياب بدائل عسكرية ملائمة للألغام المضادة للأفراد، كوسائل قتالية خاصة بأغراض الحماية والتأمين والدفاع، حيث تتسم الألغام بالفاعلية والبساطة والتكلفة الرخيصة. وعلى الرغم من أن جميع دول العالم تعرب من حيث المبدأ عن تفهمها للمعاناة الإنسانية والخسائر الاقتصادية التى تسببها الألغام المضادة للأفراد، إلا أن كثيرا من الدول مازالت بحاجة إلى استخدام هذه الألغام، وبالذات فى مناطق التوتر وعدم الاستقرار، مما يعنى أن من غير الممكن للدول التى تتبنى هذا التحفظ أن تنضم إلى معاهدة أوتاوا قبل إيجاد بديل ملائم للألغام. وعلى الرغم من أن مؤسسات البحث والتطوير العسكرى فى الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية تعمل بجدية فى الوقت الحالى من أجل تطوير وإنتاج بدائل ملائمة للألغام، إلا أن هذا البحث والتطوير مازال فى مراحل مبكرة، كما أن هناك دولا أخرى ترفض التخلى عن الألغام من حيث المبدأ، حتى وإن تم الوصول إلى بدائل جديدة، مثل الصين والهند وباكستان، ولاسيما من حيث أن أية بدائل عسكرية جديدة سوف تكون أعلى بكثير من حيث التكلفة بالمقارنة مع الألغام.

ثانيا : التكلفة المالية العالية لتدمير مخزونات الألغام، حيث أن تدمير ملايين الألغام سوف يتكلف مليارات الدولارات، وهو ما يزيد كثيرا من الأعباء المالية والاقتصادية للعديد من الدول المعنية، مثل روسيا الاتحادية، وهو ما يعنى أنه حتى إذا وافقت تلك الدول من حيث المبدأ على الانضمام إلى معاهدة أوتاوا لحظر الألغام المضادة للأفراد، فإنها تصبح مطالبة بتدمير مخزونها من الألغام المضادة للأفراد فى غضون أربع سنوات من بدء تنفيذ الاتفاقية بالنسبة للدول الأطراف، كما أنها تصبح ملتزمة بتدمير أو ضمان تدمير كل الألغام الأرضية المضادة للأفراد فى المناطق الملغومة المشمولة بولايتها أو الخاضعة لسيطرتها فى أقرب وقت ممكن، على ألا يتعدى ذلك عشر سنوات من بدء تنفيذ الاتفاقية بالنسبة إلى الدولة الطرف فيها. ومن ثم، فإن عملية التدمير سوف تتطلب مبالغ ضخمة. وعلى الرغم من أن معاهدة أوتاوا تشير إلى أنه يحق للدول المعنية أن تحصل على مساعدات خارجية فى

تدمير الألغام المضادة للأفراد خلال الفترة الزمنية المحددة، إلا أن هذه المساعدات تعتبر غير كافية على الإطلاق، مما يخلق عبئا ماليا ضخما على الدول المالكة لترسانات كبيرة من الألغام المضادة للأفراد.

ثالثا : التحفظ على بنود معينة في المعاهدة، ولاسيما فيما يتعلق بالتعويضات والمساعدات الفنية والمالية، حيث أن دولا مثل مصر وإيران وليبيا، رفضت معاهدة أوتاوا بسبب احتجاجها على عدم تضمين المعاهدة بنودا صريحة وواضحة تحدد مسئولية الدول التى زرعت الألغام فى أراضى الدول الأخرى، وإلزام تلك الدول بتقديم المساعدات اللازمة لإزالة هذه الألغام والتعويضات عن الخسائر التى أصابت تلك الدول بسبب الألغام. وعلى الرغم من أن معاهدة أوتاوا تتضمن بنودا بشأن تقديم المساعدات إلى الدول المتضررة من مشكلة الألغام، إلا أنها تعتبر نصوصا عامة، وتختص بالمساعدة الطوعية لتمكين الدول المتلقية للمساعدة من تدمير ما لديها من ترسانات ألغام، فى حين أن الدول المذكورة تطالب بالحصول على المساعدات والتعويضات باعتبار ذلك حقا للدول المتضررة، وليس مجرد منحة من الدول المسئولة عن المشكلة.

ومن ثم، فإن هذه الطائفة من التحفظات كانت سببا فى امتناع العديد من الدول عن الانضمام إلى معاهدة أوتاوا، وأخطر هذه التحفظات بطبيعة الحال هى التحفظات المتعلقة بغياب بدائل عسكرية للألغام المضادة للأفراد، لأن هذا التحفظ يتعلق بالأمن القومى لكل دولة، وهى مسألة يتعذر على أى حكومة تجاهلها، مهما كانت مؤيدة من حيث المبدأ للأهداف والمقاصد الكبرى والسامية لمعاهدة أوتاوا. ولمواجهة هذه المشكلات، تتبنى الحملة الدولية لحظر الألغام خطة لاستكمال عالمية معاهدة أوتاوا، تقوم على تكثيف الاتصالات مع الدول التى لم تنضم إلى المعاهدة أوتاوا لحثها على التوقيع على هذه المعاهدة والتصديق عليها، بما فى ذلك استخدام الاغراءات بتقديم مساعدات لهذه الدولة أو ممارسة الضغوط الداخلية والخارجية عليها وتقوية الاتجاهات المناهضة للألغام داخل تلك الدول. ولكن الإشكالية الرئيسية هنا أن كافة هذه الجهود لن تنجح فى إقناع تلك الدول بالانضمام إلى المعاهدة، ما لم يتم أولا البحث عن حلول للمشكلات التى دفعت تلك الدول إلى الامتناع عن الانضمام إلى المعاهدة، ومعالجتها أولا حتى يمكن لتلك الدول التجاوب مع الدعوات الموجهة لها للانضمام إلى المعاهدة.

ثانيا :
ثغرات الرقابة والتفتيش فى معاهدة أوتاوا

تنطوى معاهدة أوتاوا لحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد على ثغـــرة كبيرة تتعلق بعدم كفاية وسائل الرقابة على التزام وامتثال الـــدول الأعضـــاء لبنود ومبادىء المعاهدة، بالإضافة إلى غياب آلية متكاملة لمتابعة التقدم فـــى عملية إزالة الألغام المضادة للأفراد من الدول المتضررة من مشكلة الألغـــام. فمن حيث المبدأ، ترتبط مسألة التفتيش (Verification) بضرورة التأكد مـــن التزام أطراف أى معاهدة بأحكام هذه المعاهدة، مما يعنى أن التفتيـــش يعتـــبر مطلبا رئيسيا من متطلبات أى معاهدة فى مجال ضبط التسلح، من أجل التـــأكد من الالتزام بها. ويبدو قصور عنصر التفتيش فى معـــاهدة أوتـــاوا فـــى أن المعاهدة لا تتضمن آليات فعالة للتفتيش والرقابة، وإنما تقتصر آليات التفتيـــش فى المعاهدة على آليتين رئيسيتين هما: آلية تقديم المعلومات الطوعية من كـــل دولة عن المجموع الكلى لمخزون الألغام الأرضية المضـــادة للأفـــراد التـــى تملكها أو تحوزها أو تخضع لولايتها أو سيطرتها من حيـــث النـــوع والكـــم، والمواقع والبيانات المتعلقة بكل المناطق المزروعة بالألغام أو التى يشتبه فى أنها تحتوى على ألغام مضادة للأفراد، بالإضافة إلى أنواع وكميـــات وأرقـــام مجموعات كل الألغام المضادة للأفراد المحتفظ بها، أو حتى المنقولة للتدمـــير، وحالة برامج تحويل مرافق إنتاج الألغام إلى نشاط آخر أو إلغائـــها، وحالـــة برامج تدمير الألغام، وأنواع وكميات كل الألغام التى تم تدميرها، والخصائص التقنية لكل نوع من أنواع الألغام المنتجة، والتدابير المتخذة لإصـــدار إنـــذار فورى للسكان فى جميع المناطق المحددة.

أما الآلية الثانية فى تنفيذ عملية التفتيش، فهى تتمثل فى جهود التثبت التـــى ينبغى اللجوء إليها إذا شككت إحدى الدول الأطراف فى مراعاة دولة طـــرف أخرى لأحكام المعاهدة، والتى تتمثل فى طلبات الإيضاح التى تقدمها الدولـــة صاحبة الشكوى ــ من خلال الأمين العام للأمم المتحدة ــ إلى الدول الطـرف بشأن هذه المسألة، ويجب أن تقوم الدولة المتلقية بالرد فى غضون ٢٨ يومـــا. وإذا لم تتلق الدولة الطالبة ردا فى غضون تلك الفترة أو إذا رأت أن الرد غير كاف أو غير مرض، فإن لها أن تعرض المسألة على الاجتماع التالى للـــدول

الأطراف، أو دعوة الأمين العام للقيام بمساعيه الحميدة لتيسير الحصول على الإيضاح المطلوب لحين انعقاد الاجتماع، بل ويمكن أيضا للدولة المقدمة للطلب أن تطلب عقد اجتماع خاص للدول الأطراف للبت فى الشكوك التى تتبناها، ويحدد هذا الاجتماع ـ حال انعقاده ـ ما إذا كان يتعين إيلاء المزيد من النظر فى المسألة. وربما يصل الأمر إلى إيفاد بعثة لتقصى الحقائق إلى الدولة المطلوب منها الإيضاح.

ومن ثم، فإن مشكلة التفتيش فى معاهدة أوتاوا تنبع من أن المعاهدة تقتصر فقط على التقرير السنوى لمعرفة مدى التزام الدول الأعضاء بمعاهدة أوتاوا، إلا أنه ليس هناك قط ما يضمن مصداقية ودقة هذه التقارير الحكومية، وليست هناك آلية فعالة للتفتيش على الدول الأعضاء. ولذلك، اقترحت المنظمات غير الحكومية ضرورة تقديم تقارير سنوية مستقلة أكثر حيدة، من جانب جهات غير حكومية، بالإضافة إلى إعداد تقارير خاصة برصد التطور فى عملية إزالة الألغام ومساعدة ضحايا الألغام والكشف عن الانتهاكات التى تمارسها الدول الأعضاء فى المعاهدة. وبالفعل، قامت مجموعة من المنظمات غير الحكومية الأعضاء فى الحملة الدولية لحظر الألغام بتشكيل مجموعة "مراقبة الألغام الأرضية" بهدف القيام بالدور الرقابى المطلوب، وسد الثغرات الموجودة فى المعاهدة فى هذا الشأن، وتقوم بإصدار تقرير سنوى فى هذا الصدد (1)، إلا أن هذا التقرير ليس معترفا به من جانب الأمم المتحدة، حيث يتم الاعتداد فقط بالتقارير السنوية التى تقدمها الدول الأعضاء فى المعاهدة.

ثالثا :

ضعف التمويل والمساعدات الدولية المخصصة لإزالة الألغام

تعانى عملية تمويل الأنشطة المرتبطة بمكافحة الألغام المضادة للأفراد على الصعيد العالمى من مشكلة مزمنة، حيث لا يتوافر التمويل الكافى لتنفيذ الأنشطة المتعلقة بمكافحة الألغام، سواء فيما يتعلق بعمليات إزالة الألغام أو

(1) Zdzislaw Lachowski, "The Ban on Anti-Personnel Mines", Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), **SIPRI Yearbook 1999: Armaments, Disarmament & International Security** (Oxford, New York: Oxford University Press, 1999), p.p. 657-658.

مساعدة الضحايا أو برامج التوعية أو مساعدة الدول المختلفة على تدمير مخزوناتها من الألغام.. أو غير ذلك. وتعود جذور هذه المشكلة إلى ضعف آليات تمويل الأنشطة المتعلقة بمكافحة الألغام، حيث تنحصر هذه الآليات في ثلاث آليات رئيسية هي:

١. صندوق الأمم المتحدة الطوعي للمساعدة في إزالة الألغام، وهو الصندوق الذى صدر بشأنه قرار الجمعية العامة رقم ٤٩/٢١٥ فى ١٩ يناير ١٩٩٥، الخاص بإنشاء صندوق تطوعى لتمويل برامج وعمليات جمع المعلومات والتدريب المرتبطة لتطهير وإزالة الألغام المضادة للأفراد، وتسهيل عمليات الإزالة، ودعا القرار الحكومات والمنظمات غير الحكومية إلى المساهمة فى تمويل هذا الصندوق. وبالفعل، انعقد أول مؤتمر دولى للأمم المتحدة لإعلان مساهمات الدول فى هذا الصندوق لإزالة الألغام فى يونيو ١٩٩٥ فى جنيف، إلا أن المبالغ المخصصة لهذا الصندوق مازالت اقل بكثير من المبالغ اللازمة لإزالة الألغام من جميع دول ومناطق العالم، حيث تقتصر المبالغ التى تلقاها الصندوق منذ بداية عمله حتى يونيو ٢٠٠٠ على حوالى ٦٤ مليون دولار، لم تزد المبالغ التى حصل عليها الصندوق عن أكثر من ١٥ مليون دولار فى العام الواحد على أكثر تقدير. ومن ثم، فإن نوع آليات التمويل المتبعة داخل الأمم المتحدة يجعل من المستحيل تقرير من أين بالضبط سيأتى التمويل لأى برنامج ينفذ فى بلد ما إلا بعد بدء عملية جمع التمويل، حيث إن خدمة الأمم المتحدة للألغام تمول فى جزئها الأكبر من إسهامات طوعية في صندوق مساعدة عمليات الألغام.

٢. آلية المساعدات التمويلية من المنظمات الدولية الأخرى، والتى تتمثل أساسا فى برنامج الأمم المتحدة الإنمائى (U.N.D.P) وعمليات الإغاثة الموحدة، بالإضافة إلى إسهامات حفظ السلام، وهي التي أنشأت عددا من الصناديق الفرعية لمواجهة حالات بالذات، مثل صندوق نزع الألغام في أنجولا، وقد أنشيء عام١٩٩٥، مع إسهام مقداره ٣٧٩ ألف دولار من حكومة سويسرا، وأيضا صندوق تمويل نشاطات نزع الألغام في كرواتيا والبوسنة والهرسك والذي تلقي إسهاما قدره٣ ملايين دولار من اليابان. ومع ذلك، فإن الاشكالية الرئيسية التى تواجه هذه الآلية تتمثل فى أن من غير الممكن تحديد حجم الأموال التى سوف تقدمها الدول المانحة أو مدى وفاء هذه الدول بالتزاماتها بتقديم المساعدة إلى دولة بعينها.

٣. آلية المساعدات المالية الفردية، وهى تتمثل فى مبادرة دول معينة مانحة للمساعدات إلى تقديم التمويل اللازم للمساعدة فى مجال مكافحة الألغام إلى الدول المحتاجة، سواء بسبب وجود علاقات قوية أو مصالح مشتركة او تهديدات خطيرة بسبب الألغام.. أو غير ذلك. وعلى الرغم من أن هذه الآلية ساهمت فى توفير بعض التمويل الضرورى لتنفيذ عمليات مكافحة الألغام فى بعض البلدان، إلا أن هذه الآلية ترتبط أساسا بالعلاقات الثنائية بين الدول المانحة والدول المتلقية، مما يعنى أن هذه الآلية تختلف من حالة إلى أخرى.

جدول رقم (٨)

مساهمات الدول المختلفة فى صندوق الأمم المتحدة الطوعى لإزالة الألغام (بالدولار الأمريكى)

الدولة	المبالغ المدفوعة	المبالغ المزمعة
بلجيكا	١,٨١٩,٧٤٦	
كندا	٢,١٠٣,٦٠٩	٣٢٥,٠٠
الدانمارك	٥,١٥٨,٧١٠	
ألمانيا	٢,٠٥٦,٩٢٤	
أيرلندا	١,٠٧٠,٣٤١	
إيطاليا	١,٢٠٥,٢٨٣	٥٥٤,١٣٩
اليابان	١٠,١٦٢,٠٦٠	
النرويج	٤,٣٢٨,٠٥٧	
أسبانيا	١,٢٣٠,٩٧٣	
السويد	١,٥١٤,٩٥٤	
سويسرا	٣,٤٨٢,٦٩٨	
بريطانيا	٢,١٩٨,٨٦٢	
الولايات المتحدة	٢,٢٠٠,٠٠٠	
الاتحاد الأوروبى	٩,٧٠٩,٧٦٧	
الإجمالى العام (*)	٥٢,٥٧٧,٥٦٨	٥٩,٨٩٤,٢٠٨

Source : United Nations, **Voluntary Trust Fund for Assisstance in Mine Action** (New York: U.N., Sept. 1999)

(*) هذا الرقم الإجمالى يتضمن أيضا مساهمات الدول الأخرى غير الواردة فى الجدول

ومن ثم، فإن مشكلة التمويل تنبع فى الأساس من ضعف مساهمات الدول المختلفة فى تمويل الأنشطة التى تقوم بها الأمم المتحدة فى مجال مكافحة مشكلة الألغام، وكذلك ضعف مساهمات الدول فى عمليات إزالة الألغام فى الدول الأخرى، التى تتم على نحو ثنائى. وينطوى هذا الوضع على مفارقة واضحة، فالدول التى تبنت موقفا رياديا فى الدعوة إلى حظر الألغام المضادة للأفراد، ترفض الإسهام بمبالغ كافية لتمويل الأنشطة المرتبطة بمكافحة الألغام، والاقتصار على تقديم مبالغ متواضعة للغاية، لا تتفق لا مع إمكانات تلك الدول، ولا مع مسئوليتها التاريخية فى إنتاج وتطوير واستخدام الألغام المضادة للأفراد، وزرعها فى أراضى الدول الأخرى، ولا حتى مع ما تبديه تلك الدول من حماس واضح فى التعامل مع قضية الحظر الشامل للألغام المضادة للأفراد، وهو ما يضعف عموما من مصداقية مواقف تلك الدول فى هذه القضية.

رابعا :
إشكالية البطء النسبى فى جهود إزالة الألغام

على الرغم من ازدياد الاهتمام العالمى بمشكلة الألغام، إلا أن الحصاد الفعلى لهذا الاهتمام مازال محدودا، وبالذات على صعيد عملية إزالة الألغام، حيث تسير هذه العملية ببطء شديدة، وهو ما يعود إلى العديد من الأسباب، وأبرزها أن التركيز الأساسى للدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية العاملة فى مجال مكافحة الألغام ينصب أساسا على موضوع حظر استخدام ونقل وتخزين وإنتاج الألغام، بدرجة أكبر بكثير من الاهتمام بإزالة الألغام ذاتها، وهو ما يمثل مفارقة مدهشة فى المجهود الدولى لمكافحة الألغام (1). أضف إلى ذلك، أن بطء جهود الإزالة يعود إما إلى التخلف النسبى لتكنولوجيا إزالة الألغام ذاتها أو بسبب قلة معدل الإزالة. فمن المعروف أن تكنولوجيا تطهير وإزالة الألغام تعتبر متخلفة عن تكنولوجيا

---

(1) Michael Flyunn, "Political Minefield", **The Bulletin of the Atomic Scientists**, Vol. 55, No. 2, March-April 1999, p.p. 50-51.

الألغام ذاتها بحوالى ٢٠ عاما، حيث يظل اللغم نشطا فى مجاله فترة تتراوح بين ٥٠ ـــ ٧٥ عاما. وحسب المعدل الراهن لإزالة الألغام المضادة للأفراد، فإن التقديرات تشير إلى أن المجتمع الدولى سوف يحتاج إلى حوالى ١١٠٠ عام من أجل إزالة الـ ١١٠ ملايين لغم الموجودة فى العديد من دول العالم، وذلك إذا لم يكن العدد الفعلى أعلى من ذلك، وإذا لم يزداد هذا العدد مستقبلا، مما يعنى أن معدل زرع الألغام ظل لفترة طويلة أعلى بكثير من معدل إزالتها. ففى عام ١٩٩٣، تمت إزالة ١٠٠ ألف لغم على المستوى العالمى، فى حين تمت زراعة مليونى لغم جديد فى الصراعات الداخلية التى شهدتها البيئة الدولية وقتذاك. وعلى الرغم من نجاح الجهود الدولية المكثفة فى وضع مشكلة الألغام المضادة للأفراد فى مقدمة القضايا الدولية، وهو ما تمخض عن إبرام معاهدة أوتاوا لحظر الألغام المضادة للأفراد، وقيام العديد من الدول بالفعل على التوقيع والتصديق على هذه المعاهدة، إلا أن هناك مع ذلك العديد من الدول التى مازالت تعارض المعاهدة، وترفض التوقيع عليها، بما فى ذلك عدد لا يستهان به من القوى الدولية الكبرى أو بعض الدول التى تعتبر من كبريات الدول المالكة لترسانة ضخمة من الألغام المضادة للأفراد.

ولذلك، فإن كثير من التقديرات تشير إلى أن مشكلة الألغام المضادة للأفراد كانت تشهد ازديادا مستمرا على الصعيد العالمى، حيث تشير تقديرات الحكومة الأمريكية إلى أن الألغام كانت تزداد بما يتراوح بين ٥٠٠ ألف إلى مليون لغم على الأقل فى العام الواحد، فى حين أن تكنولوجيا تطهير وإزالة الألغام لم تتطور بالقدر الذى يتواكب مع تطور الألغام ذاتها. فمنذ الأربعينات، لم يحدث إلا القليل من التطور فى تكنولوجيا الإزالة، ولم يوجه إلا القليل جدا من الأموال لأغراض البحث والتطوير فى مجال تكنولوجيا الإزالة. وعلى الرغم من أن العديد من الشركات المتخصصة بدأت منذ أوائل التسعينات فى تكثيف جهودها من أجل ابتكار تكنولوجيا جديدة لإزالة الألغام، فإن هذه العملية مازالت بطيئة للغاية، لأن حكومات الدول المتقدمة لم تعمل بكثافة فى هذا المجال. وتتراوح فاعلية وكفاءة أجهزة كشف الألغام ما بين ٦٠ ـــ ٩٠% من حيث قدرتها على كشف الألغام التى يستخدم فيها أقل قدر من المعدن. وطالما أن الهدف من إعمال التطهير يتمثل فى إزالة حقول الألغام بصورة كاملة، فإن تحقيق هذا الهدف يقتضى تنفيذ مستوى من الدقة لا يقل عن ٩٩% فى التطهير. ولذلك، فإن إزالة الألغام مازالت تُجرى فى الأغلب بالطرق اليدوية.

وتعتبر عملية تحديد حقول الألغام مهمة شاقة للغاية، ولاسيما أن هناك القليل من الجيوش هى التى تمتلك القدرة على إعداد خرائط دقيقة لحقول الألغام التى زرعتها، إلا أن هذه الخرائط لا تكون دقيقة لأن الجنود فى الأغلب لا يمتلكون المعرفة والمهارة اللازمة لذلك. وحتى إذا كانت تلك الخرائط دقيقة، فإنها سرعان ما تصبح قديمة وغير دقيقة، سواء بسبب التغيرات التى تنفذها الأطراف المتصارعة فى حقول الألغام أو بسبب العوامل الطبيعية (1). وعلى الرغم من أن الجهود الدولية المكثفة المناهضة للألغام المضادة للأفراد أفلحت فى تحسين الوضع، وبالذات من حيث انخفاض عدد الألغام الجديدة التى تتم زراعتها سنويا، بالإضافة إلى تطوير بعض التكنولوجيات الجديدة فى مجال إزالة وتطهير الألغام، إلا أن الأزمة مازالت مستفحلة على المستويات الإنسانية والاقتصادية والبيئية، حيث تتعدد التكاليف والأضرار المترتبة على مشكلة الألغام، حيث تتراوح تكلفة إزالة اللغم ما بين ٣٠٠ إلى ١٠٠٠ دولار، فى حين أن تكلفة العملية الجراحية وزرع الأطراف الصناعية تصل إلى أكثر من ٣٠٠٠ دولار بالنسبة لكل مصاب من المصابين ببتور ناجمة عن الألغام.

وختاما، فإن عملية الحظر العالمى للألغام المضادة للأفراد حققت فى غضون سنوات قليلة للغاية إنجازا ضخما، من خلال سن معاهدة أوتاوا لحظر الألغام المضادة للأفراد، وانضمام عدد كبير من الدول إليها، بالإضافة إلى أن الدول والمنظمات المعنية بهذه القضية نجحت فى إشاعة الإحساس بفداحة مشكلة الألغام المضادة للأفراد من النواحى الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية، ونجحت فى فرض مشكلة الألغام على قائمة الاهتمامات العالمية خلال النصف الثانى من عقد التسعينات. ومن ثم، فإن استكمال نجاح هذه العملية يتطلب الأخذ فى الاعتبار التحفظات المحددة التى يتبناها العديد من الدول، على نحو ما سبق أن ذكرنا، بالإضافة إلى معالجة مشكلات التنفيذ والرقابة على المعاهدة، والتغلب أيضا على مشكلات نقص التمويل وبطء جهود إزالة الألغام. والجانب الأكثر أهمية يتمثل فى أن من الضرورى معالجة مشكلة الألغام على نحو يتسم بالعدالة والشمول لجميع جوانب المشكلة. فليس من المنطقى بأى حال من الأحوال أن تأتى الدول المتقدمة التى خلقت مشكلة

---

(1) Boutros Boutros-Ghali, "The Land Mine Crisis: A Humanitarian Disaster", Foreign Affairs, Vol. 73, No. 5, Sept./Oct. 1994, p. 10.

الألغام أصلا فى العالم، وتدعى البراءة، وتقف هى نفسها فى مقدمة المنـــادين بحظر الألغام، ثم تسعى عمدا إلى إسقاط مسئوليتها التاريخية فى هذا الشـــأن، والتملص من تحمل تبعات ما سببته ألغامها ــ وما زالت تسببه ــ من خسـائر ومعاناة فى العديد من دول ومناطق العالم، وفى مقدمتها مصر.

الباب الثالث

مشكلة الألغام الأرضية فى مصر

الفصل الثانى عشر :

السياق التاريخي والتوزيع الجغرافي لحقول الألغام في مصر

تعتبر مصر أكبر دولة متضررة من مشكلة الألغام في العالم، حيث يوجد في أراضيها حوالى ٢٢,٧ مليون لغم وقذيفة لم تنفجر، منها ١٧ مليون لغم فى منطقة العلمين والصحراء الغربية، كانت القوات الألمانية والإنجليزية والإيطالية قد زرعتها أثناء الحرب العالمية الثانية، وتنتشر هذه الألغام على امتداد ٢٦٢ ألف هكتار فى الصحراء الغربية، بالإضافة إلى حوالى ٦ ملايين لغم فى سيناء، زرعتها القوات الإسرائيلية خلال الحروب المختلفة، وتنتشر على امتداد ٢٥ ألف هكتار. وتمثل هذه الألغام إجمالا حوالي خمس الألغام الموجودة في العالم.

ومن ثم، فإن مشكلة الألغام الأرضية فى مصر تتسم بمجموعة من الخصائص الفريدة، والتي قد لا تتكرر فى أى دولة أخرى من الدول المتضررة من مشكلة الألغام، وتتمثل هذه الخصائص أساسا فيما يلي:

١. أن مشكلة الألغام الأرضية فى مصر نشأت أساسا على هامش صراع مسلح لم تكن مصر طرفاً فيه، حيث تعتبر الألغام الموجودة فى الصحراء الغربية من مخلفات الحرب العالمية الثانية، وبالذات بسبب معركة العلمين بين قوات الحلفاء وقوات المحور، وذلك بعد أن قامت القوات التابعة للطرفين بزراعة الملايين من الألغام فى الصحراء الغربية، ثم تركتها فى فترة ما بعد الحرب دون أن تتكلف عناء إزالة هذه الألغام.

٢. إنه على الرغم من أن نسبة كبيرة من حقول الألغام الموجودة فى الصحراء الغربية تعتبر حقولا للألغام المضادة للمركبات، إلا أن مرور سنوات طويلة على هذه الحقول أدى إلى تآكل الجسم المعدنى للألغام المضادة للمركبات، وازدياد حساسيتها تجاه أى حركة فوقها، وأصبحت قابلة للانفجار فى حالة مرور أى شيء فوقها، حتى لو كان طفلا صغيرا، وليس دبابة أو مركبة ثقيلة، مما يعنى أن هذه الألغام تحولت من ألغام مضادة للمركبات إلى ألغام مضادة للأفراد.

ولذلك، تعتبر مشكلة الألغام الأرضية واحدة من أعقد المشكلات الإنسانية والاقتصادية والأمنية فى مصر، حيث تسببت هذه المشكلة فى وقوع الآلاف من القتلى والمصابين على مدى ما يزيد عن نصف قرن من الزمن، بالإضافة إلى تعطيل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى المناطق المتضررة من الألغام، علاوة على ما تسببه هذه القضية من مشكلات أمنية. وعلى الرغم من أن معظم هذه الألغام قد زرعت فى الصحراء الغربية قبل ما يزيد عن خمسين

عاما، أثناء الحرب العالمية الثانية، إلا أن مشكلة الألغام ما زالت تتسم بدرجة عالية من التعقيد والصعوبة. ويعود هذا التعقيد إلى اعتبارات عديدة، يأتي في مقدمتها امتناع الدول المسئولة عن زرع هذه الألغام (ألمانيا وبريطانيا وإيطاليا) عن التعاون بصورة جادة وحقيقية مع الحكومة المصرية في جهود إزالة وتطهير هذه الألغام، وهو ما يعكس رغبة هذه الدول في التملص من المسئولية عن زرع هذه الألغام، كما يعكس ذلك عجز القانون الدولي عن سن قوانين ومبادئ صريحة وواضحة بشأن إلزام الدول المسئولة بإزالة الألغام وتقديم المساعدة إلى الدول المتضررة. وفي الوقت نفسه، فإن جانبا من المسئولية عن مشكلة الألغام الأرضية يعود إلى أن الحكومات المصرية المختلفة لم تبدأ في الاهتمام بهذه المشكلة بصورة جادة إلا في أوائل الثمانينات، ولم تكن مشكلة الألغام تندرج قبل ذلك في مقدمة اهتمامات الأجهزة التنفيذية وأجهزة الحكم المحلي في المناطق المتضررة. أضف إلى ذلك، أن كثيرا من الصعوبات الفنية والعملية المحيطة بعملية إزالة وتطهير الألغام الأرضية من مصر يعود إلى أن مرور ما يزيد عن نصف قرن من الزمن على زرع هذه الألغام قد تسبب في تغيير التوزيع الجغرافي لها بسبب السيول وحركة الكثبان الرملية.. وغير ذلك من العوامل الطبيعية، الأمر الذي يزيد من تكاليف عملية إزالة الألغام، كما أن المشكلة تصبح في ظل هذا الوضع غير ممكنة دون الاستعانة بتكنولوجيا متقدمة.

أولا :
مشكلة الألغام في الصحراء الغربية

زرعت حقول الألغام في الصحراء الغربية خلال الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٤٢، أثناء وبعد معركة العلمين بين القوات الألمانية والإيطالية بقيادة الجنرال إرفن روميل من ناحية، وقوات الحلفاء بقيادة الجنرال مونتجمري من ناحية أخرى. وقد جرت زراعة الألغام بكثافة عالية جدا في تلك المنطقة للتعويض عن نقص الحواجز الطبيعية. وقد بادرت القوات البريطانية إلى زرع حقول الألغام بهدف إقامة خط دفاع على حدود مصر الغربية على سبيل الاستعداد لهجوم إيطالي من ناحية ليبيا على مصر، فقامت بزراعة الألغام في منطقة العلمين التي تعتبر منفذ العبور الوحيد إلى مصر.

لقد بدأت الحرب بين قوات الحلفاء والمحور فى شمال أفريقيا منـــذ فـــترة مبكرة عقب بداية الحرب العالمية الثانية، حيث بادرت الطائرات الإيطاليـــــة، انطلاقا من ليبيا، فى مهاجمة المواقع البريطانية فى السلوم ومرسى مطـــروح والإسكندرية، تمهيدا لمحاولة دخول مصر عسكريا. وقد بدأت القوات الإيطالية بالفعل تقدمها من ليبيا نحو الحدود المصرية فى سبتمبر ١٩٤٠، وتوقفت عنـد سيدى برانى، إلا أن القوات البريطانية بقيادة الجـــنرالين ويفــل وأوكونـــر، المنطلقة من مصر، تمكنت من إلحاق الهزيمة بالقوات الإيطالية بقيادة الجنرال جرانتزيانى، ثم توقف الهجوم البريطانى عند أبواب طرابلس، بناء على قــرار رئيس الوزراء البريطانى تشرشل فى فبراير ١٩٤١، الذى أضطر الى سـحب بعض القوات البريطانية من شمال أفريقيا ليبعث بها إلى اليونــــان، واكتفـى البريطانيون بفرقتين إثنتين فى شمال أفريقيا. وفى تلك الفترة، قررت ألمانيـــا التدخل فى ميدان شمال أفريقيا حتى لا يحدث انهيار آخر للقوات الإيطاليـــــة، كما حدث فى اليونان، وبدأ وصول التشكيلات الألمانية إلى طرابلس فى أوائل شهر فبراير ١٩٤١.

وعلى الرغم من أن البريطانيين كانوا يعلمون أن ألمانيـــا تقـوم بإرســال تعزيزات عسكرية بقيادة الجنرال إرفن روميل، إلا أن حساباتهم كانت تقــــوم على أن التهديد الألمانى لن يصبح جديا إلا مع حلول منتصف مـــايو ١٩٤١، وذلك على أساس أن القوات الألمانية لم تكن قد استكملت تعزيزاتــها، ولكــن روميل قام خلافا لكل هذه التوقعات بالمبادرة بالهجوم على القوات البريطانيــة منذ شهر مارس ١٩٤١، وتمكن بالفعل من تحقيق انتصارات سريعة ومتواليـة ضد قوات الحلفاء، إلا أنه لم يفلح فى احتلال مدينة طبرق التى كانت حاميـــة بريطانية وأسترالية كبيرة تدافع عنها بشراسة، واضطر للاكتفاء بمحاصرتــها. وعلى الرغم من أن أعدادا صغيرة من القوات الألمانية والإيطالية تمكنت مــن الوصول إلى الحدود المصرية ـــ الليبية فى شــــهر أبريــل ١٩٤١، إلا أنـــه استحال عليها التقدم أكثر من ذلك. ومنـــذ منتصـف نوفمــبر ١٩٤١، بــدأ البريطانيون فى الهجوم على قوات المحور، وتمكنوا بالفعل من فك الحصـــار عن طبرق، وحققوا انتصارات تكتيكية ضد قوات المحور. وقد استؤنف القتال العنيف بعد ذلك فى يناير ١٩٤٢، حيث بدأ روميل فى تنفيذ هجــــوم مضـــاد واسع النطاق ضد قوات الحلفاء، وتمكن من تحقيق انتصارات ســريعة علـــى قوات الحلفاء فى معركة الغزالة فى ١٥ يونيو ١٩٤١، كما تمكن من احتـــلال

طبرق في ٢٠ يونيو، ولكن قوات الحلفاء أقامت خطا دفاعيا في منطقة العلمين، مما أضطر قوات روميل للتوقف عند منطقة العلمين، نظرا للمقاومة الشديدة التي أبدتها قوات الحلفاء في مواجهة قوات روميل، حيث استقرت بعض التشكيلات البريطانية المنسحبة من مرسى مطروح في خط العلمين الذي يبعد عن الإسكندرية بمائة وثلاثين كيلو مترا فقط في يونيو ١٩٤١. وقد وصلت القوات الألمانية إلى هذا الموقع في نفس الوقت، وحاول الجنرال الألماني روميل القضاء على القوات البريطانية قبل أن توطد مراكزها، ولكن القوات البريطانية بادرت بشن هجمات مضادة قوية، مستفيدة في ذلك بحقول الألغام والخط الدفاعي الذي أقامته، مما اضطر روميل إلى إيقاف الهجوم ([1]).

وفي الفترة ما بين ٣١ أغسطس ــ ٧ سبتمبر ١٩٤٢، كان روميل قد استكمل استعداداته من اجل القيام بهجوم مضاد واسع النطاق، وقام بالفعل بهجوم خاطف ضد القوات البريطانية في معركة علم حلفا، أو معركة العلمين الأولى، ولكن القوات البريطانية تمكنت من صد هذا الهجوم، مما اضطر روميل بعدها إلى التوقف والتحول إلى الدفاع الاستراتيجي، حيث ركز روميل على الاستعداد في مواقع دفاعية مجهزة انتظارا للهجوم البريطاني، وركز على تأمين دفاعات عميقة وإنشاء حقول الألغام، وبات الجانبان البريطاني والألماني يستعدان لموقعة عسكرية فاصلة في العلمين، وأثناء التحضير لهذه المعركة أقام الجانبان حقول ألغام هائلة لحماية قواتهما، ولإعاقة حركة القوات المعادية وتكبيدها اكبر قدر ممكن من الخسائر. وتشير التقديرات إلى أن القوات الإيطالية والألمانية والبريطانية زرعت اكثر من ٢٤,٧٠٠,٠٠٠ لغم خلال تلك الفترة.

وقد بدأت معركة العلمين الكبرى في ليلة ٢٣ ــ ٢٤ أكتوبر ١٩٤٢، وانتهت في ٤ نوفمبر ١٩٤٢، وتمكنت القوات الحلفاء خلالها من إجبار القوات الألمانية على التقهقر إلى الخلف والانسحاب من مواقعها، عقب هزيمتها في تلك المعركة. وعقب هذه المعركة، بدأت القوات الألمانية في الانسحاب بصورة منظمة، وقامت أثناء هذا الانسحاب بزرع المزيد من حقول الألغام من اجل منع القوات البريطانية من مطاردتها، وتكبيد تلك القوات اكبر

([1]) شوقي محمد بدران، <u>معركة العلمين وقادتها</u> (القاهرة: بدون ناشر، ١٩٦٧)، ص.ص. ١١٩ ــ ١٢٩.

قدر ممكن من الخسائر، مع تمكين القوات الألمانية من الانسحاب بأقل الخسائر. ولذلك، قام روميل بتلغيم جميع المناطق التى انسحب منها، وبالذات منطقة العلمين، حيث أقام حقول ألغام على امتداد ٧٠ كيلو مترا من الساحل الشمالى. وقد اتبع روميل أسلوبا دفاعيا يعرف بـ (حدائق الشيطان)، يعتمد على زرع ألغام على أعماق مختلفة فى باطن الأرض، بحيث لو رفع لغم ينفجر الثانى الذى تحته، وإذا رفع الثانى ينفجر الثالث أسفله. ومن ناحية أخرى، ساهمت القوات البريطانية والإيطالية بدورها فى زرع حقول الألغام فى تلك المنطقة. وبالتالى، فإن الألغام نشرت وزرعت أثناء الحرب بعد تخطيط مواقعها ورسم خرائط تفصيلية لها، إلا أن كثيرا من علامات التحذير أزيلت أثناء العمليات العسكرية.

وطبقا للمعلومات المتاحة، فإن الألغام توجد أساسا فى أربع مناطق رئيسية تتمثل فى: منطقة العلمين، حيث تمتد حقول الألغام بها إلى حوالى ١٩١ ألف فدان تقريبا، ومنطقة رأس الحكمة، وبها حقول ألغام منتشرة فى ١٨ ألف فدان تقريبا، ومنطقة سيدى برانى ــ السلوم، وبها ٢٠٩ آلاف فدان من حقول الألغام، ومناطق أخرى مبعثرة تصل حقول الألغام بها إلى حوالى ٢٢٠ ألف فدان. ويشير تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصى الحقائق بشأن مشكلة الألغام فى مصر إلى أن أعداد الألغام فى الصحراء الغربية تصل إلى حوالى ١٩,٧ مليون لغم، منها ٢٥% ألغاما حقيقية، فى حين أن ٧٥% منها عبارة عن ذخائر مدفعية وقنابل يدوية ومقذوفات صاروخية، ومازال الكثير منها نشطا وفى حالة جيدة. وتغطى هذه الألغام مساحة تصل إلى حوالى ٢٨٧ ألف هكتار، وتصل تكلفة إزالتها إلى ٢٥٠ مليون دولار. وأنواع هذه الألغام هى: الألغام البريطانية (إم كيه ــ ٥، وإم كيه ــ ٧)، والألغام الألمانية (رايجل ٤٣، وأس، وتيلر ٤٢، وتيلر ٤٣)، والألغام الإيطالية (ب ــ ٢، فى ــ ٣) [1].

وقد ظلت هذه الألغام مصدرا للموت والعاهات المستديمة منذ ذلك الحين، والملاحظة اللافتة للانتباه أن الحكومات المصرية خلال فترة ما بعد الحرب

---

(1) United National Mine Service (UNMAS), **Mine Action Assessment Mission Report: The Arab Republic of Egypt** (New York: UNMAS, 9-23 February 2000), p. 10.

العالمية الثانية تجاهلت مشكلة الألغام الأرضية تماما، رغم أن هذه الألغام كانت سببا فى سقوط العديد من الضحايا من البدو الرحل. وقد بدأت جهود ومحاولات إزالة الألغام من الصحراء الغربية منذ الخمسينات من جانب حكومة الثورة، كما جرى تكثيف تلك الجهود خلال عقد الستينات، إلا أن جميع تلك المحاولات المبكرة كانت محدودة للغاية، ولم تحقق قدرا كبيرا من النجاح. وبصفة إجمالية، فإن كافة هذه الجهود الأولية لم تندرج فى إطار سياسة متكاملة لإزالة الألغام الأرضية فى الصحراء الغربية. وجاءت البداية الحقيقية لعملية إزالة وتطهير حقول الألغام فى مصر فى أوائل الثمانينات، عندما وضعت الهيئة الهندسية للقوات المسلحة خطة شاملة لإزالة الألغام فى عام ١٩٨١، لتخدم الخطة التنموية للدولة فى كل من سيناء والصحراء الغربية.

ثانيا :
مشكلة الألغام فى المناطق الشرقية

برزت مشكلة الألغام فى المناطق الشرقية (سيناء ومناطق القناة والبحر الأحمر) عقب حرب ١٩٦٧، وبالذات عقب قيام القوات الإسرائيلية بزراعة أعداد هائلة من الألغام فى تلك المناطق. وتشير التقديرات إلى أن أعداد الألغام الموجودة فى المناطق الشرقية عموما (سيناء، منطقة قناة السويس، البحر الأحمر، والصحراء الشرقية) تصل إلى حوالى ٥ ملايين لغم، تغطى مساحة تقدر بحوالى ٢٠ ألف هكتار، وسوف تكلف عملية تطهير وإزالة هذه الألغام حوالى ٢٠ مليون دولار، وأغلب مواقع هذه الألغام موجودة على الخرائط ومعروفة جيدا للقوات المسلحة المصرية. وعلى الرغم من أن إسرائيل لعبت دورا كبيرا فى زراعة الألغام فى تلك المناطق، إلا أن هناك قدرا كبيرا من الخلاف بشأن الدور الإسرائيلى فى زرع الألغام فى مناطق سيناء وقناة السويس، وبالذات من حيث ما إذا كانت إسرائيل قد زرعت حقول ألغام فى تلك المناطق؟ وما إذا كانت تلك الحقول عشوائية أم منتظمة؟ وقد أدى الجدل بشأن هذه المسألة إلى بروز اتجاهين رئيسيين:

الاتجاه الأول يذهب إلى أن إسرائيل لم تقم بزراعة الألغام بطريقة عشوائية فى سيناء وقناة السويس، حيث يذهب اللواء زكريا حسين، الذى كان عضوا فى لجنة المفاوضات ولجنة استلام الأراضى المصرية من القوات

الإسرائيلية، إلى أن مسألة إزالة الألغام الإسرائيلية فى سيناء كانت جزءا من الاتفاقيات الفرعية العديدة الداخلة ضمن اتفاقية السلام المصرية ـ الإسرائيلية. وقامت إسرائيل بتسليم خرائط الألغام لوزارة الدفاع المصرية، وقامت إسرائيل بزرع الألغام فى سيناء بناء على خرائط موضوعة سلفا ولا توجد أى حقول ألغام إسرائيلية عشوائية، وأن إزالة الألغام تعتبر مسألة يسيرة نظرا لتحسن العلاقات بين مصر وإسرائيل. وبالمثل، يرى السفير طه الفرنوانى أن إسرائيل لم تزرع الألغام فى سيناء أو مدن القناة، لأنه لم يكن لديها فرصة حقيقية خلال حربى ١٩٦٧ أو ١٩٧٣ لزراعة الألغام، ولكنها زرعت بعض الألغام من باب الاحتياط، كما أن إسرائيل كانت تؤمن أنها لن تخرج من سيناء، وبالتالى فإن أى ألغام تزرعها هناك كانت ستضرها. ويرى الفرنوانى أن القوات المصرية هى التى قامت بزراعة الألغام فى سيناء فى إطار خططها الدفاعية، مما يوفر عنصرا للاطمئنان لأن خرائط هذه الألغام توجد فى أيدى القوات المسلحة المصرية، ويمكن إزالتها تباعا ([1]).

أما الاتجاه الثانى، فيذهب إلى أنه على الرغم من أن الاتفاقيات المصرية – الإسرائيلية نصت على تسليم الجيش الإسرائيلى خرائط حقول الألغام والبناء الداخلى لها إلى الجيش المصرى، وقام الإسرائيليون بتنفيذ ذلك بالفعل، إلا أن القوات المسلحة المصرية اكتشفت بعد ذلك أن الجيش الإسرائيلى قام قبل الانسحاب من سيناء بزرع حقول الألغام بصورة عشوائية، ولم يسلم مصر خرائط لهذه الألغام العشوائية. وعلى الرغم من إنكار إسرائيل لهذه التهمة، إلا أن اكبر دليل على قيام القوات الإسرائيلية بزرع هذه الألغام هو أن كثيرا من الألغام انفجرت بصورة عشوائية خلال السنوات الماضية، دون أن تكون مواقعها مدرجة فى الخرائط الموجودة لدى القوات المسلحة المصرية، مما تسبب فى سقوط العشرات من الضحايا المدنيين. وتطالب مصر بضرورة تحمل إسرائيل لمسئوليتها فى إزالة هذه الألغام ([2]).

([1]) تحقيق صحفى أعدته ماجدة إبراهيم وحسام سليمان، جريدة الأحرار، ١٨ يوليو ١٩٩٩.

([2]) "القاهرة: حملة لازالة نصف مليون لغم من سيناء"، جريدة الانباء الكويتية، ٣ مارس ١٩٩٦.

والثابت فى جميع الأحوال أن نشأة حقول الألغام فى سيناء جاءت أساسا على هامش الحروب المتوالية بين مصر وإسرائيل، وبالذات حربى ١٩٦٧ و١٩٧٣. وعلى الرغم من أن حقول الألغام تنتشر فى العديد من المناطق فى شبه جزيرة سيناء والمناطق المحيطة بقناة السويس، إلا أن النسبة الأكبر من حقول الألغام فى سيناء نشأت خلال عملية إنشاء خط بارليف من جانب القوات الإسرائيلية، حيث جاء ذلك فى إطار الاستراتيجية الدفاعية التى تبنتها إسرائيل فى فترة ما بعد حرب يونيو ١٩٦٧. وقد تطور الغرض من هذه الاستراتيجية الدفاعية على الجانب الإسرائيلى، حيث كان الغرض منها فى بادئ الأمر هو مجرد توفير قدر مناسب من الحماية للقوات الإسرائيلية فى الضفة الشرقية لقناة السويس من النيران المصرية، وتقليل حجم الخسائر البشرية التى يمكن أن تتعرض لها القوات الإسرائيلية إلى أدنى حد ممكن. وفى الفترات التالية، تطور الغرض من هذا الخط الدفاعى إلى العمل لإقامة مواقع دفاعية حصينة وثابتة على امتداد الضفة الشرقية للقناة. وقد استمرت عملية إقامة خط بارليف ثلاث سنوات، بدءا من عام ١٩٦٨، وتمت عملية بناء هذا الخط الدفاعى على ثلاث مراحل رئيسية على النحو التالى ([1]):

١. المرحلة الأولى عام ١٩٦٨، وكانت عبارة عن مرحلة أولية لإقامة شبكة من نقاط الملاحظة والتحصينات الخفيفة التى توفر الحماية من نيران المدفعية، وتستخدم فى نفس الوقت كنقاط انطلاق للدوريات المدرعة الإسرائيلية ومراكز للإنذار الإليكترونى لمراقبة تحركات القوات المصرية على الضفة الغربية لقناة السويس. ونظرا لأنه كانت هناك مسافات فاصلة كبيرة بين نقاط الملاحظة والتحصينات الإسرائيلية فى هذه المرحلة، فقد حاول الإسرائيليون سد هذه الفراغات من خلال حقول الألغام والأسوار الشائكة.. وغير ذلك، إلا أن هذه المرحلة من خط بارليف كانت تعانى من عيوب عديدة، أبرزها أنها تركت فرصة كبيرة للقوات المصرية للتسلل من الفراغات الموجودة فيما بين مواقع هذا الخط الدفاعى.

٢. المرحلة الثانية ١٩٧٠، حيث استغلت إسرائيل فترة وقف إطلاق النار بموجب مبادرة روجرز خلال الفترة ما بين أغسطس ــ سبتمبر ١٩٧٠،

([1]) لواء/ طه المجدوب، <u>سنوات الإعداد وأيام النصر: يونيو ١٩٦٧ ــ أكتوبر ١٩٧٣</u> (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٩)، ص.ص. ١٥٣ ــ ١٥٤.

ودخلت فى سباق مع الوقت من أجل إعادة بناء الخط من جديد وتقويته كخط دفاعى حصين على أسس هندسية وعسكرية جديدة، على أساس إنشاء خط متصل من التحصينات، يتضمن أيضا مراكز قيادة تحت الأرض ومراكز تجمع القوات.. وغير ذلك.

٣. المرحلة الثالثة، وهى المرحلة التى اشتملت على إقامة خط ثان من المواقع الحصينة على عمق يتراوح بين ٥ ــ ٨ كيلو مترات من الخط الأول الموجود على الضفة الشرقية مباشرة للقناة. وقد أنشأت إسرائيل خلال تلك المرحلة مزيدا من الطرق الإضافية والموانع والسواتر الصناعية فى العمق، ورفعت الساتر الترابى، وأنشأت حقول الألغام الكثيفة فى تلك المنطقة.

ومن ثم، فإن حقول الألغام الرئيسية التى أقامتها القوات الإسرائيلية فى سيناء تمركزت أساسا فى ثلاث مناطق رئيسية، أولها المنطقة الفاصلة فيما بين الخط الأول والخط الثانى من تحصينات ومواقع خط بارليف، وهى المنطقة الممتدة بعمق يتراوح فيما بين ٥ ــ ٨ كيلو متر، حيث جرى إنشاء حقول ألغام كثيفة فى تلك المنطقة. أما المنطقة الثانية، فهى الساتر الترابى الموجود على الضفة الشرقية للقناة مباشرة، حيث زرعت القوات الإسرائيلية كميات ضخمة من الشراك الخداعية والألغام المضادة للأفراد من أجل إعاقة أية محاولات لعبور هذا الساتر من جانب القوات المصرية. وقد جرت زراعة هذه الألغام خلال عمليات التعلية المتعددة التى قامت بها القوات الإسرائيلية لهذا الساتر خلال فترة إنشاء خط بارليف. أما المنطقة الثالثة، فهى حقول الألغام حول النقاط الحصينة فى خط بارليف، والتى أحيطت كل نقطة منها بعدد كبير من حقول الألغام التى بلغ عرضها حوالى ٢٠٠ متر حول النقطة من أجل تأمينها ومنع أى محاولة لاقتحامها أو محاصرتها. وعلى الرغم من أنه ليست هناك معلومات دقيقة ومفصلة عن حجم وأنواع الألغام التى استخدمتها القوات الإسرائيلية فى تلك الحقول، إلا أن الثابت أنها كانت تقدر بالملايين، ومن مختلف الأنواع المضادة للأفراد والمضادة للمركبات.

وعلى الجانب الآخر، فإن القوات المصرية ذاتها استخدمت الألغام بصورة مكثفة، بهدف تأمين الحدود والسواحل المصرية، نظرا لامتلاك مصر لحدود وسواحل بحرية طويلة للغاية يتطلب تأمينها وحراستها أعدادا كبيرة من الأفراد والأسلحة والمعدات، مما يعنى أن الألغام تعتبر أداة قتالية رخيصة وفعالة فى نفس الوقت لتحقيق أغراض حماية وتأمين الحدود المصرية. وفى منطقة

سيناء وقناة السويس، كانت القوات المصرية قد استخدمت الألغام أثناء حرب الاستنزاف خلال عمليات التسلل التى قامت بها القوات الخاصة المصرية خلف الخطوط الإسرائيلية، والتى نفذت خلالها كمائن، وزرعت حقول ألغام على خطوط مواصلات الدوريات الإسرائيلية الخفيفة الحركة وقوات المهندسين الإسرائيليين الذين كانوا يعملون خارج حصون خط بارليف.

وقد بدأت القوات المسلحة فى إزالة هذه الألغام منذ أوائل عام ١٩٧٤، حيث كانت قناة السويس بصفة خاصة تعانى من الألغام والقنابل الراقدة فى أعماقها بفعل مخلفات حربى ١٩٦٧ و١٩٧٣. ولذلك، بدأت القوات المسلحة المصرية بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ مباشرة فى إزالة حقول الألغام من سيناء ومدن القناة من أجل تأمين إعادة تمركز وحداتها العسكرية فى مناطق جديدة من سيناء وتأمين عودة الأهالى إلى مدنهم (١). وعقب التوقيع على اتفاقيتى فض الاشتباك الأول والثانية بين مصر وإسرائيل، قامت مصر بإزالة وتطهير الألغام الأرضية والبحرية فى شرق وغرب القناة بسرعة شديدة عام ١٩٧٥، وذلك فى إطار اهتمام الحكومة المصرية والمجتمع الدولى بإعادة افتتاح قناة السويس أمام الملاحة الدولية، وتم تنفيذ هذه المهمة بالتعاون مع الدول الغربية. وقد قدمت اكبر الدول الغربية (الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا) واليابان أحدث خبراتها ومعداتها وعناصرها البشرية فى هذا المجال. وقد أمكن الانتهاء من هذه المهمة فى فترة ٧ شهور فقط، وتم رفع وتطهير ٦٦٨ ألف لغم وقنبلة من قناة السويس.

وفى الوقت نفسه، قامت القوات المسلحة المصرية بإزالة الألغام من المناطق التى تنسحب منها القوات الإسرائيلية، عقب الحصول على خرائط الألغام من القوات الدولية أو من الإسرائيليين أنفسهم، كما عملت القوات المسلحة وأجهزة محافظات القناة وسيناء بصورة متكاملة لإجراء مسوح مستمرة على ضفتى القناة وفى عمق سيناء للبحث عن أى ألغام أو متفجرات فى تلك المناطق، وقامت وحدات العمل بعملها وفق خطة مستمرة على أسس الخرائط العسكرية التى توضح الأماكن التى يحتمل أن توجد بها حقول للألغام أو بقايا متفجرات بها، بالإضافة إلى وجود اتفاق مع وحدات القوات المسلحة

---

(١) جميل عفيفى، "كارثة على ارض مصر اسمها الألغام"، **جريدة الاهرام**، ٣١ أبريل ١٩٩٨.

على إجراء مسح شامل لكل منطقة يتم اختيارها لإقامة مشروع عليها، مهما كان صغيرا، للتأكد من خلوه من مخاطر الألغام، ولتفادى تعرض الأفراد لمخاطر الألغام فى تلك المناطق. ولذلك، لا يبدأ العمل فى الأعمال التمهيدية للمشروع إلا بعد التأكد من نظافة الموقع تماما ([1]).

وعلى الرغم من كافة هذه الجهود، إلا أن منطقة القناة وسيناء مازالت تعانى من مشكلة الألغام، حيث تقدر الألغام الموجودة فى هذه المنطقة فى الوقت الحالى بحوالى ٦ ملايين لغم. وقد أدت هذه المشكلة إلى وقوع العديد من حوادث الوفاة والإصابات الخطيرة للمواطنين. وعلى الرغم من أن الخطة الأصلية للحكومة كانت تقوم على الإسراع بإزالة الألغام من منطقة القناة بعد عودة الحياة الطبيعية بها عقب انتهاء حرب أكتوبر ١٩٧٣، إلا أن هذه الخطة جابهت العديد من المشكلات، وأبرزها مماطلة الجانب الإسرائيلى فى تسليم خرائط الألغام إلى القوات المسلحة المصرية. وعلى الصعيد العملى، كان تأثير مشكلة الألغام ملموسا وواضحا فى منطقة القناة، لدرجة أن هذه المشكلة كانت موضوعا للمناقشة والحوار فى العديد من المحافل والأنشطة السياسية والتنفيذية والشعبية، حيث نوقش هذا الموضوع فى المجلس المحلى لمدينة السويس مرات عديدة، وطالب المجلس بعمل مسح شامل لجميع أنحاء المحافظة وتطهيرها من الألغام، كما طالبت مؤتمرات تنشيط السياحة التى عقدت فى السويس وسيناء بسرعة تطهير تلك المناطق من خطر الألغام، وذلك بعد أن تعددت حوادث انفجارها، وأيضا بسبب ما تحدثه من آثار سلبية على المشروعات السياحية والتنموية فى تلك المناطق. وعلى الرغم من أن مشكلة الألغام فى سيناء والقناة أثيرت فى العديد من المرات بين مصر وإسرائيل، وطالبت الحكومة المصرية إسرائيل بالمساهمة فى تكاليف إزالة الألغام التى زرعتها القوات الإسرائيلية فى مناطق مختلفة من سيناء أثناء فترة الاحتلال، إلا أن الحكومات الإسرائيلية حاولت دائما التنصل من هذه المسئولية، وزعمت أنها قامت بتسليم جميع خرائط الألغام إلى القوات المسلحة المصرية ([2]).

([1]) صابر عبد الوهاب، "تطهير الألغام مستمر فى شرق وغرب القناة"، <u>جريدة الاهرام</u>، ٦ اكتوبر ١٩٩٥.

([2]) عبد الحميد كمال، "تأثير الألغام فى السويس على الإنسانية والتنمية"، ورقة مقدمة إلى الندوة الإقليمية العربية حول (<u>الألغام وتأثيرها على التنمية فى العالم العربى</u>)، جامعة الدول العربية، ٩ ــ ١١ أبريل ٢٠٠٠، ص.ص. ٤ــ٥.

وفى ضوء ما سبق، فإن الظروف التاريخية التى برزت خلالــها مشــكلة الألغام الأرضية فى مصر ارتبطت أساسا بصراعات خارجية، وأن الأطــواف الخارجية (بريطانيا وألمانيا وإيطاليا وإسرائيل) تعتبر هى المسئول الرئيســى عن نشأة مشكلة الألغام الأرضية فى مصر. وتدل ظروف النشــأة التاريخيــة أيضا على أن هناك قدرا من التفاوت فى خطورة مشكلة الألغــام فيمــا بيــن الصحراء الغربية وسيناء، حيث تعتبر مشكلة الألغام فى الصحــراء الغربيــة أكثر خطورة بكثير من نظيرتها فى سيناء ومنطقة قناة السويس، وذلـــك لأن إسرائيل قامت بتسليم خرائط الألغام لمصر بموجب معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية، كما أن نسبة ما من حقول الألغام فى سيناء والقناة والبحر الأحمر زرعت بواسطة القوات المسلحة المصرية فى إطار عملية تــأمين المنــاطق الحدودية ضد عمليات التسلل التى قد تقوم بها أى قوات معادية، أو يقوم بـــها الإرهابيون أو مهربو الأسلحة والمخدرات.. وغير ذلك، مما يعنى أن إزالـــة وتطهير تلك الألغام يمكن أن تكون مسألة يسيرة في حالة ما إذا قررت مصــو ذلك. أما بالنسبة لمشكلة الألغام في الصحراء الغربية، فإنها عــانت بصــورة تقليدية من غياب الخرائط التفصيلية لهذه الألغام، بالإضافة إلـــى أن مــرور سنوات طويلة على هذه الألغام أدى إلى تغيير مواقع تلك الألغام، علاوة علــى أن أعداد الألغام والقذائف التى لم تنفجر في الصحراء الغربية تعتــبر أكــبر بكثير من نظيرتها في سيناء ومنطقة القناة، حيث تصل إلى حوالي ١٧ مليــون في الصحراء الغربية، في مقابل حوالي ٦ ملايين فقط فـــي منــاطق ســيناء والقناة، مما يعنى إجمالا أن مشكلة الألغام في الصحراء الغربية تعتبر الأكــثر خطورة وحدة بالمقارنة مع مشكلة الألغام في سيناء.

الفصل الثالث عشر :

الخسائر والأضرار الناجمة عن مشكلة الألغام الأرضية فى مصر

تعتبر مشكلة الألغام الأرضية فى مصر مشكلة إنسانية واقتصادية وأمنية فى آن واحد معا، أى أنها مشكلة متعددة الأبعاد والمستويات، حيث تسببت هذه المشكلة فى وقوع آلاف الضحايا من القتلى والمصابين، من المدنيين والعسكريين على حد سواء، كما تسببت هذه المشكلة فى خسائر اقتصادية كبيرة لمصر، بسبب العجز عن تنفيذ مشروعات تنموية واستثمارية حيوية فى المناطق المتضررة من الألغام، وبالذات فى الصحراء الغربية، بالإضافة إلى أن تكاليف إزالة الألغام ذاتها تعتبر استنزافا لموارد الدولة المصرية. وفى الوقت نفسه، فإن لمشكلة الألغام أبعادا أمنية وسياسية بالغة الأهمية، مما يعنى أن مشكلة الألغام تعتبر أحد مجالات الإخلال بالأمن فى مصر.

والواقع، أن هناك العديد من العوامل والاعتبارات التى تزيد من مخاطر وأضرار مشكلة الألغام فى مصر، وأبرزها قلة الإمكانات الوطنية المصرية، لأن مشكلة الألغام الأرضية فى مصر هى المشكلة الأكبر حجما فى العالم، وهو ما يجعل من مسألة إزالة هذه الألغام عبئا ماليا وفنيا ثقيلا للغاية حتى بالنسبة للدول المتقدمة، وكان ذلك سببا فى توقف جهود القوات المسلحة المصرية فى عام ١٩٩٣ فى مجال إزالة الألغام بالجهود الذاتية، وذلك بسبب ارتفاع التكاليف وحاجة القوات المسلحة إلى مساعدات فنية وتكنولوجية متطورة من الخارج (١).

وفى الوقت نفسه، فإن الخسائر البشرية الناجمة عن مشكلة الألغام ترتبط فى الأساس بقصور الوعى بمشكلة الألغام وأضرارها فى مصر، وهو ما ينعكس فى العديد من الحالات فى أن العديد من الأفراد يتعاملون مع قطع الألغام باعتبارها قطعا من الحديد الخردة غير الضارة، أو يحاولون الاحتفاظ بها كتذكارات من الصحراء، من دون تقدير مخاطرها، ويكون من نتيجة ذلك أن تنفجر الألغام فجأة فى حائزيها، كما تنعكس قلة الوعى بمخاطر الألغام فى أن كثيرا من الأفراد يتوغلون فى المناطق المتضررة من الألغام من دون المعرفة الكافية بالطرق الآمنة فى تلك المناطق، مما يؤدى إلى تعرضهم لمخاطر الألغام وأضرارها.

---

(١) أحمد عبد الخالق، "من ينقذ الصحراء الغربية من حقول الشيطان؟"، <u>جريدة الأهرام المسائى</u>، ١٩ فبراير ٢٠٠٠.

أضف إلى ذلك، أن استمرار وتفاقم مشكلة الألغام الأرضية فـــى مصـــر، وبالذات فى الصحراء الغربية، يعود إلى عدم إعطاء الأولوية الكافية لإزالـــة الألغام فى السياسة العامة للدولة. ففى منطقة قناة السويس، بـــدا واضحـــا أن هدف التطهير والإزالة يمكن إنجازه وقابل للتنفيذ والتحقق بســـرعة عندمـــا أعطت السياسة المصرية أولوية قصوى لمسألة إزالة الألغام والقنابل ومخلفات الحروب من قناة السويس من أجل تنظيف القناة وتهيئتها لاستئناف الملاحـــة الدولية، وشاركت فى هذه العملية الدول المتقدمة بأحدث إمكاناتـــها العلميـــة. وعلى الرغم من أن الاهتمام بتطهير قناة السويس كانت عملية استثنائية، نظرا للأهمية الاستراتيجية القصوى لقناة السويس فى حركة الملاحة الدولية، إلا أن تطهير القناة كان نموذجا واضحا لحقيقة أنه عندما يتم إعطاء الأولوية لعمليـــة التطهير والإزالة فى السياسة العامة للدولة، وعندما تفلح الدولة فى كسب تأييد ومساعدة المجتمع الدولى لهذا الهدف، فإنها تستطيع استكمال عمليـــة تطـــهير وإزالة الألغام.

أولا :
الخسائر الإنسانية الناجمة عن مشكلة الألغام فى مصر

يتمثل الجانب الأكثر خطورة لمشكلة الألغام الأرضية فى مصر، بطبيعـــة الحال، فى الخسائر والأضرار البشرية، حيث تسببت هذه الألغام فـــى وقـــوع خسائر بشرية فادحة، فحقول الألغام تنتشر بصورة خطـــيرة فـــى الصحـــراء الغربية، دون علامات إرشادية أو أية مؤشرات توضيحية، وتسببت هذه الألغام في وقوع آلاف الضحايا من القتلى والمصابين من المدنيين والعسكريين علـــى مدى ما يزيد عن نصف قرن من الزمن، حيث تنبع خطورة مشكلة الألغام من أن تلك الألغام والذخائر التي لم تنفجر تنتشر على مساحة ٢٨٨ ألـــف فـــدان، وتقدر تكلفة إزالتها بنحو ٢٥٠ مليون دولار علي أقل تقدير. وقـــد نتـــج عـــن مشكلة الألغام الأرضية في مصر أكثر من ثمانية آلاف حالة إصابة مســـجلة، فضلا عن ٢٠٠ حالة جديدة كل عام تقريبا.. هذا بخلاف حالات الإصابة غـــير المسجلة. ويوضح الجدول المرفق أعداد الضحايا الذين سقطوا بســـبب هـــذه الألغام خلال الفترة ما بين ١٩٤٥ ــ ١٩٩٧. وبصفة خاصة، فـــإن حقـــول الألغام تتسبب فى وقوع خسائر بشرية ضخمة فى البدو المقيمين فى الصحراء

الغربية، ولا تقتصر هذه الخسائر على القتل أو الإصابة، برغم فداحتها، ولكن القتيل أو المصاب، ربما يكون العائل الوحيد لأسرته، كما أن انفجار الألغام فى الرعاة أو أبنائهم أو فى الأغنام يتسبب فى إحداث آثار نفسية سيئة، بالإضافة إلى عجز هؤلاء الأفراد عن الدخول بأنفسهم إلى حقول الألغام.

وقد ازدادت الخسائر الناجمة عن الألغام لاعتبارات عديدة، أبرزها أن مرور الزمن أزال العلامات والحدود الموضحة لحقول الألغام. فقد أقام الألمان والإيطاليون والبريطانيون أسواراً من الأسلاك الشائكة حول حقول الألغام لحماية جنودهم من خطر الانفجار. وظلت حقول الألغام محاطة بهذه الأسلاك، ولكن تجار الخردة نزعوا الأسلاك منذ عام ١٩٤٩، وأصبح الخطر كامنا فى بعض أجزائها، ومكشوفا فى أجزاء أخرى.

والواقع، أن هناك قدرا من الجدل بشأن تأثير الزمن على فاعلية الألغام وقدرتها الانفجارية، حيث أن هناك بعض التقديرات تذهب إلى أن اللغم يظل نشطا وقابلا للانفجار لفترة تصل إلى حوالى ٥٠ عاما، فى حين أن البعض الآخر من التقديرات يذهب إلى أن فترة نشاط اللغم تصل إلى حوالى ٧٥ عاما. ويعود الاختلاف فى التأثير هنا إلى أن مرور فترة طويلة من الزمن يؤدى إلى تآكل الغلاف المعدنى أو الخشبى الخارجى للألغام، مما يؤدى إما إلى تسرب المادة المتفجرة من اللغم إلى التربة، فيفقد اللغم فاعليته تماما أو تؤدى الأمطار والرطوبة إلى إفساد المادة المتفجرة داخل اللغم، مما يفقدها فاعليتها أيضا، وتصبح غير قابلة للانفجار، أى أن اللغم يفقد فاعليته حسب مدى تعرضه لتأثير هذه العوامل الطبيعية، وهى مسألة تتوقف أساسا على المناخ السائد فى المنطقة المتضررة من الألغام وطبيعة العوامل الطبيعية بها. وفى حالة الألغام الموجودة فى الصحراء الغربية فى مصر، يبدو واضحا من التجربة المصرية أن فاعلية الألغام تستمر لفترة تزيد عن ٥٠ عاما، لأن ألغام الصحراء الغربية زرعت منذ ٥٨ عاما، ومازالت نشطة حتى الآن، بل على العكس يبدو واضحا أن مرور الزمن يزيد من حساسية الألغام ويجعلها أكثر قابلية للانفجار، وبالذات الألغام المضادة للمركبات، حيث أدت العوامل الطبيعية، مثل الأمطار والرمال، إلى زيادة حساسية الغلاف المعدنى الخارجى لهذه الألغام، مما يؤدى إلى تأثرها بأى ضغط بشرى فوقها، مما يؤدى إلى انفجارها بسهولة فى أى هدف بشرى يمر من فوقها.

جدول رقم (٩)
ضحايا الألغام المصريون خلال الفترة ١٩٤٥ - ١٩٩٧

الضحايا	المصابون	القتلى	الإجمالي
العسكريون	٣٠١٢	٢٧٢	٣٢٨٤
المدنيون	٤٥٩٩	٤١٨	٥٠١٧
الإجمالى	٧٦١١	٦٩٠	٨٣٠١

المصدر، حديث مع اللواء إبراهيم عبد الفتاح، مدير سلاح المهندسين العسكريين بالقوات المسلحة، أجراه قطب العربى، جريدة الشعب، ١٣ يونيو ١٩٩٧.

وفى الوقت نفسه، مارست السيول المتساقطة فى الصحراء الغربية تأثيرا مزدوجا، حيث ساعدت السيول من ناحية على الكشف عن الكثير من الألغام والقنابل، ولكنها تسببت من ناحية أخرى فى جرف الألغام عن حقولها الأصلية التى تشير إليها الخرائط، بما فى ذلك نقل الألغام والقنابل إلى المناطق السكنية، وعلى الطرق السريعة. وقد طالت هذه المشكلة العديد من المناطق، بما فى ذلك قناة السويس ذاتها التى شهدت عملية تطهير شامل من الألغام ومخلفات الحروب فى عام ١٩٧٥، حيث تم العثور على بعض القنابل والألغام والمتفجرات فى المجرى الملاحى للقناة من مخلفات حرب أكتوبر ١٩٧٣، وذلك فى يناير ١٩٩٢، وتم إبطال مفعولها (١).

وفى الوقت نفسه، فإن الخسائر الناجمة عن مشكلة الألغام فى مصر تزداد بسبب ضعف الخدمات الصحية، حيث توجد أغلب حقول الألغام فى مصر فى مناطق نائية لا تتوافر لها الإمكانات الطبية الضرورية لمعالجة الضحايا. وقد بدا واضحا فى العديد من حالات الإصابة أن الخسائر الناجمة عن الألغام فى مصر تزداد بسبب نقص الرعاية الصحية والبطء الشديد فى نقل الضحايا إلى أقرب مستشفى، وعدم تلقى الضحايا للإسعافات الأولية السريعة، بالإضافة إلى غياب أية علامات أو إرشادات للألغام فى المناطق التى انفجرت بها. وعلى الرغم من أن محافظة مرسى مطروح انتبهت مؤخرا إلى مشكلة غياب

---

(١) جريدة الأهرام، ٢٤ يناير ١٩٩٢.

الإرشادات بشأن حقول الألغام، وقامت بوضــع إرشــادات علــى المنــاطق المتضررة من الألغام، إلا أن هذه الإرشادات تظل غير كافية على الإطــلاق، سواء بسبب اتساع نطاق حقول الألغام أو بسبب انتقال الألغام مــن مواقعــها الأصلية بسبب العوامل الطبيعية أو بسبب عدم التحديد الدقيق لمواقع الألغــام فى العديد من المناطق. وقد حاولت بعض المراكز والجمعيات غير الحكوميــة فى مصر، مثل مركز مكافحة الألغام، سد الثغرات الناجمة عن نقص الرعايــة الصحية فى المناطق القريبة من حقول الألغام، بالإضافة إلى المســاهمة فــى تأهيل المصابين بسبب الألغام، إلا أن جميع هذه الجهود لم تفلح فــى توفــير مستوى أفضل من الرعاية الصحية لمصابى الألغام، وهو ما يساهم إلى حــد كبير فى ازدياد الخسائر البشرية الناجمة عن مشكلة الألغام فى مصر.

ومن ناحية أخرى، ترتبط خطورة مشكلة الألغام بمســتوى الوعــى بــهذه المشكلة والاحتياطات والإجراءات الوقائية التى يتم اتخاذها للتعامل مع هــذه المشكلة، حيث تسببت مشكلة الألغام والقنابل المتخلفة عن الحروب فى مصــر فى وقوع كوارث إنسانية ضخمة، لأن كثيرا من هذه الألغام والقنابل تنتقل بين أيدى تجار حديد الخردة، دون تقدير لخطورتها، ويتعاملون معــها باعتبارهــا مجرد نفايات من الحديد القديم، وكثيرا ما تنفجر مثل هذه القنابل والألغام فــى مخازن الخردة وسط المناطق الآهلة بالسكان، مما كان يتسبب فى وقوع العديد من القتلى والمصابين. فقد ظلت الألغام ومخلفات الحرب العالمية الثانية تسبب خسائر بشرية فادحة، ليس فقط فى حقول الألغام، ولكن حتى داخــل المــدن، وفى مناطق بعيدة جدا عن حقول الألغام لم يكن متصــورا وصــول الألغــام والمتفجرات إليها. وقد وقعت أخطر تلك الحوادث وأكثرها بشاعة فــى عــام ١٩٦٣، عندما انفجرت قنبلة من مخلفات الحرب العالمية الثانية أمام مخــزن للحديد القديم فى مدينة شبين الكوم، فأحدثت انفجارا كبيرا فى دائــرة قطرهــا أكثر من ١٠٠ متر، وقتلت على الفور ٦ أفراد، وأصابت ٢٧ بجراح خطيرة، مات منهم اثنان بعد ساعات من وصولهم إلى المستشفى. وكان من الممكن أن يرتفع عدد الضحايا بدرجة كبيرة، لولا وجود سيارة وبعض الحيوانات التــى قامت بدور حائط الصد للانفجار، مما قلل من الخسائر الناجمة عن الانفجــار (١). وكان تجار الخردة قد تعاملوا مع هذه القنبلة باعتبارها قطعة من الحديــد

(١) جريدة الأخبار، ١٨ ديسمبر ١٩٦٣.

الخردة، من دون أن يلتفتوا إلى حقيقة كونها قنبلة قابلة للانفجار، وكان قد تم إحضارها فى الأغلب من الصحراء الغربية.

وفى أحيان أخرى، كانت يتم اكتشاف وجود حقول للألغام أو مستودعات لذخائر ومخلفات الحرب العالمية الثانية تحت مناطق سكنية ومدارس، مما يدل على أن تلك المبانى لم تخضع لإجراءات مسح وتطهير كافية، كما يثور التساؤل أيضا بشأن أسباب عدم اكتشاف تلك الألغام أثناء عمليات الحفر والإنشاء فى تلك المبانى، وهو ما كان يمثل مخاطر جسيمة على حياة وسلامة المقيمين فى تلك المناطق. وقد وقع ذلك على سبيل المثال فى محافظة مرسى مطروح، عندما تبين أن بعض المنشآت والمدارس قد أقيمت على أراض كانت من قبل مستودعا لذخائر ومخلفات الحرب العالمية الثانية، وتم العثور على قنابل يدوية ومتفجرات قريبة من سطح الأرض داخل تلك المبانى، كما حدث مثلا مع مدرسة مطروح الثانوية عام ١٩٦٤، مما أدى إلى إغلاق تلك المدرسة من أجل إعادة التنقيب عن الألغام والمتفجرات بها ([1]). أضف إلى ذلك، أن كثيرا من الأفراد يأخذون معهم ألغاما وقنابل على سبيل الذكريات، متصورين أنها غير صالحة للعمل، ولكنهم يفاجأون بانفجارها داخل بيوتهم أو أثناء نقلها، وهو ما يؤدى فى مثل هذه الحالات إلى وقوع أعداد كبيرة من الضحايا، لأن هذه الحوادث تقع فى المناطق الآهلة بالسكان.

ومن ثم، يبدو واضحا أن مشكلة الألغام الأرضية فى مصر كانت سببا فى وقوع العديد من الضحايا. وعلى الرغم من أن العدد المشار إليه لضحايا الألغام فى مصر يعتبر محدودا، حسب الأرقام المتاحة، بالمقارنة مع العديد من حالات الدول الأخرى المتضررة من مشكلة الألغام، إلا أن المتصور أن هناك العديد من الإصابات التى لا يتم الإعلان عنها بسبب اعتبارات المسافة وقلة الوعى. أضف إلى ذلك، أن المتصور أن بقاء واستمرار مشكلة الألغام الأرضية فى مصر ربما يتسبب فى وقوع خسائر بشرية أشد فى حالة اتساع نطاق حركة التوسع العمرانى والتنمية الاقتصادية، واستيطان أعداد أكبر من المواطنين فى الصحراء الغربية وسيناء والقناة والبحر الأحمر، وذلك فى ظل الخطط الطموحة التى تتبناها الدولة المصرية، إلا أن استمرار مشكلة الألغام بدون حلول جذرية سوف يكون مصدر خطر شديد على هذه الخطط.

([1]) جريدة الأهرام، ٤ يناير ١٩٦٤.

ثانيا :

الخسائر الاقتصادية الناجمة عن مشكلة الألغام فى مصر

تتسبب مشكلة الألغام فى مصر فى خسائر اقتصادية ضخمة، من حيث أنها تحول دون الاستفادة من الإمكانات الاقتصادية والاستثمارية المختلفة للمنـاطق المتضررة من الألغام، وهى الإمكانات التى كان يمكن أن تفيد عملية التنميـة الاقتصادية فى مصر، كما كان يمكنها أن تساعد على إقامة نهضة عمرانيـة ضخمة فى تلك المنطقة. وفى الوقت نفسه، فإن التكلفة الاقتصاديـة لمشـكلة الألغام الأرضية فى مصر تتمثل أيضا فى أن هذه المشكلة تستنزف قدرا مـن موارد الدولة لاستكمال عملية إزالة الألغام وتطهير المناطق المتضررة مـن هذه الألغام، مما يمثل عبئا كبيرا على الميزانية العامة المصرية، بالإضافة إلى أن الإصابات التى تلحقها الألغام بالأفراد تعتبر خسارة إنسانية واقتصادية فى آن واحد معا.

وتبدو فداحة الخسائر الاقتصادية لمشكلة الألغام الأرضيـة فـى مصـر، وبالذات فى منطقة الصحراء الغربية، فى أن منطقة العلمين، تحتـوى علـى حوالى مليون وربع مليون فدان صالحة للزراعة، كما توجـد بـها ثـروات بترولية ومعدنية ضخمة، وصفها بعض الخبراء فى بعـض الأوقـات بـأن المنطقة تبدو كباخرة عائمة فى حوض من البترول. وفى نفس الوقت، هنـاك مشروعات التعمير الضخمة بالساحل الشمالى الغربى من الكيلـو ٨٠ حتـى الكيلو ١٣٤، كما تذخر منطقة العلمين أيضا بالمياه الجوفية، وتربتها تعتبر من أجود وأخصب الأراضى الصحراوية لقربها من وادى النيل، إلا أن من غـير الممكن البدء فى استزراع هذه الأراضى قبل إزالة الألغـام وتطـهير هـذه الأراضى أولا. وطبقا لدراسات الهيئة العامة للجهاز التنفيـذى لمشـروعات تحسين الأراضى فى محافظة مرسى مطروح، فإن المسـاحة الممتـدة مـن الإسكندرية إلى السلوم غربا بطول حوالى ٥٠٠ كيلومتر، وبعمـق نحـو ٢٠ كيلو متراً، تبلغ نحو ٢,٥ مليون فدان صالحة للزراعة، ويمكن أن تنتج كميات ضخمة من القمح بصفة خاصة، إلا انه لم يمكن الاستفادة من هذه الأراضـى بسبب الألغام الأرضية. وهذه الأرض عبارة عن خمس مناطق رئيسية هـى: برج العرب – العلمين (مساحتها ٤٠٩ آلاف فـدان)، والعلميـن – الضبعـة (مساحتها ٤٠٦ آلاف فدان)، وباجوش – جلال (مساحتها ٥١٧ ألف فـدان)،

ومرسى مطروح (مساحتها ٤١٦ ألف فدان)، وسيدى برانى (مساحتها ٣٧٧ ألف فدان) ([1]). وكانت وزارة الزراعة تخطط لمد ترعة للمياه العذبة من النيل، مرورا بمريوط ثم برج العرب ثم الحمام، إلا أن لغما انفجر فى مجموعة العمل، وأسفر عن مقتل ٧ من العمال، مما أدى إلى توقف عملية الحفر، كما توقفت عملية شق القناة منذ عام ١٩٦٨، لأنه اتضح أنه يجب على عملية الحفر أن تخترق حوالى ٧٤ كلم من حقول الألغام ([2]).

أضف إلى ذلك، أن الألغام تسببت فى إيقاف العمل فى منخفض القطارة لتوليد الكهرباء، بسبب وجود ما لا يقل عن أربعة ملايين لغم فى أرض هذا المشروع، وهو ما يعتبر من أخطر الآثار الاقتصادية الناجمة عن مشكلة الألغام الأرضية فى الصحراء الغربية. فهذا المشروع عبارة عن قناة ملاحية تمتد من البحر المتوسط ومنخفض القطارة لتوليد الطاقة الكهربائية، حيث بدأ التفكير فى مشروع منخفض القطارة منذ عام ١٩٣٣، وتكررت الدراسات حتى عام ١٩٨٢. وتكلفت هذه الدراسات أموالا طائلة، لأنها جرت بالتعاون مع بيوت خبرة غربية متخصصة، كما اهتمت الحكومة المصرية اهتماما كثيفا بهذا المشروع خلال عقدى الستينات والسبعينات. ويقوم مشروع منخفض القطارة على شق قناة من البحر المتوسط إلى منخفض القطارة لتحويله إلى بحيرة داخلية يسقط إليها الماء باستمرار فى شكل شلال جبار يولد الكهرباء من خلال مجموعة من التوربينات العملاقة، ويصل طول القناة إلى ٧٦ كلم، وعامود السقوط المخطط يقدر بحوالى ١٣٠ مترا. وتصل طاقة الكهرباء المتولدة إلى حوالى ٢,٥ مليار كيلو وات/ ساعة، أى نحو ثلث طاقة السد العالى حاليا. ويساعد المشروع أيضا على استخلاص العديد من العناصر مثل أملاح البوتاسيوم والصوديوم والبروم والماغنسيوم وركائز الذهب والفضة بكميات اقتصادية. وسوف يخلق المشروع نواة من العمران فى عمق الصحراء، حيث تتضمن خطة المشروع إنشاء ٧ مدن جديدة ([3]). وقد أجرى

([1]) عبد الناصر سلامة، "حدائق الشيطان التى تزرع الخوف والموت على امتداد الساحل الشمالى"، جريدة الاهرام، ٣ يوليو ١٩٨٩.

([2]) جابر المجعاوى، "مطروح: ألغام العلمين .. هل نتركها للآن؟"، جريدة الأهرام، ١٦ يونيو ١٩٨٠.

([3]) د. وائل مفتاح، "منخفض القطارة.. السيل الجارف"، جريدة الأهرام، ٨ يناير ١٩٩٩.

العديد من الدراسات على مشروع منخفض القطارة، وكان أبرزها دراسة أجريت فى عام ١٩٧٥، وتم إسناد دراسة المشروع إلى بيت خبرة ألمانى، وتشكيل لجنة دولية تضم خبراء مهندسين واقتصاديين من ألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة ومصر، واستمرت أعمالها لمدة ٦ سنوات كاملة لاختيار أنسب مسار للمجرى المائى وطريق الحفر ودراسة بخر المياه والتغيرات البيئية.. وغير ذلك، إلا أن المشروع توقف بعد ذلك.

وتتمثل المشكلة الأساسية التى تواجه هذا المشروع فى ضرورة تطهير المنطقة من الألغام، وتحديد وسيلة شق النفق، إما بالتفجير العادى التقليدى أو بالتفجير النووى النظيف، بالإضافة إلى أن هناك العديد من المخاوف المتعلقة بإمكانية حدوث زلازل فى منطقة البحيرة الصناعية، إلا أن مشكلة الألغام تعتبر الأكثر خطورة وإلحاحا، فمشروع منخفض القطارة يبدأ عند الكيلو ١١١ من طريق الإسكندرية / مرسى مطروح، مارا بجوار الطريق الذى يخترق حقولا شاسعة من الألغام التى دفنت على مسافة قريبة من سطح الأرض. وقد برزت هذه المشكلات فى عقد الستينات، حينما بدأت الأجهزة فى بعض الخطوات التمهيدية فى مشروع منخفض القطارة، وبدأت فرق التطهير فى إزالة الألغام من ٣ خطوط مقترحة كمكان للقناة أو النفق الذى سيصل ما بين المنخفض والبحر، وهذه الخطوط هى:

١. الخط الأول، الذى يقع على مسافة ١٠ كلم من شرق العلمين، ويصل إلى حافة المنخفض عند منطقة واحة المعرة ذات النخلات الثلاث.

٢. الخط الثانى، ويبدأ من منتصف المسافة تقريبا ما بين العلمين والضبعة على الساحل، ويصل إلى المنخفض عند منطقة أسمها منقار عبد الهادى.

٣. الخط الثالث، ويبدأ بعد الضبعة بنحو ١٠ كلم، ويصل إلى المنخفض عند منطقة رأس الحمار.

وعلى الرغم من أنه تم الاتفاق منذ عام ١٩٧٩ بين جهاز تنفيذ مشروع توليد الكهرباء فى منخفض القطارة وحكومة ألمانيا الغربية على قيام خبراء مفرقعات ألمان بالعمل فى المشروع إلى جانب خبراء مصريين من ضباط سلاح المهندسين المتقاعدين للبدء فى تطهير المنطقة، من أجل تطهير طرق القنوات الثلاث التى سوف تمتد من البحر المتوسط إلى مشارف المنخفض بطول ٦٤ كلم وعرض ٥٤ كلم، إلا أن هذا الاتفاق لم ينفذ، وظل المشروع مجمدا بعد ذلك. أضف إلى ذلك، أن هيئة تعمير الصحارى كانت قد أعدت فى

عام ١٩٦٢ مشروع بناء اكبر سد فى محافظة مرسى مطروح فى منطقة أم الشيطان، ولكن الألغام حالت دون تنفيذ هذا المشروع، رغم انه كان من المخطط أن يروى هذا المشروع ٢٥ ألف فدان من أجل الأغراض الزراعية. وفى الوقت نفسه، تسببت الألغام أيضا في تعطيل مشروع ترعة النصر التى كان يفترض أن تنقل مياه النيل إلى الصحراء الغربية، لأن هذه الترعة يجب أن تسير عبر مسافة تصل إلى حوالى ٧٤ كيلو متر مليئة بالألغام، كما تشير بعض الدراسات إلى أن مناطق الصحراء الغربية تذخر بالثروات البترولية والمعدنية والسياحية. وتبدو خطورة الألغام واضحة فى أن بعض المصادر تشير إلى أن تنفيذ أية مشروعات للتنمية السياحية أو الاقتصادية فى الصحراء الغربية أو شبه جزيرة سيناء، قبل إزالة وتطهير الألغام منها، ربما يتسبب فى سقوط ما لا يقل عن ١٠٠ شخص فى العام، ولاسيما أن حقول الألغام فى الصحراء الغربية تعتبر من أشد الحقول كثافة فى العالم بسبب وجود ٣ ألغام فى المتر المربع الواحد (1).

وبالمثل، فإن مشكلة الألغام أثرت على مشروع تنمية خليج السويس، وهو المشروع الذى بدأ التفكير فيه منذ بداية الثمانينات، ثم قامت هيئة التعاون الدولى اليابانية (الجايكا) بإجراء دراسة جدوى على هذا المشروع فى عامى (١٩٨٤ ـ ١٩٨٦)، بالتعاون مع مجموعة من الخبراء المصريين. ويقوم مشروع تنمية خليج السويس على إقامة ثلاث مناطق صناعية فى منطقة خليج السويس، وذلك ضمن مخطط لتنمية منطقة الخليج، بحيث يتم التركيز فى الساحل الشمالى على السياحة، بينما يتم التركيز فى الغرب على الصناعة وأنشطة الموانئ.. وهكذا. وقد شكلت مشكلة الألغام عائقا خطيرا أمام تنفيذ المشروع، وذلك فى ضوء النتيجة التى توصلت إليها لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب عقب زيارتها لمحافظة السويس، حيث خلصت إلى أن هناك مساحات كبيرة من أرض المشروع مازالت مليئة بحقول الألغام، ولم يتم تطهيرها بعد، مما يمثل عائقا أمام تنفيذ المشروع. وتشير تقديرات أخرى أيضا إلى أن حوالى ٣٨% من مساحة مشروع تنمية شمال خليج السويس عبارة عن حقول ألغام، ولم يتم التصرف فيها. ومن أجل التغلب على هذه

---

(1) "Egypt seeks help to clear 20 million mines", **Jane's Defence Weekly**, Vol. 26, No. 25, 18 Dec., 1996. p. 5.

المشكلة، تعاقد جهاز الخدمة الوطنية فى القوات المسلحة مع وزارة الصناعة على تطهير المنطقة الاقتصادية فى مشروع تنمية شمال خليج السويس، بمساحة ١٦٤ كيلو متر مربعا، وكان المفترض أن يتم الانتهاء من عملية إزالة وتطهير الألغام فى أبريل ١٩٩٩، إلا أنه لم تصدر أية تأكيدات من الجهات المسئولة بشأن الانتهاء من هذه العملية فى الموعد المقرر، بالإضافة إلى أن عملية التطهير كانت قاصرة على منطقة الميناء، فى حين أن أراضى المشروع الأخرى ظلت بعيدة عن عملية التطهير وإزالة الألغام (١). وبالمثل، أثرت الألغام أيضا على مشروع شرق التفريعة ببورسعيد ومشروع وادى التكنولوجيا بالإسماعيلية والمشروعات السياحية بمنطقة القناة وسيناء، حيث أدت الألغام إلى تركيز الجهود أولا على إزالة الألغام من أراضى هذه المشروعات أولا قبل البدء فعلا فى التنفيذ.

وفى الوقت نفسه، فإن الخسائر الاقتصادية تبدو واضحة أيضا فى أن عملية إزالة وتطهير الألغام كلفت الميزانية العامة المصرية مبالغ طائلة، حيث بدأت القوات المسلحة المصرية فى تنفيذ برنامج طموح لإزالة الألغام الأرضية خلال الفترة ما بين ١٩٨٠ ــ ١٩٩٣، وبالاعتماد على الجهود الذاتية المصرية، وتمكنت القوات المسلحة بالفعل من إزالة حوالى ١١ مليون لغم، وهو ما شكل استنزافا للموارد المصرية، ثم اضطرت القوات المسلحة إلى وقف هذا البرنامج منذ عام ١٩٩٣، بسبب قلة الموارد المالية ونقص التكنولوجيا والمساعدات الفنية اللازمة لمواصلة عملية إزالة الألغام. وفى حالات أخرى، لعب البعد الاقتصادى دورا حافزا فى حالات أخرى من أجل التعجيل بعملية إزالة الألغام الأرضية والبحرية، ولاسيما فى حالة تطهير قناة السويس من الألغام البحرية والقنابل والطوربيدات والسفن الغارقة. ولذلك، تم الانتهاء من مشكلة الألغام الأرضية والبحرية فى شرق وغرب القناة، والناجمة عن الاحتلال الإسرائيلى لسيناء، بسرعة اكبر بكثير فى عام ١٩٧٥ من اجل تطهير قناة السويس من الألغام البحرية والمتفجرات والقطع البحرية الغارقة، تمهيدا لفتح الممر المائى أمام الملاحة الدولية.

---

(١) عبد الحميد كمال، "تأثير الألغام فى السويس على الإنسانية والتنمية"، ورقة مقدمة إلى الندوة الإقليمية العربية حول (الألغام وتأثيرها على التنمية فى العالم العربى)، جامعة الدول العربية، ٩ ــ ١١ أبريل ٢٠٠٠، ص.ص. ٨ ــ ١٠.

ثالثا :

الأضرار الأمنية والسياسية لمشكلة الألغام فى مصر

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن هناك مخاطر أمنية هامة تزيد من فداحة حقول الألغام الأرضية فى الصحراء الغربية وسيناء، وتتمثل فى أن الألغام تعتبر إحدى مصادر حصول الجماعات المتطرفة فى مصر على المتفجرات، حيث أن بعض البدو من الأعراب أصبحوا يعرفون بدقة شديدة طرق عمل هذه الألغام، وسبل إزالتها وتفكيكها، واستخراج مكوناتها، ثم المتاجرة بهذه المحتويات، ولاسيما المواد المتفجرة، وبيعها إلى الجماعات المتطرفة، والتى تستخدمها بدورها فى تنفيذ عمليات إرهابية ([1]). أضف إلى ذلك، أن التجار البدو يستخدمون المواد المتفجرة المستخرجة من الألغام فى الصحراء الغربية وسيناء ومدن القناة، لبيعها فى العديد من الأحيان للمحاجر التى تستخدم الديناميت والمواد المتفجرة فى استخراج الخامات والمعادن، وعادة ما يساء استخدام هذه المواد المتفجرة، مما يهدد بوقوع العديد من الضحايا، كما يمثل ذلك تهديدا أمنيا خطيرا. وأخيرا، فإن حقول الألغام الأرضية المنتشرة فى الصحراء الغربية ومناطق القناة وسيناء تمثل انقطاعا فى التكامل الإقليمى وسيادة الدولة المصرية على أراضيها، حيث أن من الطبيعى أن تكون جميع أو معظم الأراضى قابلة وصالحة للحياة أو الأقل للحركة والنشاط الإنسانى الطبيعى فيها، دون أن تكون هناك ألغام قاتلة تحد من قدرة مواطنى الدولة على الحركة فى تلك المناطق.

رابعا :

إشكاليات تقييم الخسائر الناجمة عن مشكلة الألغام فى مصر

تترك مشكلة الألغام الأرضية فى مصر آثارا بالغة الخطورة على كافة الأصعدة الإنسانية والاقتصادية والأمنية، وهى تعتبر واحدة من أبرز تجليات مشكلة الألغام العالمية، باعتبار أن مصر هى أكبر دولة متضررة من الألغام

([1]) حديث مع د. أحمد جلال عز الدين عضو مجلس الشعب وخبير الإرهاب الدولى، اجراه خالد حريب، جريدة الأهالى، ١٠ يناير ١٩٩٦.

فى العالم، بحكم وجود خمس ألغام العالم فى أراضيها. ومع ذلك، فإن مشكلة الألغام فى مصر تثير تقويمات مختلفة فيما بين الجهات المصرية وبين بعض الجهات الدولية المعنية بهذه المشكلة. فمن وجهة النظر المصرية، تعتبر مشكلة الألغام مأساة إنسانية واقتصادية ومعيشية فى مصر، لأنها تتسبب فى سقوط المزيد من الضحايا كل يوم، كما أنها تحول دون تنفيذ المشروعات التنموية فى المناطق المتضررة، مما يعنى أن هناك نسبة كبيرة من الأراضى المصرية تعانى من مشكلة عدم الاندماج الجغرافى والتنموى والبشرى مع بقية أراضى الدولة المصرية، بسبب العجز عن النفاذ إليها والمعيشة بها وتنميتها بسبب وجود مشكلة الألغام بها.

وعلى العكس من ذلك، فإن هناك بعض الجهات الدولية المعنية بمشكلة الألغام، بما فى ذلك بعض أجهزة الأمم المتحدة، التى تذهب إلى أنه على الرغم من أن مصر تعتبر بالفعل أكبر دولة متضررة من مشكلة الألغام فى العالم، إلا أن مشكلة الألغام بمصر تعتبر أقل خطورة بكثير من مشكلة الألغام فى العديد من الدول الأخرى التى توجد بها أعداد أقل من الألغام. ويعود ذلك، حسب مواقف تلك الجهات، إلى أن حقول الألغام فى مصر توجد فى مناطق صحراوية غير مأهولة بالسكان، ما يؤدى إلى تضاؤل الخسائر والأضرار الناجمة عن مشكلة الألغام بمصر، فى حين أن هناك دولا أخرى، مثل أنجولا وأفغانستان وكمبوديا، توجد بها أعداد أقل من الألغام، ولكنها تعانى من وقوع إصابات وخسائر أكبر بكثير من مثيلتها فى مصر، بسبب وجود حقول الألغام بها فى مناطق مأهولة بالسكان، وفى قلب المناطق السكنية والزراعية، مما يؤدى إلى تفاقم الأضرار الإنسانية والاقتصادية المترتبة على هذه المشكلة فى تلك الدول، على الرغم من قلة عدد الألغام بها نسبيا بالمقارنة مع مصر.

وتقوم وجهة نظر هذه المؤسسات الدولية على أن عدد الألغام الأرضية المضادة للأفراد ليس مهما بحد ذاته، فوجود لغم واحد يتساوى مع وجود آلاف الألغام فى منطقة واحدة، لأن تلك المنطقة لن تكون صالحة للحياة والمعيشة والنشاط الإنسانى فى كلتا الحالتين، بغض النظر عن عدد الألغام، سواء كان لغما واحدا أو آلاف الألغام، وذلك بسبب خوف السكان من ممارسة أى نشاط فى تلك المنطقة، خوفا من التعرض لمخاطر الألغام. أضف إلى ذلك، أن تلك المؤسسات الدولية تربط تقييمها لآثار مشكلة الألغام فى أى دولة، وبالتالى مدى استحقاق تلك الدولة للمساعدات الخارجية الإنسانية، بمدى قدرة الدولة

المتضررة ذاتها على النهوض بمهمة إزالة الألغام المزروعة فى أراضيها، بمعنى أنه إذا كانت الدولة المتضررة تمتلك قدرات بشرية وفنية وتمويلية كافية، فإنها يجب فى هذه الحالة أن تعتمد على إمكاناتها الذاتية فى إزالة الألغام، من دون أن تنتظر الحصول على مساعدات خارجية، وإنما يجب أن تكون المساعدات، من وجهة نظرهم، من نصيب الدول ذات الإمكانات الأقل من النواحى الفنية والمالية، وبالذات تلك الدول التى خرجت لتوها من حروب أهلية أو حروب إقليمية ([1]).

والواقع، أن وجهة النظر هذه تنطوى على العديد من المغالطات، وتتجاهل الخصائص المميزة لمشكلة الألغام فى مصر، ويأتى فى مقدمة هذه الاعتبارات إن منطقة الصحراء الغربية بقيت صحراء جرداء، بعيدة عن عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بسبب مشكلة الألغام الأرضية بها، وذلك على خلاف وجهة النظر الغربية التى تذهب إلى أن تلك المنطقة بعيدة بصورة تقليدية عن عملية التنمية والاستيطان البشرى فى مصر. وكما سبق أن ذكرنا، فان هناك العديد من المشروعات التنموية والاستثمارية التى تعطلت منذ الستينات فى الصحراء الغربية بسبب مشكلة الألغام، مثل مشروع منخفض القطارة، والذى كان يمكن أن ينشىء حركة عمرانية ضخمة ونشاطا اقتصاديا واسعا فى تلك المناطق، إلا أن ذلك لم يحدث بسبب مشكلة الألغام. وفى الوقت نفسه، فإن أهمية مشكلة الألغام فى مصر تنبع من أن هناك مسئولية مباشرة للعديد من الدول الأخرى بسبب نشأة هذه المشكلة أثناء الحرب العالمية الثانية، حيث زرعت هذه الألغام من جانب قوات الحلفاء والمحور، كما سبق أن ذكرنا، بالإضافة إلى إسرائيل. ولذلك، يصبح من الضرورى والمنطقى أن تتحمل هذه الدول مسئوليتها فى مساعدة مصر على إزالة هذه الألغام من أراضيها، بل وتقديم التعويضات لها عن الأضرار البشرية والاقتصادية التى لحقت بها من جراء هذه المشكلة على مدى سنوات طويلة.

وفى الوقت نفسه، فإن التقليل من قيمة وأهمية مشكلة الألغام فى مصر، بسبب قلة عدد الضحايا بالمقارنة مع العديد من الدول الأخرى إنما يتجاهل أن الحياة الإنسانية لها قيمتها الكبرى، بغض النظر عن عدد الضحايا، لأن وقوع

([1]) عبرت مارى فاولر منسقة الأمم المتحدة لشئون الألغام عن هذا الرأى فى لقاء لها مع مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، يوم الاثنين، ٢١ فبراير ٢٠٠٠.

عدد قليل من ضحايا الألغام ليس مبررا لتجاهل المشكلة. ومن غير المتصور أن يكون اهتمام المجتمع الدولى بمشكلة الألغام فى دولة ما مرتبطا بضرورة حدوث كوارث بشرية كشرط أساسى للاهتمام، بل المفترض أن قيمة الإنسان ــ الفرد تعتبر قيمة سامية، حتى لو لم تؤد الألغام إلا إلى سقوط أعداد ضئيلة من الضحايا، فما بالنا وأن مشكلة الألغام فى مصر تسببت فى سقوط آلاف الضحايا على مدى سنوات طويلة، كما تتسبب فى سقوط حوالى ٢٠٠ ضحية جديدة سنويا. ولا يعنى أن تحصل مشكلة الألغام فى مصر على أولوية فى اهتمامات المجتمع الدولى على حساب الدول الأخرى التى تعانى من نفس المشكلة، ولكن المفترض هنا أن يكون الاهتمام الدولى متوازنا وشاملا لجميع الحالات.

ومن ثم، فقد تسببت مشكلة الألغام الأرضية فى مصر فى حدوث العديد من الأضرار والخسائر البشرية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية على ما يزيد عن النصف قرن المنصرم. وعلى الرغم من فداحة الخسائر الاقتصادية الناجمة عن مشكلة الألغام الأرضية فى مصر، فإن الخسائر البشرية تعتبر بطبيعة الحال هى الأكثر خطورة وإيلاما وفداحة لهذه المشكلة. ولذلك، فإن كافة هذه الأضرار والخسائر الناجمة تفرض ضرورة الحصول على مساعدات دولية من أجل إزالة خطر الألغام الأرضية فى مصر، وذلك انطلاقا من اعتبارين رئيسيين، أولهما أن عبء إزالة الألغام يعتبر عبئا أكبر من أن تتحمله الإمكانات والموارد الوطنية المصرية بمفردها، وثانيهما أن الدول التى زرعت الألغام فى مصر (بريطانيا وألمانيا وإيطاليا وإسرائيل) تتحمل مسئولية مباشرة بشأن ضرورة المساهمة فى إزالة هذه الألغام من الأراضى المصرية، باعتبار ذلك التزاما قانونيا وإنسانيا من جانب تلك الدول.

الفصل الرابع عشر :

تعقيدات وصعوبات إزالة الألغام الأرضية فى مصر

تجابه عملية إزالة الألغام فى مصر العديد من المشكلات والصعوبات، من النواحى المالية والفنية والتكنولوجية. وتعود هذه الصعوبات أساسا إلى عدم وجود برنامج وطنى شامل لإزالة الألغام وضآلة دور مؤسسات المجتمع المدنى فى معالجة هذه المشكلة، وغياب الخرائط والمعلومات الدقيقة بشأن مواقع الألغام، ونقص الإمكانات المالية والتكنولوجية والفنية اللازمة لاستكمال عملية إزالة الألغام فى مصر، ونقص الرعاية الصحية والاجتماعية لمصابى الألغام، ونقص الوعى بمخاطر هذه المشكلة، بالإضافة إلى مشكلات التنسيق والتعاون فيما بين الجهات الحكومية المعنية بهذه المشكلة، وضآلة الاهتمام الدولى بمشكلة الألغام فى مصر. والواقع، أن خطورة هذه الصعوبات والتعقيدات تكمن منطقيا فى أنها تحول دون الانتهاء من إزالة الألغام فى مصر، أو على الأقل تجعل من مثل هذه العملية عملية بالغة الصعوبة والمشقة وحافلة بالمخاطر. وتعود هذه التعقيدات والصعوبات المحيطة بإزالة الألغام إلى العديد من العوامل والاعتبارات التى يتمثل أبرزها فى ضخامة حجم ونطاق مشكلة الألغام الأرضية فى مصر، باعتبار أن مصر أكبر دولة متضررة من الألغام فى العالم، وهو ما يعنى أن إزالة وتطهير الألغام تحتاج إلى موارد وإمكانات مالية وفنية وبشرية أكبر من قدرة أى دولة منفردة مهما كانت قدراتها وإمكاناتها ومستوى تطورها. وقد بدا ذلك واضحا بالفعل فى أن الحكومة المصرية شرعت بالفعل على مدى سنوات طويلة فى العمل من أجل إزالة هذه الألغام بالجهود الذاتية، إلا أنها توقفت بعد ذلك بسبب نقص التمويل والإمكانات الفنية، وباتت تركز على المطالبة بالحصول على مساعدات دولية لاستكمال هذه المهمة.

أولا :
المشكلات التنظيمية والمالية لإزالة الألغام

تتمثل المشكلات التنظيمية والمالية أساسا فى غياب أو ضعف تخطيط وتنفيذ عملية إزالة الألغام الأرضية، بالإضافة إلى عدم القدرة على توفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ هذه العملية. وتتمثل المشكلة الأكثر أهمية فى مجال تنظيم عملية إزالة الألغام فى عدم وجود برنامج وطنى متكامل لتطهير الألغام، بالإضافة إلى عدم وجود كيان وطنى مدنى مسئول عن مكافحة

الألغام، حيث ظل التعامل مع هذه المشكلة قاصرا لفترة طويلة على القوات المسلحة المصرية التى تتولى عملية إزالة وتطهير الألغام، بالإضافة إلى بعض الشركات الخاصة العاملة فى مجال الإزالة والتطهير، والتى أسسها مهندسون عسكريون سابقون سبق لهم العمل فى نفس هذا المجال أثناء فترة خدمتهم فى سلاح المهندسين بالقوات المسلحة المصرية. وتمتلك إدارة المهندسين العسكريين بالفعل خبرة عالية وإمكانات ضخمة فى مجال تطهير الألغام، إلا أن اقتصار التعامل مع مشكلة الألغام على القوات المسلحة قد ألغى دورا هاما كان يمكن لباقى أجهزة الدولة أو لشركات القطاع الخاص أو منظمات المجتمع المدنى أن تقوم به، سواء على صعيد جمع التبرعات أو مساعدة ضحايا الألغام أو تقديم الخبرات المدنية فى هذا المجال. أضف إلى ذلك، أن هذا الوضع تسبب فى غياب المسئولية الواضحة عن هذا المجال، وهو ما كان واحدا من الأسباب التى دفعت القوات المسلحة ذاتها فى نهاية المطاف إلى إعلان عدم قدرتها على استكمال عملية إزالة الألغام بالجهود الذاتية، ومطالبتها بالحصول على مساعدات دولية، فنيا وماليا وتدريبيا.

أضف إلى ذلك، أن الدور الذى قامت به القوات المسلحة فى هذا المجال لم يكن مندرجا ضمن برنامج وطنى متكامل لإزالة الألغام، بل كانت جهود القوات المسلحة تخضع لأولويات معينة، تفرضها اعتبارات تمركز وحدات الجيش المصرى وتطهير المدن، تمهيدا لعودة الحياة الطبيعية بها، مما يعنى أنه لم يكن هناك برنامج شامل لإزالة الألغام. وفى الوقت نفسه، فإنه على الرغم من أن القوات المسلحة المصرية تمتلك قاعدة بيانات كمبيوترية متطورة، ونظاما للمعلومات الجغرافية، يجرى التخطيط لاستخدامه فى تحديد الأولويات وتخطيط عمليات إزالة الألغام، إلا أنه لم يبدأ العمل به فى جميع المناطق المتضررة من الألغام. أضف إلى ذلك، إن إجراءات إدارة المعلومات المتعلقة بالألغام مازالت فى مرحلتها الأولية، وهو ما يؤدى إلى وضع قيود على عملية رسم خرائط دقيقة، وأيضا على نظام المعلومات الجغرافية لاستخدامها فى التخطيط وتحديد الأولويات ومساعدة الضحايا (1).

---

(1) United National Mine Service (UNMAS), **Mine Action Assessment Mission Report: The Arab Republic of Egypt** (New York: UNMAS, 9-23 February 2000), p.17.

والواقع، أن الخبرة العملية للعديد من الدول الأخرى المتضررة من مشكلة الألغام تشير إلى أن تلك الدول قامت أولا، سواء بالجهود الوطنية الذاتية أو بمساعدة المنظمات الدولية المتخصصة، بوضع برنامج وطنى شامل ومتكامل لإزالة الألغام المضادة للأفراد من جميع أراضى تلك الدولة، وهو ما يمثل نقطة الانطلاق الرئيسية فى عملية الإزالة، ضمانا لشمولية التعامل مع المشكلة، وأيضا لضمان أكبر قدر ممكن من الرشادة فى توجيه الموارد المتاحة لخدمة عملية إزالة الألغام. ومن المفترض أن يشتمل هذا البرنامج الوطنى على العديد من العناصر، وأبرزها: تأسيس جهاز وطنى للتعامل مع مشكلة الألغام، ووضع خطة متكاملة لرصد حقول الألغام فى هذه الدولة، وتوفير الخدمات الصحية لضحايا الألغام، ووضع برامج للتوعية بمخاطر مشكلة الألغام، ورصد الأموال والموارد اللازمة لتنفيذ عملية إزالة الألغام، ووضع برنامج زمنى محدد لعملية تطهير وإزالة الألغام. وقد انتبهت بعثة الأمم المتحدة الخاصة بدراسة مشكلة الألغام فى مصر، برئاسة ماري فاولر منسقة الأمم المتحدة لشئون الألغام، والتى زارت مصر خلال الفترة من ١٢ ـ ٢٣ فبراير ٢٠٠٠، لهذه المشكلة، حيث أشارت فى تقريرها الصادر فى يوليو ٢٠٠٠ إلى أهمية مساعدة المجتمع الدولى والمنظمات الدولية لمصر على وضع برنامج قومى شامل للتعامل مع مشكلة الألغام فى مصر.

وقد حاولت الحكومة المصرية من جانبها التغلب على هذه المشكلة من خلال تشكيل لجنة وزارية برئاسة د. أحمد الدرش وزير التخطيط والتعاون الدولى، لدراسة مشكلة الألغام، وتحديد سبل التعامل مع هذه المشكلة، إلا أن القرار الوزارى بشأن تشكيل هذه اللجنة لم يشر بوضوح وبشكل صريح إلى إمكانية قيام هذه اللجنة بصياغة برنامج وطنى متكامل لإزالة الألغام، بل كان التركيز أساسا ينصب على التعامل مع مشكلة الألغام باعتبارها موضوعا من موضوعات التعاون مع الدول المسئولة عن زرع الألغام فى مصر، بالإضافة إلى دراسة المشروعات التنموية التى يمكن تنفيذها فى المناطق المتضررة من مشكلة الألغام باعتبار ذلك شرطا من شروط الدول المانحة، والتى تشدد على أن تقديم المساعدات لإزالة الألغام لابد أن يرتبط بمشروعات محددة فى تلك المناطق. ومن ثم، فإن تشكيل هذه اللجنة الوزارية لم يحل مشكلة غياب برنامج وطنى متكامل لإزالة الألغام فى مصر، ومازالت هذه المشكلة قائمة، من دون حلول متكاملة لهذه المشكلة.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن المشكلات التنظيمية فى التعامل مع مشكلة الألغام فى مصر تتمثل أيضا فى غياب تشريع متكامل خاص بتعويض ضحايا الألغام، حيث تتعامل وزارة الشئون الاجتماعية مع ضحايا الألغام من خلال اللوائح والقوانين الخاصة برعاية الأفراد المدنيين والعسكريين المتضررين والمصابين نتيجة للعمليات الحربية وما نتج عنها من ألغام ومخلفات الحروب، وذلك بموجب القرار الوزارى رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن تقديم المساعدة والدعم المادى للخسائر فى النفس والمال نتيجة للعمليات الحربية وبسببها، حيث تقوم وزارة الشئون الاجتماعية فى هذا الإطار بمنح معاشات وإعانات تعويضية للأفراد المدنيين الذين أضيروا بسبب العمليات الحربية. وبالنسبة للخسائر فى المال، فإن الإعانات التعويضية تكون مساوية لقيمة الخسائر التى تلحق بالأموال الخاصة، بحد أقصى قدره ٢٠٠٠ جنيه مصرى. فإذا زادت الخسائر عن ذلك، جاز صرف الزيادة كقرض يسدد خلال مدة أقصاها ١٥ عاما بدون فوائد، بالإضافة إلى صرف إعانات التعطل عن العمل وإعانات تعويضية عن القيمة الايجارية للعقارات فى حالة حدوث خسائر فى هذه العقارات. أما بالنسبة للخسائر فى المال، فإن دور وزارة الشئون الاجتماعية يقتصر على صرف إعانات تعويضية عاجلة وآجلة لأسر المصابين والمتضررين من المشكلة، بالإضافة إلى المنح السنوية وخدمات التأهيل الاجتماعى ([1]). وعلى الرغم من أن وزارة الشئون الاجتماعية بصدد دراسة زيادة المعاشات والإعانات للمصابين وأسرهم، إلا أن هذه التعويضات تظل ضئيلة للغاية، حيث أن الزيادة المقترحة تعتبر هزيلة، ولا تتناسب مع حجم المأساة الإنسانية التى تسببها الإصابات الناجمة عن الألغام. ولذلك، فإن دور وزارة الشئون الاجتماعية يظل محدودا للغاية فى مجال تعويض ورعاية ضحايا الألغام، ويصبح من المطلوب إصدار تشريع خاص للتعامل مع حالات الإصابة بالألغام، بالإضافة إلى زيادة القيمة المالية للتعويضات، علاوة على توفير خدمات التأهيل الاجتماعى والرعاية الاجتماعية لهؤلاء الضحايا.

([1]) حول دور وزارة الشئون الاجتماعية فى التعامل مع مشكلة الألغام، أنظر : كريمان سعد الدين عقل وعلية عبد العظيم الشرقاوى، "الجوانب الاجتماعية والإنسانية لقضية الألغام فى مصر"، كلمة وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية، ورقة مقدمة إلى الندوة الإقليمية العربية حول (<u>الألغام وتأثيرها على التنمية فى العالم العربى</u>)، جامعة الدول العربية، ٩ ـــ ١١ أبريل ٢٠٠٠، ص.ص. ٦ ـــ ٨.

وفى الوقت نفسه، فإن هناك صعوبات كبيرة تحيط بعملية التحديد الدقيق لضحايا الألغام فى مصر. فعلى الرغم من أن هناك إحصائية محددة ترصدها القوات المسلحة بشأن ضحايا الألغام من المدنيين والعسكريين، على نحو ما سبق أن ذكرنا، إلا أن الواضح أن هناك العديد من الصعوبات التى تحيط بتحديد أعداد المصابين، لأن مصابى الألغام فى المناطق النائية ربما لا يحصلون على الرعاية الصحية اللازمة، ولا يتم تسجيلهم أصلا كضحايا للألغام، حيث أن هناك أعدادا كبيرة من ضحايا الألغام لا يتم تسجيلهم بصورة واضحة، لأن ظروف البعد الجغرافى وعدم الوعى وتدنى مستوى التعليم يجعل من الصعب وضع إحصائية دقيقة بشأن ضحايا الألغام. وعلى الرغم من أن هناك العديد من المحاولات والجهود غير الحكومية الحديثة الرامية لتطوير آلية لرصد ضحايا الألغام، إلا أن هذه الآلية لا تضمن بالضرورة دقة رصد ضحايا الألغام لأنها تتوقف فى نهاية المطاف على درجة تجاوب وتفاعل المتضررين مع الجمعيات غير الحكومية ومراكز مكافحة الألغام، وهو ما يتوقف بدوره على مستوى التعليم ودرجة الوعى بمخاطر الألغام. ونظرا لأن المناطق المتضررة من الألغام لا تتمتع بمؤشرات عالية فى مجالات التعليم والوعى والرعاية الصحية، فإنه يصبح من غير المؤكد تعاون قاطنى تلك المناطق فى مجال سرعة الإبلاغ عن حوادث الألغام.

وبالمثل، فإن هناك نقصا فى مجال الرعاية الصحية لضحايا الألغام، حيث تقتصر الجمعيات ومراكز الرعاية الصحية والاجتماعية المتخصصة لضحايا الألغام على عدد محدود للغاية من المراكز والجمعيات، علاوة على تركزها أساسا فى العاصمة، أى بعيدا جدا عن المناطق المتضررة من مشكلة الألغام، كما يشيع التعامل مع ضحايا الألغام من خلال المستشفيات والمراكز الصحية العامة غير المتخصصة، وهو ما لا يضمن تقديم العلاج الفعال للمصابين ([1]).

والمقصود أساسا بنقص الرعاية الصحية لمصابى الألغام أن الإسعافات الصحية الحيوية لعلاج ضحايا الألغام تكون غير متوافرة فى المناطق القريبة من مواقع الألغام، وهو ما ينطوى بدوره على نقص أو عدم وجود مستشفيات

([1]) للاستزادة حول قصور الرعاية الاجتماعية والصحية لمصابى الألغام، انظر : د. غادة موسى، "الرعاية الاجتماعية لضحايا الألغام: البعد الاجتماعى"، ورقة مقدمة إلى الندوة الإقليمية العربية حول (**الألغام وتأثيرها على التنمية فى العالم العربى**)، جامعة الدول العربية، ٩ ــ ١١ أبريل ٢٠٠٠، ص.ص. ٨ ــ ١٩.

أو وحدات صحية مجهزة لعلاج حالات الإصابة بالألغام وعدم وجود فرق طبية من الجراحين المتخصصين فى مجال علاج إصابات الألغام. ومن ثم، فإن هذه الأوضاع تجعل من الصعب الإسراع بإسعاف وعلاج ضحايا الألغام، كما أن هذه الأوضاع تجعل عمل فرق تطهير وإزالة الألغام ذاتها أكثر صعوبة، لأنه من الضرورى أن تتوافر لهذه الفرق مراكز طبية قريبة، بما يضمن سرعة تقديم العلاج والرعاية الطبية لأية إصابات تقع بين أفراد فرق تطهير الألغام أثناء عملهم.

ويعتبر نقص الوعى بمخاطر الألغام واحدا من أخطر المشاكل التى تواجه جهود الوقاية من هذه المشكلة، حيث تقتصر برامج التوعية من مخاطر الألغام فقط على القوات المسلحة التى توفر هذه البرامج للعاملين فى مجال تطهير وإزالة الألغام، بينما يبدو التعليم بشأن مخاطر الألغام محدودا للغاية فى الأوساط المدنية، سواء فى المناطق المتضررة من مشكلة الألغام أو فى غيرها من المناطق. وقد قامت بعثة الأمم المتحدة لتقصى الحقائق بشأن مشكلة الألغام فى مصر فى فبراير ٢٠٠٠ بإجراء لقاءات مع بعض ضحايا الألغام فى الصحراء الغربية، وبالذات فى منطقة العلمين، ووجدت أن أيا من السكان لم يتلق أى تدريب على الوقاية من خطر الألغام. أضف إلى ذلك، أن التقرير الذى أعدته هذه البعثة أشار إلى أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر كانت قد أعدت برامج للتوعية من مخاطر الألغام والقذائف التى لم تنفجر، محليا ودوليا، بما فى ذلك توفير البيانات والمعلومات حول هذا الأمر للصحافة ووسائل الإعلام فى مصر، إلا أن هذه المعلومات لم تحظ باهتمام كبير من جانب وسائل الإعلام. وفى الوقت نفسه، يبدو نقص الوعى الأساسى بشأن مشكلة الألغام واضحا أيضا لدى السائحين الأجانب والمرشدين السياحيين وشركات تأجير السيارات، والتى لا تهتم بوضع إرشادات بشأن مخاطر الألغام فى المناطق المتضررة بها. ولذلك، فإنه عقب وقوع حادث انفجار لغم فى أحد السائحين الألمان فى عام ١٩٩٩، بدأت بعض السفارات الأجنبية فى مصر من تحذير مواطنيها من مغبة السفر إلى مصر بسبب مشكلة الألغام (1).

---

(1) United National Mine Service (UNMAS), **Mine Action Assessment Mission Report: The Arab Republic of Egypt** (New York: UNMAS, 9-23 February 2000), p. 18.

ومن ثم، فإن هناك نقصا فى الوعى بمخاطر مشكلة الألغام، وهو ما يؤدى إلى شيوع أنماط بالغة الخطورة من السلوك فى التعامل مع مشكلة الألغام، وينعكس ذلك فى أن كثيرا من المواطنين يعثرون على قطع من الحديد الخردة فى الصحراء، فيحتفظون بها على سبيل التذكار أو للاتجار بها، من دون التحسب لاحتمال أنها يمكن أن تكون لغما أو دانة مدفع أو قذيفة قابلة للانفجار. ويبدو واضحا من استرجاع حالات مصابى الألغام أن هؤلاء المصابين كانوا يحتفظون بألغام فى منازلهم من دون تقدير لخطورتها، ويكون من نتيجة ذلك أنها يمكن أن تنفجر لسبب أو لآخر، مما يسبب أضرارا صحية فادحة للسكان، كما أن هناك حالات أخرى لبعض الصبية الذين عثروا على ألغام خشبية، فتعاملوا معها على أنها مجرد صندوق خشبى، فانفجر فيهم موديا بحياتهم.. وهكذا، وهناك العديد من الإصابات الناجمة فى الأساس عن الجهل وعدم الوعى فى التعامل مع مشكلة الألغام، مما يؤدى إلى مضاعفة هذه الإصابات.

ومن ناحية أخرى، يمثل الجانب المالى لإزالة وتطهير حقول الألغام الأرضية فى الصحراء الغربية مشكلة بالغة الأهمية بسبب ارتفاع تكاليف إزالة وتطهير حقول الألغام، لأن الصعوبات الكثيرة المحيطة بعمليات اكتشاف مواقع الألغام تزيد كثيرا من تكاليف إزالة وتطهير حقول الألغام. وتذهب بعض التقديرات إلى القول بأن تكلفة إزالة اللغم الواحد ربما تتراوح بين ٣٠٠ – ١٠٠٠ دولار، على الرغم من أن ثمن اللغم ذاته ربما لا يزيد عن ٣ دولارات. وقد بدا ذلك واضحا فى الارتفاع المتزايد فى تكاليف الخطط الشاملة لإزالة حقول الألغام التى وضعتها الحكومات المصرية المتعاقبة، حتى وصلت تكلفة الإزالة إلى ما لا يقل عن ٢٠٠ مليون دولار. وعلى الرغم من أن مصر حاولت طيلة الفترات الماضية تنفيذ عملية إزالة الألغام بقدراتها الذاتية، إلا أن التكلفة المادية العالية لتنفيذ هذه الخطة تفوق الإمكانات الذاتية لمصر.

ثانيا :
المشكلات الفنية فى عملية إزالة الألغام

ترتبط المشكلات الفنية فى عملية إزالة الألغام أساسا بالتعقيدات المحيطة بإجراءات تنفيذ عملية الإزالة، وبالذات فيما يتعلق بتوافر الإمكانات العلمية

والعملية والتكنولوجية اللازمة لتنفيذ عملية الإزالة. فقد عانت جهود إزالة وتطهير حقول الألغام فى الصحراء الغربية من العديد من المعوقات والتعقيدات، ولعل أبرزها أن هذه القضية لم تستحوذ على الأولوية المناسبة فى اهتمامات الحكومة ومسئولى الحكم المحلى فى مرسى مطروح قبل بداية الثمانينات. وفى بعض الفترات، كانت أجهزة الحكم المحلى فى مرسى مطروح تهتم اهتماما كبيرا بهذه المشكلة، إلا أن نقص الإمكانات وعدم التجاوب بصورة كافية من الأجهزة التنفيذية المركزية فى القاهرة كان يتسبب فى تقليص الاهتمام بهذه المشكلة. وبصورة عامة، انعكس ضعف الأولوية المعطاة لهذه القضية خلال فترات سابقة فى أنه لم تكن هناك أى جهة لديها خرائط كاملة بحقول الألغام، وكانت كل جهة من الجهات الحكومية وأجهزة الحكم المحلى تطلب من الجهات الأخرى إمدادها بالخرائط الاسترشادية التى كانت قد أعدت بالجهود الذاتية. أضف إلى ذلك، أن هناك بعض الشركات الألمانية والمصرية التى عرضت تنفيذ مهمة إزالة حقول الألغام من الصحراء الغربية على نفقتها الخاصة، إلا أن هذه العروض كانت تفتقر إلى الجدية والمصداقية، ولم تحظ باهتمام مسئولى الحكم المحلى فى تلك المحافظة.

وفى الوقت نفسه، فإن عملية إزالة الألغام تعانى من مشكلة عدم وجود خرائط دقيقة لمناطق الألغام. ولهذه المشكلة العديد من الأسباب التى يأتى فى مقدمتها امتناع الدول التى زرعت الألغام فى الصحراء الغربية أثناء الحرب العالمية الثانية عن تقديم خرائط تفصيلية لحقول الألغام إلى الحكومة المصرية، بالإضافة إلى أن غياب التحديد الدقيق لحقول الألغام يعود إلى أن كثيرا من مكونات تلك الحقول عبارة عن قذائف مدفعية ودانات قذائف لم تنفجر، وهى لم توضع فى مواقعها عمدا، وإنما كانت قد أطلقت أثناء العمليات الحربية، ولم تنفجر وقتذاك، وظلت قابلة للانفجار فى أى لحظة فى حالة السير عليها من جانب الأفراد أو المركبات، مما يعنى أنه لم تكن هناك من الأصل خرائط محددة لهذه القذائف والدانات.

والواقع، أن مشكلة غياب الخرائط يعود إلى أن حكومات دول الحرب العالمية الثانية (ألمانيا وبريطانيا وإيطاليا) ظلت تعتبر خرائط الألغام التى زرعتها أثناء الحرب سرا من الأسرار العسكرية، على الرغم من انقضاء اكثر من خمسين عاما. وعلى الرغم من أن مصر طالبت هذه الدول بتسليمها الخرائط التفصيلية منذ أكثر من ثلاثين عاما، إلا أنه لم تكن هناك استجابة

كاملة من جانب حكومات تلك الدول. وفي عام ١٩٨٢، بدأت الحكومة المصرية في اتخاذ خطوات عملية أكثر جدية لمعالجة هذه المشكلة، ونظمت ندوة دولية واسعة لدراسة تطهير مخلفات الحرب العالمية الثانية، وشاركت فيها الولايات المتحدة وألمانيا وبريطانيا وإيطاليا وفرنسا. وفي هذه الندوة، قدم الوفد الإيطالي ٢٥ خريطة لحقول الألغام، كما اقترح الوفد الإيطالي عمل خريطة شاملة لجميع الحقول، وقدم الوثائق لها، كما قدم الوفد البريطاني خرائط ومعلومات عن ألغام العلمين. وفي عام ١٩٩٥، سلمت بريطانيا مصر خرائط الألغام في الصحراء الغربية، إلا أن جميع هذه الخرائط لم تكن دقيقة، وتفيد فقط في الاسترشاد ([1]).

أضف إلى ذلك، انه حتى إذا توافرت خرائط كاملة ودقيقة لحقول الألغام الأرضية التي زرعت أثناء الحرب العالمية الثانية، فإن هناك تحولات كبيرة طرأت على طبيعة التوزيع الجغرافي لحقول الألغام بسبب مرور الزمن، حيث أن مرور عشرات السنين على إقامة حقول الألغام تسبب في تغيير التوزيع الجغرافي لها، لأن حركة الرياح والرمال والأتربة في الصحراء الغربية والساحل الشمالي دفنت الألغام تحت طبقات كثيفة من الرمال التي تصل في بعض الأحيان إلى ستة أمتار، مما يصعب من عملية اكتشافها، كما أن اللغم ربما يتحرك من مكانه بسبب الرمال المتحركة أو بسبب السيول والفيضانات التي تجرف الألغام بعيدا عن مواقعها الأصلية، كما يمكن أن تتسبب في دفن بعض الألغام تحت الطبقات الطينية أو بروز ألغام أخرى إلى السطح.

وأخيرا، تعاني مصر من عدم ملاءمة وكفاية المستوى التكنولوجي لتطهير الألغام المعمول بها لديها، حيث لا تتوافر لدى الفرق المصرية لتطهير الألغام أحدث التكنولوجيا العالمية المعمول بها في مجال الكشف عن الألغام، ومازال المستوى التكنولوجي لهذه الأجهزة متواضعا، حيث كان التركيز في عمليات إزالة وتطهير الألغام التي تقوم بها القوات المسلحة المصرية على الطريقة اليدوية في الإزالة، مع الاستعانة بأجهزة الكشف عن المعادن من طراز (AN/PSS-11)، ثم تم مؤخرا أيضا إدخال أجهزة الكشف الأكثر تطورا من طراز (Foerster)، إلا أن هذه الأجهزة والمعدات تعتبر إما غير كافية من الناحية العددية أو غير ملائمة بالقدر المناسب، ولاسيما أن هناك تكنولوجيا

([1]) جريدة الأهرام، أول أغسطس ١٩٩٥.

أكثر تطورا فى مجال الكشف عن الألغام وإزالتها باتت موجودة فى السوق العالمية. ولذلك، تحتاج مصر إلى الحصول على التكنولوجيات الحديثة فى هذا المجال من الدول المتقدمة، وبالذات ألمانيا، مثل معدات التصوير الحرارى والإشعاعى.. وغيرها، كما تحتاج مصر إلى زيادة خبرات الضباط والفنيين المصريين العاملين فى مجال إزالة الألغام من خلال الدورات الدراسية والتدريبية فى الدول المتقدمة فى هذا المجال، وبالذات إيطاليا وألمانيا.

وأخيرا، فإن مصر تعانى من غياب الإدراك الدولى الحقيقى لحجم وخطورة وخصوصية الحالة المصرية. فمصر تعتبر أكبر دولة متضررة من الألغام فى العالم، كما أن مشكلة الألغام الأرضية المزروعة فى مصر تتسم بخصوصية شديدة مبعثها أن الألغام المزروعة فى الصحراء الغربية جاءت فى سياق صراعات مسلحة ليس لمصر أى دخل فيها، وتحملت مصر تبعاتها دون أى ذنب أو مسئولية. ورغم ذلك، فإن مصر لم تحصل على مساعدات أو تمويل يعتد به من المجتمع الدولى أو الدول المسئولة عن زراعة هذه الألغام فى الأراضى المصرية، بل الأكثر من ذلك أن هناك اتجاها متعمدا من جانب مسئولى بعض المنظمات الدولية المعنية بمشكلة الألغام نحو التقليل من قيمة وتأثير مشكلة الألغام فى مصر، حيث لا يعطون الاهتمام الكافى لمشكلة الألغام فى مصر، بحجة أن هذه الألغام لا تمثل مخاطر ملحوظة على التنمية فى مصر، أو لأنها لا تحدث خسائر بشرية فى الأرواح مثلما تحدثه فى دول أخرى، لأنها موجودة فى مناطق صحراوية غير مأهولة بالسكان، أو الزعم بأن هذه الألغام مزروعة على أعماق كبيرة تحت سطح الأرض، مما يقلل ـ من وجهة نظرهم ـ من خطر انفجارها، وهو ما يعتبر تهوينا من حجم مشكلة الألغام الأرضية فى مصر.

وقد تضافرت جميع هذه التعقيدات السياسية والفنية والتنظيمية والمالية من أجل الحد من جهود إزالة الألغام فى مصر، كما تسببت هذه التعقيدات أيضا فى حدوث العديد من الأضرار والخسائر البشرية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية على ما يزيد عن النصف قرن المنصرم، يتمثل أخطرها بطبيعة الحال فى الخسائر البشرية، ما بين قتيل ومصاب، ومازالت هذه الألغام تسقط المزيد من الضحايا كل يوم، وهو ما يعنى أن أى محاولة لإزالة وتطهير الألغام فى مصر يجب أن تبدأ بالتغلب على هذه الصعوبات والتعقيدات، وبالذات من خلال تطوير برنامج وطنى متكامل لإزالة الألغام يضم جميع

الأطراف الرسمية المعنية بهذه المشكلة، بالإضافة إلى حشد طاقات المجتمع المدنى لتحقيق هذا الهدف، علاوة على ضرورة تنفيذ برامج مكثفة فى مجالات التدريب والمسح الجغرافى والتوعية، وتعزيز الحوار والمفاوضات مع الجهات الدولية المانحة للمساعدات فى مجال إزالة الألغام، حيث تعتبر هذه المتطلبات بمثابة نقطة الانطلاق الرئيسية للتغلب على الصعوبات والتعقيدات التى تواجه عملية إزالة الألغام فى مصر.

الفصل الخامس عشر :

تطــورات السياســة المصريــة تجــاه مشكلة الألغام الأرضية

شهدت السياسة المصرية لتطهير وإزالة الألغام عددا من التحولات ومراحل التطور، والتى كانت تعتبر فى الأساس انعكاسا للاتجاهات العامة لسياسة الحكومات المتعاقبة، حيث لم يكن الاهتمام بمعالجة مشكلة الألغام فى أى فترة من الفترات اهتماما مثاليا مجردا على الإطلاق، بل كان مرتبطا على الدوام بمشروعات تنموية واستثمارية، حيث كانت عملية إزالة الألغام تأتى كجزء من عملية تنفيذ واستكمال تلك المشروعات التنموية. ففى الصحراء الغربية، جاء الاهتمام فى البداية بإزالة الألغام كجزء من الاهتمام بتنفيذ مشروع منخفض القطارة لتوليد الكهرباء، وكانت جهود إزالة الألغام تنشط عندما يزداد الاهتمام بمشروع المنخفض، ثم يتقلص الاهتمام عندما يتراجع الاهتمام بهذا المشروع. وفى سيناء ومنطقة السويس، كان الاهتمام بإزالة الألغام مرتبطا بالمشروعات العملاقة، مثل تطهير قناة السويس وإعادة تشغيلها وتنفيذ المشروعات التنموية والسياحية فى تلك المناطق.

وعلى هذا الأساس، فإن السياسة المصرية تجاه مشكلة الألغام شهدت العديد من مراحل التطور. ففى الفترة التى أعقبت انتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة، لم تكن هناك درجة كبيرة من الاهتمام بمشكلة الألغام فى الصحراء الغربية، وشاعت درجة عالية من الغموض حتى بشأن حجم وأعداد مشكلة الألغام فى تلك المنطقة، وربما كان ذلك عائدا إلى انشغال الحكومات المصرية المتعاقبة، بل والمجتمع ككل، بالقضية الوطنية وبالخلاص من الاستعمار البريطانى. أما فى فترة ما بعد قيام ثورة ١٩٥٢، فقد بدأ الاهتمام يتزايد بمشكلة الألغام فى الصحراء الغربية خلال عقد الخمسينات، وكان ذلك مرتبطا فى حقيقة الأمر بمشروعات التنمية الاقتصادية وعمليات التنقيب عن البترول والمعادن فى الصحراء الغربية، بالإضافة إلى أن بعض مشروعات التطهير وإزالة الألغام استهدفت أيضا الاستفادة من الحديد الخردة والمواد المتفجرة الموجودة فى ألغام الصحراء الغربية، إلا أن جميع هذه المحاولات كانت محدودة للغاية. وفى عقد الستينات، زاد الاهتمام بصورة مكثفة بمشكلة الألغام فى الصحراء الغربية، وارتبط ذلك بمشروع منخفض القطارة، الذى كان يجب أن يمر فى مسارات ومجار مليئة بحقول الألغام، مما ساهم فى دفع جهود تطهير وإزالة الألغام خلال تلك الفترة، إلا أنه عاب الجهود المبذولة فى تلك الفترة أنها اقتصرت على الجهود المحلية لمحافظة مرسى مطروح ذاتها، ولم يجئ الاهتمام بمشكلة الألغام من خلال تعبئة الموارد القومية اللازمة لتحقيق

هذا الغرض. وفى تلك الفترة، كان مشروع منخفض القطارة يُعامل باهتمام يقترب من الاهتمام بمشروع السد العالى ذاته، حيث كان إنتاج مصر من الطاقة الكهربائية محدودا، وكان مشروع السد العالى ذاته لم يكتمل بعد، بالإضافة إلى أن إنتاج مصر من البترول كان محدودا.

وخلال عقد السبعينات، كان الاهتمام بمشكلة الألغام فى الصحراء الغربية أيضا جزءا من الاهتمام بتنفيذ مشروع منخفض القطارة لتوليد الكهرباء. فعلى الرغم من اكتمال مشروع السد العالى وقتذاك، فإن الحكومات المصرية ظلت مهتمة فى السبعينات بمشروع منخفض القطارة من أجل زيادة حجم الطاقة الكهربائية المصرية، ولم يتراجع الاهتمام بمشروع منخفض القطارة إلا بعد التوسع الهائل فى المحطات الحرارية لتوليد الكهرباء، بالإضافة إلى تجديد توربينات السد العالى. ومع ذلك، فإن الاهتمام بمشكلة الألغام وقتذاك كان جزئيا، ولم ينجح فى القضاء على هذه المشكلة، وذلك على الرغم من أن الحكومة المصرية فى السبعينات نجحت فى تطهير قناة السويس من مشكلة الألغام ومخلفات الحروب بسرعة فائقة، مستعينة فى ذلك أيضا بمساعدات دولية ضخمة.

أما فى عقدى الثمانينات والتسعينات، فقد كان الاهتمام بمشكلة الألغام متأثرا بعاملين رئيسيين، أولهما يتمثل فى النهضة العمرانية الضخمة التى شهدتها مصر، والتى امتدت إلى منطقة الصحراء الغربية، وبالذات فى المناطق الساحلية بها، فى حين يتمثل العامل الثانى فى ازدياد الاهتمام العالمى بمشكلة الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وقد شجع هذان العاملان معا على ازدياد الاهتمام المصرى بمشكلة الألغام، حيث نشطت القوات المسلحة المصرية وقتذاك فى تطهير الألغام بجهودها الذاتية، كما أنها سعت إلى الاستفادة من الاهتمام العالمى بالمشكلة باعتبار مصر أكبر دولة متضررة من الألغام فى العالم.

أولا :
المحاولات المبكرة لإزالة الألغام فى مصر

بدأ أول مشروع منظم لإزالة الألغام فى الصحراء الغربية عام ١٩٥٥، إلا أن هذا المشروع لم يحقق نجاحا كبيرا، حيث بدأت المحاولات الأولى لتطهير

حقول الألغام فى الصحراء الغربية منذ منتصف الخمسينات من جانب حكومة الثورة، حيث بدأت فى عام ١٩٥٥ أول محاولات للبحث عن الألغام والقنابل والمفرقعات التى خلفتها الحرب العالمية الثانية. وفى تلك الفترة، كان الغوض من محاولات جمع وإزالة الألغام متمثلا فى محاولة الاستفادة اقتصاديا من عدة نواح، يتمثل أولها فى العمل على تطهير المنطقة وإعدادها لتنفيذ المشروعات الزراعية والتعدينية فى تلك المنطقة، بهدف تعمير منطقة الصحراء الغربية، فى حين يتمثل ثانيها فى محاولة الاستفادة من الحديد الخردة للألغام المتخلف عن تفريغ القنابل والانتفاع بالمعادن الأخرى المستخدمة فيها، حيث كانت تقدر بحوالى ربع مليون طن من الحديد، علاوة على استخدام المواد المتفجرة فى صناعة الذخيرة، حيث كانت ما تزال صالحة للاستخدام وقتذاك (1).

وقد عانت محاولات إزالة وتطهير الألغام الأرضية فى تلك الفترة المبكرة من العديد من المشكلات، أبرزها عدم التحديد الدقيق لحجم الألغام وأعدادها فى الصحراء الغربية والتضارب فى الاختصاصات بين الجهات العاملة فى هذا المشروع وبدائية وسائل الكشف عن الألغام. ففى بادئ الأمر، اعتمد تقدير أعداد الألغام الأرضية فى الصحراء الغربية على تقدير الخبراء الدوليين، مثل تقدير الخبيرين الإيطاليين ناترو ريفورى ومساعده زناند انيللى فى سنة ١٩٥٥، واللذان قدرا عدد الألغام بحوالى ١٢ مليون لغم موزعة على ٣٩٠٢ حقل، وفى ٥ مناطق هى: العلمين وسيدى عبد الرحمن وسيد خبيش ومطروح والسلوم. وفى عام ١٩٦٠، قام الخبيران العالميان والتر متسكا وكواست بجولة فى جميع أرجاء الصحراء الغربية، وقدرا عدد الألغام بحوالى ١١,٥ مليون لغم. وقد شارك فى عملية تقدير أعداد الألغام فى الصحراء الغربية خبراء من شركات البترول الأجنبية التى كانت تنقب عن النفط فى تلك المناطق فى أواخر الخمسينات (2)، إلا أن هذه التقديرات كانت جزافية إلى حد كبير، مما لم يساعد على تحديد الحجم الحقيقى لهذه المشكلة بصورة مبكرة. ومن ناحية أخرى، ظلت عملية إزالة الألغام تعتمد لفترات طويلة على جهود البدو الرحل المقيمين فى الصحراء الغربية بسبب درايتهم بالتوزيع الجغرافى لحقول

(1) "تطهير الصحراء الغربية من الألغام"، جريدة الأهرام، ٢٣ ديسمبر ١٩٥٥.
(2) جابر المجعاوى، "أوسع حملة لإزالة الألغام المدفونة فى الصحراء الغربية"، جريدة الأهرام، ١١ أكتوبر ١٩٦٢.

الألغام. وفى هذا الإطار، قام بعض البدو الرحل بجهود ضخمة فـــى بعــض إزالة الألغام، حيث قام بعضهم باستخراج حوالى ١,٥ مليون لغم من الصحراء الغربية خلال ١٥ عاما، كما شاركوا بفاعلية فى فرقة إزالة وتطهير الألغـــام التى عملت فى الصحراء الغربية منذ عام ١٩٦٢. وفى الوقت نفسه، نشـــبت فى أواخر الخمسينات وأوائل الستينات خلافات بشأن تنفيذ عمليـــات تطــهير الألغام، مما تسبب فى بعض الأحيان فى تعطيل هذه العمليـــة، حيـــث كـــانت أعمال إزالة الألغام تجرى بإشراف سلاح حرس الحدود وسلاح المهندســـين، ونشب فى عام ١٩٦٠ خلاف بين شركة مشروعات إزالة الألغام، التى كـــانت تتولى إزالة الألغام فى الصحراء الغربية، وبين سلاح المهندسين، بشأن فـــترة تنفيذ أعمال الشركة، حيث كان سلاح المهندسين يطلب أن تكون مدة التســـليم سنتين، بينما طلبت الشركة أن تكون المدة ستة اشهر فقط، مما تســـبب فـــى النهاية فى إحالة سلاح الحدود لهذه القضية إلى مجلس الدولة للفصل فيها.

وخلال النصف الأول من الستينات، ازدادت كثافة الجهود المبذولة لإزالـــة الألغام فى الصحراء الغربية، وارتبط ذلك بعدة اعتبارات أبرزهـــا أن إزالـــة الألغام كانت تمثل نقطة انطلاق ضرورية ومحورية لكافة الجهود التنموية التى كان يجرى التخطيط لتنفيذها فى محافظة مرسى مطروح والصحراء الغربيـــة، وبالذات فيما يتعلق بالمشروعات التعدينية والسياحية، كما أن محافظة مرســـى مطروح ذاتها أعطت فى ذلك الوقت اهتماما كبيرا للانتهاء من مشكلة الألغـــام فى الصحراء الغربية، وبالذات محافظ مرسى مطروح فى ذلك الوقت الســـيد فؤاد المهداوى، الذى أعطى أولوية كبيرة لمشكلة الألغام. وقد بدأت المحافظـــة فى تنفيذ مشروع طموح لإزالة الألغام فى الصحراء الغربية فى عـــام ١٩٦٢، حيث بدأت محافظة مرسى مطروح فى دراسة مشروع موسع لإزالة الألغـــام من الصحراء الغربية بمشاركة الدول التى شاركت فى الحروب التـــى دارت فى الصحراء الغربية، وذلك بهدف تنفيذ أول خطة متكاملة لتطـــهير حقـــول الألغام فى منطقة العلمين، على مسافة قدرها ٨٠ كيلو مترا مربعـــا، وكـــانت التقديرات المتاحة تشير وقتذاك إلى أن تطهير هذه المنطقة لن يحتاج إلى أكثر من ٤ سنوات ([١]).

([١]) جريدة الأهرام، ٢ يونيو ١٩٦٢

وقد قامت هذه الخطة على تكثيف الاتصالات بين وزارة الخارجية المصرية ووزارات الخارجية فى الدول التى شاركت فى معارك الصحراء الغربية أثناء الحرب العالمية الثانية للحصول على الخرائط الدالة على مكان حقول الألغام التى زرعتها هذه الدول أثناء الحرب لتسهيل عملية إزالة الألغام، وذلك للتعويض عن ضياع معالم حقول الألغام والمفاتيح التى تكشف عنها. وفى الوقت نفسه، قامت هذه الخطة على الاستعانة بسلاح المهندسين والخبراء العرب والأجانب وإعداد الأجهزة الفنية والأدوات اللازمة لإزالة الألغام (١)، بالإضافة إلى تكوين فرق لتطهير الألغام عرفت بـ (فرق الموت)، تم إسناد رئاستها لخبير الألغام البدوى جابر المجعاوى، وقام سلاح المهندسين وقتذاك بتسليم تلك الفرقة أحدث أجهزة اكتشاف وإزالة الألغام (٢).

وقد تأخر البدء فى تنفيذ هذه الخطة حتى أوائل عام ١٩٦٥، حيث بدأت محافظة مرسى مطروح وقتذاك فى تنفيذ هذه الخطة، بهدف تنظيف منطقة العلمين، بدءا من محطة العميد إلى محطة سيدى عبد الرحمن، وطولها ٤٥ كلم، ومن الساحل إلى مشارف المنخفض، وطولها ٧٢ كلم. وقد تعاونت وزارة الحربية وقتذاك مع محافظة مرسى مطروح فى تنفيذ هذه الخطة، وقامت بإرسال جميع الخرائط الدالة على مواقع حقول الألغام فى العلمين إلى محافظة مطروح، كما فوضت وزارة الحربية السيد فؤاد المهداوى محافظ مطروح ببحث المشروع ودراسته من كل الوجوه فنيا وماليا. وقد تضمن المشروع تكوين فرق من الجنود الفنيين الرديف، تصرف لهم مرتبات كبيرة تناسب عملهم فى المناطق الخطرة، وعمال من البدو المتخصصين فى أعمال الإزالة والتطهير مع الشركات الأجنبية التى كانت تنقب عن البترول وتجميع مخلفات حديد المعارك. ويشرف على هذه الفرق ضباط مهندسون متقاعدون تختارهم الوزارة لتنفيذ هذا المشروع، مع تزويد الفرق بمعسكرات متنقلة وبالأدوات والمعدات اللازمة للتنقيب والتطهير وأجهزة الاستكشاف (٣). ولكن على الرغم من الحماس الكبير لمواجهة مشكلة الألغام فى تلك الفترة، إلا أن الخطة المذكورة لم تحقق قدرا كبيرا من النجاح.

---

(١) جريدة الأهرام، ٢٦ فبراير ١٩٦٢.
(٢) جريدة الأهرام ٥ ديسمبر ١٩٦٢
(٣) جريدة الأهرام، ٢٠ يناير ١٩٦٥.

وفى الوقت نفسه، بدأت محافظة مرسى مطروح خلال تلك الفترة ذاتها فى بحث مشروع إنشاء جمعية تعاونية لرعاية شئون مشوهى القنابل والألغام فى الصحراء الغربية (1). وقد استهدف هذا المشروع تقديم الرعاية والإسعافات الصحية المتكاملة لضحايا الألغام، بالإضافة إلى تأهيل مصابى الألغام الذين وصل عددهم وقتذاك إلى حوالى ١٥ ألف مواطن، وتضمنت فكرة المشروع إنشاء مركز لتأهيل مصابى ومشوهى الألغام فى مطروح، يكون له فروع فى السلوم والعلمين، ويحتوى كل مركز على فريق متكامل من الأخصائيين الطبيين والاجتماعيين والنفسيين والمهنيين، لتقديم الخدمات التأهيلية للمصابين، مع إلحاق المصابين فى العمل المناسب بعد توجيههم إلى المهن الملائمة لقدراتهم ومواهبهم بعد تدريبهم على أسس علمية صحيحة، وإلزام أصحاب الأعمال ـ الذين يستخدمون ٥٠ عاملا فأكثر فى محافظة مطروح ـ باستخدام ذوى العاهات الذين تم تأهيلهم مهنيا بواقع ٢% من مجموع العمال، مع تعيين هؤلاء المصابين بالوظائف الحكومية وإعطائهم أولوية فى التعيين بوظائف المحافظة (2). وقد بدأت وزارة الشئون الاجتماعية منذ عام ١٩٦٣ فى دراسة مشروع لإنشاء جهاز خاص لرعاية وتأهيل مصابى الألغام فى محافظة مرسى مطروح (3). وقد تم أيضا عرض هذا المشروع على وزارات الحربية والإدارة المحلية والأوقاف والشئون الاجتماعية فى عام ١٩٦٦ (4)، ثم أعيد طرح هذا المشروع مجددا عام ١٩٦٩ من جانب السيد وجيه رشدى محافظ مطروح، وتم تطوير المشروع بحيث يشتمل على قيام جمعية المحاربين القدماء ويوم المستشفيات بصرف الأطراف الصناعية والأجهزة الخاصة بعلاج المصابين (5).

وقد اقتصرت الجهود المبذولة بعد ذلك لعلاج مشكلة الألغام على بعض الإجراءات المحدودة، مثل قيام محافظة مرسى مطروح بعمل دليل مضيء حافل بكل الإرشادات لهداية وتوجيه الوافدين إلى المنطقة أو العمل أو

(1) جريدة الأهرام، ٤ أغسطس ١٩٦٢.
(2) جريدة الأهرام، ٥ أكتوبر ١٩٦٤.
(3) جريدة الأهرام، ٧ أبريل ١٩٦٣.
(4) جريدة الأهرام، ٢٢ نوفمبر ١٩٦٦
(5) جريدة الأهرام، ١٧ مايو ١٩٦٩.

السياحة، متضمنا أيضا حقول الألغام التى تم تطهيرها والتى يجرى تطهيرها والتى لم يتم تطهيرها بعد (1)، إلا أن الثابت أن هذا الدليل لم يستكمل بصورة نهائية. وظلت إجراءات الوقاية من خطر الألغام تعانى من نقص خطير، ولم تتطور الجهود الوقائية للتوعية بمخاطر الألغام فى الصحراء الغربية، ثم خطت هذه الجهود الوقائية خطوة هامة فى أواخر عام ١٩٩٨، حيث تقرر للمرة الأولى وضع لافتات تحذيرية لمواقع الألغام فى الصحراء الغربية (2).

وخلال الفترة ما بين ١٩٦٧ - ١٩٧٥، تعرضت قضية الألغام فى الصحراء الغربية للتجاهل الشديد، بسبب التركيز الكامل لأجهزة الدولة على إزالة آثار عدوان ١٩٦٧. وقد استؤنفت عمليات تطهير وإزالة الألغام من الصحراء الغربية عام ١٩٧٥، وجرى التركيز خلالها على إزالة الألغام الأرضية والبحرية والمتفجرات من قناة السويس ومدن القناة والسويس. أضف إلى ذلك، أن جهود تطهير الألغام فى الصحراء الغربية شهدت قوة دفع عالية فى سياق التحضير لمشروع منخفض القطارة لتوليد الكهرباء، والذى كان يهدف فى الأساس إلى معالجة النقص فى إنتاج مصر من الكهرباء، وقامت فرق البحث خلال عام واحد بتطهير مساحة ٢٠٠٠ كيلو متر مربع بمنطقة مشروع منخفض القطارة، وذلك بالتعاون بين وزارة الكهرباء والطاقة المصرية وبيت خبرة من ألمانيا الغربية (3). وفى عام ١٩٧٩، تم الاتفاق بين جهاز تنفيذ مشروع توليد الكهرباء فى منخفض القطارة وحكومة ألمانيا الغربية على قيام خبراء مفرقعات ألمان بالعمل فى المشروع إلى جانب خبراء مصريين من ضباط سلاح المهندسين المتقاعدين للبدء فى تطهير المنطقة، من اجل تطهير طرق القنوات الثلاث التى سوف تمتد من البحر المتوسط إلى مشارف المنخفض بطول ٦٤ كلم وعرض ٥٤ كلم (4)، إلا أن هذه الجهود توقفت بعد ذلك.

ومن ثم، فإن جميع جهود إزالة الألغام فى الصحراء الغربية ارتبطت فى الأساس بمشروع منخفض القطارة خلال تلك الفترة، ولم تكتمل تلك

---

(1) جريدة الأهرام، ٢٨ يناير ١٩٦٧.
(2) جريدة الأهرام، ١٩ أكتوبر ١٩٩٨.
(3) جريدة الأهرام، ١٥ أكتوبر ١٩٧٦.
(4) جريدة الأهرام، ٢٢ أبريل ١٩٧٩.

المحاولات، حيث انتهت معظم الدراسات التى أجريت على هذا المشروع إلى إمكانية حدوث بعض الآثار السلبية التى قد تؤدى إلى غرق بعض الأراضى أو الإضرار بالثروة السمكية أو إلى عدم تحقيق الاستفادة القصوى من هذا المشروع، بنفس الصورة التى يمكن الاستفادة بها بطرق أخرى أقل تكاليف وأكثر جدوى من الناحية الاقتصادية، بالإضافة إلى أن الزيادة التدريجية فى إنتاج مصر من البترول قد ساعد الحكومة المصرية على التوسع تدريجيا فى إقامة المحطات الحرارية لتوليد الكهرباء، بدلا من مواصلة العمل فى مشروع منخفض القطارة، وهو ما أدى بالتالى إلى تراجع الاهتمام بإزالة الألغام من الصحراء الغربية.

ثانيا :
تحولات الاهتمام المصرى بمشكلة الألغام منذ الثمانينات

تتمثل بداية الاهتمام الحقيقى بإزالة وتطهير حقول الألغام فى عام ١٩٨١، وجرى البدء فى تنظيم هذا العمل بحشد الجهود الدولية، حيث نظمت القوات المسلحة المصرية ندوة دولية موسعة، دعت خلالها حكومات الدول المعنية بالحرب العالمية الثانية، من اجل الحصول على مساعدة هذه الدول فى مجال خرائط حقول الألغام والمساعدات المادية والفنية. وفى عام ١٩٨٢، وافق الفريق عبد الحليم أبو غزالة على طلب محافظ مرسى مطروح بالتعاقد مع شركة هيهل البريطانية المتخصصة فى إزالة بقايا معارك الحرب العالمية الثانية، بحيث تقوم بتطهير ٤ ملايين لغم من ٧٢٠ حقل ألغام فى مساحة مليون فدان من منطقة العلمين ([1]). ثم جرى فى أواخر عام ١٩٨٤ الاتفاق على التعاون بين مصر وكل من الولايات المتحدة وألمانيا الغربية وإيطاليا على إزالة الألغام المتخلفة عن الحرب العالمية الثانية بمنطقة الصحراء الغربية، وكان من المفترض بموجب هذه الخطة أن تقوم بريطانيا بالمساهمة بالمعدات الحديثة لإزالة الألغام، فى حين تقدم ألمانيا الغربية مجموعة نادرة من الخرائط لحقول الألغام فى المنطقة ما بين السلوم والعلمين، بالإضافة إلى

([1]) جابر المجعاوى، "أبو غزالة يعتمد إزالة ٤ ملايين لغم من صحرائنا الغربية"، **جريدة الأهرام**، ٢ يناير ١٩٨٢.

مساهمة بعض شركاتها فى تطهير المنطقة، بينما كان من المفترض أن تقوم الولايات المتحدة من خلال بعض شركاتها بتطهير مناطق كاملة من الألغام بعد أن قامت بتحديدها، كما كان من المنتظر أن تشارك إيطاليا عن طريق تدريب أطقم كاملة من الفنيين المصريين.

وعلى الجانب الآخر، كانت القوات المسلحة المصرية بدورها قد بدأت منذ أوائل الثمانينات فى تطهير مناطق من الصحراء الشرقية والغربية من الألغام، بالجهود الذاتية، واعتمادا على الخبرات البشرية والإمكانات الفنية للقوات المسلحة المصرية ذاتها. ونتيجة لهذه الجهود، تم بالفعل الانتهاء من تطهير مساحات شاسعة من الأراضى، وكانت القوات المسلحة تتبع أسلوبا يقوم على طرح الأراضى المطهرة للبيع، من أجل الاستفادة من عائد البيع فى مواصلة عملية إزالة الألغام من باقى الأراضى. وقد تم الإعلان بالفعل فى عام ١٩٨٤ عن انتهاء القوات المسلحة من تطهير حوالى ٨٠ ألف فدان من الألغام. وكان المخطط أن يتم طرح هذه الأراضى للبيع، مع تخصيص الحصيلة لتطهير الجزء الباقى من الألغام (١)، كما تم الإعلان فى منتصف عام ١٩٨٩ عن بدء تنفيذ خطة شاملة لتطهير حقول الألغام فى منطقة العلمين، التى تصل إلى ١٧١٢ حقلا، على مساحة مليون فدان (٢). ونتيجة لهذه الجهود، فقد أفلحت القوات المسلحة المصرية فى إزالة حوالى ١١ مليونا من الألغام والذخائر التى لم تنفجر، حيث كان بمصر ٣٤ مليون لغم، وتمت إزالة ١١ مليونا، وكانت تلك الألغام تغطى مساحة حوالى ١٠٣ آلاف هكتار من الأراضى، بتكلفة تصل إلى حوالى ٩٠ مليون دولار. وتتركز أغلب الألغام التى أزالتها القوات المسلحة المصرية فى الصحراء الشرقية والبحر الأحمر وسيناء، وكان التركيز على هذه المناطق عائدا فى الأساس إلى الرغبة فى إعادة تمركز القوات وتأمين المدنيين الذين تزداد كثافتهم فى تلك المناطق.

ومن ثم، فإن القوات المسلحة المصرية ظلت خلال الفترة ما بين ١٩٨٠ ـ ١٩٩٣ تعمل بالجهود الذاتية فى أعمال الإزالة. ومع ذلك، فإن المشكلات التمويلية ونقص المساعدات التكنولوجية تسببت فى عرقلة الخطط المصرية لاستكمال إزالة الألغام، حيث يشير اللواء أحمد حازم مدير إدارة المهندسين

---

(١) جريدة الأخبار، ٢٧ سبتمبر ١٩٨٥.

(٢) جريدة الأهرام، ٤ يونيو ١٩٨٩.

بالقوات المسلحة المصرية إلى أن كل الجهود المصرية توقفت منذ عام ١٩٩٣ لأسباب متعلقة بالتمويل والمساعدات التكنولوجية (١).

ومنذ أواخر الثمانينات، بدأت مصر فى إجراء الاتصالات مع الجهات الأجنبية للمساهمة فى تمويل وتنفيذ الخطة، وتقديم خرائط الألغام والأجهزة التكنولوجية اللازمة، للمساهمة فى تنفيذ خطة مصرية طموحة لإزالة خطر الألغام فى الصحراء الغربية والساحل الشمالى. وعلى الرغم من أن السياسة المصرية كانت بالفعل تجرى اتصالات مع حكومات الحرب العالمية الثانية من أجل التعاون فى إزالة الألغام من الصحراء الغربية، إلا أن هذا التوجه أصبح سياسة عملية واضحة ومحددة المعالم لمصر مع أواخر الثمانينات. وفى هذا الإطار، قامت الحكومة المصرية بمخاطبة حكومات ألمانيا وإيطاليا وفرنسا وإنجلترا والولايات المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة من أجل قيام هذه الحكومات بدورها المفروض عليها للمشاركة فى تنفيذ خطة مصرية لإزالة مخلفات الحرب العالمية الثانية، وكانت هذه الخطة تحتاج وقتذاك إلى تمويل يتراوح بين ٦٠ – ٨٠ مليون جنيه مصرى. وقد ارتكز الموقف المصرى على أن القوات المسلحة المصرية قامت بعدة محاولات من أجل إزالة الألغام فى الصحراء الغربية، إلا أن هذه المحاولات تسببت فى وقوع العديد من الإصابات، كما اتسمت بالبطء والمخاطرة بسبب الافتقاد إلى الخرائط التى تحدد موقع الألغام بدقة، بالإضافة إلى تغيير مواقع الألغام نتيجة للظروف الجوية (٢).

ثالثا :
اشكاليات التعاون بين مصر والمجتمع الدولي فى مجال الألغام

يعتبر دور المجتمع الدولى فى إزالة الألغام الأرضية فى مصر دورا محوريا، أبرزها أن مصر تعتبر اكبر دولة فى العالم متضررة من الألغام الأرضية، بحكم وجود أكبر عدد من هذه الألغام فى أراضيها، وهو ما

(١) أحمد عبد الخالق، "من ينقذ الصحراء الغربية من حقول الشيطان؟"، جريدة الأهرام المسائى، ١٩ فبراير ٢٠٠٠.

(٢) علاء العطار، "حدائق الشيطان مرة أخرى: مصر تناشد العالم إزالة مخلفات الحرب العالمية الثانية"، جريدة الأهرام، ١٢ يوليو ١٩٨٩.

يستوجب اهتماما أكبر من المجتمع الدولى، بحكم أن موقف الدول الكبرى المعنية بمشكلة إزالة الألغام يعتبر فى واقع الأمر اختبارا عمليا لمدى جدية ومصداقية الاهتمام العالمى لمشكلة الألغام. وفى الوقت نفسه، تبرز مسئولية المجتمع الدولى فى أن ألغام الصحراء الغربية زرعت بالكامل أثناء الحرب العالمية الثانية، من دون أن تكون مصر مسئولة عنها على الإطلاق. فقد جاءت زراعة هذه الألغام فى سياق صراعات مسلحة ليس لمصر أى دخل فيها، وتحملت مصر تبعاتها دون أى ذنب أو مسئولية، على عكس الحال بالنسبة لكثير من دول العالم الأخرى التى برزت مشكلة الألغام فيها فى سياق صراعات داخلية بين عناصر وطنية من الدولة ذاتها أو فى سياق صراعات مسلحة بين هذه الدولة وجيرانها.

ولذلك، فإن هذا الوضع يؤكد على ضرورة تحمل الدول التى زرعت الألغام فى الأراضى المصرية مسئولياتها، وتحمل جميع تكاليف إزالة هذه الألغام، حيث أن لمصر الحق فى الحصول على المساعدات المالية والفنية من الدول المسئولة عن إنشاء حقول الألغام فى الصحراء الغربية، ليس على سبيل المنحة والمساعدة، ولكن على سبيل الحق بحكم مسئولية تلك الدول عن زراعتها. والحقيقة، أنه على الرغم من عدم وجود نصوص ملزمة فى القانون الدولى تفرض على حكومات الحرب العالمية الثانية بإزالة الألغام التى زرعتها قواتها فى مصر، إلا أن من الممكن تحقيق هذا الهدف من خلال الشكوى المستمرة لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، علاوة على مواصلة المفاوضات والاتصالات المباشرة مع حكومات تلك الدول، حتى تتحمل تلك الدول تكاليف عملية الإزالة والتطهير، بالإضافة إلى تقديم تعويضات إلى أسر الضحايا، وتقديم معدات متطورة فى مجال تطهير الألغام، وتقديم منح مالية للإنفاق على عمليات التطهير، وتنظيم برامج تدريب للأفراد العاملين فى عمليات التطهير. وفى الوقت نفسه، ترى مصر أن الدول المسئولة عن إقامة حقول الألغام ملزمة أيضا بمساعدة مصر فى استكمال الخرائط اللازمة لعملية التطهير.

وكما سبق أن ذكرنا، فقد حاولت مصر من جانبها طيلة العقود الماضية تنفيذ عملية إزالة الألغام بقدراتها الذاتية، إلا أن التكلفة المادية العالية لتنفيذ هذه الخطة تفوق الإمكانات الذاتية لمصر، حيث تعتبر التكلفة المادية العالية لإزالة الألغام مشكلة بالغة الأهمية بسبب ارتفاع تكاليف إزالة وتطهير حقول الألغام،

وتعود هذه التكلفة العالية فى الأساس إلى حقيقة أن الصعوبات الكثيرة المحيطة بعمليات اكتشاف مواقع الألغام تزيد كثيرا من تكاليف إزالة وتطهير حقول الألغام. ولذلك، فإن هذه الصعوبات المالية والفنية تقدم مزيدا من التأكيدات على محورية الدور الدولى فى إزالة الألغام الأرضية من مصر، ولكن هناك العديد من الصعوبات والتعقيدات التى تحيط بهذا الدور الدولى.

وعلى الرغم من أن الدبلوماسية المصرية نشطت منذ أواخر الثمانينات فى التباحث مع حكومات دول الحرب العالمية الثانية للمساهمة فى تنفيذ خطة مصرية طموحة لإزالة خطر الألغام فى الصحراء الغربية، إلا أن التجاوب الدولى مازال ضعيفا للغاية، ولم يصل قط إلى المستوى المأمول من الجانب المصرى. فقد رفضت حكومات دول الحرب العالمية الثانية التجاوب مع المطالب المصرية، حيث رفضت ألمانيا فى بادئ الأمر التجاوب مع هذا الطلب المصرى خوفا من أنه فى حالة تقديمها مساعدات إلى مصر، فإن ذلك يمكن أن يجسد بصورة إلزامية مسئوليتها عن زرع هذه الألغام، الأمر الذى يمكن أن يثير مطالبات مماثلة من دول أخرى، كما أن ذلك يمكن أن يفتح الباب أمام بحث مدى مسئولية ألمانيا عن اندلاع الحرب العالمية الثانية، علاوة على أن المسئولين الألمان ذهبوا فى بعض الفترات إلى أن فتح ملف الألغام الأرضية فى الحرب العالمية الثانية يذكر الشعب الألمانى بأيام أليمة مضت، لا يريدون تذكرها مجددا. وقد اقتصر ما قدمته حكومات دول الحرب العالمية الثانية لمصر فى مجال إزالة الألغام فى الصحراء الغربية على مساعدات ضئيلة ومحدودة. وقد حصلت مصر على مساعدات محدودة فى هذا المجال، حيث قدمت ألمانيا لمصر ١١٠ أجهزة مكتشفة ألغام من طراز فورستر، وهو أحدث جهاز في العالم في هذا المجال، كما قدمت بريطانيا لمصر ٧٥ جهازا من نفس النوع، واكتفت ايطاليا بتدريب مجموعة مؤلفة من عشرين من الضباط المصريين على إزالة الألغام فى عام ١٩٩٤ (١).

أضف إلى ذلك، أن الأمم المتحدة ظلت لبعض الوقت ترفض التسليم بصحة الأرقام التى قدمتها الحكومة المصرية بشأن عدد الألغام المزروعة فى أراضيها، حيث أشار تقرير الأمم المتحدة عن الألغام فى العالم فى بادئ الأمر

(١) أحمد فؤاد، "مدير المهندسين العسكريين: ٢٠% من ألغام العالم فى مصر ــ ٢٢ مليون لغم فى سيناء والعلمين وشرق بور سعيد"، <u>جريدة الأهرام</u>، أول يوليو ١٩٩٩.

فى منتصف التسعينات إلى أن مصر بها عدة آلاف من الألغام، وأن القوات المسلحة المصرية بما لديها من خبرات وإمكانات قادرة على حل تلك المشكلة، وهو ما لم يكن صحيحا على الإطلاق، مما دفع الدبلوماسية المصرية إلى الاهتمام بتقديم المعلومات الصحيحة إلى الأمم المتحدة، وضغطت فى هذا الاتجاه حتى اعتمدتها الأمم المتحدة، وأضافت مصر إلى قائمة الدول الأكثر تضررا من الألغام منذ عام ١٩٩٥، وأصبح مسئولو الأمم المتحدة يعترفون بأن مصر تعتبر أكثر دول العالم من حيث عدد الألغام. ومن ناحية أخرى، فإنه على الرغم من وجود اتجاه عالمى قوى مناهض للألغام الأرضية المضادة للأفراد، إلا أن هذه الاتجاه كان منصبا فى الأساس على إنتاج واستخدام وبيع وتخزين هذه الألغام، ولم يعالج قضية إزالة هذه الألغام، ولم يحدد مسئوليات الدول التى زرعتها. أضف إلى ذلك، إنه على الرغم من أن الأمم المتحدة تنفذ عدة برامج لإزالة الألغام، إلا أن المبالغ المخصصة لهذه البرامج مازالت اقل بكثير من المبالغ اللازمة لإزالة الألغام من جميع دول ومناطق العالم.

رابعا :

عناصر السياسة المصرية الراهنة فى مجال مكافحة الألغام

نشطت مصر من أجل طرح قضية الألغام الأرضية فى الصحراء الغربية فى المحافل الدولية، ولكن التحرك الدولى المصرى بشأن هذه القضية انطوى فى بادئ الأمر على قدر من عدم التنظيم والارتباك، مما تسبب فى إغفال حقيقة الوضع الخطير للألغام فى مصر. فقد بدأت مصر جهودها لطرح قضية الألغام الأرضية على الرأى العام العالمى بصورة مكثفة منذ التسعينات، ويتمثل الخطأ الرئيسى فى الموقف المصرى من هذه القضية فى عدم إعطاء العناية الكافية للمناقشات التى جرت فى الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن هذه القضية عام ١٩٩٣، حيث فوجئ وفد مصر فى الأمم المتحدة فى الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة بصدور التقرير النهائى عن الألغام فى العالم متضمنا أن مصر بها ٦ آلاف لغم فقط، وأن القوات المسلحة المصرية بما لديها من خبرات وإمكانات قادرة على حل تلك المشكلة، رغم أن هذه المعلومات لم تكن صحيحة على الإطلاق. وفى الدورة التالية، قامت

القوات المسلحة المصرية بتزويد وفد مصر لدى الأمم المتحدة بالمعلومات الصحيحة عن الألغام الموجودة فى مصر، وعددها ٢٢,٧ مليون لغم موزعة على ٢٨٨ ألف هكتار، ولكن الأمم المتحدة لم تعتمد هذا الرقم. وفى المؤتمرات الدولية التالية، شاركت مصر بقوة لشرح قضيتها فى مجال الألغام الأرضية، منها مؤتمر بودابست الذى كان مخصصا لبحث تعديل معاهدة الأسلحة التقليدية المفرطة الضرر وعشوائية الأثر، حيث نجحت مصر فى إدخال فقرة فى البند الختامى يحث المجتمع الدولى خاصة الدول المسئولة عن زراعة الألغام إلى تقديم مساعدات لإزالتها. ونجحت مصر فى مؤتمر جنيف (يوليو ١٩٩٥) فى حمل المؤتمر على اعتماد الأرقام التى قدمتها مصر عن حجم مشكلة الألغام بها، كما طرحت مصر موقفها القائم على أن الألغام تمثل مأساة إنسانية ضخمة، كما تمثل عائقا خطيرا أمام عملية التنمية، وان الإمكانات الذاتية المصرية لا تتيح إنجاز هذه العملية بمفردها، سواء بسبب تواضع طرق التطهير المعمول بها لدى السلطات المصرية، أو بسبب نقص القدرات التمويلية، رغم أن مصر كثفت جهودها فى السنوات الماضية من أجل إزالة هذه الألغام (١). وخلال هذا المؤتمر، تم إدراج مصر كواحدة من أكثر الدول تضررا من مشكلة الألغام فى العالم.

وقد شاركت مصر بفاعلية فى مؤتمر الأمم المتحدة لمراجعة معاهدة حظر الأسلحة التقليدية المفرطة الضرر والعشوائية الأثر عامى ١٩٩٥ و١٩٩٦. وعندما لم تقتنع بعض الدول والمنظمات غير الحكومية بنتائج هذا المؤتمر، واتجهت نحو السير فى مسار آخر هو (مسار أوتاوا)، فإن مصر تمسكت بآلية مؤتمر نزع السلاح التابع للأمم المتحدة، باعتباره الآلية المناسبة للتعبير عن وجهات نظر جميع الأطراف المعنية من مسألة حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد. ولذلك، فإن مصر اكتفت بالمشاركة فى صورة مراقب فى كافة اجتماعات مسار أوتاوا، حيث شاركت مصر كمراقب فى مؤتمر أوتاوا فى أكتوبر ١٩٩٦، الذى كان بمثابة بداية الانطلاق لمسار أوتاوا، كما شاركت مصر كمراقب فى مؤتمرات فيينا وبون وبروكسل وأوسلو. وفى مؤتمر بروكسل، اقترحت مصر إدخال بعض التعديلات على مشروع المعاهدة الذى

(١) "مصر تطلب مساعدة دولية لإزالة ٢٣ مليون لغم أرضى"، **وكالة الأنباء الفرنسية**، ٨ يوليو ١٩٩٥.

كان مقترحا فى ذلك المؤتمر، مثل زيادة الفترة التى تلتزم الدول الأعضاء خلالها بتدمير مخزونها من الألغام الأرضية المضادة للأفراد، بحيث تتراوح بن ٥ ـ ١٠ سنوات، كما دعت مصر إلى ضرورة الأخذ فى الاعتبار التكاليف الخاصة بإزالة الألغام والموارد المتوافرة لجهود إزالة الألغام على المستويات الوطنية والدولية. وقد أعربت مصر عن اهتمامها أيضا بضرورة مشاركة جميع الأطراف الرئيسية فى المفاوضات بشأن حظر الألغام المضادة للأفراد، سواء المنتجين أو المصدرين أو الدول المتضررة، لأن مشاركتهم تعتبر ضرورية لضمان الالتزام الشامل والتنفيذ الفعال لمعاهدة حظر الألغام. ولكن معظم الوفود الأخرى لم توافق على التعديلات المصرية المقترحة، مما دفع مصر إلى عدم التوقيع على إعلان بروكسل الذى صدر عن ذلك المؤتمر.

وداخل الجمعية العامة للأمم المتحدة، كانت مصر قد صوتت فى عام ١٩٩٦ بالموافقة على قرار يدعو جميع الدول للعمل على الوصول إلى اتفاقية دولية لحظر الألغام، ولكن مصر امتنعت عن التصويت فى عام ١٩٩٧ بشأن قرار صادر عن الجمعية العامة يدعو جميع الدول إلى التوقيع على معاهدة أوتاوا لحظر الألغام، كما امتنعت مصر عن التصويت فى عام ١٩٩٨ بشأن قرار يرحب بالتوقيع على معاهدة أوتاوا، ويحث جميع الدول على الالتزام الكامل بها، وذلك لأن مصر كانت تعترض أصلا من حيث المبدأ على هذه المعاهدة.

وعند التوقيع على معاهدة أوتاوا فى ديسمبر ١٩٩٧، فإن مصر لم توقع على هذه المعاهدة، وذلك فى ظل العديد من الأسباب، وأبرزها (1):

١. أن المعاهدة لم تتضمن إطارا قانونيا بشأن مسئولية الدول التى زرعت الألغام فى أراضى دول أخرى، وبالتالى فإن المعاهدة لا تتضمن التزاما من جانب تلك الدولة بإزالة تلك الألغام. ونتيجة لذلك، فإن المعاهدة لا تقدم ضمانات فى مجال المساعدة فى إزالة الألغام، وذلك على الرغم من أن القرار رقم ٣٠ لسنة ١٩٩٨ الصادر بإسم (الآثار الضارة للألغام الأرضية المضادة للأفراد)، والذى تمت الموافقة عليه بدون تصويت فى الجلسة الخمسين للجنة

---

(1) Ambassador Dr. Mahmoud Karem, "Explanation of Vote by the Delegation of the Arab Republic of Egypt on the Resolution on Anti Personal Landmines", **The Egyptian Ministry of Foreign Affairs**, 6 November 1998.

منع التمييز وحماية الإقليات، فى ٢٦ أغسطس ١٩٩٨ فى جنيف، تضمن نصا صريحا يقول: "إن جميع الدول المسئولة عن زرع الألغام الأرضية المضادة للأفراد فى أراضى دول أخرى تتحمل مسئولية كاملة بشأن عمليات إزالة الألغام، وأن تتعاون مع الدول المتضررة لهذا الغرض بكافة الطرق الممكنة، وخاصة فى الدول النامية".

٢. إن المعاهدة لم تأخذ فى الاعتبار الحق الشرعى لكافة الدول فى الدفاع عن نفسها، بموجب المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، وحقها الشرعى فى حماية أمنها القومى بكل الطرق، بما فى ذلك استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد فى ظروف معينة، وخاصة فى ظل غياب بدائل ملائمة. وتعتبر هذه المسألة هامة جدا بالنسبة للدول التى تمتلك حدودا طويلة يصعب الدفاع عنها، والتى يمكن أن تتعرض لعمليات إرهابية أو تهريب الأسلحة والمتفجرات أو تهريب المخدرات.

وبالتالى، يبدو واضحا أن الدبلوماسية المصرية انتبهت منذ بداية التسعينات إلى طرح المشكلة بالشكل الصحيح والفعال على المجتمع الدولى، كما أصبحت هناك درجة عالية من التنسيق بين وزارتى الدفاع والخارجية من أجل زيادة فعالية الموقف المصرى من قضية الألغام الأرضية. وفى الوقت الحالى، تطرح الدبلوماسية المصرية تصورا متكاملا لمعالجة مشكلة إزالة الألغام، تضم العناصر التالية، وهى ([1]):

١. ضرورة تحمل الدول التى زرعت الألغام فى الأراضى المصرية مسئولياتها، وتحمل جميع تكاليف إزالة هذه الألغام، حيث ترى العديد من الآراء أن مصر من حقها الحصول على المساعدات المالية والفنية من الدول المسئولة عن إنشاء حقول الألغام فى الصحراء الغربية، ليس على سبيل المنحة والمساعدة، ولكن على سبيل الحق بحكم مسئولية تلك الدول عن إقامة تلك الحقول المميتة. والحقيقة، إنه على الرغم من عدم وجود نصوص ملزمة فى القانون الدولى تفرض على حكومات الحرب العالمية الثانية بإزالة الألغام التى زرعتها قواتها فى مصر، إلا أن مصر ترى إمكانية تحقيق هذا الهدف

([1]) اعتمدنا فى رصد خصائص السياسة المصرية على العديد من المصادر، أبرزها الأحاديث الصحفية التى أدلى بها د. محمود كارم، ومنها حديثه إلى **جريدة الجمهورية**، ٢٩ يونيو ١٩٩٧، بالإضافة إلى تقرير ايناس نور، "٢٣ مليون لغم تهدد الحياة فى صحراء مصر الغربية"، **جريدة الأهرام**، ٦ أكتوبر ١٩٩٥.

من خلال الشكوى المستمرة لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، علاوة على مواصلة المفاوضات والاتصالات المباشرة مع حكومات تلك الدول، حتى تتحمل تلك الدول تكاليف عملية الإزالة والتطهير، بالإضافة إلى تقديم تعويضات إلى أسر الضحايا. وفى الوقت نفسه، ترى مصر أن الدول المسئولة عن إقامة حقول الألغام ملزمة أيضا بمساعدة مصر فى استكمال الخرائط اللازمة لعملية التطهير.

٢. تقديم معدات متطورة فى مجال تطهير الألغام كمعدات التصوير الحرارى والإشعاعى.. وغيرها، حيث حددت القوات المسلحة المصرية احتياجاتها فى هذا المجال بضرورة الحصول على أجهزة متطورة لتصوير مواقع الألغام، وبآلات الأجهزة الحرارية والليزرية، بالإضافة إلى الحصول على ٣٠٠ مكتشف ألغام من الأجيال الحديثة القادرة على اكتشاف الألغام على عمق يتراوح بين ٤ – ٦ أمتار.

٣. تقديم منح مالية للإنفاق على عمليات التطهير، من أجل تغطية النواحى الإدارية والإمدادية، حيث تتكلف خطة إزالة الألغام الأرضية المتبقية فى مصر حوالى ٢٥٠ مليون دولار، ولكن من غير المعقول أن تتحمل مصر هذه التكلفة الباهظة بمفردها من اجل إزالة الألغام التى لم يزرعها المصريون، ولم تخدم فى أى يوم أى مصالح مصرية.

٤. تنظيم برامج تدريب للأفراد العاملين فى عمليات التطهير.

ومن ثم، فإن الموقف المصرى يقوم على اعتبارين رئيسيين، أولهما أن الدول المسئولة عن زرع الألغام فى الأراضى المصرية يجب أن تتحمل مسئولياتها فى مجال المساعدة فى إزالتها. وثانيهما أن مصر بحكم كونها أكبر دولة فى العالم متضررة من مشكلة الألغام الأرضية، فهى الأكثر استحقاقا للمساعدات الدولية فى مجال الكشف عن الألغام وتطهيرها، كما أنها يجب أن تكون الأكثر مطالبة للحصول علي تعويضات من الدول التى دمرت جزءا معتبرا من البيئة في مصر، سواء من دول الحلفاء أو دول المحور فى الحرب العالمية الثانية، أو من جانب إسرائيل.

وقد ازداد الاهتمام الحكومى الرسمى بمشكلة الألغام فى مصر بصورة تدريجية، وتم تنفيذ بعض الإجراءات التى استهدفت زيادة مستوى الاهتمام الحكومى بمشكلة الألغام وتنسيق الجهود المبذولة بشأنها، حيث من المعروف أن رئيس الوزراء عاطف عبيد كان مهتما بهذه المشكلة منذ أن كان وزيرا

لشئون البيئة. وفى هذا الإطار، أصدر رئيس الوزراء القرار رقم ٧٥٠ لسنة ٢٠٠٠ الصادر فى أبريل ٢٠٠٠، الخاص بتشكيل لجنة للإشراف على عملية إزالة الألغام برئاسة وزير التخطيط والدولة للتعاون الدولى، وتضم ممثلين عن وزارات الدفاع والزراعة والخارجية والإعلام والصحة والسياحة والداخلية والإسكان والصناعة والحكم المحلى والنقل والبترول والتخطيط والتعاون الدولى والتأمينات والشئون الاجتماعية، بالإضافة إلى محافظات مطروح والإسكندرية وشمال وجنوب سيناء والمركز القومى لإزالة الألغام والمركز الإقليمى لإزالة الألغام والهلال الأحمر، كما يمكن أن يضم إلى هذه اللجنة من يرى وزير التخطيط والتعاون الدولى الاعتماد عليهم من ذوى الخبرة، كلما دعت الحاجة إلى ذلك. وتتولى هذه اللجنة الإشراف على إزالة الألغام وكل ما يتعلق بهذه العملية، وعلى الأخص إجراء الدراسات وتنفيذ البرامج والخطط الضرورية لإزالة الألغام فى المناطق المحددة، ومراجعة خطط تمويل البرامج المتعلقة بإزالة الألغام، وما يتم تقديمه من الدول والهيئات والمنظمات الدولية والأجنبية واقتراح تخصيصها فى نطاق الأهداف المحددة لها، والتحقق من تنفيذ البرامج المحددة لإزالة الألغام ومتابعتها وإعداد مشروعات التشريعات والقرارات والبحوث اللازمة لمشروعات إزالة الألغام. وقد بدأت هذه اللجنة اجتماعاتها بالفعل، وقامت بإقرار الاستراتيجية الخاصة بتنفيذ مهمة إزالة الألغام، وتتضمن ما يلى: التعاون مع الدول المسئولة عن زرع الألغام فى مصر، وتحديد كيفية دخول المناطق المزروعة بالألغام، وإقامة منظومة متكاملة من البرامج والمشروعات التنموية بالمناطق ذات الأولوية (1).
وبالإضافة إلى ما سبق، فقد برز العديد من الآراء المطالبة بإنشاء مجلس أعلى لإزالة الألغام فى مصر، بهدف إعطاء المزيد من الاهتمام بمشكلة الألغام على أعلى المستويات فى مصر، بما يساعد على سرعة الانتهاء من عملية إزالة الألغام.

وبالإضافة إلى ما سبق، تحولت مشكلة الألغام إلى موضوع محورى من موضوعات الاهتمام الشعبى فى مصر، حيث بدأ الاهتمام فى مصر يزداد بإقامة جمعيات ومراكز لمكافحة الألغام، وجاءت نشأة هذه المراكز والجمعيات فى أغلبها امتدادا لاتجاه عالمى مماثل، حيث نشأ ما يعرف بـ (الحملة

(1) جريدة الأهرام، ٢ يوليو ٢٠٠٠.

المصرية لحظر الألغام)، كامتداد للحملة الدولية لحظر الألغام، حيث لعبت الحملة الدولية لحظر الألغام دورا هاما فى إنشاء الحملة المصرية لحظر الألغام، وذلك حينما بادرت الحملة الدولية منذ يوليو ١٩٩٨ بالاتصال ببعض المنظمات المصرية فى مؤتمر عمان لضحايا الألغام. وتم فى سبتمبر ١٩٩٨ الإعلان فعليا عن بدء عمل الحملة المصرية لحظر الألغام المضادة للأفراد، ثم تشكلت بعد ذلك مجموعة عمل مصرية من عدد من المنظمات المصرية المعنية بحقوق الإنسان وتأهيل الضحايا لمتابعة العمل والتنسيق مع الحملة الدولية ووزارة الخارجية المصرية والمحاربين القدماء وبعض جمعيات رجال الأعمال ([1]). ومع ذلك، فإن الحملة المصرية لم تستطع أن تحقق وجودا ملحوظا فى الساحة المصرية، ومازال دورها محدودا للغاية فى مجال مكافحة الألغام، ويقتصر دورها على قيام بعض كبار المشاركين فيها بكتابة مقالات فى الصحف المصرية بغرض التوعية بشأن مخاطر الألغام، بالإضافة إلى مخاطبة حكومات الدول المسئولة عن زراعة الألغام فى الصحراء الغربية. وفى سبتمبر ١٩٩٨، تم الإعلان عن تأسيس مركز مكافحة الألغام الذى يهدف إلى تحقيق أربعة أهداف رئيسية هى: مكافحة خطر الألغام ومنع تصنيعها واستخدامها، ورصد مواقع دفن الألغام فى مصر والتحذير منها، وتأهيل المصابين بسبب الألغام، وتنظيم حملات محلية وإقليمية ودولية لتطهير الألغام. وفى أوائل عام ٢٠٠٠، تم إنشاء الجمعية الوطنية المصرية للمحافظة على البيئة وإزالة الألغام، وتم إشهارها برقم ٤٣١ فى ٢٢ يناير ٢٠٠٠.

ومن ناحية أخرى، قامت البعثة المصرية لدى الأمم المتحدة من خلال مندوب مصر الدائم السفير أحمد أبو الغيط منذ عام ١٩٩٩ بإجراء اتصالات مكثفة مع سكرتارية الأمم المتحدة، وذلك بغرض عرض مشكلة الألغام المصرية من جميع جوانبها وآثارها على مسيرة التنمية الاقتصادية في مصر على مسرح المنظمة الدولية، والعمل على الاستفادة من زخم هذه الاتصالات في الحصول علي أكبر حجم من المساعدات الدولية لتطهير الأراضى المصرية من براثن الألغام الأرضية. وقد تكامل ذلك أيضا مع الجهود التى قامت بها وزارة التخطيط والتعاون الدولى فى مجال الاتصال بالمنظمات الدولية المعنية بمكافحة الألغام، وكان أبرز ما قامت به فى هذا الصدد هو

([1]) د. علاء غنام، "الألغام.. المشكلة والحل"، جريدة الأهرام، ٣٠ أكتوبر ١٩٩٨.

توجيه الدعوة إلى مركز مكافحة الألغام التابع للأمم المتحدة من خلال برنامجها الانمائى فى القاهرة لإيفاد بعثة لمصر لدراسة هذه المشكلة وتقييمها. وقد استجابت الأمم المتحدة بإرسال بعثة برئاسة ماري فاولر منسقة الأمم المتحدة لشئون الألغام خلال الفترة من ١٢ ــ ٢٣ فبراير ٢٠٠٠، وضمت ممثلين لكل من: برنامج الأمم المتحدة لمكافحة الألغام ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للأطفال وبرنامج الأمم المتحدة الانمائى ومركز جينيف الدولى لمكافحة الألغام. وكان الغرض من زيارة هذه البعثة يتمثل فى إعداد تقرير لتوضيح مدى تأثير مشكلة الألغام على خطط التنمية فى مصر، ووضع مصر على خريطة الدول التى تعانى من مشكلة الألغام، ومساندة مصر من خلال تنسيق الجهود الدولية لمساعدة مصر فى مجال إزالة الألغام فيها (١).

وعقب انتهاء زيارتها لمصر، استغرقت هذه اللجنة حوالى خمسة شهور فى إعداد تقريرها، وأصدرت تقريرها النهائى فى منتصف شهر يوليو ٢٠٠٠، وكان أهم ما تضمنه التقرير التأكيد على أهمية الدور الذى يمكن أن تقوم به الأمم المتحدة والدول الغربية المسئولة عن زراعة الألغام فى الصحراء الغربية المصرية، ولاسيما من حيث ضرورة التزام تلك الدول بتقديم الخرائط والمعلومات الخاصة بمواقع الألغام، بالإضافة إلى تقديم المساعدات الفنية والمالية اللازمة لإزالتها، كما وجه التقرير الدعوة إلى المجتمع الدولى والهيئات الدولية إلى مساعدة مصر على وضع برنامج قومى شامل للتعامل مع مشكلة الألغام الموجودة فى الأراضى المصرية (٢). وقد جرى بعد ذلك عرض هذا التقرير علي الدول والجهات المانحة، للحصول علي الدعم اللازم لتطهير الأراضي المصرية من الألغام وإعادة تأهيل ضحاياها. ومع ذلك، فقد كان واضحا منذ البداية أن الأمم المتحدة لا يمكنها أن تقدم لمصر المساعدات المالية المطلوبة للأنشطة المهمة لمواجهة الألغام في مصر، حيث تقوم خدمة الأمم المتحدة للألغام بالتمويل في جزئها الأكبر من إسهامات طوعية في صندوق مساعدة عمليات الألغام. أما مساندة الدول الفردية في هذا الأمر، فهي تختلف من حالة إلى أخري، وهي متاحة بشكل علني، وترتبط أساسا بالعلاقات

---

(١) جريدة الأهرام، ١٣ فبراير ٢٠٠٠.
(٢) جريدة الأهرام، ١٢ يوليو ٢٠٠٠.

الثنائية بين الدول المانحة والدول المتلقية للمساعدات فى مجال الألغام. ومع ذلك، فإن الأمم المتحدة عرضت مساعداتها من خلال عملية إدارة المعلومات ونظام المعلومات الاحتياطى فى إدارة مواجهة الألغام، وهى أداة يمكن أن تساعد فى إعداد خرائط وقاعدة معلومات تساعد على التصدي للعناصر الرئيسية في عملية مكافحة الألغام، والتي تشمل: الوعي بقضية الألغام وإدراك حجمها، ومساعدة الضحايا، وتحديد حقول الألغام، ورسم الخرائط وعمليات الإزالة ([1]).

وبالتالى، اصبحت السياسة المصرية تجاه قضية الألغام الأرضية تقوم على مجموعة محددة من العناصر، أبرزها بلورة موقف متكامل ومتماسك حيال هذه القضية، وتحقيق أقصى درجة من التعاون والتنسيق بين وزارتى الدفاع والخارجية من أجل طرح قضية الألغام فى مصر على الرأى العام العالمى. أضف إلى ذلك، إنه على الرغم من إصرار مصر على الحصول على مساعدات من حكومات دول الحرب العالمية الثانية لتنفيذ عمليات تطهير وإزالة الألغام الأرضية، إلا أن مصر لم تنتظر لحين اكتمال هذه المساعدات، وإنما أفلحت القوات المسلحة المصرية خلال الفترة ما بين ١٩٨١ - ١٩٩١ فى إزالة حوالى ١١ مليون لغم بجهودها الذاتية.

([1]) د. عمرو عبد السميع، "الأهرام يطرح قضية ألغام الصحراء الغربية على مسئولة الأمم المتحدة ورئيس البعثة المصرية: مصر نائمة فوق ٢٢,٧ مليون لغم!!"، جريدة الأهرام، ٢٢ يونيو ٢٠٠٠.

الفصل السادس عشر :

الآفاق المستقبلية لمعالجة مشكلة الألغام فى مصر

تعتبر مشكلة الألغام الأرضية فى مصر واحدة من أخطر المشكلات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية فى مصر فى الوقت الحالى. وعلى الرغم من أن هذه المشكلة كانت واحدة من المشكلات التى لا تحظى بقدر كبير من الاهتمام الحكومى والعام فى مصر، إلا أن اتساع نطاق حركة التنمية والعمران إلى جميع أرجاء مصر منذ بداية عقد التسعينات، ثم ازدياد الاهتمام العالمى بمشكلة الألغام على الصعيد العالمى، قد وفر فرصة ملائمة لتعزيز الاهتمام بهذه المشكلة خلال عقدى الثمانينات والتسعينات. وعلى الرغم من أن مصر حاولت السير بقوة على طريق إزالة وتطهير الألغام بجهودها الذاتية، إلا أن القيود المالية ونقص المعدات والتكنولوجيا اللازمة عاق كثيرا الجهود المصرية فى هذا الصدد، مما دفع مصر إلى التركيز على الحصول على المساعدات الدولية لتعويض النقص فى الإمكانات الذاتية المصرية، ولاسيما أن مصر تعتبر فى واقع الأمر ليست مسئولة عن نشأة هذه المشكلة، بل المسئول عنها أساسا الدول التى شاركت فى معارك الصحراء الغربية أثناء الحرب العالمية الثانية، بالإضافة إلى إسرائيل التى تعتبر مسئولة إلى حد كبير عن الألغام الموجودة فى سيناء ومنطقة قناة السويس، مما يعطى لمصر حقا أصيلا فى الحصول على المساعدات الفنية والمالية اللازمة لمعالجة هذه المشكلة، بالإضافة الى حقها فى الحصول على التعويضات من هذه الدول لما سببته مشكلة الألغام من أضرار بالغة للمجتمع المصرى على الأصعدة الإنسانية والاقتصادية على مدى العقود الستة الماضية.

ومن ثم، فإن المتغيرات القائمة على المستويين الوطنى والدولى فى مصر فى بداية القرن الحادى والعشرين توفر مناخا مواتيا إلى حد كبير للسير بقوة على طريق إزالة الألغام الأرضية فى مصر، إلا أن هناك مناهج ومداخل متعددة لتنفيذ عملية الإزالة، وهناك بالذات منهجين رئيسيين هما:

١. منهج الإزالة التدريجية المرتبطة بمشروعات تنموية أو استثمارية محددة. ولهذا المنهج العديد من المؤيدين فى المنظمات الدولية والإقليمية المعنية بمكافحة مشكلة الألغام، حيث يقوم هذا المنهج على أن المساعدات المالية والفنية التى يمكن أن تقدمها الدول المانحة فى مجال مكافحة الألغام يجب أن ترتبط أساسا بأولويات واضحة فى برنامج الإزالة، مثل البدء بإزالة الألغام من المناطق كثيفة السكان، أو التركيز على إزالة الألغام من المناطق

التى يمكن أن تُستغل فى مشروعات تنموية محددة تخطط الدولة المتضررة لتنفيذها فى مناطق الألغام، بحيث يتم البدء فى تنفيذ هذه المشروعات فورا بعد الانتهاء من إزالة الألغام. أضف إلى ذلك، أن الحكومة المصرية ذاتها التزمت ضمنيا بهذا المنهج فى كافة جهود إزالة الألغام التى قامت بها بالإمكانات المحلية خلال العقود الماضية، حيث ركزت القوات المسلحة المصرية على إزالة الألغام فى مناطق الصحراء الشرقية والبحر الأحمر وسيناء ومدن القناة من أجل عودة الحياة الطبيعية إلى تلك المناطق أو تنفيذ المشروعات السياحية فى سيناء والبحر الأحمر أو من أجل إعادة تمركز وحدات الجيش المصرى ذاتها فى المناطق التى تم تطهيرها من الألغام. ومن ثم، فإن الفكرة الرئيسية لهذا المنهج تتمثل فى الاقتصار على إزالة الألغام من مناطق محددة، من دون الطموح لإزالة جميع الألغام دفعة واحدة من الدولة المتضررة، وتكون الإزالة هنا وفق ترتيب محدد وواضح للأولويات الوطنية.

٢. منهج الإزالة الشاملة، ويقوم هذا المنهج على السعى إلى إزالة جميع الألغام وفق برنامج وطنى شامل ومتكامل، وجدول زمنى محدد، للتخلص من هذه المشكلة بصورة شاملة. والواقع، أن الخطاب الرسمى المصرى خلال عقد التسعينات كان أقرب ضمنيا إلى هذا المنهج، حيث طالبت مصر دوما المجتمع الدولى بمساعدتها فى التخلص من مشكلة الألغام بصورة شاملة، باعتبارها عبئا إنسانيا واقتصاديا على المجتمع المصرى. ولم تقدم الدبلوماسية المصرية برنامجا محددا لإزالة الألغام، وإنما بدا واضحا أن التركيز ينصب على الإزالة الشاملة لمشكلة الألغام. والمعروف أيضا أن منهج الإزالة التدريجية المرتبطة بمشروعات تنموية أو استثمارية محددة يمكن أن يؤدى فى نهاية المطاف إلى الإزالة الشاملة للألغام، وبالذات إذا كان لدى حكومة الدولة المتضررة مشروعات متنوعة تغطى جميع المناطق التى توجد بها حقول الألغام.

ومن ثم، فإن عملية إزالة الألغام يجب أن تشتمل منذ البداية على تحديد دقيق للمنهج الذى يتعين تبنيه لتنفيذ هذه العملية. وبشكل عام، فإن أغلب الدول المتضررة من مشكلة الألغام لجأت إلى تبنى منهج الإزالة التدريجية المرتبط بمشروعات تنموية، وذلك حسب أولويات محددة. وفى جميع الأحوال، فإن قضية إزالة الألغام فى مصر سوف تشهد تطورات هامة، على صعيد التحول فى سياسة مصر تجاه مسألة حظر الألغام المضادة للأفراد، وذلك فى سياق التحولات المتوقعة لهذه المسألة خلال السنوات القليلة القادمة، بالإضافة إلى

التحولات المتوقعة بشأن تنفيذ عملية إزالة الألغام وزيادة الوعى بهذه المشكلة من مختلف النواحي.

أولا :
آفاق تطور السياسة المصرية تجاه عملية حظر الألغام المضادة للأفراد

كانت السياسة المصرية تجاه مسألة حظر الألغام المضادة للأفراد عبارة عن مزيج متكامل لمجموعة مختلفة من العوامل، بعضها اعتبارات عملية ترتبط باستمرار حاجة القوات المسلحة المصرية إلى الاعتماد على الألغام المضادة للأفراد فى حماية الحدود المصرية، فى ظل غياب بديل ملائم لهذه الألغام، بينما كان البعض الآخر من هذه الاعتبارات مرتبطا بحالة الإحباط التى عانت منها مصر إزاء ما اعتبرته نوعا من التجاهل وعدم الفهم من جانب المجتمع الدولى لخطورة وفداحة مشكلة الألغام فى مصر. فعلى الرغم من أن مصر تعتبر أكبر دولة متضررة من الألغام فى العالم، وهى مشكلة نجمت فى الأساس على أيدى قوى أجنبية، إلا أن المجتمع الدولى لم يبد تفهما كاملا لهذه المشكلة، سواء من حيث رفضه فى البداية التسليم بأعداد الألغام التى قدمتها الحكومة المصرية أو من حيث عدم التزام المجتمع الدولى عموما والدول التى زرعت الألغام فى الأراضى المصرية خصوصا، بتقديم المساعدات اللازمة لمصر لإزالة هذه الألغام، أو من حيث عدم تضمين معاهدة أوتاوا نصوصا واضحة تشير إلى مسئولية الدول التى زرعت الألغام فى مجال مساعدة الدول المتضررة على إزالتها وتعويضها عن الأضرار التى تعرضت لها بسبب هذه المشكلة. ونتيجة لهذه الاعتبارات، اتجهت السياسة المصرية نحو معارضة معاهدة أوتاوا لحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد، ورفض الانضواء فى عملية حظر الألغام ذاتها.

والواقع، أن هناك قدرا من الجدل بشأن احتمالات التطور المستقبلية للسياسة المصرية فى هذا المجال، وبالذات فيما بين تيارين رئيسيين، الأول يدعو ضمنيا إلى تعديل السياسة المصرية فى اتجاه التوقيع على معاهدة أوتاوا والالتزام بنصوصها، والثانى يدعو إلى مواصلة السياسة المصرية الحالية فى

المستقبل القريب، ويرتكز كل تيار فى الواقع على عدد من الحجج القوية، والتى تتمثل أساسا فى:

١. يرتكز التيار الداعى إلى مواصلة السياسة المصرية الرافضة للتوقيع على معاهدة أوتاوا لحظر الألغام المضادة للأفراد على عدد من الركائز، أبرزها أن الامتناع عن التوقيع يمثل احتجاجا قويا تجاه التجاهل الدولى لمشكلة الألغام فى مصر، وبالذات من جانب الدول المسئولة عن مشكلة الألغام، والتى كان بعضها طرفا بارزا فى صياغة معاهدة أوتاوا، مثل بريطانيا وألمانيا. أضف إلى ذلك، أن هذا التيار يرتكز على أن أغلب الدول الكبرى لم تنضم إلى معاهدة أوتاوا، مثل الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية والصين، وهو ما يعنى من وجهة نظرهم أن القوى المؤيدة للحظر أخفقت فى بناء إجماع دولى كامل على مسألة الحظر، ولم تعط الفرصة الكافية للمفاوضات بشأن حظر الألغام، وتجاهلت وجهات نظر القوى الكبرى فى العالم. وبالتالى، فإن بدء سريان المعاهدة من دون انضمام هذه الدول الكبرى إليها يعد فى الواقع هزيمة دبلوماسية للأطراف المؤيدة للحظر، بل إن بعض هذه الدول الكبرى ـــ مثل الصين ـــ ترفض الانضمام إلى هذه المعاهدة تحت أى ظرف من الظروف، رغم أن الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية تربط ذلك بالوصول إلى بدائل ملائمة للألغام.

وفى الوقت نفسه، فإن هذا التيار يولى أهمية كبرى للموقف الإسرائيلى القائم أيضا على رفض الانضمام للمعاهدة، كما يأخذ فى الاعتبار أيضا التكلفة المالية الضخمة التى سوف تقع على عاتق مصر لتدمير ما لديها من ألغام، وذلك بموجب معاهدة أوتاوا. ونظرا لكل هذه الأسباب، فإن هذا التيار يرفض بشدة التوقيع على معاهدة أوتاوا، ويدعو إلى مواصلة السير على السياسة الراهنة، ويبدو أن هذا التيار هو المسيطر بالفعل على السياسة المصرية، وهو أيضا السبب فى أن مصر ترفض المعاهدة، ولكن من دون تحديد أية شروط للانضمام إليها، وهو ما قد يعنى أن مسألة الانضمام إلى المعاهدة ليست واردة فى حسابات السياسة المصرية.

٢. أما بالنسبة للتيار الداعى إلى الانضمام إلى معاهدة أوتاوا لحظر الألغام المضادة للأفراد، فهو يبدو خافتا للغاية فى مواقف الجماعات المعنية بمكافحة الألغام فى مصر، ويقوم هذا الموقف على ركيزتين رئيسيتين، تتمثل الأولى فى أن معاهدة أوتاوا تعتبر واحدة من المعاهدات القليلة التى انعقد عليها

الإجماع الدولى، وهو ما انعكس فى العدد الضخم من الدول التى انضمت إلى هذه المعاهدة، مما يعنى أن الانضمام إلى هذه المعاهدة يعتبر نوعا من اللحاق بالركب العالمى فى هذا المجال، وتأكيدا لرغبة مصر فى إنهاء مشكلة الألغام وإعطائها وضع الأولوية. أما الركيزة الثانية، فهى تتمثل فى أن الأسباب والحجج التى يستند عليها البعض لتبرير عدم التوقيع على هذه المعاهدة تعتبر غير كافية للامتناع عن التوقيع على اتفاقية تمنع أحد أبشع الأسلحة الفتاكة ضد الإنسانية ([1]).

أضف إلى ذلك، أن هناك عددا آخر من الأسباب التى يمكن أن تبرر الانضمام إلى معاهدة أوتاوا، وأبرزها أن الانضمام إلى المعاهدة ربما يعطى لمصر حجة أقوى لدى مطالبتها بالحصول على مساعدات دولية لإزالة الألغام الموجودة فى أراضيها، ولاسيما أن الدول التى تعتبرها مصر مسئولة عن مشكلة الألغام فى الصحراء الغربية، وبالذات بريطانيا وألمانيا، باتت تتذرع بأن عدم انضمام مصر على معاهدة أوتاوا سوف يجعل من الصعب عليها تقديم أية مساعدات مالية أو فنية لمصر لتطهير الألغام الموجودة فى أراضيها، بالإضافة إلى أن الانضمام إلى المعاهدة سوف يعفى مصر من حرج كبير يمكن أن تتعرض له فى حالة انضمام الدول الكبرى، مثل الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية، إلى معاهدة أوتاوا، وهى مسألة يتوقع أن تحدث فى غضون سنوات قليلة. وفى الوقت نفسه، فإن وجهة النظر المؤيدة للانضمام تقوم أيضا على أن القوات المسلحة المصرية يمكنها أن تستفيد من البدائل التى تقوم بتطويرها حاليا الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية، عوضا عن الألغام المضادة للأفراد. فليس مطلوبا من مصر أن تقوم بنفسها بتطوير مثل هذه البدائل، بل يمكنها أن تستفيد من مثل هذه البدائل حال الانتهاء من تطويرها وإنتاجها من جانب الدول الكبرى الأخرى.

والواقع، أن كل تيار من هذين التيارين يرتكز على عدد من نقاط القوة فى تبرير موقفه، والمتصور أن من الضرورى تطوير السياسة المصرية تجاه مسألة حظر الألغام مستقبلا فى اتجاه الجمع بين عناصر القوة لدى كل تيار

([1]) انظر مثالا على هذا الموقف فى تحليل أيمن سرور المدير التنفيذى لمركز مكافحة الألغام فى مصر فى: أيمن سرور، "نحو آلية متكاملة لمكافحة الألغام"، ورقة مقدمة إلى الندوة الإقليمية العربية حول (الألغام وتأثيرها على التنمية فى العالم العربى)، جامعة الدول العربية، ٩ ــ ١١ أبريل ٢٠٠٠، ص.ص. ٧ ــ ٨.

من هذين التيارين. فمن الضرورى أن تواصل مصر ضغوطها على الدول المسئولة عن مشكلة الألغام بها (ألمانيا وبريطانيا وإيطاليا وإسرائيل) من أجل تحمل مسئولياتها فى هذا الصدد، من خلال تقديم المساعدات الفنية والتعويضات المالية، بسبب ما تحملته مصر من أضرار بسبب مشكلة الألغام فى أراضيها، ولكن من الضرورى أيضا أن تكون مصر ضمن الإجماع والتوافق الدوليين بشأن حظر الألغام، وهو إجماع سوف يكتمل قريبا بانضمام الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية إلى هذه المعاهدة، وربما كان من مصلحة مصر ألا تنتظر انضمام هاتين الدولتين إلى المعاهدة، ثم تنضم معهما أو بعدهما، وإلا بدا موقفها كموقف رد الفعل التابع للموقف الأمريكى.

وقد أظهرت خبرة السنوات الثلاث الماضية أن مصر لم تكسب كثيرا من سياسة الربط التى التزمت بها، بين الحصول على مساعدات من الدول المسئولة نظير انضمامها إلى المعاهدة، ولم يؤثر هذا الموقف بقوة فى موقف أى من الأطراف المعنية، بل على العكس من ذلك، يقوم موقف الأطراف الدولية المعنية على أن هناك شرطا أساسيا لتقديم المساعدات إلى الدول المتضررة من مشكلة الألغام يتمثل فى ضرورة التوقيع على معاهدة أوتاوا لحظر الألغام المضادة للأفراد، بالإضافة إلى ضرورة وجود خطة قومية لإعادة تنمية وتعمير المناطق المتضررة من مشكلة الألغام فى الصحراء الغربية وسيناء ومنطقة السويس. وقد عبرت السيدة جودى وليامز المنسق العام للحملة الدولية لحظر الألغام والحاصلة على جائزة نوبل للسلام بمنتهى الوضوح عن هذا الموقف أثناء زيارتها لمصر، حيث أشارت وقتذاك إلى أن ظروف نشأة مشكلة الألغام فى الصحراء الغربية تعتبر أمرا تاريخيا، كما شددت على أن هناك إجماعا دوليا على ضرورة انضمام مصر أولا إلى معاهدة أوتاوا لحظر الألغام حتى يمكن للدول المانحة تقديم المساعدات لها فى مجال إزالة الألغام (1). ومن ثم، فإن رفض مصر الانضمام إلى المعاهدة زاد من قوة موقف تلك الدول المسئولة للتملص من التزاماتها تجاه مصر. والمتصور أن مصر يمكن أن تستفيد كثيرا فى حالة انضمامها إلى المعاهدة

---

(1) انظر على سبيل المثال تصريحات جودى وليامز فى : أحمد فؤاد، "الحائزة على جائزة نوبل للسلام تعلن: الدول الكبرى مستعدة لإزالة الألغام فى مصر"، جريدة الأهرام، ١٧ فبراير ١٩٩٩، بالإضافة إلى مقالة المستشار عادل صلاح الدين، "ألغام الصحراء الغربية.. ستبقى قضية حية؟"، جريدة الأهرام، ٢٠ مارس ١٩٩٩.

من أجل الضغط للحصول على المساعدات والتعويضات، حيث أن ذلك سوف يسحب الحجة التى باتت بريطانيا وألمانيا تتذرع بها لتقديم المساعدات لمصر، وسوف تمتلك مصر قدرة أكبر من المبادرة حال انضمامها إلى الإجماع الدولى فى مجال حظر الألغام.

ومن ثم، فإن المتصور أن يجيء انضمام مصر إلى معاهدة أوتاوا لحظر الألغام المضادة للأفراد، عقب الحصول على تطمينات جدية، بأنها سوف تحصل على مساعدات مناسبة فى عملية إزالة الألغام، أيا كانت الصيغة التى سوف يتم بها ذلك، وأيضا عقب الانتهاء من حسم مسألة التكلفة المالية الكبيرة التى سوف تتطلبها عملية تدمير المحزون المصرى من الألغام المضادة للأفراد، كما يمكن الإسراع بالانضمام إلى المعاهدة إذا انتهت عمليات البحث والتطوير الجارية من جانب العديد من الدول الكبرى لإيجاد بدائل للألغام المضادة للأفراد، على أن تكون هذه البدائل فعالة وبأسعار معقولة ومتاحة فى السوق العالمية. ومن أجل تنفيذ هذه الصيغة، يتعين إجراء محادثات جادة مع كل من مسئولى الأمم المتحدة والحكومات البريطانية والألمانية والإيطالية، ويمكن أن تبادر مصر بالدعوة إلى مثل هذه المحادثات، سواء بصورة جماعية أو منفردة، من أجل البحث عن صيغة ملائمة تضمن الإسراع بحل مشكلة الألغام الأرضية فى مصر، جنبا إلى جنب مع تشجيع مصر على الانضمام إلى معاهدة أوتاوا فى آن واحد معا.

ثانيا :
مستقبل عملية إزالة وتطهير الألغام فى مصر

تعتبر عملية إزالة وتطهير الألغام بمثابة المرحلة الأكثر خطورة وأهمية فى أى برنامج وطنى متكامل للتخلص من مشكلة الألغام الأرضية فى مصر. وتحتاج هذه العملية إلى العديد من الترتيبات والتحضيرات الضرورية، لضمان دقة عملية التطهير والإزالة، ولاسيما أن هذه العملية تحتاج إلى مستوى من الدقة لا يقل عن ٩٩%، من أجل توفير عنصر السلامة والأمان للسكان الذين سوف يقطنون تلك المناطق بعد الانتهاء من إزالة الألغام منها، كما يجب أن تتم هذه العملية فى ظل أقصى درجة من الأمان والحيطة والحذر من جانب

فرق التطهير والإزالة. وهناك العديد من المراحل التى تشتمل عليها عملية إزالة وتطهير الألغام على النحو التالى:

١. استكمال عملية الرصد الجغرافى لحقول ومواقع الألغام فى الصحراء الغربية وسيناء ومنطقة قناة السويس، حيث تعتبر هذه المرحلة بمثابة نقطة الانطلاق الرئيسية فى عملية إزالة الألغام من المناطق المتضررة. وتحتاج هذه الخطوة إلى المزج بين العديد من طرق جمع المعلومات، وأبرزها محاولة الحصول على أكبر قدر ممكن من الخرائط والمعلومات التفصيلية الدقيقة من الدول التى زرعت الألغام فى الصحراء الغربية وسيناء ومنطقة قناة السويس، بالإضافة إلى جمع المعلومات من السكان المحليين فى المناطق القريبة من حقول الألغام، وبالذات من البدو فى الصحراء الغربية وسيناء، حيث أن لديهم خبرة واسعة بمواقع الألغام بحكم معرفتهم الدقيقة بطبيعة الأرض الصحراوية فى تلك المناطق. وفى الوقت نفسه، يمكن الاستفادة من تكنولوجيا الأقمار الصناعية والتصوير الجوى المتطورة لدى الدول الكبرى، مثل الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية ودول الاتحاد الأوروبى، حيث يمكن من خلال هذه التكنولوجيا التقاط صور لمواقع الألغام تحت الأرض عن طريق الاستشعار عن بعد أو الأشعة تحت الحمراء.. أو غير ذلك. وبعد الانتهاء من تحديد مواقع الألغام، يتعين القيام بعملية تصنيف لمناطق الألغام حسب درجة الخطورة على السكان المحليين وعلى عملية التنمية فى المناطق القريبة منها، ووضع خرائط تفصيلية لمواقع الألغام، ثم وضع اللافتات والعلامات التحذيرية حول حقول ومواقع الألغام فى تلك المناطق، بحيث يتم الانتهاء من التحديد الدقيق لمواقع الألغام بصورة شاملة.

٢. تحديد الطرق الملائمة لإزالة وتطهير الألغام فى مصر، حيث تتنوع طرق إزالة وتطهير الألغام، على نحو ما سبق أن ذكرنا فى الباب الأول، ما بين: طرق التطهير اليدوى، والطرق الميكانيكية، ورصد الألغام عن طريق الكلاب المدربة، والاستكشاف عن طريق التكنولوجيا المتطورة. والواقع، أن جميع طرق إزالة وتطهير الألغام تعتمد فى الأساس على المزج بين عدة طرق متكاملة فى آن واحد معا، وتعتبر الطريقة اليدوية هى الأكثر فاعلية، على الرغم من بطئها وارتفاع تكلفتها، إلا أن فاعلية هذه الطريقة تتوقف على تكميلها بطرق أخرى معاونة، مثل الاستعانة بالكلاب المدربة، وبعض الأجهزة والمعدات الميكانيكية الأخرى. ومن دون ذلك، فإن طريقة الإزالة اليدوية يمكن

أن تكون بالغة الخطورة. ومن الواضح أن القوات المسلحة المصرية اعتمدت أساسا طيلة الفترة الماضية على الطريقة اليدوية، وأنها وجدت أن هذه الطريقة خطيرة للغاية، وتسببت فى وقوع العديد من الإصابات فى صفوف فرق التطهير. ولذلك، فإن القوات المسلحة المصرية تركز فى الوقت الحالى على الحصول على تكنولوجيا متطورة للمساعدة فى عملية رصد وإزالة الألغام.

٣. توفير الموارد والمعدات اللازمة لتنفيذ عملية تطهير وإزالة الألغام، حيث من المعروف أن المشكلة الرئيسية التى تجابه عملية إزالة الألغام فى مصر تتمثل أساسا فى نقص الإمكانات المادية والفنية والتكنولوجية. وقد ركزت الحكومة المصرية خلال الفترة الماضية على الحصول على المساعدات التكنولوجية اللازمة من الدول الغربية، وتشير تقديرات المسئولين العسكريين المصريين إلى أن الاحتياجات المصرية تتركز أساسا فى: ٣٠٠ جهاز استكشاف متطور للألغام من طراز (فورستر)، و٢٠٠٠ كاسحة ألغام، بالإضافة إلى العديد من البدل والأحذية والمهمات الخاصة لاستخدام ووقاية فرق التطهير، علاوة على حاجة القوات المسلحة إلى تنظيم دورات تدريبية متقدمة للمهندسين والفنيين العسكريين المصريين العاملين فى مجال إزالة وتطهير الألغام. ومازالت هناك بعض المشكلات التى تواجه توفير هذه الاحتياجات، حيث أن المساعدات الأجنبية مازالت أقل بكثير من هذه الاحتياجات. ومن ثم، يصبح من الضرورى التركيز على توفير هذه المتطلبات، حتى وإن اقتضى ذلك البحث عن طرق بديلة لتوفير التمويل اللازم لهذه الاحتياجات، من دون انتظار المساعدات الأجنبية لهذا الغرض.

٤. التنفيذ العملى لعملية تطهير وإزالة الألغام، وتمثل هذه العملية تتويجا لكافة الخطوات التحضيرية السابقة، ومن الضرورى تنفيذ عملية التطهير وفق ترتيبات واضحة للأولويات، ووفق جدول زمنى واقعى وقابل للتطبيق، مع ضرورة حشد وتعبئة كافة الجهود والإمكانات الوطنية والدولية لتنفيذ هذا الغرض. وعلى الرغم من مرور فترة طويلة من الزمن على ألغام الصحراء الغربية وسيناء ومنطقة القناة، إلا أن من الضرورى جدا الالتزام بأقصى درجة ممكنة من الحذر والحيطة فى تنفيذ عملية الإزالة والتطهير لضمان سلامة فرق التطهير، وتوفير وحدات الرعاية الصحية قريبا من مناطق الإزالة، بالإضافة إلى ضرورة الالتزام بإجراءات الأمان اللازمة، وبالذات ما يتعلق بالتخلص من الألغام فى مواقعها إذا كان نقلها ينطوى على أية مخاطر

على فرق التطهير، أو تجميع هذه الألغام وتدميرها فى نهاية كل يوم عمل تفاديا لمخاطر التخزين أو النقل أو إعادة الاستخدام.. وغير ذلك.

وعقب الانتهاء من عملية إزالة وتطهير الألغام، فإن من الضرورى البدء فورا فى تنفيذ مشروعات تنموية واستثمارية فى تلك المناطق، وإلا تحولت عملية إزالة الألغام إلى ترف وتبديد للموارد. فمن غير المنطقى إنفاق ملايين الدولارات لإزالة الألغام الأرضية، ثم ترك تلك المناطق صحراء جرداء بدون ممارسة أى نشاط تجارى أو إنسانى بها. وهناك العديد من الفرص الاستثمارية الضخمة فى مناطق الصحراء الغربية وسيناء والقناة، والتى يمكن البدء فى تنفيذها عقب الانتهاء من عملية الإزالة والتطهير، ولاسيما المشروعات الزراعية والتعدينية والسياحية والعمرانية.. وغير ذلك.

ثالثا :
مساعدة ضحايا الألغام فى مصر

اتضح من الدراسة أن هناك قصورا شديدا فى مساعدة ضحايا الألغام من مختلف النواحى الصحية والاجتماعية، وهو ما يؤدى إلى تفاقم الآثار الإنسانية لمشكلة الألغام، حيث يؤدى هذا القصور إلى العجز عن معالجة المصابين فورا وتقديم الرعاية الصحية السريعة لتقليل نتائج الإصابة، بالإضافة إلى العجز عن معاودة إدماج المصابين فى المجتمع مجددا من حيث العمل والتنقل والعلاقات الاجتماعية.. وغير ذلك. ومن ثم، يبدو من الضرورى تطوير عملية مساعدة ضحايا الألغام فى مصر من عدة نواحى:

١. إنشاء مراكز للعلاج والتأهيل الطبى والاجتماعى لضحايا الألغام بالقرب من مناطق الحقول، أى فى المناطق القريبة من حقول الألغام فى مدن سيناء والقناة ومرسى مطروح والسلوم وسيوة.. وغيرها، وإنشاء أقسام لعلاج مصابى الألغام فى المستشفيات القريبة من المناطق المتضررة، وذلك لضمان سرعة تقديم المساعدة الطبية لضحايا الألغام، بما يساعد على سرعة إنقاذ المصاب وتقليل مضاعفات الإصابة إلى أدنى حد ممكن، بما لا يؤدى إلى الوفاة أو البتر إن أمكن ذلك. وتنبع أهمية ذلك من أن سرعة تقديم العلاج لمصابى الألغام تعتبر مسألة مصيرية، وتتوقف عليها الموت أو الحياة او العجز، بالإضافة إلى أن قرب مراكز العلاج والتأهيل من المناطق المتضورة

سوف يضمن تقليل تكاليف الانتقال، علاوة على تيسير عملية إندماج المصاب فى بيئته المحلية.

٢. تطوير نظام التأمين الاجتماعى، من خلال استصدار تشريعات جديدة للتعامل مع حالات الإصابة بالألغام تحديدا، مع زيادة مقدار التعويضات المالية التى يتم صرفها للمتضررين، وذلك لأن الإصابة بالألغام تؤدى إلى احتياج المصاب لفترة علاج وتأهيل طويلة ومكلفة، بالإضافة إلى عجز المصاب عن العمل أو صعوبة حصوله على العمل، وعدم قدرة المصاب على التكيف مع بيئته المحلية وتحوله إلى عبء على المجتمع. وفى الوقت نفسه، فإن عدم حصول المصاب (إذا كان عائلا للأسرة) على تعويض كاف يؤدى بالضرورة إلى عجز الأسرة عن تدبير مصادر للدخل، مما يؤدى إلى حدوث تغيير فى الأدوار داخل الأسرة، حيث يصبح المعال (الأم أو الإبن) عائلا للأسرة، وهو ما يتطلب فى جميع الأحوال تقديم تعويض مالى مناسب، بالإضافة إلى برنامج متكامل للتأهيل الاجتماعى للمصاب.

٣. زيادة دور المجتمع فى توفير فرص العمل لمصابى الألغام من خلال العديد من الطرق، أبرزها تعزيز مفهوم المسئولية الاجتماعية فى المجتمع عموما، ولدى أرباب العمل خصوصا، وفى المناطق المتضررة من مشكلة الألغام بصورة أخص، بحيث ينشأ نوع من التضامن والتعاطف الاجتماعى مع مصابى الألغام، والذى يمكن أن يتخذ العديد من التجليات، وأبرزها توفير فرص العمل الملائمة لمصابى الألغام، وبالذات فى الأجهزة الحكومية المحلية فى المناطق المتضررة، وفى المشروعات المتوسطة والكبيرة فى تلك المناطق. أضف إلى ذلك، أن من الضرورى أن تقوم الدولة بتمويل مشروعات صغيرة لمصابى الألغام على نحو يتلاءم مع ظروف وإمكانات هؤلاء المصابين، بالإضافة إلى إمكانية إنشاء مشروعات عامة، صناعية أو تجارية، خاصة لمصابى الألغام، بما يعنى عموما تكثيف الجهود لرعاية مصابى الألغام، للمساعدة فى سرعة إدماجهم اجتماعيا واقتصاديا فى المجتمع.

٤. زيادة الوعى بمشكلة الألغام فى المجتمع المصرى، من خلال مختلف الوسائل المقروءة والمسموعة والمرئية، بما يزيد من الفهم العام بخطورة هذه المشكلة سواء على مستوى المجتمع ككل، أو على مستوى المجتمعات المحلية القريبة من حقول الألغام. وعادة ما تشتمل برامج التوعية من مخاطر الألغام على العديد من العناصر، وأبرزها: تنفيذ حملات للتوعية فى المدارس القريبة

من حقول الألغام، وتنفيذ برامج إذاعية وتليفزيونية للتوعية بمخاطر هذه المشكلة، وطبع وتوزيع الكتيبات والملصقات الخاصة بالتحذير من مخاطر الألغام. ويجب أن تقوم بعملية التوعية فرق مدربة من الفنيين الملمين بمختلف أبعاد مشكلة الألغام، وتعزيز دور الهلال الأحمر المصرى فى هذا الشأن ([1]). ويمكن أن تساعد زيادة الوعى بخطورة هذه المشكلة فى العديد من النواحى، من حيث زيادة مساهمة أفراد المجتمع فى حل هذه المشكلة من خلال تبرعات خاصة أو غير ذلك من الأشكال، بالإضافة إلى التفهم بدرجة أكبر لمعاناة مصابى الألغام، علاوة على توخى الحذر والحرص من جانب مختلف الأفراد فى حالة تجولهم فى مناطق قريبة من حقول الألغام.. وغير ذلك من النتائج الإيجابية.

٥. تعزيز دور المنظمات غير الحكومية فى مساعدة مصابى الألغام، حيث باتت المنظمات غير الحكومية تلعب أدوارا متزايدة فى مختلف المجتمعات فى الفترة الحالية، بل إن بعض المجتمعات المتقدمة باتت تنظر إلى دور المنظمات غير الحكومية على أنه دور يزيد ويفوق دور الحكومات ذاتها. والواقع، أن المنظمات غير الحكومية يمكنها أن تلعب دورا هاما فى عملية مكافحة الألغام بصفة خاصة، حيث أن هذه المنظمات ـ مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمة الأمريكية للمحاربين القدماء فى فيتنام والحملة الدولية لحظر الألغام ـ هى التى أثارت هذه القضية أصلا على الساحة الدولية، وجعلتها واحدة من أكثر الموضوعات إلحاحا وأكثرها أهمية فى قائمة الاهتمامات العالمية فى عقد التسعينات. وعلى الرغم من أن العديد من المنظمات غير الحكومية فى مصر قد اهتمت بمشكلة الألغام، ونظمت مؤتمرات موسعة لمناقشتها من مختلف الجوانب، إلا أن هذا الدور مازال محدودا وقاصرا، ومن الممكن زيادة هذا الدور بقوة مستقبلا، وبالذات فى مجالات التوعية والتمويل ومساعدة الضحايا.

ومن ثم، فإن مساعدة ضحايا الألغام يجب أن تعامل بوصفها تحديا إنسانيا واجتماعيا واقتصاديا فى مصر، فالضحايا هنا ليسوا فقط ضحايا الألغام، وإنما

([1]) انظر تصورا بشأن الأدوار المحتملة التى يمكن أن يقوم بها الهلال الأحمر المصرى فى هذا المجال فى: د. يحيى طموم، "دور الهلال الأحمر المصرى فى التوعية ضد مخاطر الألغام ومساندة الضحايا"، ورقة مقدمة إلى الندوة الإقليمية العربية حول (<u>الألغام وتأثيرها على التنمية فى العالم العربى</u>)، جامعة الدول العربية، ٩ ـ ١١ أبريل ٢٠٠٠، ص.ص. ٢ ـ ٧.

هم ضحايا الإهمال العام لهذه المشكلة، وضحايا الجهل وعدم الوعى بمخاطر الألغام وأماكن وجودها.. وغير ذلك. ومن ثم، فإن زيادة دور الدولة والمجتمع فى معالجة هذه المشكلة يمكن أن يكون مفيدا من مختلف النواحى، وبالذات من حيث تطوير وتحسين مستوى الرعاية الصحية وزيادة التعويضات المالية وتوفير فرص العمل للمصابين، كما أن من الضرورى زيادة دور المجتمع المدنى فى التعامل مع هذه المشكلة فى المستقبل، بما يضمن تقليل الإصابات الناجمة عن الألغام أو وقفها تماما، بالإضافة إلى ضمان سرعة علاج المصابين وتأهيلهم نفسيا واجتماعيا، وتمكينهم من معاودة النشاط والعمل، بما لا يحولهم إلى قوة معطلة فى المجتمع.

وختاما، فإن التحليل السابق يشير إجمالا إلى أن هناك العديد من الاتجاهات التى يمكن للسياسة المصرية ان تسير فيها من اجل استكمال هذه العملية، أبرزها مواصلة التأكيد على مسئولية المجتمع الدولى فى إزالة هذه الألغام، وبالذات على صعيدى التمويل والمساعدات التكنولوجية، باعتبار ذلك حقا قانونيا لمصر بسبب مسئولية دول الحرب العالمية الثانية فى زراعة هذه الألغام، مما يفرض عليها التزاما قانونيا ليس فقط بالمساعدة فى إزالة هذه الألغام، ولكن حتى بتقديم تعويضات إلى ضحايا الألغام، وللحكومة المصرية ككل. ومن ناحية أخرى، فإن الدبلوماسية المصرية يمكن أن تضع هذه المسألة أيضا على خريطة المفاوضات مع الدول الكبرى الراغبة فى التعاون الاقتصادى مع مصر، أو الراغبة فى تقديم المساعدات لمصر، وبالذات دول الاتحاد الأوروبى، حيث أن هذه الدول تتبنى فى الوقت الحالى برنامجا موسعا للمشاركة مع دول جنوب المتوسط، وتسعى الى تنفيذ طائفة واسعة من إجراءات بناء الثقة مع دول جنوب المتوسط، ويعتبر موضوع المساعدة فى إزالة الألغام الأرضية أحد أهم إجراءات بناء الثقة التى تفكر دول الاتحاد الأوروبى فى تنفيذها فى إطار هذه المشاركة، وتسعى بالفعل بعض مراكز الأبحاث الأوروبية إلى الانتهاء من دراسات تفصيلية فى هذا الصدد. وأخيرا، فإن من الممكن تنشيط وتفعيل الجهود المصرية الوطنية من اجل استكمال إزالة هذه الألغام. فمصر تمتلك خبرات ضخمة فى مجال عمليات الإزالة، سواء من المهندسين العسكريين أو شركات القطاع الخاص العاملة فى هذا المجال، ومن الممكن تنشيط هذه الجهود، بحيث تكتسب قدرا اكبر من قوة الدفع خلال الفترة القادمة. ولكن جميع هذه الأنشطة تحتاج أولا إلى قدر اكبر

من الاهتمام العام فى مصر بمشكلة الألغــــام، بحيــث تصبــح فـــى مقدمـــة الاهتمامات الوطنية المصرية باعتبارها مشكلة بالغة الخطورة على المستويين الإنسانى والاقتصادى.

خاتمة

تعتبر مشكلة الألغام المضادة للأفراد واحدة من أخطر التحديات التى تواجه المجتمع الدولى فى الفترة الحالية. وعلى الرغم من نجاح الحركة العالمية لحظر الألغام المضادة للأفراد، المؤلفة أساسا من الحكومات والمنظمات غير الحكومية المؤيدة لهذا الحظر، فى إبرام معاهدة أوتاوا لحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد، فإن هناك العديد من التحديات التى يتعين على المجتمع الدولى أن يواجهها بشجاعة وبكفاءة من أجل التخلص من خطر هذه الألغام، وبالذات تحدى إزالة الألغام المضادة للأفراد فى الدول والمناطق المتضررة من هذه المشكلة على الصعيد العالمى، والذى يعتبر بمثابة التحدى الأكثر خطورة وأهمية، ولكنه يواجه العديد من الصعوبات والمشكلات، بسبب مشكلة نقص تمويل الأنشطة المرتبطة بمكافحة الألغام المضادة للأفراد على الصعيد العالمى، وذلك بسبب ضعف مساهمات الدول المختلفة فى تمويل الأنشطة التى تقوم بها الأمم المتحدة فى مجال مكافحة مشكلة الألغام، وكذلك ضعف مساهمات الدول فى عمليات إزالة الألغام فى الدول الأخرى، التى تتم على نحو ثنائى. ومن ثم، فإنه على الرغم من أن العديد من الدول الكبرى، مثل بريطانيا وفرنسا واليابان وألمانيا وكندا، قد أظهرت حماسا بالغا لمسألة حظر الألغام المضادة للأفراد، إلا أنها لا تساهم بالقدر الكافى فى تمويل أنشطة مكافحة الألغام، ولا تقدم إلا مبالغ هزيلة وضئيلة للغاية.

وبالتالى، فإنه إذا كانت الحركة العالمية لحظر الألغام المضادة للأفراد قد اهتمت بوقف اى زيادة مستقبلية لمشكلة الألغام، فإنها فى الوقت نفسه ترفض الالتفات باهتمام كاف إلى مشكلات الألغام الفعلية فى العديد من الدول، رغم أن الكثير من الدول الفاعلة فى حملة حظر الألغام على الصعيد العالمى تعتبر مسئولة بشكل أساسى عن مشكلة الألغام فى العديد من الدول النامية، سواء

أثناء مشاركة تلك الدول فى حروب جرت على أراضى الدول النامية، أو من خلال توسعها فى فترات سابقة فى بيع الألغام والاتجار فيها. ونتيجة لذلك، فإن الاهتمام العالمى المتزايد بمشكلة الألغام لم يفض فى الواقع إلى تحقيق إنجاز ملموس على صعيد عملية إزالة الألغام، بل إن هذه العملية تسير ببطء شديد فى الوقت الحالى.

ويشير ما سبق إلى أن التركيز الأساسى للدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية العاملة فى مجال مكافحة الألغام كان منصبا على ما يبدو على الشق السياسى من هذه العملية، من أجل تحقيق إنجاز سياسى يحظى بتغطية إعلامية واسعة، ولكن من دون الاهتمام بجذور وخلفيات مشكلة الألغام المضادة للأفراد وأبعادها المختلفة. ومن ثم، فإن التحدى الحقيقى الذى يواجه الحركة العالمية لمكافحة الألغام المضادة للأفراد يتمثل فى حشد وتعبئة الموارد المادية والتكنولوجية اللازمة لإزالة الألغام على الصعيد العالمى، باعتبار الألغام وصمة عار على جبين الإنسانية، ومصدر دائم للخطر المميت على المدنيين الأبرياء، كما أن من الضرورى أن تأخذ عمليات إزالة الألغام فى الاعتبار مسئولية الدول التى زرعت الألغام فى أراضى الدول الأخرى، وضرورة التزام تلك الدول بتقديم المساعدات اللازمة لإزالة هذه الألغام والتعويضات عن الخسائر التى أصابت تلك الدول بسبب الألغام.

أما بالنسبة لمستقبل عملية حظر الألغام المضادة للأفراد، فإنه على الرغم من امتناع العديد من الدول الكبرى والفاعلة عن الانضمام إلى معاهدة أوتاوا لحظر الألغام المضادة للأفراد، فإن الواضح أن المستقبل يسير نحو اتساع نطاق الامتثال للمعاهدة والانضمام إليها. فالدول الكبرى، مثل الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية لا ترفض الانضمام إلى المعاهدة من حيث المبدأ، ولكنها تربط انضمامها إليها باعتبارات وتوقيتات معينة، بالإضافة إلى أن المتوقع أن تسوية أو تهدئة الصراعات الإقليمية الكبرى، وبالذات الصراع فى شبه الجزيرة الكورية، يمكن أن يقدم عاملا إضافيا مشجعا على التوسع فى الانضمام إلى هذه المعاهدة، علاوة على أن الحركة النشطة فى مجال تطوير وإنتاج بدائل عسكرية للألغام المضادة للأفراد يمكن أن تشجع بدرجة أكبر على الاستغناء بصورة كاملة عن الألغام المضادة للأفراد.

وفى الوقت نفسه، فإن عملية حظر الألغام ، شأنها شأن جميع جهود ضبط التسلح، تتأثر بالعديد من المتغيرات السياسية الدولية، وأبرزها ظاهرة العولمة

والأهمية المتعاظمة للاقتصاد فى العلاقات الدولية، على حساب الاعتبارات السياسية والاستراتيجية، واتساع نطاق ظاهرة التقسيم الدولى للعمل، حيث أن جميع هذه الاعتبارات تزيد من قوة الاتجاه العالمى نحو تسوية أو تهدئة الصراعات والتركيز فى العلاقات الدولية على قضايا التعاون الاقتصادى، وتقليص اللجوء إلى الأدوات العسكرية فى المنازعات الدولية، وهو ما يؤدى بالضرورة إلى خفض النفقات العسكرية وتقليص الاهتمام بعمليات التسلح واسعة النطاق، مما يؤدى عموما إلى تقليص الاهتمام بامتلاك كميات أكبر من الأسلحة والمعدات، ومن بينها الألغام المضادة للأفراد.

وبالنسبة لمصر، بدا واضحا أن مشكلة الألغام تعتبر واحدة من التحديات الخطيرة التى تواجه المجتمع ككل، وتقف عائقا أمام جهود التنمية بصفة خاصة. وتتبدى خطورة هذه المشكلة ليس فقط فيما سببته من أضرار إنسانية واقتصادية ضخمة لمصر على مدى العقود الخمسة الماضية، ولكن من الممكن أيضا أن تتسبب هذه المشكلة فى مخاطر شديدة فى المستقبل فى ظل المشروعات القومية العملاقة التى يتم تنفيذها حاليا، مثل مشروع توشكى ومشروع شرق التفريعة ومشروع تنمية خليج السويس، بالإضافة إلى التوسع المستمر فى حركة التنمية والعمران فى العديد من المناطق التى لم تكن مأهولة من قبل فى مصر. فهذه المشروعات وصلت إلى العديد من المناطق المتضررة من مشكلة الألغام، وبالذات فى السويس والصحراء الغربية، وهو ما يعنى أنه من دون إزالة الألغام أولا، فإن معدل الإصابة بسبب الألغام يمكن أن يزداد، ويصل إلى معدلات أعلى بكثير فى المستقبل.

وقد حرصت مصر أساسا على الجمع بين اتجاهين رئيسيين فى عملية إزالة الألغام، فهى تطالب بقوة بالحصول على مساعدات خارجية، فنية وتكنولوجية، من الدول المتقدمة عموما، ومن الدول المسئولة عن زرع الألغام فى أراضيها خصوصا، وبالذات ألمانيا وبريطانيا وإيطاليا، جنبا إلى جنب مع تنشيط الجهود الوطنية فى مجال إزالة الألغام، إلا أنه بدا واضحا أن عملية إزالة الألغام فى مصر تحتاج إلى إمكانات مالية وفنية وتكنولوجية أكبر من القدرات المصرية. ولذلك، فإنه على الرغم من أن القوات المسلحة المصرية نجحت بجهودها الذاتية فى إزالة ١١ مليون لغم من الأراضى المصرية، إلا أن نقص الإمكانات أدى فى نهاية المطاف إلى توقف القوات المسلحة عن تنفيذ خططها الشاملة لإزالة الألغام، وأصبح التركيز ينصب أساسا فى تنفيذ عمليات

إزالة الألغام بصورة انتقائية، حيث تركز القوات المسلحة على إزالة الألغام في المناطق التي تسعى الدولة إلى تنفيذ مشروعات قومية عملاقة بها، مثل مشروع تطوير خليج السويس ومشروع شرق التفريعة.. وغيرها. وفي المقابل، تركز الحكومة المصرية، وبالذات وزارات الدفاع والخارجية والتعاون الدولي، على مواصلة الحوار والتباحث مع الحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية من أجل المساعدة في إزالة الألغام في مصر.

وهناك ثمة حاجة إلى إعادة النظر في عناصر السياسة المصرية تجاه مسألة حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وهي السياسة التي تقوم على رفض الانضمام إلى معاهدة أوتاوا، سواء بسبب الإحباط الذي تشعر به مصر بسبب تجاهل المجتمع الدولي لمشكلة الألغام في مصر، وأيضا بسبب استمرار حاجة القوات المسلحة المصرية إلى الاعتماد على الألغام المضادة للأفراد في حماية الحدود المصرية، في ظل غياب بديل تسليحي عسكري ملائم لهذه الألغام. وتنبع ضرورات مراجعة هذه السياسة من أن من المهم جدا في الوقت الحالي تقييم مدى ما حققته هذه السياسة من نجاح في الضغط على الدول المسئولة عن زرع الألغام في الأراضي المصرية، وما مدى استجابة هذه الدول للموقف المصري؟

لقد أظهرت تجربة السنوات الثلاث الأخيرة أن مصر لم تنجح كثيرا في الضغط على الدول المسئولة عن مشكلة الألغام في أراضيها، من خلال الربط بين الانضمام إلى المعاهدة وبين ضرورة حصول مصر على مساعدات وتعويضات لدعم جهود مكافحة الألغام، بل على العكس فإن هذه الدول اتخذت من الموقف المصري كذريعة إضافية للتنصل من مسئوليتها عن زراعة الألغام وربط مساعدتها لمصر في هذه المشكلة بضرورة انضمام مصر أولا إلى معاهدة اوتاوا، رغم أن هذا الربط ليس له علاقة بمعاهدة اوتاوا، بل إنه نوع من التهرب من المسئولية التاريخية عن زرع الألغام في الأراضي المصرية. وباتت الصورة معكوسة تماما، فمصر ترفض معاهدة اوتاوا أصلا بسبب افتقارها إلى مثل هذا الربط بين التوقيع على المعاهدة وبين الحصول على مساعدات من الدول المانحة، في حين أن الدول الكبرى الأخرى تتعامل مع مصر كما لو أن معاهدة أوتاوا تشترط انضمام الدول إلى المعاهدة من أجل الحصول على المساعدات في مجال مكافحة الألغام المضادة للأفراد.

ومن الضروري التفكير بجدية في خيار الانضمام إلى معاهدة أوتاوا لحظر الألغام المضادة للأفراد. ولهذا الخيار العديد من المحفزات، أبرزها أن مصر كانت على الدوام واحدة من أكثر الدول التزاما وتقديرا للمسئولية على الصعيد الدولي، كما أن مصر ربما كانت واحدة من دول قليلة تتبنى سياسة خارجية قائمة على المبادىء والقيم الإنسانية. وسوف يكون الانضمام إلى معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد متسقا مع هذه القيم والمبادىء، حيث قامت هذه المعاهدة أساسا على فكرة أن مشكلة الألغام تعتبر مشكلة إنسانية قبل أي شيء آخر. وحتى الدول الكبرى التي عارضت هذه المعاهدة، فإنها حرصت على تأكيد موافقتها المبدئية على المقاصد والغايات الإنسانية لهذه المعاهدة، وتفادت أن تبدو كما لو أنها تتجاهل المعاناة الإنسانية التي تسببها مشكلة الألغام، والتزمت تلك الدول بتحديد توقيتات معينة للانضمام إلى المعاهدة، أي أن لمصر مصلحة أكبر أن تكون ضمن الإجماع والتوافق الدوليين بشأن حظر الألغام. ومن ناحية أخرى، فإن الانضمام إلى المعاهدة سوف يسحب من الدول المتقدمة الحجة التي تتذرع بها لعدم التجاوب مع الضغوط والمطالب المصرية بشأن الحصول على مساعدات مالية وفنية وتكنولوجية في مجال إزالة الألغام، مما يعني أن الانضمام إلى المعاهدة سوف يضع مصر في موقف أقوى لدى مطالبتها بالحصول على مساعدات دولية لإزالة الألغام الموجودة في أراضيها. وفي الوقت نفسه، فإنه يجب على مصر الحرص على إظهار جديتها في التعامل مع مشكلة الألغام، من خلال تنشيط الجهود الوطنية في هذا المجال، والمتصور أنه إذا أظهرت مصر جدية ملموسة في التعامل مع مشكلة الألغام في أراضيها، فإن ذلك ربما يمثل عامل تحفيز للدول المسئولة على المشاركة في عملية إزالة الألغام في الأراضي المصرية.

وفي الوقت نفسه، تعتبر رعاية مصابي الألغام، صحيا ونفسيا واجتماعيا، ضرورة حتمية في السياسة المصرية لمكافحة الألغام، فمعالجة مشكلة الألغام لا ينبغي أن تقتصر فقط على إزالة الألغام، ولكنها يجب أيضا أن تركز على مساعدة الضحايا وإعادة تأهيلهم، باعتبار أن الخسائر الإنسانية هي الأكثر خطورة لمشكلة الألغام، فالإنسان يظل القيمة الأسمى في الحياة، وهو الهدف والوسيلة لأي مشروع للتنمية والنهضة في مصر، بل إن من المؤكد أنه لا يمكن لأي مجتمع أن يتقدم ويتطور ما لم يحرص على صحة وسلامة أبنائه، باعتبار أنه لا يمكن لأي إنسان أن يشارك في النهوض ببلده، ما لم يكن أولا

مطمئنا على سلامته وصحته وحقوقه فى هذه البلد، ومدركا لحقيقة أنه المستفيد الأول من هذه التنمية. ومن ثم، فإن مستوى الرعاية الصحية فى أى بلد بات معيارا للحكم على مدى تطور وارتقاء هذا البلد، ومقياسا لتحديد مدى تقدير هذا البلد لقيمة الحياة الإنسانية ذاتها. وفى مجال مكافحة خطر الألغام فى مصر، يظل من المؤكد أن الأسبقية الأولى يجب أن تتركز فى تطوير مستوى الرعاية الصحية لضحايا الألغام، من حيث التوسع فى إنشاء مراكز للعلاج والتأهيل الطبى لضحايا الألغام بالقرب من مناطق الألغام، وتطوير نظام التأمين الاجتماعى لمصابى الألغام، والاهتمام بالتأهيل النفسى والاجتماعى لمصابى الألغام، وتوفير فرص العمل لهم.

ومن ثم، فإنه على الرغم من ضخامة مشكلة الألغام فى مصر، فإن المتغيرات القائمة على المستويين الوطنى والدولى فى مصر فى بداية القرن الحادى والعشرين توفر مناخا مواتيا إلى حد كبير للسير بقوة على طريق إزالة الألغام الأرضية، فى ظل ازدياد الاتجاه العالمى المناهض للألغام، بالإضافة إلى وجود قوة دفع أكبر فى مجال مكافحة الألغام على الصعيد العالمى. وبالمثل، فإن الساحة الداخلية فى مصر توفر فرصا أكبر لدفع وتنشيط عملية إزالة الألغام، سواء بسبب الزيادة النسبية فى الاهتمام بمشكلة الألغام أو بسبب اتساع حركة التنمية والتوسع العمرانى، وامتدادها إلى العديد من المناطق المصابة بالألغام، مما يجعل إزالة الألغام شرطا ضروريا من أجل دفع جهود التنمية والتوسع العمرانى. ورغم أنه يجب على الحكومة المصرية أن تواصل الحوار ــ أو الضغط ــ على الدول المسئولة عن مشكلة الألغام فى أراضيها، من أجل تحمل مسئولياتها فى مواجهة المشكلة التى صنعتها فى الأراضى المصرية، فإنه يجب فى الوقت نفسه حشد وتكثيف الجهود الوطنية من أجل دفع عملية إزالة الألغام، بما يضمن حسن الاستفادة من عامل الوقت، وبما يوقف الخسائر البشرية الناجمة عن هذه المشكلة، وبما لا يعطل بدء العمل فى المشروعات التنموية العملاقة التى تعتزم مصر تنفيذها فى المناطق المتضررة من مشكلة الألغام، وأيضا لا يجعل الإرادة المصرية فى مجال إزالة الألغام الأرضية مرهونة بمواقف ورغبات الدول الأخرى.

قائمة المراجع

أولا : المراجع العربية

أ. الوثائق :

١. الأمم المتحدة، "اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام"، **الأمم المتحدة**، ١٩٩٧.

٢. الجمعية العامة للأمم المتحدة، "نزع السلاح العام الكامل"، **القرار ٣٨/٥٢**، الجلسة العامة ٦٧، ٩ ديسمبر ١٩٩٧.

ب. الكتب :

١. شوقى محمد بدران، **معركة العلمين وقادتها** (القاهرة: بدون ناشر، ١٩٦٧).

٢. لواء/ طه المجدوب، **سنوات الإعداد وأيام النصر: يونيو ١٩٦٧ - أكتوبر ١٩٧٣** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٩).

ج. المقالات :

١. أحمد إبراهيم محمود، "مشكلة الألغام الأرضية فى مصر"، **أحوال مصرية**، العدد الثانى، أكتوبر ١٩٩٨.

٢. أحمد عبد الخالق، "من ينقذ الصحراء الغربية من حقول الشيطان؟"، **جريدة الأهرام المسائى**، ١٩ فبراير ٢٠٠٠.

٣. أحمد فؤاد، "مدير المهندسين العسكريين: ٢٠% من ألغام العالم فى مصر - ٢٢ مليون لغم فى سيناء والعلمين وشرق بورسعيد"، **جريدة الأهرام**، أول يوليو ١٩٩٩.

٤. ايناس نور، "٢٣ مليون لغم تهدد الحياة فى صحراء مصر الغربية"، **جريدة الأهرام**، ٦ أكتوبر ١٩٩٥.

٥. جابر المجعاوى، "أوسع حملة لإزالة الألغام المدفونة فى الصحراء الغربية"، **جريدة الأهرام**، ١١ أكتوبر ١٩٦٢.

٦. ــــــــــ، "مطروح: ألغام العلمين .. هل نتركها للآن؟"، **جريدة الأهرام**، ١٦ يونيو ١٩٨٠.

٧. ـــــــــــ، "أبو غزالة يعتمد إزالة ٤ ملايين لغم من صحرائنا الغربية"، **جريدة الأهرام**، ٢ يناير ١٩٨٢.

٨. جميل عفيفى، "كارثة على ارض مصر إسمها الألغام"، **جريدة الاهرام**، ٣١ أبريل ١٩٩٨.

٩. صابر عبد الوهاب، "تطهير الألغام مستمر فى شرق وغرب القناة"، **جريدة الاهرام**، ٦ اكتوبر ١٩٩٥.

١٠. المستشار عادل صلاح الدين، "ألغام الصحراء الغربية.. ستبقى قضية حية؟"، **جريدة الأهرام**، ٢٠ مارس ١٩٩٩.

١١. عبد الناصر سلامة، "حدائق الشيطان التى تزرع الخوف والموت على امتداد الساحل الشمالى"، **جريدة الاهرام**، ٣ يوليو ١٩٨٩.

١٢. علاء العطار، "حدائق الشيطان مرة أخرى: مصر تناشد العالم إزالة مخلفات الحرب العالمية الثانية"، **جريدة الأهرام**، ١٢ يوليو ١٩٨٩.

١٣. د. علاء غنام، "الألغام.. المشكلة والحل"، **جريدة الأهرام**، ٣٠ أكتوبر ١٩٩٨.

١٤. لواء م/ على محمد عبد الرحمن، "الحملة الدولية لإزالة الألغام والموقف الأمريكى"، **مجلة الدفاع**، العدد ١٣٧، ديسمبر ١٩٩٧.

١٥. د. عمرو عبد السميع، "الأهرام يطرح قضية ألغام الصحراء الغربية علي مسئولة الأمم المتحدة ورئيس البعثة المصرية: مصر نائمة فوق ٢٢,٧ مليون لغم!!"، **جريدة الأهرام**، ٢٢ يونيو ٢٠٠٠.

١٦. لواء أ.ح. د./ محمد رضا فوده، "ضبط التسلح والألغام الأرضية"، **مجلة الدفاع**، العدد ١١٩، يونيو ١٩٩٦.

١٧. عميد أ.ح. د / نور أحمد عبد المنعم، "قمة فيينا للأسلحة التقليدية وحظر الألغام الأرضية"، **مجلة الدفاع**، العدد ١١٣، ديسمبر ١٩٩٥.

١٨. د. وائل مفتاح، "منخفض القطارة.. السيل الجارف"، **جريدة الأهرام**، ٨ يناير ١٩٩٩.

د. بحوث غير منشورة :

١. اللجنة الدولية للصليب الأحمر، "حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد: توضيح معاهدة أوتاوا"، ورقة مقدمة إلى مؤتمر (**الألغام الأرضية وتأثيراتها على التنمية فى الوطن العربى**)، جامعة الدول العربية، القاهرة، ٩ ـ ١١ أبريل ٢٠٠٠.

٢. أيمن سرور، "نحو آلية متكاملة لمكافحة الألغام"، ورقة مقدمة إلى الندوة الإقليمية العربية حول (**الألغام وتأثيرها على التنمية فى العالم العربى**)، جامعة الدول العربية، القاهرة، ٩ - ١١ أبريل ٢٠٠٠.

٣. عبد الحميد كمال، "تأثير الألغام فى السويس على الإنسانية والتنمية"، ورقة مقدمة إلى الندوة الإقليمية العربية حول (**الألغام وتأثيرها على التنمية فى العالم العربى**)، جامعة الدول العربية، القاهرة، ٩ - ١١ أبريل ٢٠٠٠.

٤. السفير/ عمران الشافعى، "اتفاقية أوتاوا لتحريم استخدام وتخزين وإنتاج ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد فى إطار اتفاقيات نزع السلاح"، ورقة مقدمة إلى الندوة الإقليمية العربية حول (**الألغام الأرضية وتأثيراتها على التنمية فى الوطن العربى**)، جامعة الدول العربية، القاهرة، ٩ - ١١ أبريل ٢٠٠٠.

٥. د. غادة موسى، "الرعاية الاجتماعية لضحايا الألغام: البعد الاجتماعى"، ورقة مقدمة إلى الندوة الإقليمية العربية حول (**الألغام وتأثيرها على التنمية فى العالم العربى**)، جامعة الدول العربية، القاهرة، ٩ - ١١ أبريل ٢٠٠٠.

٦. كريمان سعد الدين عقل وعلية عبد العظيم الشرقاوى، "الجوانب الاجتماعية والإنسانية لقضية الألغام فى مصر"، كلمة وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية، ورقة مقدمة إلى الندوة الإقليمية العربية حول (**الألغام وتأثيرها على التنمية فى العالم العربى**)، جامعة الدول العربية، القاهرة، ٩ - ١١ أبريل ٢٠٠٠.

٧. د. يحيى طموم، "دور الهلال الأحمر المصرى فى التوعية ضد مخاطر الألغام ومساندة الضحايا"، ورقة مقدمة إلى الندوة الإقليمية العربية حول (**الألغام وتأثيرها على التنمية فى العالم العربى**)، جامعة الدول العربية، القاهرة، ٩ - ١١ أبريل ٢٠٠٠.

هـ. الصحف :

١. **جريدة الأحرار**، ١٨ يوليو ١٩٩٩.

٢. **جريدة الأخبار**، ١٨ ديسمبر ١٩٦٣.

٣. **جريدة الأنباء الكويتية**، ٣ مارس ١٩٩٦.

٤. **جريدة الأهرام**، ٢٤ يناير ١٩٩٢ / أول أغسطس ١٩٩٥ / ١٠ يناير ١٩٩٦ / ٢٣ ديسمبر ١٩٥٥ / ٢٦ فبراير ١٩٦٢ / ٢ يونيو ١٩٦٢ / ٤ أغسطس ١٩٦٢ / ٥ ديسمبر ١٩٦٢ / ٧ أبريل ١٩٦٣ / ٤ يناير ١٩٦٤ / ٥ أكتوبر ١٩٦٤ / ٢٠ يناير ١٩٦٥ / ٢٢ نوفمبر ١٩٦٦ / ٢٨ يناير ١٩٦٧ / ١٧ مايو ١٩٦٩ / ١٥ أكتوبر ١٩٧٦ / ٢٢ أبريل ١٩٧٩ / ٢٧ سبتمبر ١٩٨٥ / ٤ يونيو ١٩٨٩ / ٢٩ يونيو ١٩٩٧ / ١٩ أكتوبر ١٩٩٨ / ١٧ /

فـبراير ١٩٩٩ / ١٣ فـبراير ٢٠٠٠ / ٢ يوليـو ٢٠٠٠ / ١٢ يوليـو ٢٠٠٠ / ٨ يوليـو ١٩٩٥.

ثانيا : المراجع الأجنبية :

I. Documents :

1. "China Report to the First Annual Conference Parties to Amended Protocol on Prohibition or Restrictions on the use of Mines, Booby-Traps and Other Devices", **Conference on Disarmament**, Geneva, 15-17 December 1999.
2. Li Changhe, "Statement in the Plenary Meeting of the Conference of Disarmament", **The Chinese Ministry of Foreign Affairs,** Geneva, 11 February 1999.
3. Dr. Mahmoud Karem, "Explanation of Vote by the Delegation of the Arab Republic of Egypt on the Resolution on Anti Personal Landmines", **The Egyptian Ministry of Foreign Affairs**, 6 November 1998.
4. Meir Itzchaki, "Anti- Personnel Landmines: Explanation of vote on Draft Res. L.2", **The Israeli Delegation to United Nations,** 4 November 1999.
5. Office of the Under Secretary of Defense for Policy, **Report to the Secretary of Defense on the Status of DoD's Implementation of the U.S. Policy on Anti-Personnel Landmines**, May 1997, Updated in 15 June 1998.
6. The British Ministry of Defense, "Speech by the Secretary of State for Defense George Robertson on Eliminating Anti-Personnel Landmines", **At Red Cross Landmines Conference,** 24 June 1998.
7. The British Foreign Ministry & Commonwealth Office, "British Policy on Anti-Personnel Landmines", **Briefing Paper,** June 1997.
8. The British Foreign Ministry & Commonwealth Office, "The Ottawa Convention on Anti-Personnel Mines: A British Perspective", **Briefing Paper,** September 1998.

9. The British Ministry of Defense, "All Army Landmines Now Destroyed, George Robertson", **Newsletter,** No. 43/99, February 1999.

10. The Canadian Department of Foreign Affairs and International Trade, **Seeds of Terror – Seeds oh Hope: 1998 – 1999 Report on the Canadian Landmines Fund** (Canada: The Department, 1999).

11. The Chinese Ministry of Foreign Affairs, "Anti-Personnel Landmines", **Policy Paper**, 2000.

12. The General Assembly, "Assistance in Mine Clearance", **Resolution 49/215**, 19 January 1995.

13. The General Assembly, "Assistance in Mine Clearance: Report of the Secretary-General", **A/50/408,** Fiftieth Session, 6 September 1995.

11. International Strategy Conference of Ottawa, "Towards a Global ban on Anti-Personnel Mines: Chairman's Agenda for Action on Anti-Personnel (AP) Mines", **International Strategy Conference,** Ottawa, October 3-5, 1996.

12. United Nations, "Mine Action and Effective Coordination: The United Nations Policy", **The General Assembly**, Without Date.

13. United Nations, "Assisstance in Mine Clearance", The General Assembly, **A/50/408,** Fifteen Session, 6 Sept. 1996.

14. United Nations, Assisstance in Mine Clearance: Report of the Secretary-General", **A/52/679**, The General Assembly, Fifty Second Session, 11 Dec. 1997.

15. United Nations Mine Action Service (UNMAS), **Joint Assessment Mission Report: Burundi** (New York: UNMAS, 24 August 1998).

16. United Nations Mine Action Service (UNMAS), **Yemen Assessment Mission Report** (New York: UNMAS, 2-31 August 1998).

17. United Nations Mine Action Service (UNMAS), **Joint Assessment Mission Report: Lebanon** (New York: UNMAS, 7 June 1999).

18. United Nations Mine Action Service (UNMAS), **Joint Assessment Mission Report: Jordan** (New York: UNMAS, 14 June 1999).

19. United Nations Mine Action Service (UNMAS), **Ethiopian Assessment Mission Report** (New York: UNMAS, 2000).

20. United Nations Mine Action Service (UNMAS), **Assessment Mission Report: Sierra Leaone** (New York: UNMAS, 7 February 2000).

21. United Nations Mine Action Service (UNMAS), **Mine Action Assessment Mission Report: The Arab Republic of Egypt** (New York: UNMAS, 9-23 February 2000).

22. United Nations & UNICEF, **Report of Graca Machel: Impact of Armed Conflict on Children** (New York & Paris: UNICEF, 1994).

23. U.S. Department of Defense, **Dictionary of Military Terms** (Pennsylvania: Stackpole Books, 1995).

24. U.S. Department of Defense, "Statement by Secretary of Defense William S. Cohen", **Immediate Release**, The U.S. Department of Defense, No. 494-1997, September 17, 1997.

25. U.S. Department of State, **Hidden Killers 1998: The Global Landmine Crisis** (Washington, D.C.: U.S. Department of State, Bureau of Political-Military Affairs, Office of Humanitarian Deming Program, Sept. 1998).

II. Books:

1. Cameron, Maxwell A., Robert J. Lawson & Brian W. Tomin (eds.), **To Walk Without Fear : The Global Movement to Ban Landmines** (Oxford: Oxford University Press, 1999).

2. Hogg, Ian V., **The Encyclopedia of Weaponery** (London: The Wellfleet Press, 1992).

3. Human Rights Watch & Physicians for Human Rights, **Landmines : A Deadly Legacy** (New York: Human Rights Watch, 1993).

4. Middle East Watch, **Hidden Death: Landmine and Civilian Casualities in Iraqi Kurdistan** (U.S.A.: Middle East Watch, A Division of Human Rights Watch, October 1992).

5. Mike Croll, **The History of Landmines** (New York: Pen & Sword, 1998).

6. Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), **SIPRI Yearbook 1999: Armaments, Disarmament & International Security** (Oxford, New York: Oxford University Press, 1999).
7. The International Campaign to ban Landmines (ICBL), **Landmines Monitor 1999** (Washington DC: ICBL, 1999).
8. The International Committee of the Red Cross (ICRC), **Anti-Personnel Landmines – Friend or Foe? : A Study of the Military Use and Effectiveness of Anti-Personnel Mines** (Geneva: ICRC, March 1996).
9. United Nations Association of the USA (UNA-USA), **Global Landmines Crisis** (New York: UNA-USA, 2000).

III. Articles:

1. Biddle, Stephen D., Julia L. Klare, Ivan Oelrich & Jonathan Wllis, "Landmines Arms Control", **ID Paper P-3001**, (Washington: Institute For Defense Analyses, Paper Prepared for the Office of the Under Secretary of Defense for Policy, May 1996).
2. Boutros-Ghali, Boutros, "The Land Mine Crisis: A Humanitarian Disaster", **Foreign Affairs,** Vol. 73, No. 5, Sept./Oct. 1994.
3. Doswald, Louise, Peter Herby & Johanne Dorsis-Slakmon, "Basic Facts: The Human Costs of Landmines", **International Review of the Red Cross**, 1 January 1995.
4. Fischer, Christopher & Andrew Howells, "U.S. Army destroys last nonessential dumb mines", **Arms Control Today**, June/July 1998.
5. Flyunn, Michael, "Political Minefield", **The Bulletin of the Atomic Scientists,** Vol. 55, No. 2, March-April 1999.
6. Goldblat, Josef, "Anti-Personnel Mines: From Mere Restrictions to a Total Ban", **Security Dialogue,** Vol. 30, No. 1, March 1999.
7. Goose, Stephen, "Antipersonnel Landmines and the Conference on Disarmament", **The Arms Division of Human Rights Watch and The ICBL Treaty Working Group,** February 1999.
8. Gruhn, Isebill V., "Land Mines : an African Tragedy", **The Journal of Modern African Studies,** Vol. 34, No. 4, Dec. 1996.

9. Harpviken, Kristian Berg, "Landmines in Southern Africa: Regional Initiatives for Clearance and Control", **Contemporary Security Policy,** Vol. 1, No. 19, April 1997.

10. ---------------------------------- & Mona Fixdal, "Anti-Personnel Landmines: A Just Means of War?", **Security Dialogue,** Vol. 28, No. 3, Sept. 1997.

11. Hawkins, Thomas, "Landmines: Basic Facts and Congressional Concerns", **Ccongressional Research Service (CRS) Report for Congress,** April 23, 1996.

12. Kakar, F., "Direct and Indirect Consequences of Landmines on Public Health", **World Health Organization (WHO),** July 1995.

13. Leklem, Erik J., "U.S. to Join Ottawa Process: will seek changes to treaty", **Arms Control Today,** August 1997.

14. --------------------, "U.S. pledges to sign APL ban: lists conditions to be met first", **Arms Control Today,** May 1998.

15. Mathews, Robert J. & Timothy L.H. McCormack, "The Influence of Humanitarian Principles in the Negociation of Arms Control Treaties", **International Review of the Red Cross,** No. 834, 1 June 1999.

16. Parlow, Anita, "Toward A Global Ban on Landmines", **International Review of the Red Cross,** No. 307, 1 July 1995.

17. Patierno, Pat, "The United States and the United Nations: Working Together And with Others for a Mine-Safe World", **Speech Address to the Model UN**, Washington, DC, April 7, 2000.

18. Price, Richard, "Reversing the Gun Sights: Transnational Civil Society Targets Land Mines", **International Organization,** Vol. 52, No. 3, 1998.

19. Trevelyan, James, "Landmines: Problems and Solutions", **Asia-Pacific Magazine**, May 1998.

20. Vines, Alex & Henry Thompson, "Beyond the Landmine Ban: Eradicating a Lethal Lagacy", **Conflict Studies,** No. 316, March 1999.

21. Walkling, Sarah, "U.S. favors CD negotiations to achieve ban on landmines", **Arms Control Todays**, January-February 1997.

22. Wareham, Mary, "Antipersonnel Landmine Stockpiles & Their Destruction- Landmine Monitor: Fact Sheet", **Paper Presented from the Human Right Watch for the First Meeting of the Standing Committee of Experts on Stockpile Destruction**, Geneva, Switzerland, 9-10 December 1999.

23. Wurst, Jim, "Closing In On a Landmine Ban: The Ottawa Process and U.S. Interests", **Arms Control Today**, June-July 1997.

IV. Reports:

1. Geneva International Center for Humanitarian Deming (GICHD), **Annual Report 1999** (Geneva: GICHD, 1999).
2. The International Campaign to Ban Landmines (ICBL), **Plan of Action** (Washington D.C.: ICBL, 2000).
3. The International Committee of Red Cross (ICRC), **Movement Strategy on Landmines**, (Geneva: ICRC, 30 October 1999).

V. Periodicals:

1. **The French News Agency (AFP)**, February 20, 1997.
2. **Iran News**, 10/27/94.
3. **Jane's Defence Weekly**, Vol. 26, No. 25, 18 Dec., 1996.
4. **The Bulletin of the Atomic Scientists**, April 1985.
5. **The International Committee of the Red Cross (ICRC) Press Release**, 1997/28, 10 October 1997.
6. **The Iranian News Agency (IRNA)**, Dec. 6, 1999.
7. **The Iranian News Agency (IRNA)**, Dec. 15, 1995.

رقم الايداع ١٣٢٤١ / ٢٠٠٠

الترقيم الدولى I.S.B.N 977 - 227 - 131 - 1

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر

تعتبر مشكلة الألغام المضادة للأفراد واحدة من أخطر المشكلات الإنسانية فى المجتمع الدولى عموما، وفى مصر بصفة خاصة. فقد أدى الانتشار الواسع النطاق لهذه الألغام إلى وقوع كوارث إنسانية فى العديد من الدول المتضررة من هذه المشكلة، وهى فى الأغلب دولاً نامية. ولذلك، باتت مشكلة الألغام تحظى بقدر عال من الاهتمام منذ بداية التسعينات، وبالذات عقب ازدياد الوعى بما تسببه الألغام من أضرار بشرية وبيئية واقتصادية واجتماعية فادحة، وهو ما ساعد على نشوء رأى عام عالمى معاد للألغام المضادة للأفراد.

وبالنسبة لمصر، فإن مشكلة الألغام تتسم بأهمية استثنائية بحكم أن مصر تعتبر أكبر دولة متضررة من مشكلة الألغام فى العالم، حيث نشأت هذه المشكلة بسبب مخلفات الحرب العالمية الثانية، بالإضافة إلى مخلفات جولات الصراع الطويلة بين مصر وإسرائيل. ويصل عدد هذه الألغام إلى حوالى ٢٢,٧ مليون لغم فى الصحراء الغربية وسيناء والسويس والبحر الأحمر، وذلك من بين حوالى ١١٠ لغم على الصعيد العالمى، أى أن الألغام الموجودة فى مصر تمثل خُمس الألغام الموجودة على مستوى العالم. وقد تسببت هذه المشكلة فى وقوع خسائر بشرية واقتصادية فادحة فى مصر.

ويهدف هذا الكتاب إلى التعريف بمشكلة الألغام على الصعيد العالمى عموما، وفى مصر خصوصا، حيث من الملاحظ أن هناك نقصا فى المعرفة بهذه المشكلة فى مصر. ومن ثم، فإن هذا الكتاب لا يطمح فقط إلى سد جزء، ولو يسير، من هذا النقص، ولكن أيضا توسيع نطاق الاهتمام بدراسة مشكلة الألغام فى مصر من مختلف النواحى، وعلى نحو أكثر تفصيلا وتخصصا، كما يطمح إلى إثارة نقاش عام بشأن مختلف جوانب هذه المشكلة فى مصر.

مطابع الاهرام التجارية - قليوب - مصر